

بسم الله الرحمن الرحيم



مكتبة
مكتبة
مكتبة

جمعية أرحم الراحمين - مكة المكرمة
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا التاريخية

حفظه الله

سيفي

انفضاء الخلافة العباسية حتى نهاية العصر العباسي الأول تاريخ ونظم



بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي

١٠٣٠٢٩
٩٩٢

إعداد الطالب
سليمان محمد سلمان الهريفي



إشراف
الأستاذ الدكتور / الدكتور محمد بن عبد العزيز

الجزء الأول
١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م





إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا
الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا
حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا
بِالْعَدْلِ

سورة النساء آية ٥٨

الرموز

دون تاريخ طباعة	: د . ت
مجلد	: مسج
قسم	: ق
عدد	: ع

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد الله تعالى حمدا كثيرا على نعمه ، ونسأله الهداية والتوفيق
ونصلي ونسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والسائرين على هديه الى
يوم الدين وبعد : —

ان أهم ما تسعى اليه البشرية وتتشفو اليه منذ وجودها أن تطمئن
على حقوقها ، ويستقر العدل والانصاف بين ظهرانيها . والبشرية لا تعرف
منذ وجودها شيئا ابعث للشقاء وانفى للطمانينة والاستقرار بين الافراد
والمجتمعات من سلب الحقوق ، وتعدي الاقوياء على الضعفاء ، فتنقطع
أواصر المحبة والاخاء ، وتحل محلها اشواك الحقد والانتقام ، فيضطرب كيان
الامة من آثار تلك الخصومات والضغائن والاحقاد . ومن هنا كانت الحاجة
الملحة والضرورة البشرية الى القضاء كيد قوية للعدالة لقطع دابر الفتنه
وتوفير الامن والطمانينة لافراد المجتمع .

والقضاء من الامور المقدسة عند كل الامم بدون استثناء ، فهو معيار
من أهم المعايير للحكم على الجماعات بالتقدم أو التخلف (١) فهو رمز
لسيادتها واستقلالها وعنوان مجدها ، ومعلم من معالم تطور العقل فيها
ودرجة التفكير التي وصلت اليه .

لقد كان العدل من القواعد الاصلية التي أقامها الاسلام لا في
نظام الحكم فحسب ، وانما في علاقة الفرد مع نفسه ، وفي علاقته مع من حوله
وفي علاقة الحاكمين والمحكومين مع بعضهم . وقد ارست دعائم العدل آيات في
القرآن الكريم دعت الى العدل ، وآيات أخرى نهت عن الظلم (٢) ، وثالثة

(١) عبد الرحمن بن عبد العزيز القاسم : النظام القضائي الاسلامي

مقارنا بالنظم القضائية الوضعية وتطبيقه في المملكة العربية السعودية
ص ٤ - ٥ .

(٢) قال الاصمعي : أصل الظلم وضع الشيء في غير موضعه انظر ابو عبيد =

— ج —

رسمت خطة مثلى فوق العدل وهى العفو عن المصطفى (١) :

أما المصطفى (صلى الله عليه وسلم) فقد كان من مناهمه الكبرى
 اقامة العدل بين الناس قال تعالى : ((وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب
 وأمرت لأعدل بينكم)) (٢) .

وقد جعل عليه أفضل الصلاة والسلام العدل من أعظم العبادات ،
 وأكد أن أحب الناس الى الله يوم القيامة وأدناهم منه مجلسا امام عادل ،
 وأبغض الناس الى الله وأبعدهم منه مجلسا امام جائر (٣) . كما بشر
 النبى (صلى الله عليه وسلم) الذين يحكمون بعدل بين الناس بأنهم على
 منابر من نور يوم القيامة فقد قال : ((ان المقسطين عند الله على منابر من
 نور من يمين الرحمن عز وجل وكلتا يديه يمين الذين يعدلون فى حكمهم
 وأهليهم وما ولوا)) (٤) .

= القاسم بن سلام : الامثال ، ص ٢٥٩ ، الجوهرى : الصحاح ، ج ٥
 ص ١٩٧٧ .

(١) حث الله تعالى على العدل بين الناس فى ثمان وعشرين آية عدا
 الايات التى ورد فيها القسط الذى يرادف العدل وهى خمس وعشرون
 آية انظر محمد فواد عبد الباقي : المعجم المفهرس لالفاظ القرآن
 الكريم ، ص ٤٤٨ - ٤٤٩ ، ٥٤٤ - ٥٤٥ .

(٢) سورة الشورى ، آية ١٥ .

(٣) الترمذى : صحيح الترمذى ، ج ٦ ، ص ٧ ، (كتاب الاحكام ، باب ما
 جاء فى الامام العادل) ، البيهقى : السنن الكبرى ، ج ١٠ ، ص ٨٨
 أحمد : المسند ، ج ٣ ، ص ٢٢ .

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ، مج ٦ ، ج ١٢ ، ص ٢١١ (كتاب الامارة ، =

— د —

ومن هنا نرى أن النصوص القرآنية والاحاديث النبوية متضافرة على التأكيد بأن قوام الشرع الاسلامي ، وتطبيق العدالة في المجتمع والحكم في منازعات الناس توجب قيام نظام قضائي تناط به هذه المهمة .

ان الهدف الذي وجد من أجله القضاء في الاسلام ، والمقصد الذي يسعى اليه هو تحقيق العدل ، وحفظ الحقوق ، والاخذ على ايدي الجناة ومعاقبتهم على ما جنت ايديهم لمنعهم من العودة الى مثل ذلك العمل المحرم ، ومنع غيرهم من الاقدام على مثل ذلك .

ولاهمية القضاء هذه نجد الفقهاء ورجالات الدولة الاسلامية على مر العصور يؤكدون على أهميته ، ويحرصون على صيانته ، وينبهون الى عظم مكانته ، فنجد فقهاء المسلمين يخصصون للقضاء مكانا بارزا ضمن أبواب الفقه الاسلامي ، ونادرا ما يخلو كتاب من كتب الفقه على اختلاف مذاهبه من بحوث تتعلق بالقضاء لانه أحد أوجه الصور العملية للشريعة الاسلامية .

فقد اعتبره السرخسي (١) من اقوى الفرائض بعد الايمان بالله تعالى ، لان في القضاء بالحق اظهار للعدل وبالعدل قامت السماوات والارض . أما احمد بن ابي الربيع (٢) فاعتبره ميزان الملك ويدونه يختل كيان الامم والممالك . وكذلك أكد السمناني (٣)

= باب فضيلة الامير العادل وعقوبة الجائر والحث على الرفق (، البيهقي :

السنن الكبرى ، ج ١٠ ، ص ٨٧ - ٨٨) كتاب ادب القاضي ، باب فضل

من ابتلى بشيء من الاعمال فقام فيه بالقسط وقضى بالحق (.

(١) المبسوط ، ج ١٦ ، ص ٥٩ - ٦٠ .

(٢) سلوك المالك في تدبير الممالك ، ص ١٦١ .

(٣) روضة القضاة وطريق النجاة ، ج ١ ، ص ٨٥ .

— ه —

وابن الاخوة (١) ، والخشني (٢) ، وغيرهم على عظم منصب القضاء ، وان القاضي يأتي بعد الامام لما يتقلده من تنفيذ القضايا وتخليد الاحكام في الدماء والفروج والاعراض والاموال وما يتصل بذلك من ضروب المنافع ووجوه المضار ، فتلك خطة الانبياء ، فلا شرف بعد الخلافة يعدل القضاء .

لقد أدرك حكام الدولة الاسلامية أن مدار السياسة كله على العدل والانصاف (٣) وان الرعية لا يمكن أن تنقاد بغير العدل يقول الثعالبي : (اذا رعت فاعدل فالعدل يصلح الرعية ، وان ظلم السلطان لم يعدل أحد في حكم ، وان عدل لم يجسر أحد على ظلم) (٤) .

وقال ابن عباس (٥) (رضى الله عنه) : ان الارض لتزين فى

-
- (١) معالم القرية فى احكام الحسية ، ص ٤٥ .
 - (٢) قضاة قرطبة ، ص ٢ .
 - (٣) النويرى : نهاية الارب ، ج ٦ ، ص ٣٤ .
 - (٤) محمد الزحيلي : التنظيم القضائى فى الفقه الاسلامى وتطبيقه فى المملكة العربية السعودية ، ص ١٦ - ١٧ .
 - (٥) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم ، ابن عم النبي (صلى الله عليه وسلم) حبر الامة ، وترجمان القرآن ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين ، ولازم النبي (صلى الله عليه وسلم) ودعا له عليه الصلاة والسلام بقوله : ((اللهم فقهه فى الدين وعلمه التأويل)) وكان عمر (رضى الله عنه) يحله ويكرمه لعلمه ، وكان يدنيه ويستشيريه فى المعضلات وقد كف بصره فى آخر عمره ، فسكن الطائف وتوفى بها سنة (٦٨ هـ / ٦٨٧ م) انظر احمد بن حنبل : فضائل الصحابة ، ج ٢ ، ص ٨٤٤ - ٨٤٦ ، الذهبى : سير اعلام النبلاء ، ج ٣ ، ص ٣٣١ - ٣٥٩ ، تذكرة الحفاظ ، ج ١ ، ص ٤١ .

أعين الناس إذا كان عليها امام عادل ، وتفتح إذا كان عليها امام جائر (١) .
وقيل أيضا عدل السلطان خير من خصب الزمان (٢) .

لقد كان خلفاء وقضاة الدولة الاسلامية بشكل عام لا يحابون فسى
العدل قريبا ولا بعيدا ، ولا في شدة ولا في رخاء فكل امام العدل سواء
يقول عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) في احدى رسائله الى احد عماله :
(. . .) وأما العدل فلا رخصة فيه في قريب ولا بعيد ، ولا في شدة ولا رخاء
والعدل — وان رضى لنا — فهو أقوى وأطفا للجور ، واقمع للباطل من الجور
(. . .) (٣) .

وهذا والى حمص سعيد بن سويد يعلن في احدى خطبه بأن
العدل باب الاسلام ، وان الشدة ليست باراقة الدماء وازدحام السجون
بالسجناء ، وانما قضاء بالحق واخذ بالعدل ومما جاء في خطبته : (. . .)
ايها الناس ان للاسلام حائطا منيعا ، وبابا وثيقا ، فحائط الاسلام الحق
وبابه العدل ، ولا يزال الاسلام منيعا ما اشتد السلطان ، وليس شدة
السلطان قتلا بالسيف ولا ضربا بالسوط ، ولكن قضاء بالحق وأخذ
بالعدل (٤) .

من أجل ذلك أحاط حكام الدولة الاسلامية القضاء بكل مظاهر
الاجلال والتكريم وصانوه من التدخل ضمانا للحق وارساء للعدل ، فلم
يسموا الى تحويل الاحكام لصالحهم أو لصالح من يحبون ، وانما كفلوا لاحكام

(١) النويرى : المصدر السابق ، ج٦ ، ص ٣٦ .

(٢) ابن الجوزى : الشفا في مواعظ الملوك والخلفاء ، ص ٤٧ .

(٣) الطبرى : تاريخ الرسل والملوك ، ج٣ ، ص ٥٨٥ .

(٤) النويرى : المصدر السابق ، ج٦ ، ص ٣٥ .

— ز —

القضاة الاحترام والنفاذ فكانوا يقبلون الاحكام الصادرة ضدهم راضين ،
وينفذونها طامعين ، فالكل امام العدالة سواء لا فرق بين رفيع ووضيع
وحقير وشريف ، مما كان له أطيب الاثر في اقبال الناس على اعتناق الاسلام .
لقد كان القضاء في الاسلام محكما ومصونا ، مؤديا للدور الذي أعد
له على نحو ليس له مثيل في اى أمة من الامم ، ويظهر ذلك في تحقيقه
للعدالة وحفظ النظام والانفس والاموال ، وتوفير الامن والرخاء في ربوع
الدولة الاسلامية .

وعلى الرغم من الهجمة الشرسة التي تعرض لها المسلمون في العصر
الحاضر ، وانسياق معظم الدول الاسلامية وراء بريق الشعارات العلمانية
وتخليها عن عقيدتها (١) وعلى الرغم من حملات التشوية المنظمة ضد الاسلام

(١) ان اول قطر بدأ فيه الغاء الشريعة الاسلامية هو الهند ، فكانت
يد السارق تقطع الى سنة (١٢٠٦ هـ / ١٧٩١ م) ، ولكن الانجليز
أخذوا بعد ذلك يلغون الدستور الاسلامي آنا بعد آنا ويستبدلون
به القوانين الوضعية ، حتى تم الغاؤه في اواسط القرن التاسع عشر
ولم يبق منه تحت النفاذ الا ما كان يتعلق بالنكاح والطلاق ، على اعتبار
أنه قانون المسلمين لا حوالهم الشخصية ، ثم على منوال الحكومة
الانجليزية في الهند نسجت الاقطار التي كانت حكومات المسلمين
أنفسهم قائمة فيها ، فالحكومة المصرية غيرت نظامها الى القانون الفرنسي
سنة (١٣٠٢ هـ / ١٨٨٤ م) ، ولم تترك في حوزة المحاكم الشرعية الا
الفصل في مسائل المسلمين الشخصية . أما البانيا وتركيا ، فما كانتا
لتقتنعا بهذا القدر من الغاء الشريعة الاسلامية بل اعلنتا في مطلع
القرن العشرين بكل جراءة انهما دولتان لا دينيتين ففيرتسا =

- ٢ -

الا أن اعداء الاسلام لم يستطيعوا طمس صفحة القضاء الاسلامي المشرقة
 لا بل اعتبروا الشريعة الاسلامية مصدرا ثريا لكل مشرعي القوانين المعاصرة،
 وقد اعترف بهذه الحقيقة رجال القانون الغربيون في مؤتمراتهم المنعقد في
 مدينة لاهاي عام (١٣٥٧هـ/١٩٣٨م) حيث قرروا : اعتبار الشريعة
 الاسلامية مصدرا من مصادر التشريع ، وأنها صالحة للتطور ، وأنها قائمة
 بذاتها غير مأخوذة من غيرها (١) .

ان عظمة القضاء في الدولة الاسلامية كانت تتجلى امامي كلما طالعت
 كتابا من كتب التراث ، وكانت مواقف الكرامة التي سجلها القضاء في الاسلام
 بصورة علمية توثق في نفسى ايما تأثير ، وكنت اتوق للكتابة في هذا الحقل
 فبعد أن انتهيت من مرحلة الماجستير أخذت اتصل بسعادة الاستاذ الدكتور

= قوانينهما حسب قوانين ايطاليا ، وفرنسا ، وسويسرا ، وادخلتا على
 قوانين المسلمين للاحوال الشخصية تعديلات سافرة لم تكن قد تجرأت
 على مثلها اي حكومة غير مسلمة في العالم ، فقرر أن تعدد الزوجات
 امرا غير مشروع في ألبانيا ، وحرفت احكام القرآن الواضحة القطعية
 المتعلقة بالنكاح والطلاق والارث في تركيا انظر أبو الاعلى المودودي :
 القانون الاسلامي وتنفيذه ، ص ١٠ - ١١ حاشية رقم ١ .

(١) محمد محمود الباجي : نظام القضاء في الاسلام ، بحث مقدم لمؤتمر
 الفقه الاسلامي الذي عقدته جامعة محمد بن سعود الاسلامية بالرياض
 سنة ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م ، ونشر ضمن كتاب تحت عنوان " نظام القضاء
 في الاسلام " ، ص ٢١٨ ، مثل عليا من قضاء الاسلام ، ص ٢٥ .

ط -

لبراهيم نجيب الذى شجعتنى على الكتابة فى هذا الحقل .
ومما شجعتنى على الكتابة فى هذا المجال أن أبناء أمتنا ممن اختلفت

فى عقله الموازين كاد يسىء الظن بتاريخ أمته نتيجة لما يرى حوله من ضياع
للقيم ، واحداً للمثل العليا ، ومبادئ الأخلاق ، فأردت أن أساهم بهذا
البحث الذى يرسم خط العدالة فى الدولة الاسلامية ، ويقدم عشرات النماذج
المضيئة لذلك الجيل فلعل هذه النماذج تعيد اليه الثقة الضائعة ، وتدفع
عنه الحيرة القاتلة ، وتدفعه الى أن يعيد للتاريخ أمثال هذه النماذج حينما
تسند اليه مقاليد الامور فى مستقبل الايام .

كما أن دراسة تاريخ القضاء ونظامه فى الدولة الاسلامية من الامور
المتعة الجديدة بالبحث لانها تكشف النقاب عن طبيعة نظام الحكم فى
الاسلام ، وعن صورة العدالة المشرقة التى حققها الاسلام بصورة عملية عن
طريق القضاء ، وأكد فيها على العدالة والمساواة أمام الشرع ، وعلى سيادة
الشرع على جميع المكلفين حكما ومحكومين .

ولم أجد أفضل من الحديث عن القضاء فى الدولة الاسلامية فى
القرون الثلاثة الاولى التى وصفها المصطفى (صلى الله عليه وسلم) بأنها
خير القرون ، فقد قال : ((خير أمتى القرن الذين يلونى ثم الذين يلونهم
ثم الذين يلونهم ثم يجىء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه ، ويمينه

شهادته)) (١) . فكان عنوان البحث (القضاء فى الدولة الاسلامية حتى
نهاية العصر العباسى الاول تاريخه ونظامه) .

(١) صحيح مسلم بشرح النووى ، مج ٨ ، ج ١٦ ، ص ٨٤ - ٨٥ (كتاب الفضائل ،

باب فضل الصحابة رضى الله عنهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم) ،

(والحديث رواه عبيدة السلماني عن عبد الله) .

— ي —

وعلى الرغم من أهمية الموضوع إلا أنني لم أجد احدا من الباحثين فيما أعلم قد بحثه بشكل متكامل يبرز مختلف جوانبه ، والتطورات التي جرت في كل عصر من العصور التي تعرض لها البحث ، وما هو موجود من كتابات تتعلق بتاريخ القضاء ونظامه لا تنفي بهذا الموضوع .

ومن أبرز المؤلفات الحديثة التي عرضت للموضوع بشكل مقتضب ، " القضاء في الاسلام " للدكتور عطية مصطفى مشرفه ، اذ عرض بشكل سريع ومقتضب للقضاء في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) والخلفاء الراشدين ثم أخذ يتحدث عن النظام القضائي في مصر في عهد الفراعنة والرومان ، وعن اثر المسيحية في النظام القضائي في مصر ، وتحدث كذلك عن مصادر التشريع الاسلامي ، وصب جل جهده على مصر فالكتاب يفتقر الى النظرة الشمولية للقضاء في العالم الاسلامي -

أما كتاب تاريخ القضاء في الاسلام لمحمود عرنوس ، فقد كتب على اسلوب المؤلفين القدامى اذ لم يراع اصول التوثيق الحديثة ، فهو في كثير من الحالات لا يصرح بالمصادر التي اعتمد عليها ، وان ذكرها ، لا يذكر الجزء والصفحة ، لا بل أن الكتاب خال تماما من الحواشي ، وقد تحدث عن القضاء في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) والخلفاء الراشدين في ثمان وعشرين صفحة (ص ١٠ - ٣٨) ، بكلام مقتضب جدا ، ثم تحدث عن نشأة المذاهب وترجم لمشاهير العلماء في تلك الفترة أمثال الائمة الاربعة والليث بن سعد ، والاوزاعي ، وداود الظاهري ، والطبري ، ثم تحدث عن القضاء من عام ١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م الى اليوم ، فالكتاب من هذه الناحية كتاب عام .

وهناك مقالة كتبت ١٣٤١هـ / ١٩٢٢م بعنوان " القضاء في الاسلام " لعارف النكدي ، وقد صدرت على شكل كتيب صغير ، وهي مقالة عامه . وهناك =

— ك —

دراسات ومقالات تعرضت للموضوع الا أن العامل المشترك بينها أنها لم تتناول فترة البحث بشكل شامل ومتعمق لذا فهي لا تروى ظمناً القارى لمعرفة تطور القضاء في الدولة الاسلامية منذ عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) الى نهاية العصر العباسى الاول .

وقد قسمت بحثى الى ثلاثة ابواب تحوى اثنى عشر فصلا مسبوقه بمقدمة وتمهيد ، ثم ختمت البحث بخاتمة ابرزت فيها نتائج دراستى .
وفى التمهيد عرضت لتعريف القضاء فى اللغة والاصطلاح ، ثم بينت دليله وحكمه ، وكذلك عرضت للقضاء عند الرومان ، وعند الفرس ، وعند العرب فى الجاهلية .

وخصصت الباب الاول للقضاء فى عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) والخلفاء الراشدين ، ويقع هذا الباب فى ثلاثة فصول : الاول منها تحدثت فيه عن القضاء فى عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، وابى بكر الصديق (رضى الله عنه) . وتعرضت فى هذا الفصل لتوجيهات الرسول (صلى الله عليه وسلم) فى القضاء ، ولنماذج من قضاائه ، وللنظام القضائى فى عهده ، والنواة الاولى لفصل السلطة القضائية فى عهد النبى (صلى الله عليه وسلم) ، ثم تحدثت عن المظالم فى عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) وأخيرا عرضت للقضاء فى عهد ابى بكر (رضى الله عنه) وأبرزت فيه منهجه فى القضاء .

أما الفصل الثانى فقد خصصته للقضاء فى عهد عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) ، وبينت فيه دوره فى التوسع فى فصل السلطة القضائية فتحدثت عن تعيين القضاة وعزلهم ، وعن القضاة فى الامصار ، وعن توجيهاته لقضاته ، ثم عرضت لكتاب عمر بن الخطاب الى قاضيه على الكوفة ابى موسى الاشعري وناقشت الباحثين القدامى والمحدثين حول هذا الكتاب ، وبعد =

— ل —

اثبات صحة الكتاب استخلصت ما اشتمل عليه من قواعد ونظم قضائية ، ثم
تحدثت عن رواتب القضاة ، وختمت الفصل بالحديث عن المظالم .

وأفردت الفصل الثالث للقضاء في عهد عثمان بن عفان وعلى بن ابي
طالب (رضى الله عنهما) ، فبينت في البداية حالة القضاء في عهد عثمان
بن عفان موضحا منهجه في القضاء ، عارضا لنماذج من قضائه ، ثم انهيت
الحديث عن عهده بالحديث عن المظالم .

وتحدثت بعد ذلك عن القضاء في عهد على بن ابي طالب (رضى
الله عنه) ، فعرضت لمنهجه في القضاء ، وبينت سوابقه القضائية ، وما جد
من أمور على السلطة القضائية في عهده ، وتحدثت كذلك من قضائه . وعن
عهده الى الاشر النخعي ، وما حواه من توجيهات قضائية ، ثم ختمت الحديث
في هذا الفصل بالحديث عن المظالم في هذا العهد .

وعقدت الباب الثاني للقضاء في العصر الاموى ، ويقع في اربعة
فصول : الاول منها افردته لقواعد تولية القضاة وعزلهم ، وتحدثت فيه عن
أهم مميزات العصر الاموى فيما يتعلق بالقضاء ، وعن أهم الشروط التى كانت
تتطلب فى القضاة من قبل خلفاء بنى أمية ، وعن الطرق التى كانت تتم عن
طريقها اختيار القضاة ، ثم تحدثت عن عزل القضاة والاسباب الموجبة لذلك
وكذلك عرضت لظاهرة العزوف عن القضاء فى هذا العهد .

وشمل الحديث فى الفصل الثانى أحوال القضاة فى هذا العهد
واختصاصاتهم وتحدثت فيه عن نماذج من تقى وورع قضاة هذا العصر
وعرضت كذلك لعلاقة القضاة بالخلفاء وولاة الامصار ، وعلاقتهم كذلك بالمجتمع
وبالشعر والشعراء ، وعلاقة القاضي بزملائه القضاة . ثم تحدثت عن مجلس
القاضي ، وعرضت بعد ذلك لاختصاصات القضاة فى هذا العهد ، وأخيرا
تحدثت عن رواتب القضاة .

أما الفصل الثالث فقد خصصته للقضاء في الولايات ، وعرضت فيه
لاحوال القضاء والقضاة في كل من بلاد الشام ، والحجاز ، والعراق ، ومصر
والاندلس .

وفي الفصل الرابع تناولت بالدراسة المظالم في العهد الاموي ، وفي
هذه الدراسة اشرت الى تعريف المظالم في اللغة ، والاصطلاح ، ثم تحدثت
عن دور خلفاء بني أمية وبشكل خاص عمر بن عبد العزيز (رضى الله عنه)
في المظالم .

وجعلت الباب الثالث للقضاء في العصر العباسي الاول ويقع في
خمسة فصول : تحدثت في الاول منها عن النهضة العلمية واثرها في القضاء
وبينت فيه مدى ما وصل اليه المسلمون من تقدم وازدهار في مختلف المناحي
العلمية ، وكيف أن هذا العصر شهد نشوء المذاهب ، وكيف برزت فكرة توحيد
الاحكام .

وخصصت الفصل الثاني لاختيار القضاة والشروط الواجب توفرها
فيهم ، وقد قسمت حديثي عن هذا الموضوع الى عدة نقاط : فتحدثت عن
اختيار القضاة في هذا العصر ، وما اشترطه العباسيون في قضاتهم ، ثم
تحدثت عن الطرق التي كان يتم عن طريقها اختيار الاشخاص المؤهلين
لهذا المنصب ، وعرضت كذلك لتوجيهات الخلفاء لقضاتهم بعد التعيين
وبينت كذلك ما كان يتمتع به القضاة من حصانة ، وتقوى وورع ، وعرجت بعنه
ذلك على تحليل بعض حالات العزوف عن القضاء خاصة من قبل الائمة
الكبار .

أما الفصل الثالث فأفردته لتطور القضاء في العصر العباسي الاول
واوضحت فيه ما جد على القضاء من تطور في مختلف المجالات ، فتحدثت عن
اتساع دائرة القضاء في هذا العهد ، وعن تنظيم السجلات القضائية ، وبرز =

— ن —

وظيفة الشهود العدول واصحاب المسائل ، وتناولت بالحديث كذلك ما جد على مجلس القاضى من تطورات اذ اصبح يكتظ بالموظفين ، ثم تحدثت عن منصب قاضى القضاة ، فأشرت الى بداية ظهوره ، والمهام التى كان يقوم بها قاضى القضاة ، وتحدثت كذلك عن دوره فى توحيد زى القضاة ، ومشاركته الفعالة فى رسم السياسة العامة للدولة ، وتحدثت كذلك عن رواتب القضاة وفى نهاية الفصل رددت على من رمى بعض القضاة بما لا يليق وبينت بالدليل الدامغ وهن حججهن وبطلان دعواهم .

وعقدت الفصل الرابع لاداب القاضى فى هذا العصر ، وبينت فيه الاداب التى يجب أن يتحلى بها منذ تعيينه ودخوله الى البلد ، وخلال سيره وجلوسه للقضاء ومعاملة الخصمين ، والناس من حوله ، ومع الخليفة ورجال الدولة ، وكذلك تحدثت عن نماذج من تقاهم وورعهم .

وشمل الحديث فى الفصل الخامس تطور المظالم فى العصر العباسى الاول وعرضت فيه لجهود خلفاء الدولة العباسية فى تطوير هذه المؤسسة وحرصهم على اقامة العدل بين رعاياهم ، ويتضح ذلك من خلال تعيينهم ولاية للمظالم فى كل مصر من الامصار ، وشهم للعيون فى مشارق دولتهم ومغاربها لتزويد الخليفة بما يجرى فى كل مصر ، وكانت هذه المهمة منوطة بصاحب البريد ، فكان الخليفة يعرف أسعار السلع ، وما يقضى به كل قاضى ، فاذا تبين له حدوث ظلم كان يبادر الى ازالته .

وفى الخاتمة تحدثت عن أهم النتائج التى توصلت اليها من خلال دراستى للقضاء فى هذه الحقبة من الزمن .

وفى نهاية هذا العرض اتقدم بخالص الشكر والتقدير للسعادة الاستاذ الدكتور ابراهيم نجيب المشرف على هذا البحث لما قدمه لى من رعاية وتوجيه كان لهما أثر بارز فى اخراج هذا البحث فجزاه الله عنى خيرا الجزاء .

— س —

كذلك اتقدم بالشكر والتقدير للباحثين الذين قدموا دراسات في هذا الحقل فقد استفدت من دراساتهم ، وحاولت أن اضيف لما صنعوا بعض ما فاتهم سوا من حيث الموضوع او من حيث الشكل ، وربما خالفتهم في بعض ما ذهبوا اليه فذلك من سمات حرية الفكر في البحث العلمي ، كما اتوجه بالشكر والتقدير للقائمين على جامعة ام القرى لالتاحتهم لي فرصة اتعام دراستي في هذا البلد المبارك فجزاهم الله عنى خير الجزاء ، والله اسأل أن يتقبل منى هذا الجهد المتواضع بقبول حسن ، ويجعل نياتنا وأعمالنا كلها خالصة لوجهه الكريم ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

التمهيد

- - القضاء لغة واصطلاحاً
- - دليسه وبيان حكمه
- - القضاء عند الرومان والفرس
- - القضاء عند العرب في الجاهلية

القضاء لغة واصطلاحاً

القضاء^(١) في اللغة لفظ مشترك يطلق على معان كثيرة تدور في جملتها حول الحتم والالزام ، وانقطاع الشيء وتامه والفراغ منه^(٢) .
أما في الاصطلاح الشرعي فقد عرفه الفقهاء بتعاريف متعددة اختلفت في عباراتهم وتفاوتت في المضمون ، ولم تخرج في جملتها عن المعنى اللغوي فقد عرفه ابن رشد ، وابن فرحون المالكيان^(٣) ، وعلاء الدين الطرابلسي

(١) القضاء أصله قضاي ، لانه من قضيت الا أن الياء لما جاءت بعد الالف

همزت والجمع الاقضية . انظر اسماعيل بن حماد الجوهري : الصحاح ،

ج ٦ ص ٢٤٦٣ (مادة قضى) ، ابن منظور : لسان العرب ، ج ١٥ ،

ص ١٨٦ ، محمد مرتضى الزبيدي : تاج العروس من جواهر القاموس ، ج ١٠ ،

ص ٢٩٦ ، الزمخشري : أساس البلاغة ، ج ٢ ، ص ٢٦١ .

(٢) الجوهري : المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ٢٤٦٣ ، ابن منظور : المصدر

السابق ، ج ١٥ ، ص ١٨٥ — ١٨٨ ، الزبيدي : المصدر السابق ، ج ١٠ ،

ص ٢٩٦ — ٢٩٧ ، ابن فارس : معجم مقاييس اللغة ، ج ٥ ، ص ٩٩ ،

الفيروزبادي : القاموس المحيط ، ج ٤ ، ص ٣٧٩ ، ومن المعاني الاخرى

للقضاء : التبليغ كقوله تعالى : ((وقضينا اليه ذلك الامر)) (سورة

الحجر ، آية ٦٦) ، أي أنهينا اليه وأبلغناه ذلك ، ويأتي بمعنى المضي

كما في قوله تعالى : ((ثم اقضوا الى ولا تنظرون)) (سورة يونس آية ٧١)

أي أمضوا . ومعنى أخذ الحق ، كقولك : اقتضيت منه حقى ، أي أخذته

منه . ويأتي بمعنى المحاكمة كقولك : قاضيته . ويأتي بمعنى الموت والقتل ،

ف نقول : قضى عليه ، أي قتله ، وقضى نحبه أي مات انظر الجوهري : المصدر

السابق ، ج ٦ ، ص ٢٤٦٣ ، ابن منظور : المصدر السابق ، ج ١٥ ،

ص ١٨٧ — ١٨٨ ، جمال صادق المصفاوى : نظام القضاء في الاسلام ، بحث

مقدم لمؤتمر الفقه الاسلامي الذي عقدته جامعة الامام محمد بن سعود

الاسلامية في الرياض عام ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م ، ونشر ضمن كتاب تحت عنوان

" نظام القضاء في الاسلام " عام ١٤٠١هـ ، ص ٦ — ٧

(٣) تبصرة الحكام في اصول الاقضية ومناهج الاحكام ، ج ١ ، ص ١٢ .

الحنفى (١) ، والبهوتى الحنبلى (٢) بأنه : الاخبار عن حكم شرعى على سبيل
 الالزام .

وعرفه جمهور الفقهاء بأنه : " الفصل بين الناس فى الخصومات حسما
 للتداعى وقطعا للنزاع بالادلة الشرعية المتلقاة من الكتاب والسنة " (٣) .
 وهذا التعريف ينص على الغاية والهدف من وجود القضاء ، وأنه شرع
 لفصل الخصومات ، وقطع المنازعات بتطبيق أحكام الله تعالى التى أنزلها فى
 الكتاب والسنة (٤) .

كما أن هذا التعريف يمنع من دخول الولايات الاخرى التى تختص بالقضاء ولا
 تندرج تحته . كما منع من دخول الفتيا لانها ليست للفصل الملم فى الخصومات ،
 ولكنها لبيان حكم الشرع فى الواقعة المستفتى فيها على جهة العموم والشمول (٥) .

(١) معين الاحكام فيما يتردد بين الخصمين من الاحكام ، ص ٧ .

(٢) كشاف القناع ، ج ٦ ، ص ٢٨٥ ، محمد مصطفى الزحيلي : التنظيم القضائى

فى الفقه الاسلامى وتطبيقه فى المملكة العربية السعودية ، ص ٣٦ . ولمزيد

من التفاصيل عن تعريفات الفقهاء للقضاء انظر الصنعانى : سبل السلام ،

مج ٢ ، ج ٤ ، ص ١١٥ ، ابن الشحنة : لسان الحكماء فى معرفة الاحكام ،

ص ٢١٨ ، ابن خلدون : المقدمة ، ص ١٧٤ .

(٣) ابراهيم نجيب : القضاء فى الاسلام تاريخه ونظامه ، ص ٧ ، جمال صادق

المرصاوى : المرجع السابق ، ص ٨ ، الزحيلي : المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(٤) ابن خلدون : المقدمة ، ص ١٧٤ .

(٥) ابراهيم نجيب : القضاء فى الاسلام تاريخه ونظامه ، ص ٧ ، وروى وكيع ، فى

كتابه " اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٤٧ - ٤٨ " أن رسول الله (صلى الله

عليه وسلم) قال : ((انما القضاء أن يؤخذ للمظلوم من الظالم)) .

وقد سمي القاضى قاضيا لانه يحكم الاحكام وينفذها ، ويقال : رجل قضى =

— ٥ —

وخلاصة القول : أن تعريف الفقهاء للقضاء يتفق مع تعريف أهل اللغة
له ، إذ أن كلا الطرفين قد أكد على أنه بمعنى الفصل في الحكم والالتزام به .

= أي سريع القضاء ، انظر ابن فارس : معجم مقاييس اللغة ، ج ٤ ، ص ٩٩ ،
الزبيدي : تاج العروس ، ج ١٠ ، ص ٢٩٦ - ٢٩٧ ، الفيروزبدي : القاموس
المحيط ، ج ٤ ، ص ٣٧٩ .

دلیلہ و بیان حکمہ

١ (دليله : —

الاصل فى القضاء ومشروعيته الكتاب والسنة والاجماع .
أما الكتاب فقد وردت فيه آيات كثيرة تدل على مشروعيته فقد قال تعالى مخاطباً
رسول الرحمة محمد بن عبد الله عليه افضل الصلاة والتسليم : ((انا أنزلنا اليك
الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيماً)) (١) ،
وقال ايضاً : ((وأن احكم بينهم بما أنزل الله)) (٢) . الى غير ذلك من الآيات
التي أرست القواعد الاصلية للقضاء فى الدولة الاسلامية (٣) .

أما مشروعيته فى السنة المطهرة فقد ثبت بقوله وفعله عليه الصلاة والسلام ،
أما قوله فما روى عن عمرو بن العاص (رضى الله عنه) (٤) أنه سمع النبى (صلى
الله عليه وسلم) يقول : ((اذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران ، واذا
حكم واجتهد ثم أخطأ فله أجر)) (٥) .

(١) سورة النساء ، آيه ١٠٥ .

(٢) سورة المائدة ، آيه ٤٩ .

(٣) ابن أبى الدم الحموى : أدب القضاء ، ص ٥-٦ .

(٤) هو عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد بن سهم السهمى ، أسلم
فى صفر سنة ثمان وقيل بين الحديبية وخيبر ، كان فى الجاهلية شديداً
على الاسلام ، فلما أسلم كان شديد الحياء من رسول الله (صلى الله
عليه وسلم) ، لا يرفع طرفه اليه ، ولاه النبى عليه الصلاة والسلام امرة جيش
ذات السلاسل ، ثم استعمله على عمان ، ثم كان من امراء الجيوش فى الجهاد
بالشام فى زمن عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) ، وهو الذى افتتح
قنسرين وولاه عمر فلسطين ثم مصر فافتتحها ، ثم عزله عثمان (رضى الله
عنه) وفى عهد معاوية (رضى الله عنه) عاد والياً الى مصر وبقى عليها
حتى وافاه الاجل عام (٤٣هـ / ٦٦٣م) انظر الذهبى : سير اعلام النبلاء

ج ٣ ، ص ٥٤-٧٧ ، أحمد بن حنبل : فضائل الصحابة ، ج ٢ ، ص ٩١١-٩١٢

(٥) مسلم : صحيح مسلم ، ج ٦ ، ص ١٣٤٢ ، ابو داود : سنن أبى داود ، =

وعن عبد الله بن مسعود ^(١) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
(لا حسد الا في اثنتين رجل آتاه الله مالا فسلط على هلكته في الحق وآخر
آتاه الله حكمة فهو يقضي بها ويعلمها) (٢)

= ج٢، ص ٢٦٨ (كتاب الاقضية ، باب في القاضي يخطئ) ، الترمذى : صحيح
الترمذى ، ج٦، ص ٦٧ - ٦٨ (كتاب الاحكام ، باب ما جاء في القاضي
يصيب ويخطئ وقال حديث حسن غريب) ، ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ،
ج٢، ص ٧٧٦ (كتاب الاحكام ، باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق حديث
رقم ٢٣١٤) ، البيهقى : السنن الكبرى ، ج١٠، ص ١١٨ (كتاب آداب
القاضي ، باب اجتهد الحاكم فيما يسوغ فيه الاجتهاد وهو من أهل
الاجتهاد)

(١) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب بن شمع الهذلى ، من اوائل
من اسلم ، هاجر الهجرتين ، شهد بدرا والمشاهد بعدها ، وكان من
الملازمين للنبي (صلى الله عليه وسلم) ، وكان صاحب نعليه ، وهو أول من
جهر بالقرآن بمكة المكرمة ، وقال النبي (صلى الله عليه وسلم) : (من
سره أن يقرأ القرآن فضا كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد ، وتوفى
بالمدينة المنورة سنة ٣٢ هـ / ٦٥٢ م) انظر الذهبي : سير اعلام النبلاء ،
ج١، ص ٤٦١ - ٥٠٠ ، تذكرة الحفاظ ، ج١، ص ١٤ ، ابن سعد : الطبقات
الكبرى ، ج٢، ص ٣٤٢ - ٣٤٤ ، أحمد بن حنبل : فضائل الصحابة ، ج٢،
ص ٨٣٧ - ٨٤٤ ، ابن عبد البر : الاستيعاب ، ج٣، ص ٩٨٧ - ٩٩٤ ،
ابن الجوزى : صفة الصفوة ، ج١، ص ٣٩٥ - ٣٩٦ .

(٢) البخارى ، ج١، ص ٢٤ (كتاب العلم ، باب الاغتباط في العلم والحكمة) ،
البيهقى : السنن الكبرى ، ج١٠، ص ٨٨ (كتاب آداب القاضي) .

الى غير ذلك من الاحاديث (١) .

أما السنة الفعلية فتقوم على توليه عليه الصلاة والسلام للقضاء بنفسه ، وفصله في كثير من الخصومات التي كانت ترفع اليه ، وتعيينه للقضاة في الامصار المختلفة (٢) . هذا ولم يخالف أحد من المسلمين على مشروعيته فاهتم به الخلفاء الراشدون ومن بعدهم لا بل تولوه بأنفسهم وعينوا القضاة في مختلف الانحاء .

(ب) حكمه : —

أما حكمه فقد أجمع الصحابة رضوان الله عليهم على اقامته بين الناس واعتبروه فريضة محكمة وسنة متبعة (٣) . واعتبره امام الحرمين عبيد الملك الجويني (ت ٤٧٨ هـ / ١٠٨٥ م) ، وابو حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ / ١١١١ م) أفضل من الجهاد للاجماع على فرضيته مع الاضطرار اليه . فهو من فروض الكفايات لان أمر الناس لا يستقيم بدونه ، فقد قال الامام أحمد (رحمه الله) : " لا بد للناس من حاكم أتذهب حقوق الناس ؟ " (٤) .

أما حكم تولي القضاء فيقسم الى خمسة أقسام : فرض عين ، ومستحب ، ومباح ومكروه ، وحرام .

(١) انظر الفصل الاول من هذا البحث .

(٢) انظر كذلك الفصل الاول .

(٣) انظر رسالة عمر بن الخطاب الى أبي موسى الاشعري ، الباب الاول ، الفصل

الثالث من هذا البحث .

(٤) ابن قدامة : المغنى ، ج ٩ ، ص ٣٤ ، الكاساني : بدائع الصنائع ، ج ٩ ،

ص ٤٠٧٨ ، ابن أبي الدم الحموي : أدب القضاء ، ص ٣٨ ، وانظر حاشية

رقم ٢ ، ابن فرحون : تبصرة الحكام ، ج ١ ، ص ١٢ - ١٣ ، الطرابلسي :

معين الحكام ، ص ٧ ، أحمد بن محمد النجدي : الفواكه العديدة

في المسائل المفيدة ، ج ٢ ، ص ١٦٧ .

فإذا اجتمعت في شخص شرائط القضاء في بلد من البلدان ، ولكن لا يوجد فيه غيره ممن يصلح للقضاء تعين عليه تولى القضاء ، وإن رفض أجبره الإمام على ذلك . فقد قيل للإمام مالك (رحمه الله) : هل يجبر الرجل على ولاية القضاء ؟ قال : لا ، إلا إذا لم يوجد منه هوض فيجبر عليه . قيل له : أيجبر بالضرب والحبس ؟ قال : نعم (١) . وإن أصر على رفضه اثم وفي حالة وجود أكثر من شخص يصلح للقضاء ، إلا أن أحدهم أصلح واقدر على القيام بمهمة القضاء من بقيتهم في هذه الحالة يكون القضاء بالنسبة لـه مستحب (٢) .

وإن تساوا جميعا في الأهلية للقضاء ، وكان فيهم طالب وفيهم ممسك عن الطلب فالأولى أن يقلد الممسك دون الطالب لأنه راغب في السلامة (٣) . أما إذا لم تكن هناك أية ميزة لواحد عن الآخر في الصلاحية فيخير فيه فهو بحكمهم المباح للجميع (٤) ، ويأثموا جميعا إذا رفضوا ، وفي هذه الحالة يجوز للإمام إجبار أحدهم ، لأن عدم الإجبار يؤدي إلى تواكلهم فتضيع حقوق العباد وينتشر الظلم والفساد (٥) .

-
- (١) ابن فرحون : تبصرة الحكام ، ج ١ ، ص ١٢ - ١٣ و ١٦ - ١٧ ، ابن الأخوة : معالم القرية في أحكام الحسبة ، ص ٣٠٠ ، الطرابلسي : معين الحكام ، ص ٧ ، ١٠ ، ابن أبي الدم الحموي : أدب القضاء ، ص ٣٥ ، حاشية رقم ١ .
- (٢) علي قراة : الأصول القضائية في المرافعات الشرعية ، ص ٢٧٧ - ٢٧٩ .
- (٣) ابن الأخوة : المصدر السابق ، ص ٣٠١ .
- (٤) علي قراة : المرجع السابق ، ص ٢٧٧ - ٢٧٩ .
- (٥) ابن أبي الدم الحموي : المصدر السابق ، ص ٣٤ - ٣٥ ، الكاساني : بدائع الصنائع : ج ٩ ، ص ٤٠٧٨ .

ويكون القضاء مكروها للشخص الذي تتوفر فيه شروط القضاء ، إلا أنه غير
واثق من نفسه في القيام بهذه المهمة ، كأن يكون ضيق الصدر عند استماعه لدعوى
الخصوم ، أو غير واثق من صموده أمام اغراء الرشوة ، أو المحاباة ، وتزداد الكراهة
إذا كان يعلم أن هناك من هو أصلح منه .
ويكون حراما إذا غلب على ظنه أو علم من نفسه أنه يجور في الحكم ولا
ينصف فيه (١) .

(١) على قراءه : المرجع السابق ، ص ٢٧٧ - ٢٧٩ .

لمحة عن القضاء عند الرومان والفرس

القضاء عند الرومان

كانت الطبقة هي الأصل في النظامين الاجتماعي والسياسي عند الرومان ، فكان المجتمع يقسم الى قسمين : أحرار ، وغير أحرار ، والاحرار بدورهم كانوا طبقتين ، الاحرار الاصلاء وهم الرومان ، وغير الاصلاء وهم اللاتين . أما غير الاحرار فكانوا أربعة أقسام : الرقيق ، والمعتقون ، وأنصاف الاحرار ، والاقنان التابعون للأرض . وكان الاحرار الاصلاء وحدهم يتمتعون بالحقوق السياسية أما غيرهم فكانوا محرومين ، وكان هذا في معظم الفترات التي مر بها تاريخ روما (١) .

والقوة في روما هي المعيار الذي يراعى في تقدير الحق ، فيقدر قوة الفرد ومكانته الاجتماعية يكون التشريع ، فعقوبة الشريف اذا ارتكب جناية أقل من عقوبة رجل من عامة الناس ، فقد جاء في مدونة جستنيان أن من يستهوى أرملة مستقيمة أو عذراء فعقوبته ان كان من بيئة كريمة مصادرة نصف ماله ، وان كان من بيئة ذميمة فعقوبته الجلد والنفي من الأرض (٢) .

وكان امبراطور روما يعد فوق مستوى البشر ، ورعاياه بمثابة العبيد له ، فكان يحرم على العامة لبس بعض الملابس المشابهة للباسه (٣) . وكان يعتبر نفسه فوق القانون ذا سلطة مطلقة في الحقلين الديني والدنيوي ، فله صلاحية سن القوانين والغائها ، وكانت الكنيسة تحت سيطرته يقول البطريرك مناس من القرن السادس الميلادي : (لا يمكن عمل شيء في الكنيسة المقدسة ضد أوامر الامبراطور) (٤) .

(١) ظافر القاسمي : نظام الحكم في الشريعة والتاريخ ، ص ٨٤ - ٨٥ .

(٢) عبد العظيم شرف الدين : تاريخ التشريع الاسلامي ، ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٣) المسعودي : أخبار الزمان ، ص ٩٩ .

(٤) عبد العزيز الدوري : النظم الاسلامية ، ص ١٢ - ١٤ .

ومن المبادئ العامة التي نصت عليها قوانين روما أن المدين يباع فى الدين (١) وأن النسب يثبت بالزواج الصحيح ، والسفاح ، والتبني ، وسوغ انتقال النسب بعد ثبوته من أب الى أب ، وأوجب على الأب اذا كان له من ولد السى اربعة أولاد أن يترك لهم ثلث الميراث ، واذا كان له فوق الاربعة أولاد وجب عليه أن يترك لهم نصف اموال التركة خالصا (٢) .

وأعطى القانون الرومانى كذلك لرب الاسرة سلطات واسعة ، فجعله القاضى والحاكم الاعلى فى اسرته ، فله حق ايقاع العقوبات الجنائية بالاشتراك مع مجلس العائلة أو ما يسمى بمحكمة الاقارب . وكانت الاحكام التى تصدر عن هذه المحكمة نهائية وغير قابلة للرد (٣) .

وقد خصص القانون الرومانى اربعين يوما من السنة يجوز فيها التقاضى (٤) ، ويبدو أن هذا كان خاصا بحاضرة الامبراطورية فى فترة من الفترات ولم تدخل فيه الاقاليم التابعة لها اذ تحدثنا بعض المراجع عن حكام بعض المدن الذين كانوا يجلسون للقضاء على مرأىام السنة ، فتذكر أنه فى عام ٤٩٦م كان حاكم الرها (٥)

(١) السمنانى : روضة القضاة وطريق النجاة ، ج ١ ، ص ١٣ .

(٢) عبد العظيم شرف الدين : تاريخ التشريع الاسلامى ، ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٣) عبد الرحمن عبد العزيز القاسم : النظام القضائى الاسلامى مقارنا بالنظم

القضائية الوضعية ، ص ٢٧ - ٢٩ .

(٤) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٩ .

(٥) الرها : بضم أوله ، والمد ، والقصر ، مدينة بالجزيرة بين الموصل والشام

سميت باسم الذى استحدثها ، وهو الرعاء بن البلندى بن مالك بن دعر ،

وقيل غير ذلك . واسمها بالرومية اذاسا ، بنيت فى السنة السادسة من

موت الاسكندر انظر : ياقوت الحموى : معجم البلدان ، ج ٣ ، ص ١٠٦ - ١٠٧ .

يجلس في كل يوم جمعة في الكنيسة للقضاء (١) .

وبشكل موجز يمكننا القول أن نظام التقاضي عند الرومان قد مر في عدة مراحل أبرزها مرحلة نظام البرنامج (٣٠٠ ق م - ٣٨٦ م) ، فقد كانت الدعوى في هذا النظام تمر بمرحلتين أمام الحاكم القضائي المسمى بالريتور ، وفي هذه المرحلة يستمع الريتور لادعاءات الطرفين المتنازعين (٢) . وكان على أطراف النزاع الالتزام بالفاظ محددة سلفا بالنسبة للدعوى المرفوعة ، وكانت باللغة اللاتينية مع ممارسة طقوس معينة . هذا بالنسبة للرومان ، أما بالنسبة للأجانب فكان يسمح لهم أمام ريتور خاص ببيان وجهة نظرهم وبأى لغة يعرفونها (٣) . ثم يقوم الريتور بصياغة تلك الادعاءات في نماذج خاصة لديه تسمى البرنامج ، وفي هذا البرنامج يرسم للقاضي طريق الحكم . وتنتهي هذه المرحلة باختيار الطرفين المتنازعين للقاضي الذي يحكم لهما في النزاع ، فان لم يتفقا على اختيار قاض اختاره الريتور لهما ، لان الريتور لم تكن من صلاحياته الفصل في المنازعات بل حفظ سماع ادعاءاتهما ومنحها صفة الدعوة المطلوبة ، والقاضي هو الذي يفصل في النزاع المعروض عليه .

ومما هو جدير بالذكر أن القاضي لم يكن قاضيا بالمعنى المفهوم في الوقت الحاضر ، بل كانت وظيفته أقرب الى الحكم منه الى القاضي لانه لم يكن معيناً من قبل الدولة للفصل في المنازعات بل كان اختياره متروكا للطرفين (٤) .

(١) آدم متز : الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري ، ج١ ، ص ٣٢٦ .

(٢) عبد الرحمن عبد العزيز القاسم : المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٣) نصر فريد واصل : السلطة القضائية ، ص ٣٢ - ٣٣ .

(٤) نفس المرجع السابق والصفحات .

عبد الرحمن عبد العزيز القاسم : المرجع السابق ، ص ٢٧ - ٢٩ .

ومن عام ٣٧٦م - ٦٥م خضع نظام التقاضى لنظام الدعاوى الادارية الذى ظهر على أثر زوال نظام البرنامج ، ومضمون هذا النظام ، أنه لم يكن مقيدا بصيغ معينة تأتية من الريتور ، وانما كانت ترفع الدعاوى مباشرة الى القاضى الذى يتولى اصدار الحكم (١) .

وفى عام (١٠٨هـ / ٧٢٦م) عهد ليو الثالث الى لجنة خاصة لوضع قانون اشتهر باسم الاكلوجا (Ecloga) وصدر هذا القانون باسم الامبراطور ليو الثالث ، وابنه قسطنطين الخامس (١٢٤ - ١٥٩هـ / ٧٤١ - ٧٧٥م) ، والاكلوجا (٢) معناها المختار ، لانها اختيرت من قوانين جوستنيان الكبير (٣) . وجاءت هذه الخطوة من ليو الثالث من أجل الاصلاح والتقدم ، لانه أدرك أن الفوضى القانونية لا محالة سوف تقضى على امبراطوريته ان لم يبادرها بالاصلاح . ومن المبادئ الهامة التى حوتها الاكلوجا : الدعوة الى تجرد القضاة من الهوى ، وأن يكون جميع أفراد الشعب أمام القضاء سواء مهما اختلفت مكانتهم كما نصت على منع القضاة من قبول الهدايا ، وأن يتقاضى سائر الذين يمارسون القضاء مرتباتهم من خزانة الدولة (٤) .

لقد انصب جل محتويات الاكلوجا على ما يتعلق بالقانون المدنى ، ولم

(١) عبد الرحمن القاسم : المرجع السابق ، ص ٢٧ - ٢٩ .

(٢) تقع محتويات الاكلوجا فى ثمانية عشر موضوعا تناولت الزواج والخطبة ، والمهر

والوصايا ، والاصياء ، وعتق الرقيق ، والشهود ، والبيع والشراء ، والرهن ،

والاقتطاعات ، وغنائم الحرب ، ونقض العقود وغير ذلك انظر :

السيد الباز العرينى : الدولة البيزنطية ، ص ١٩٣ - ١٩٦ .

(٣) عن مدونة جوستنيان وأهميتها وما حوته من مبادئ قضائية انظر :

أكارياس : مدونة جوستنيان فى الفقه الرومانى ، ص ٢٩٣ - ٣٢٠ .

(٤) السيد الباز العرينى : المرجع السابق ، ص ١٩٣ - ١٩٦ .

تمت الى القانون الجنائي الا بصله ضئيلة ، وما يتعلق بالقانون الجنائي لا يتعدى ما جاء عن العقوبات المتعلقة بالنفس وأعضاء جسم الانسان ، مثل جدد الانفس ، وسمل العيون ، وبتر الايدي ، وقص الشعر وما الى ذلك ، وفي الغالب الاعم جرت العادة أن يستعاض . بهذه العقوبات عن عقوبة الاعدام ، وفي بعض الاحوال حلت مكان ما هو وارد من عقوبة الغرامات . هذا وقد ظل قانون الاكلوجا في القرنين الثامن والتاسع الميلاديين حتى قيام الاسرة المقدونية عام (٢٥٣ هـ / ٨٦٢ م) مرجعا لتدريس القانون (١) .

ان قانون الاكلوجا يعتبر نقطة تحول في تاريخ الامبراطورية البيزنطية لانه حوى كثيرا من المبادئ التي نادت بها الشرائع السماوية وبشكل خاص الشريعة الاسلامية ويبدو أن مرجع ذلك يعود الى تأثر البيزنطيين بالمبادئ الاسلامية ، فكما هو معلوم أن قانون الاكلوجا صدر عام (١٠٨ هـ / ٧٢٦ م) أي بعد ما يقارب من قرن من خروج البيزنطيين من بلاد الشام وهذا يعني أن البيزنطيين لا محالة قد تأثروا نتيجة احتكاكهم بالمسلمين خلال هذه المدة عن طريق الحروب ، والعلاقات التجارية ، بتلك المبادئ السامية التي نادى بها الاسلام والتي كان يتناقل أخبارها الواردون على بلاد الخلافة الاسلامية .

الا أن الباحث لا ينكر أن بعض المبادئ التي نادت بها الاكلوجا قد اقتبست من بقايا ديانة الوحدانية (اليهودية ، والنصرانية) والتي كانت ماثرة في ثنايا العهدين القديم والجديد قبل أن تصل اليها يد التحريف يوم ما يدعم وجهة النظر هذه كثرة الاشارات في الاكلوجا الى الكتب المقدسة عند الاشارة الى تأكيد المبادئ القانونية (٢) .

أما ما يدعيه بعض المستشرقين امثال شيرمان (Sherman) ، وآموس

(١) السيد الباز العريني : المرجع السابق ، ص ١٩٣ - ١٩٦ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ١٩٦ .

(Amos) ومن هذا حذوهم بأن الشريعة الإسلامية أخذت بعض أحكامها من القانون الروماني ^(١) دعوى لا تثبت أطام البحث العلمي ، يقول المستشرق الإيطالي كارل الفونسو نالينو (C.A.Nallio) في محاضراته التي ألقاها في المؤتمر الدولي للقانون الروماني الذي انعقد في روما عام (١٣٥٢هـ / ١٩٣٣م) أن فكرة تأثير الفقه الإسلامي بالقانون الروماني فكرة يسير ادعائها عسيرا ثباتها ^(٢) . ويعتبر المستشرق فتزجيرالد من أفضل من دحض من المستشرقين فكرة تأثير الفقه الإسلامي بالقانون الروماني ، وخلاصة رأي فتزجيرالد هي : أن النظام الروماني والإسلامي متضادان إلى حد لا يمكن معه التوفيق بينهما ، لأن النظام الإسلامي مصدره من الله ، ولا سلطة للبشر في وضعه ^(٣) بينما مصدر القانون الروماني بشري يستمد أحكامه من الآراء الشخصية والظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة مما كان يعرضه للارباك ، ويظهر ذلك بشكل جلي من كثرة التعديلات التي أجريت عليه ، وتضارب بعض التشريعات مع بعضها . وهذا شيء طبيعي لأن القوانين التي تصدر عن الأهواء والأمزجة لا يمكن أن تكون عادلة في يوم من الأيام ، لأن النفس مجبولة على حب الغلبة والظلم والاعتداء على حقوق الآخرين . ويؤكد فتزجيرالد على أن موضوعية جامعي الحديث النبوي كانت تأسى

(١) انور الرفاعي : النظم الإسلامية ، ص ١٠٨

(٢) كارل ألفونسو نالينو : نظرات في علاقات الفقه الإسلامي بالقانون الروماني ،

مقالة نشرت ضمن مجموعة مقالات انتخابها الدكتور محمد حميد الله ووضعها

ضمن كتاب عنوانه : هل للقانون الروماني تأثير على الفقه الإسلامي ، ص ١٧ .

(٣) س . ف — فتزجيرالد : الدين المزعوم للقانون الروماني على القانون الإسلامي

مقالة ضمن كتاب هل للقانون الروماني تأثير على الفقه الإسلامي ،

عليهم أن يأخذوا شيئاً دون الإشارة إلى مصدره ، ثم يقول : (ان مؤيدى الفكرة الشائعة عن وجود تأثير للقانون الرومى على الفقه الاسلامى لا يقدررون على اثبات وجود الاستعارة من القانون الرومى فى الفقه الاسلامى) ويخلص فى نهاية بحثه الى القول أنه لا توجد استعارة بتاتا من القانون الرومى (١) .

أجل انه لا يوجد سبب يدفع المؤرخين المسلمين وغيرهم فيما لو كان هناك اقتباس من القانون الرومى الى انكاره ، فالمصادر التاريخية تخبرنا أن العرب نقلوا كثيرا من العلوم ، واقتبسوا وترجموا حتى انها تذكر اسماء المترجمين والكتب التى عربوها ، ولكنها لا تلمح مجرد تلميح الى أنهم قد نقلوا شيئاً عن القانون الرومى (٢) .

(١) نفس المقال السابق والصفحات .

(٢) أتور الرفاعى : النظم الاسلامية ، ص ١٠٩ .

القضاء عند الفرس

ان التمايز الطبقي كان هو الاساس أيضا في المجتمع الفارسي ، فكلما كان عند الرومان أحرار وعبيد كان كذلك في المجتمع الفارسي ثلاث طبقات : الاولى : طبقة الاساورة وأبناء الملوك ، وتشكل هذه الطبقة خاصة الملك فهم نداءؤه ومحدثوه ، وكانت تجلس على يمين الملك على نحو من عشرة أذرع . وكانت الطبقة الثانية تتكون من وجوه المرازمة وملوك الكور ، وكانت تجلس على مقدار عشرة أذرع من الاولى . أما الطبقة الثالثة فكانت تتشكل من المضحكين وأهل الهزل ، وكانت تجلس على عشرة أذرع من حد المرتبة الثانية (١) .

وكان نظام الحكم في الدولة الفارسية فرد يا استبداد يا يحكمها (شاهنشاه) أى ملك الملوك الذى كان يعتبر نفسه ظل الله في الارض ، فكان يحيط نفسه بمظاهر الابهة والجبروت ، ويعيش أغلب أوقاته بمعزل عن الرعية . وكانت أحكامه الصادرة لا ترد ولا تنتقد في حال من الاحوال ، اذ كانت الرعية بمثابة العبيد له ، وكان له الحق أن يحكم على أى فرد بالموت ، فإشارة من يده أو طرفه إلى الجلاد كهيئة بقتل من يريد دون ابداء أى سبب (٢) .

ان ملوك فارس كانوا يرون أن عين العدل أن يتمتع الملك وحاشيته بكسل الامتيازات ، وأن على الامة تجنيد كل طاقاتها من أجل أن تتمتع هذه الفئة بالبدعة والراحة ، لذا كانوا لا يرون في فرض الضرائب الباهضة على رعاياهم شكلا من أشكال الظلم ، بل كانوا يرون أن ذلك حقا مشروعا لهم ، مما جعل الرعية تنظر اليهم نظرة سخط واستياء . وقد حاول كسرى انوشروان عندما جاء إلى

(١) المسعودى : مروج الذهب ، ج ١ ، ص ٢٤٤ - ٢٤٦ .

(٢) عبد العزيز الدورى : النظم الاسلامية ، ص ١١ - ١٢ ، محمد يوسف

النجرانى : الجزية في الاسلام ومقارنتها بالنظام المالى عند الرومان والفرس

ص ٣٢ ، قحطان الدورى : الشورى بين النظرية والتطبيق ، ص ٢١ .

الحكم فى عام ٥٣١هـ أن يقوم ببعض الاصلاحات فى دولته ونشر العدل بين ربهها ، فقام بتخفيف الضرائب عن رعيته الا أنه أبقى الامتيازات التى كان يتمتع بها الملك وحاشيته فأسقط الجزية عن أهل البيوتات ، والمرازية ، والاساورة ، والجند ، والكتاب ومن كان فى خدمته (١) .

ولكن هذا الاصلاح على بساطته لم يرق لولد كسرى ابرويز عندما جاء الى الحكم بعد وفاة والده ، فجعل الدولة مشاعا له ولحاشيته ، فكان أكثرهم جمع الاموال ، وانواع الجوهر ، فأخذ يجبى الضرائب بالظلم والقسر ، وعاش حياة ترف وندخ على حساب رعيته (٢) .

ولم تكن السلطة القضائية فى أواخر عهد الدولة الفارسية محل تقدير واحترام من قبل الرعية ، لان ملوك فارس فى أواخر عهدهم شجعوا الديانة الزرادشتية التى كان يفضها الشعب الفارسى ، فأفسح ملوك فارس المجال لكهنة هذه الديانة وأوكلوا اليهم السلطة القضائية ، ومنحوهم نفوذا عظيما فى مجالس الملك ، فادعوا أن لهم أيضا نصيبا كبيرا فى سياسة الدولة ، فأخذوا يضطهدون الاحزاب الدينية المخالفة لهم من يهود ونصارى وبوذيين وغيرهم مما زاد كرهه الرعية لهم (٣) .

وقد جعل الملك اردشير بن بابك بن شاه المويدان مويد (٤) بمسند الوزراء ، وكان من ضمن صلاحية المويدان مويد ، القيام بأموال الدين فى سائر

(١) ابو حنيفة الدينورى : الاخبار الطوال ، ص ٧١ ، الطبرى : تاريخ الرسل

والملوك ، ج ٢ ، ص ٩٩ - ١٠٢ .

(٢) محمد يوسف النجرانى : الجزية فى الاسلام ، ص ٣٩ .

(٣) حسن ابراهيم حسن : تاريخ الاسلام السياسى ، ج ١ ، ص ٢١٩ .

(٤) يعنى أعلم العلماء ، وأقدم الحكماء ، يصدر عن أمره ولا يخالفونه ، ولا يرجعون الا الى رأيه ، ويعظمونه تعظيم السلاطين : انظر الشهرستانى : الملل والنحل ، ص ٢٤٥ .

انحاء الدولة الفارسية وتعيين القضاة في سائر الانحاء في الدولة ، ولمكانته الدينية تلك كانت آراؤه في أمور الدولة تكسب بصفة عامة قدسية واحتراما ، مما ساعده على ممارسة مسؤوليات خطيرة في الدولة الفارسية ، كالاشتراك في اختيار الملك وتتويجه وعزله (١) . وعلى الرغم من نفوذه هذا الا أن السلطة القضائية العليا كانت بيد الملك (٢) .

هذا وقد اعتاد ملوك الفرس الاول أن يأذنوا للناس اذنا عاما مرتين في السنة في النوروز وفي المهرجان (٣) لسماع شكواهم ، وكانوا يحرمون الوقوف

(١) عبد الرزاق علي الانباري : منصب قاضي القضاة في الدولة العباسية منذ نشأته

حتى نهاية العصر السلجوقي (رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاداب

جامعة بغداد ١٩٧١م مطبوعة على آلة كاتبة ، ص ١٢٨ - ١٢٩ ، ١٣٢٠-١٣٣

(٢) عبد العزيز الدوري : النظم الاسلامية ، ص ١١-١٢ ، قحطان الدوري :

الدوري : الشورى بين النظرية والتطبيق ، ص ٢٠ .

(٣) النوروز : كلمة أعجمية معناها : اليوم الجديد لان (نوهو) الجديد

و (روز) اليوم ، وأول ملك من ملوك فارس أظهر هذا اليوم هو الملك جمشيد

من الطبقة الاولى ، وهو الثالث من ملوكهم ، وجعل النوروز عيداً يتنعم

الناس فيه . وكان النوروز أول يوم من كانون الثاني ويسمونه أيضا ديناه أي

غرة الحول الجديد .

والمهرجان يكون في الخامس من حزيران فاذا حل خرجت العمال

لاستفتاح الخراج ، وكان هذا العيد عندهم لادراك الخلال ، يستبشرون

بالسنة فيظهرون فيه من المآكل والمشارب ما لذ وطاب ، ويتهادون بينهم

ويهادون رؤساءهم ، وهو من أعظم الاشياء عندهم ، ولم يزالوا على ذلك

حتى أتى الاسلام انظر :

ابن ابي دينار : المؤنس ، ص ٣١٠ .

فى طريق المتظلم (١) . وعلى الرغم من أن هاتين المناسبتين لرفع الظلم عن الناس إلا أنه كان يمارس فيهما الظلم من قبل حكام الفرس ، إذ كان على الرعية تقديم التحف والهدايا قسراً فى هاتين المناسبتين لحكام الدولة الفارسية . ولذا لم يكن من قبيل الصدفة أن يدخل الفرس فى دين الله أفواجا عندما فتحت بلادهم من قبل الجيوش الإسلامية ، لانهم رأوا فى الاسلام مخلصا لهم من الظلم الذى كانوا يعيشون فى أحضانه ، ولان الاسلام جاء حامداً للطبقية والعنصرية وداعياً للعدل والمساواة (٢)

(١) عبد العزيز الدورى : النظم الإسلامية ، ص ١١ - ١٢ . ومما هو جدير بالذكر أنه أشرعن بعض ملوك فارس كره الظلم فقد اعتبره بعضهم العامل الرئيسى فى زوال الدول فكان اردشير يقول : (يجب على الملك أن يكون فاضل العدل ، فان فى العدل جماع الخير وهو الحصن الحصين من زوال الملك وأن أول مخايل الادبار فى الملك ذهاب العدل) وقال الملك اوشهنج يوصى من خلفه (الظالم تادم وأن مدحه قوم ، والمظلوم سالم وان ذمه قوم ومن ظلم من الملوك فقد خرج من كرم الملك والحرية وصار الى دناءة الشر والنقيصة) وكان منقوشاً على خاتم انوشروان (العدل) الا أن مفهوم العدل عند الفرس مغاير لما نفهمه نحن فالعدل عندهم أن يأخذ الملك وحاشيته كل شئ وليس مهماً كيف تكون حال الرعية انظر : مروج الذهب ، ج ١ ، ص ٢٤٣ - ٢٤٦ ، ابو يعلى الفراء : الاحكام السلطانية ، ص ٧٥ ، محمد كرد على : رسائل البلغاء ، ص ٤٧١ - ٤٧٤ .

(٢) هذا وقد حاول بعض المستشرقين أن يعزوا تقدم وتطور القضاء فى الدولة الإسلامية الى المؤثرات الجاهلية خاصة فى مكة ، والساسانية بعد فتح العراق ، ولكن هذا الادعاء لا يثبت امام النقد العلمى لعدم وجود الدليل المادى على ذلك لمزيد من التفاصيل عن هذه الادعاءات انظر :

القضاء عند العرب في الجاهلية

ان الاوضاع العامة فى الجزيرة العربية لم تكن تختلف بصفة عامة عن أوضاع الدولتين الرومانية والفارسية من حيث استناد جميعها الى مبدأ أن الحق السى جانب القوى ، اذ كان هذا من سمات العصر فى ذلك الوقت ، وعلى هذا المبدأ بنيت معظم أحكام العرب فى الجاهلية (١) .

ومن منطلق أن الحق الى جانب القوى حرمت النساء والصبيان ، والشيخ من الميراث لضعفهم وعدم قدرتهم على حمل السلاح للدفاع عن أنفسهم وانتزاع حقوقهم بالقوة . وفى المقابل تمتع اصحاب القوة والنفوذ بامتيازات كثيرة ، فعلى سبيل المثال كانت الديات تتفاوت بحسب قوة القبائل ، ومكانة الاشخاص ، فكانت دية بعض شيوخ القبائل تصل الى ألف بعير (٢) . وكانت دية شيخ قبيلة قوية بالطبع أكثر من دية شيخ قبيلة ضعيفة ، ودية رجل من قبيلة قوية ضعف دية رجل مساو له فى المكانة من قبيلة ضعيفة . كما امتاز شيوخ القبائل عن بقية أفراد قبائلهم بامتيازات كثيرة ، فجعلت له النسيطة (٣) والصفايا (٤) ، والفضول (٥) والمرياع (٦) وقد جمع الشاعر عبد الله الضبي هذه الحقوق فى بيت من

(١) جواد على : الفصل فى تاريخ العرب قبل الاسلام ، ج٥ ، ص ٤٧٠ - ٤٧٢ .

(٢) أحمد محمد المولد : القضاء فى الاسلام ، مجلة القضاء الشرعى ، ج ٢ ،

صفر ١٣٤٤هـ ، ص ٦٣ .

(٣) النسيطة : هى ما يغنم الغزاة فى الطريق قبل البلوغ الى الموقع الذى

قصدوه انظر : الجوهرى : الصحاح ، ج ٣ ، ص ١١٦٣ (مادة نشط)

(٤) الصفايا : هى ما يصطفيه شيخ القبيلة من المغنم لنفسه قبل القسمة : انظر

المصدر السابق نفسه ، ج ٦ ، ص ٢٤٠١ - ٢٤٠٢ (مادة صفا)

(٥) الفضول : هو ما عجز أن يقسم لقلته فيذهب لشيخ القبيلة انظر : المصدر

السابق نفسه ، ج ٣ ، ص ١٢١٣

(٦) والمرياع هو ربع الغنيمة انظر نفس المصدر السابق والصفحة (مادة ربع)

الشعر قال فيه : —

- لك المراءع منها والصفايا وحكمك والنشيطه والفضول (١) .
- وكذلك اعطى العرف الجاهلى لشيخ القبائل حق الحمى خالصا لهم لا يشاركهم فيه مشارك مع مشاركتهم لقبائلهم فى سائر المراتع حولهم (٢) .
- وانطلاقا من هذه المبادئ نجد أن مفهوم الظلم والعدل لهما معان مختلفة عند العرب فى الجاهلية عما نعرفه فى الوقت الحاضر ، فقد سئل أحد شيخ القبائل العربية عن معنى العدل والظلم فقال : العدل أن أغير على غم جارى فأخذها ، والظلم أن يغير على جارى فيسترد ما (٣) . فالفرد فى المجتمع الجاهلى أحد اثنين إما ظالم أو مظلوم ، وهذا ما أكده شاعر الحكمة زهير بن أبى سلمى حين قال :
- ومن لا يذم عن حوضه بسلاحه يهدم ومن لا يظلم الناس يظلم (٤) .
- وقد تمادت بعض القبائل العربية فى الظلم حتى استحلته فى الاشهر الحرم ، الا أن بعض أصحاب الضائر الحية كانوا يتصدون الى أمثال هؤلاء ، ليوفروا الامن والطمأنينة للقبائل العربية خلال انعقاد اسواقها (٥) .

(١) المصدر السابق نفسه ، ج ٣ ، ص ١٦٣ ، وانظر حاشية رقم ٣ .

(٢) جواد على : المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٤٨٥ — ٤٨٦ .

(٣) نصر فريد واصل : السلطة القضائية والنظام القضائى فى الاسلام ، ص ٤٨ — ٤٩ .

(٤) السيد عبد العزيز سالم : تاريخ العرب قبل الاسلام ، ج ١ ، ص ٣٦٤ .

(٥) يذكر اليعقوبى أن القبائل التى كانت تستحل المظالم كانوا يسمون

(المحلون) وكانوا من قبائل أسد ، وطى ، وبنى بكر بن كنانة ، وقوما من

بنى عامر بن صعصعة ، والقوم الذين كانوا يقفون فى وجههم كانوا يسمون

(الذإده المحرمون) وكانوا من بنى عمرو بن تميم ، وبنى حنظلة بن زيد مائة

وقوم من هذيل ، وقوم من بنى شيان ، وقوم من بنى كلب بن وبرة انظر :

تاريخ اليعقوبى ، ج ١ ، ص ٢٧٠ — ٢٧٢ .

ومن وسط ظلام هذه المفاهيم الجاهلية كانت بعض الاصوات تنطلق من حين لآخر معذرة من عواقب الظلم (١) . فقد كان عبد المطلب بن هاشم يقول : (لن يخرج من الدنيا ظلم حتى ينتقم الله منه وتصييه عقوبة) ، وكان يأمر أولاده بترك الظلم والبغى ويحثهم على مكارم الاخلاق (٢) .

ويبدو أن هذه الاصوات لاقت لها اصداء في نفوس بعض زعماء قريش خاصة عندما تفاقم أمر الظلم ، وأصبح الناس لا يتورعون عنه في جوف الكعبة ، فتنادوا زعماء قريش وعلى رأسهم عبد الله بن جدعان ، والزيير بن عبد المطلب ودعوا قومهم الى التحالف من أجل نصرة المظلوم والاخذ على يد الظالم فأجابوهم ، وتحالفوا في دار عبد الله بن جدعان فوسى الحلف بحلف الفضول (٣) وخلص هذه المناسبة الشاعر عمرو بن عوف الجرهمي بأبيات لخص فيها مهام هذا الحلف فقال :

ان الفضول تحالفوا وتعاقدا
ألا يقربطن مكة ظالم

(١) ابن سلام : الامثال ، ص ٢٥٩ .

(٢) الشهرستاني : الملل والنحل ، ص ٥٨١ .

(٣) ابن قتيبة الدينوري : المعارف ، ص ٢٦١ وعن حلف الفضول وأسبابه ومن

شارك فيه انظر : ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ١ ، ص ١٢٢ .

ابن الاثير : الكامل في التاريخ ، ج ٢ ، ص ٤١ ، ابو هلال العسكري :

الاوائل ، ق ١ ، ص ٧١ - ٧٤ ، محمد بن حبيب : المحبر ، ص ١٦٧ ، ابن

فهد : اتحاف الوري بأخبار أم القرى ، ج ١ ، ص ١٢١ ، النويري : نهاية

الارب ، ج ٦ ، ص ٢٦٦ - ٢٦٨ ، اليعقوبي : تاريخ اليعقوبي ، ج ٢ ،

ص ١٧ - ١٨ ، الكبتي : عيون التواريخ ، ج ١ ، ص ٣٢ ، المسعودي :

مروج الذهب ، ج ٢ ، ص ٢٧٦ - ٢٧٧ ، ابو الفرج الاصبهاني : الاغانى

ج ٩ ، ص ٦٦٠ - ٦٦١ .

أمر عليه تعاقدوا وتواثقوا فالجار والمعتز^(١) فيهم سالم^(٢) .

وقد شهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) هذا الحلف وكان يقول :
((لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلفا ما أحب أن لى به حمر النعم
ولو ادعى به فى الاسلام لاجبت))^(٣) .

وعلى الرغم من أن حلف الفضول يعتبر نقطة تحول فى تاريخ العرب فى
الجاهلية ، لأنه بمثابة ثورة على الظلم ، إلا أن مبدأ القوة هو الذى بقى سائدا ،
فكانوا لا يرون أن بيع المدين بالمدين ظلما^(٤) .

ان الامر الذى زاد من حدة المظالم فى الجزيرة العربية فى الجاهلية
أنها كانت لا تخضع لسلطة مركزية قوية ، بل كانت تعتمد على العصبية القبلية
التي مزقتها شرمزق ، وبالتالى ضاعت الحقوق لعدم وجود سلطة قضائية منظمة
أو قوانين يرجعون اليها تكون ملزمة للقوى والضعيف ، ولكن الضرورة أوجبت على
كل قبيلة من هذه القبائل أن يكون منها بعض من يرجعون اليهم لفض بعض
منازعاتهم التي كانت تنشب بينهم وكان يسمى هؤلاء بالحكمين^(٥) .

(١) المعتز : هو الذى يتعرض للمسألة ولا يسأل انظر الجوعرى : الصحاح

ج ٢ ، ص ٧٤٤ (مادة عرر) .

(٢) ابن الاثير : الكامل ، ج ٢ ، ص ٤١ ، ابن فهد : اتحاف الورى ، ج ١ ،

ص ٢١ ، ويذكر ابو هلال العسكري : أن الابيات للزبير بن عبد المطلب انظر
الاوائل ، ص ٤٦ — ٤٧ .

(٣) ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ١ ، ص ١٤٢ — ١٤٤ ، ابن الاثير : المصدر

السابق ، ج ٢ ، ص ٤١ ، الماوردى : الاحكام السلطانية ، ص ٧٩ ، ابو

يعلى الفراء : الاحكام السلطانية ، ص ٧٥ ، الكتبى : عيون التواريخ

ج ١ ، ص ٣٧ ، ابو الفرج الاصبهاني : الاغانى ، ج ١٩ ، ص ٦٦٠٢ .

(٤) السمناني : روضة القضاة ، ج ١ ، ص ١٣ .

(٥) يمتاز القضاء عن التحكيم بخصائص كثيرة أبرزها :

=

واشترط العرب في المحكم أن يكون من أهل الشرف والصدق والامانة ،
والرياسة ، والسن والمجد ، والتجربة والفهم (١) . وربما كان المحكم شيخاً

= ان القاضي موظف مخصوص أقامته الدولة للقضاء بين الناس وليس له أن يرفض
النظر في خصوماتهم ، أما الحكم أو المحكم فهو فرد القبيلة لا صفة رسمية
له ، يفزع الناس اليه لحل معضلاتهم فان شاء نظر فيها وان شاء أبى ،
كما أن صاحب الحق متى رفع دعواه الى القاضي أصبح المدعى عليه ملزماً
بمخاضته والحضور الى مجلس القاضي ، أما في حالة التحكيم فلا يستطيع
أحد الخصمين أن يلزم خصمه الآخر بالخصومة والحضور الى مجلس الحكم .
ولا عبء للتحكيم الا اذا تراضى الفريقان على القبول به ، وبالإضافة الى
ذلك فان قضاء القاضي ملزم للخصمين فاذا أنكره أحدهما أكرهته الدولة
على تنفيذه بالقوة ، أما حكم المحكمين فلا ينفذ الا بتراضى المتخاصمين
أما ما يذكر بأنه كان هناك ما يسمى بقاضي السوق في عكاظ فما عو الا محكماً
يختارونه للقضاء في اغراض محددة وموسم محدد ثم تنتهي مهمته ، وأما ما
يذكر ايضاً بأن بعض الحكام في الجاهلية ما كانوا يقبلون الحكم بين
المتخاصمين الا بعد أن يأخذوا منهما موثقاً بأنهما سوف ينفذان حكمهم ،
فان هذا الموثق أيضاً لا يخرج التحكيم عن صفته الأصلية لان الحاكم انما
يلزم المتخاصمين برضائهما ، وعلى هدى هذه الفوارق نستطيع أن نقرر أن
عرب الجاهلية لم يعرفوا القضاء بالمفهوم المتعارف عليه الآن لان القضاء
مظهر من مظاهر التنظيم الحكومي وهم لم يعرفوا هذا التنظيم انظر :
مصطفى الرافعي : حضارة العرب في العصور الإسلامية الزاهرة ،

ص ١٤٦ - ١٤٨

(١) اليحقوي : تاريخ اليحقوي ، ج ١ ، ص ٢٥٨ .

لقبيلته أو انسانا اشتهر بالفهم والشرف ، أو كاهنا ، وربما كان امرأة (١) .
ان المتأمل لكتب التاريخ والادب يجد عددا كبيرا من اسماء حكام العرب
في الجاهلية ممن اشتهر بالفطنة والذكاء . فمن اشتهر بحل المعضلات المستعصية
عامر بن الظرب العدواني (٢) ، يقول ابن هشام (٣) فيه : (وكانت العرب
لا يكون فيها نائرة (٤) ولا عضلة (٥) في قضاء الا أسندوا ذلك اليه ثم رضوا
بما قضى فيه) لذا قال فيه ذو الاصبغ العدواني : —
ومنا حكم يقضى فلا ينقض ما يقضى (٦) .

(١) ظافر القاسمي : نظام الحكم في الشريعة والتاريخ ، ج ٢ ، ص ١٢ .
(٢) هو عامر بن الظرب بن عمرو بن عياد بن يشكر بن عدوان العدواني ، من
جديلة قيس ، كان من الموحدين ، وكان قد حرم الخمر على نفسه ، وهو من
شعراء العرب وخطبائهم ، وله وصية طويلة يقول في آخرها (٠٠٠ انى
ما رأيت شيئا قط خلق نفسه ، ولا رأيت موضوعا الا مصنوعا ، ولا جائيا الا
ذاهبا ، ولو كان يميت الناس الداء لاهياهم الدواء . ٠٠٠ ثم قال انى ارى
أمورا شتى وحتى قيل له : وما حتى ؟ قال حتى يرجع الميت حيا ، ويعمود
لا شيء شيئا ، ولذلك خلقت السماوات والارض) انظر ابن هشام : السيرة
النبوية ، ج ١ ، ص ١١٣ — ١١٤ ، الشهرستاني : الملل والنحل ، ص ٥٨٤
ابن حزم : جهرة أنساب العرب ، ص ٢٤٣ ، ابو حاتم السجستاني :
المعمرون والوصايا ، ص ٥٦ — ٥٧ ، ابن سلام : الامثال ، ص ١٠٤ ، حاشية
رقم ١ ، الالوسى : بلوغ الارب ، ج ١ ، ص ٢١٦ ، ج ٢ ، ص ٢٧٥

(٣) السيرة النبوية ، ج ١ ، ص ١١٣ — ١١٤ .
(٤) النائرة : العداوة والشحناء انظر : الجوهري : الصحاح ، ج ٢ ، ص ٨٣٩
(مادة نور)

(٥) العضلة : الامر الذى اشتد واستفلق فلا يهتدى لوجهه انظر المصدر

السابق نفسه ، ج ٥ ، ص ١٧٦١ (مادة عضل) .
(٦) ابو حاتم السجستاني : المصدر السابق ، ص ٥٦ .

وكان يلقب بين العرب في الجاهلية بـ (حاكم العرب) وبـ (قاضي العرب) (١)
ويقول عنه الميداني (كان من حكماء العرب لا تعدل بفهمه فهما ولا بحكمته
حكما) (٢)

ومن الحكماء المعمرين اكثم بن صيفي الذي أدرك الاسلام وقصد المدينة
المنورة مع نفر من قومه ليعلنوا اسلامهم لكن الاجل وافاه في الطريق وهو المعنى
بالاية الكريمة ((ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد
وقع أجره على الله)) (٣) . ومن أحكامه التي وفق فيها حكمه بأن الولد للفراش (٤) .
واشتهر عن بن قطبة بن سنان الفزاري في الفصل في منافرات (٥)

-
- (١) جواد على : الفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام ، ج ٥ ، ص ٤٩٦ .
(٢) ظافر القاسمي : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٣ ومن قضاياه التي اشتهر
بها حكمه في الخنثى اذ اتبعها المبال ، وحكم بأن دية الرجل مائة من
الابل الا أن هناك من يذكر (ابن رسته : الاطلاق النفسية ، ج ٧ ، ص ١٩١)
أن أول من سن الدية مائة من الابل عبد المطلب وقيل ابو سياره العدواني ،
ومن ترجمته وقضاياه انظر ابن قتيبة : المعارف ، ص ٤١٤ ، ابو هلال العسكري :
الاوائل ، ص ٥٥ ، ابن هشام : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١١٣ .
١١٤ ، ابن أبي الحديد : شرح نهج البلاغة ، ج ١٧ ، ص ٦٤ ، ابن حزم :
جمهرة أنساب العرب ، ص ٢٦٤ ، جواد على : الفصل في تاريخ العرب
قبل الاسلام ، ج ٥ ، ص ٦٤٥ .

(٣) سورة النساء ، آية ١٠٠ .

(٤) ابو هلال العسكري : الاوائل ، ص ٥٧ — ٥٨ ، الشعالبي : تحفة الوزراء ،
ص ٨٩ — ٩٠ ، اللوسى : بلوغ الارب ، ج ١ ، ص ٣٠٨ .

(٥) معنى المنافرة المحاكمة في الحسب والفضل ، ويقال نافر اذا حاكمه ، ونفره
اذا غلبه ، وسميت منافرة لانهم كانوا يقولون عند المنافرة أنا أعز منك نفرا
انظر الجوهرى : الصحاح ، ج ٢ ، ص ٨٣٤ (مادة نفر) .

الانساب والاحساب ، وكان لا يرد قوله اذا فضل أحد المتنافرين على الآخر .
ومن اشهر المنافرات التي حكم فيها المنافرة المعروفة بـ (منافرة عامر بن الطفيل
مع علقمة بن علاثة) ، فعند ما قدما اليه أدرك أن تفضيل أحدهما على الآخر
سيكون سببا في حرب بين الطرفين ، فلم يفضل أحدهما على الآخر وقال : (قد
تحاكمتما عندي ، والله انكما كركبتني البعير الآدم يقعان معا على الارض ، وليس
أحد منكما الا وفيه ما ليس في صاحبه ، وكلاكما سيد كريم) (١) .

وكان قس بن ساعدة الايادي حكيم العرب ، وكان مقرا بالبعث ، وقد ضرب
العرب بحكمته وعقله الامثال ، وترحم عليه (صلى الله عليه وسلم) فقال : (رحم
الله قسا ، اني لا رجوا أن يبعثه الله أمة وحده) (٢) .

وعرف كذلك ربيعة بن حذار الاسدي بالحكمة ورجاحة العقل ، وكان موقفا
في أحكامه ، فيروى أن امرأة من ربيعة هويت رجلا وعيرت اليه ، وأوهمت أنها
هلكت ، ثم لقيها بعض بنيها فعرفها ، ورفع أمرها الى ربيعة فأمر بقتلها ، فكان
أول من أصدر مثل هذا الحكم في الجاهلية (٣) .

(١) جواد على : الفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام ، ج ٥ ، ص ٤٩٨ .
الالوسي : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٢٧٨ ، ٢٨٨ - ٢٩٧ ، ابراهيم
نجيب : القضاء في الاسلام تاريخه ونظامه ، ص ٢٨ - ٢٩ . ومن اشهر
المنافرات في الجاهلية منافرة بني هلال وبنى فزارة ، ومنافرة الفقعيين
وضمرة ، ومنافرة جرير البجلي وخالد بن ارطاة الكلبي وغيرها انظر : جواد
على : المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٤٩٨ ، والالوسي : المرجع السابق ،
ص ٢٧٨ ، ٢٨٨ - ٢٩٧ .

(٢) الكبتى : عيون التواريخ ، ج ١ ، ص ٣٥ - ٣٦ ، ابن فهد : اتحاف الوري ،
ج ١ ، ص ١١٥ ، ابن حزم : جمهرة انساب العرب ، ص ٣٢٧ - ٣٢٨ .
(٣) ابو هلال العسكري : المصدر السابق ، ص ٥٥ .

ويذكر أن الوليد بن المغيرة هو أول من قضى بالقسامة في الجاهلية (١)
وقد جاء في صحيح مسلم (٢) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أقر القسامة
على ما كانت عليه في الجاهلية .

هذا وقد أهمل معظم الباحثين أمراً في غاية الأهمية عند حديثهم عن
المحكمين في الجاهلية وهو أنه كان يتحاكم إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم)
قبل البعثة ، فقد كان يفصل بينهم في المعضل من الأمور وكانوا يرضون بحكمه ،
وهذا أمر غير مستغرب لأن من سمي بالأمين كان طبيعياً أن يرضى الناس بحكمه ،
وينصاعوا لرأيه ، فقد كان حكمه هو الفصل في مسألة الحجر الأسود ، وعند ما
تنازعت قريش على من يضعه في الركن ، فكان حكمه حاقناً لدماء حرب أعليية لا
يعلم إلا الله نتائجها (٣)

كذلك أهملوا ذكر عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) بين حكام العرب في
الجاهلية فقد كان عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) يقضى فيما سبت العرب بعضها

(١) ابن قتيبة : المعارف ، ص ٢٤٠ ، وأبو حلال العسكري : الاوائل ، ص ٣٦ -

٣٨ ، محمد بن حبيب : المحبر ، ص ٣٣٥ - ٣٣٨ ، الكبتى : عيون

التواريخ ، ج ١ ، ص ٤٠ ، النسائي : سنن النسائي ، ج ٨ ، ص ٣ - ٤ .

(٢) ج ٣ ، ص ١٢٩٢ ، حديث رقم ١٦٦٩ ، النسائي : المصدر السابق ، ج ٨ ،

ص ٥ - ٧ (سيأتى ذكر القسامة في الفصل الأول من البحث) .

(٣) ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ١ ، ص ١٨٢ ، وابن سعد : الطبقات ، ج ١

ص ١٤٥ - ١٤٦ ، البلاذري : انساب الاشراف ، ج ١ ، ص ٩٩ ، الذهبي : تاريخ

الاسلام وطبقات المشاعير والاعلام ، ج ١ ، ص ٤٣ - ٤٤ ، المسعودي :

مروج الذهب ، ج ٢ ، ص ٢٩٤ ، الفسوى : المعرفة والتاريخ ، ج ٣ ، ص ٢٥٢

(وكان ذلك في السنة السادسة والثلاثين من مولده عليه الصلاة والسلام) ،

النويري : نهاية الارب ، ج ٦ ، ص ١٠٢ - ١٠٣ ، ابن فهد : اتحاف النورى

ج ١ ، ص ١٥٧ ، أبو الفدا : المختصر في اخبار البشر ، ج ١ ، ص ١١٤ .

من بعض في الجاهلية ، أن من عرف أحدا من أهل بيته مملوكا في حى من أحياء العرب ، ففداه الحر بالعبد بين والامة الحرة بالامتين (١) ، وعمر بن الخطاب كما هو معروف ايضا من بيت يعد من أتبه بيوت بنى عدى الذين تولوا السفارة والتحكم في الجاهلية (٢) .

أما ابو بكر الصديق (رضى الله عنه) فكان يحكم في الديات وكان يتحمل جزأ منها في بعض الاحوال فكان اذا حمل شيئا قالت قريش صدقوه ، وأمضوا حمالة وحماله من قام معه ، وان احتملها غيره خذلوله ولم يصدقوه (٣) .

ولعب الكهان دورا بارزا في فصل المنازعات بين العرب في الجاهلية ، فقد كان لهم عدة كهنة يعتمدون كلامهم ويرجعون الى أحكامهم فيما يخبرون به ، وكان المتخاصمان يختبران الكاهن قبل الاحتكام اليه ، فكانوا يخبثون له خبيثا ثم يطلبون اليه معرفته قبل أن يعرضوا عليه قضاياهم . ومن ذلك أن هنداً بنت عتبة بن ربيعة اتهمها زوجها فاكه ، فقال عتبة لفاكه : انك رميت ابنتى بأمر عظيم فحاكمنى الى بعض كهان اليمن ، فتحاكما اليه بعد أن خبا له خبيثا اختبراه به وكانت هند بين جمع من النسوة فاستدل عليها الكاهن وقال لها : انهضى غير رسحاء (٤) ولا زانية (٥) . فطلعت هند من زوجها فاكه وتزوجها

(١) ظافرا لقاسمى : نظام الحكم في الشريعة والتاريخ ، ج٢ ، ص ١٥ (نقلا عن الطبقات الكبرى لابن سعد) .

(٢) عباس محمود العقاد : عبقرية عمر ، ص ٢٧ .

(٣) ابن عبد البر : الاستيعاب ، ج ٣ ، ص ٩٦٦ ، ابن قدامة : أنساب

القرشيين ، ص ٢٧٠ .

(٤) الرسخ : قليل لحم العجز والفخذين انظر الجوهرى : الصحاح ، ج ١ ،

ص ٣٦٥ .

(٥) ابراهيم نجيب : القضاء في الاسلام ، ص ٣٠ - ٣١ ، ومن الجد ير بالذكر

أن هؤلاء الكهان كانوا يعتمدون في معرفة بعض الامور الغيبية عن الانسان =

ابو سفيان (١) .

وعند ما احتدم الخصام ما بين عبد المطلب بن هاشم و جندب بن الحارث الثقفي حول ما بالطائف يقال له (ذوالهدم) و تحاكما الى الكاهن سطيج و ربيع بن ربيعة بن مسعود بن غسان الذي كان يلقب بكاهن الكهان و فحكم سطيج لعبد المطلب بالماء (٢) .

كما تحاكم العرب في الجاهلية الى العرافين الذين كانوا يعرفون الامور عن طريق الفراسة و القرائن و ذلك بملاحظة نبرات الصوت للشخص وملاحظته وحركاته عند التكلم (٣) . ويبدو أن ممارسة هؤلاء العرافين لمهنة الطب قد ساعدتهم على معرفة تغيرات جسم الانسان عندما يكون مذنبا أو حقا و وقد أكد الشاعر عروة بن حزام أنهم فعلا كانوا يطيبون الناس فقال :

فقلت لعراف اليمامة دأوني فانك ان ابرأتني لطبيب (٤) .

وكانوا يلجأون الى القيافة فيما يتعلق بقضايا الانساب و فكان القائف يعتمد على الاستدلال بهيئات اعضاء الشخصين على المشاركة والاتحاد بينهما كما كان هناك نوع من القيافة يتعلق بتتبع آثار الحوافر والاهفاف والاقدام و الاستدلال بها على السالكين (٥) .

= على الشياطين الذين كانوا يسترقون السمع ويلقون ما سمعوا لهم و ولما بعث عليه الصلاة والسلام أبطل أمر الكهانة بمنع الشياطين من استراق السمع كما جاء في قوله تعالى ((وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع فمن يستمع الآن يجد له شهابا رصدا)) سورة الجن و آية ٩ .

(١) نصر فريد واصل : السلطة القضائية و ص ٣٨ .

(٢) المسعودي : اخبار الزمان و ص ١١٨ - ١٢٠ و مروج الذهب و ج ٢ و ص ١٦ .

(٣) حسن ابراهيم حسن : النظم الاسلامية و ص ٢٩٠ .

(٤) الجوهري : المصدر السابق و ج ٤ و ص ١٤٠٢ .

(٥) ابراهيم نجيب : القضاء في الاسلام و ص ٣٢ و وقال الجوهري : القائف =

ولم يقتصر تحاكم العرب في الجاهلية الى الرجال فحسب بل تعاكموا الى بغض النساء اللواتي أظهرن تفوقا في الفهم والنباهة واصابة الرأي في الاحكام ، فقد كانت صحر بنت لقمان عاقلة تتحاكم عندها العرب فيما يقع بينها من خلاف في الانساب . ومن اشتهرن أيضا بالفطنة والذكاء ، جمعة بنت حابس الياذي ، وخصيلة بنت عامر بن الظرب العدواني التي أشارت على والدها بحكم الخنثى بأن يتبعها الميال ، وحذام بنت الريان وغيرها (١) .
ومن طرق التحاكم عند العرب في جاهليتهم كذلك التحاكم الى الازلام (٢)

= الذى يعرف الآثار والجمع القافة تقول قفت أثره اذا تبعته ، الصحاح ، ج ٤ ، ص ١٤١٩ .

(١) جواد على : الفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام ، ج ٥ ، ص ٦٣٩ (ومن الجدير بالذكر ان المصاد رذكرت قوائم طويلة باسماء حكام العرب في الجاهلية ، فقد عقد محمد بن حبيب في كتابه المحبر ، (ص ١٨٢-١٨٣) فصلا سماه حكام العرب ، ثم أعقب ذلك بفصل آخر سماه (الحكام من قريش ثم من بنى هاشم) ، وقد بلغ عدد هم خمسة وثلاثين حاكما . ثم عقد فصلا سماه أئمة العرب عدد فيه من ولى الموسم والقضاء جميعا من العرب قبلوا اثني عشر رجلا . اما الالوسى فقد ترجم لواحد وعشرين منهم وذكر اليعقوبى جمع منهم انظر : بلوغ الارب ، ج ١ ، ص ٣١٨ - ٣٣٥ ، تاريخ اليعقوبى ، ج ١ ، ص ٢٥٨ .

(٢) الزلم بالتحريك القدح ، وكذلك الزلم بضم الزاى ، والجمع الازلام ، وهى السهام التى كان اهل الجاهلية يستقسمون بها : الجوهرى : الصحاح ج ٥ ، ص ١٩٤٣ .

فقد قال اليعقوبي ^(١) (وكانت العرب تستقسم بالازلام في كل أمورها ، وهى القداح ، ولا يكون لها سفر ولا مقام ولا نكاح ، ولا معرفة حال الا رجعت الى القداح وكان لهم أمناء على الاقداح لا يثقون بغيرهم) ، ويفصل ابن حبيب ^(٢) أمر استقسامهم بالازلام بقوله : (وأما الازلام فان العرب كانت اذا كان بينها مداراة ^(٣) أو نكاح أو أمر لا يريدونه ولا يدرون ما الامر فيه ، أخذوا أقداحا لهم فيها أفعل ولا تفعل ، ونعم ولا ، وخير وشر ، ويطى* وسريع ، فأما المداراة فان قداحها كانت بيضاء ليس فيها شىء ، فكانوا يجيلونها فمن خرج سهمه فالحق له) ثم يقول : (واذا شكوا في نسب الرجل أجادوا القداح وفيها صريح وملصق ، فان خرج الصريح ألحقوه بهم ولو كان دعيا ، وان خرج القدح الذى فيه ملصق نفوه وان كان صريحا فهذه قداح الاستقسام) .

وتحاكموا أيضا الى الطير وهو ما عرف (بالزجر والطيرة) فكانوا اذا أرادوا فعل أمر أو تركه زجروا الطير حتى تطير ، فان طارت يمينا كان لها حكم ، وان طارت شمالا كان لها حكم . وقد أبطل الشارع ذلك بقوله : ((لا عدوى ولا طيرة)) ^(٤) .

(١) تاريخ اليعقوبي ، ج ١ ، ص ٢٥٩ (ويذكر ان الاقداح كانت سبعة فواحد عليه الله عز وجل والآخر لكم ، وثالث عليكم ، ورابع نعم ، وخامس منكم ، وسادس من غيركم ، والسابع الوعد) هذا وقد حرم الله تعالى الاستقسام بالازلام بقوله : ((وان تسقتسما بالازلام ذلكم فسق)) سورة المائدة ، آية ٣ .

(٢) المحبر ، ص ٣٣٢ ، الالوسى : بلوغ الارب ، ج ٣ ، ص ٦٦ — ٦٩ .

(٣) المداراة : المخالفة والملاحقة انظر :

الجوهري : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٩ (مادة د ر أ)

(٤) ابراهيم نجيب : المرجع السابق ، ص ٣١ .

وقد عرفت قاعدة (الهيئة على من ادعى واليمين على من أنكر) عند بعض
حكام العرب في الجاهلية ، وعى قاعدة تفيد بأن الأصل في الإنسان براءة الذمة ويذكر
أن قيس بن ساعد قال لا يادي هوألذي وضع هذه القاعدة فصارت سنة منذ ذلك اليوم (١) .
وأوضح الشاعر زهير بن أبي سلمى أن الحق في الجاهلية كان يستحل عن
طريق من ثلاث طرق فاما عن طريق اليمين ، واما عن طريق التنازع ، واما عن طريق
انكشاف الامر جليا فتعلم حقيقة فيقضى به لصاحبه فقال : —
فان الحق هقطعه ثلاث يمين أو تنافره أو جلاه (٢) .
وكان الجاهليون اذا تحالفوا تحالفوا عند الحطيم (٣) فكانت قريش ومن
يليهما تأتي اليه وتحلف عنده ، فكانوا بعد طوافهم بالبيت يأتون للحلف عند
الركن ، وبعد ذلك يأتون الى الحطيم ، فيلقى الحالف سوطه أو نعله أو قوسه
علامة لعقد حلفه . وكانوا يعتقدون أن الحالف الآثم سيهلك . ومن نماذج حلفهم :
لا والذي يراني من فوق سبعة اربعة ، لا والذي شق الرجال للخيل والجبال
للسيل . وكان أحدهم اذا خلف رفع يده وفرق أصابعه (٤) .
ويذكر الشاعر النابغة الذبياني أن اليمين كان من الطرق المحترمة عند
العرب في الجاهلية فيما يتعلق بإثبات الحق أو نفي التهمة فقال : —

(١) جواد على : المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٥٠٩ ، الميداني : الامثال ، ج ١ ، ص ٩٩ .

(٢) محمد بلتاجي : منهج عمر بن الخطاب في التشريع ، ص ٥٠٨ ، وانظر حاشية رقم ١ ، جواد على : المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٥١٠ (وقد قيل إن زهير سعى بهذا البيت قاضي الشعراء)

(٣) قال ابن عباس : الحطيم جدار الكعبة ، انظر الجوهري : الصحاح ، ج ٥ ، ص ١٩٠١ .

(٤) جواد على : المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٥١٢ ، ٥١٧ .

حلفت فلم أترك لنفسك ريبة وليس وراء الله للمرضى مذهب (١) .
مجالس الحكم : —

اشتهرت عند العرب في الجاهلية بعض الامكنة التي كانوا يعقدون فيها الحكومات ، ومن هذه الامكنة ما كان بجوار الكعبة عند الملتزم ، فيذكر أن عبد المطلب كانت توضع له وسادة عند الملتزم فيستند الى الكعبة وينظر في حكومات القوم (٢) . وكانت كذلك دار الندوة (٣) مكانا مشهورا تفض فيه منازعات قريش ، وكانت كذلك لا تعقد أمرا من أمورها الا فيها ، ولا تفصل خصومة بينهم الا هناك (٤) .

وكانت الاسواق التي تعقد في مختلف انحاء الجزيرة العربية اماكن مشهورة للحكومات ، ومن أشهر هذه الاسواق سوق عكاظ قرب عرفات ، وكانت من أعظم اسواق العرب ، وسوق ذي المجاز وهي قريبة من عكاظ ، وسوق عدن وسوق صنعاء وغيرها (٥) .

(١) محمد بلتاجي : المرجع السابق ، ص ٥٠٨ .

(٢) الشهرستاني : الملل والنحل ، ص ٥٨١ .

(٣) وهي أول دار بنيت بمكة بناها قصي بن كعب ، وقد جعل بابها الى الكعبة ، وكان ينزل فيها الخلفاء والامراء في صدر الاسلام في حجهم ، وفي منتصف القرن الثالث الهجري تداعت فأمر الخليفة المعتضد العباسي سنة (٢٨١ هـ / ٨٩٤ م) بهدمها والحاقها بالمسجد الحرام انظر محمد سلام مذكور :

القضاء في الاسلام ، ص ٢١ .

(٤) ابراهيم نجيب : القضاء في الاسلام تاريخه ونظامه ، ص ٣٣ .

(٥) محمد بن حبيب : المعبر ، ص ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٦٨ ، واليعقوبي : تاريخ

اليقوبي ، ج ١ ، ص ٢٧٠ — ٢٧١ (واسواق العرب المشهورة اثنا عشر سوقا وهي : سوق دومة الجندل (بين الشام والحجاز) وكان يعقد =

وقد اكدت المصادر أن هذه الاسواق كانت فيها أماكن محددة لفض
المنازعات ، فقد عقد محمد بن حبيب في كتابه المحبر ^(١) فصلا سماه أئمة العرب
عدد فيه من ولى الموسم والقضاء جميعا من العرب لسوق عكاظ فبلغوا اثني عشر
رجلا ، وجميعهم من بنى تميم الذين كانوا على ما يبدو يتوارثون هذا المنصب
دون منازعة أحد من العرب لهم ، وكان آخر من قضى منهم في السوق ، والذي وصل
الى الاسلام الاقرع بن حابس ابن عقال بن محمد بن سفيان ^(٢) .
ويظهر أنه طرأ تطور طفيف على الحكومة في سوق عكاظ وذلك من خلال اشعار
بعض الحكام للناس بأن هناك يوما محددا له يجلس فيه للحكومة ، فيذكر أن غيلان
بن سلمة الثقفي كان يجلس في أيام الموسم فيحكم بين الناس يوما وينشد شعوره

= في أول يوم من شهر ربيع الاول الى النصف منه ، وكانت كلب وطيء جيرانها ،
والمشقر (بهجر) في أول يوم من جمادى الثاني الى آخر الشهر وكانت
عبد قيس وتميم جيرانها ، وسوق صحار (بعمان) مدته خمس ليال تبدأ من
أول يوم من رجب ، وسوق دبا في آخر يوم من رجب ، وسوق شحمره تبدأ
في النصف من شعبان ، وسوق عدن في أول يوم من رمضان الى العشرين
منه ، وسوق صنعاء في نصف رمضان الى آخره ، والرابية وعكاظ يقومان في
نفس اليوم من منتصف ذي القعدة الى آخر الشهر ، وسوق ذي المجاز تقوم
أول يوم من ذي الحجة الى يوم التروية ، وسوق نطاة بخيرة وسوق بهجر
باليامة يوم عاشوراء الى آخر المحرم)

(١) ص ١٨٢ - ١٨٣ .

(٢) جواد على ، الفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام ، ج ٥ ، ص ٦٥٣ .

ابراهيم نجيب ، القضاء في الاسلام تاريخه ونظامه ، ص ٣٣ - ٣٤ .

الالوسي ، بلوغ الارب ، ج ١ ، ص ٣١٥ .

هذا هو التاريخ الذي كان يجلس فيه الحكام للحكومة في سوق عكاظ

ويظهر أنه طرأ تطور طفيف على الحكومة في سوق عكاظ وذلك من خلال اشعار

بعض الحكام للناس بأن هناك يوما محددا له يجلس فيه للحكومة ، فيذكر أن غيلان

بن سلمة الثقفي كان يجلس في أيام الموسم فيحكم بين الناس يوما وينشد شعوره

يوماً ، وينظرون الى وجهه يوماً ، وكان من أجمل الناس (١) .

أما مخاشن بن معاوية بن شريف بن جروه بن تميم ، فكان يجلس على سرير خشب فسمى ذا الاعواد (٢) ، وكان مرجع قومه وعالمهم بالانساب (٣) .

وكان عامر بن الظرب العدواني يجلس للحكومة أمام بيته (٤) فلما تقدم به السن أنكر عقله فقال لبنيه : اذا أنا زغت فقوموني ، فكان اذا زاغ قرع له بالعصا على قدح فيتبته فينزعه عن ذلك (٥) .

لباس الحكام :

لا توجد اشارات كافية في المصادر تساعد الباحث على رسم صورة واضحة لزي الحكام في الجاهلية ولا يمتلك الباحث سوى اشارتين تتعلقان بزي الحكام اولاهما وردت عند الالوسي وثانيهما عند أبي الفرج الاصبهاني ، فقد تحدث الالوسي (٦) عن كسوة العرب فذهب الى أن الحكم لا يفارق الوبرأي الملابس المنسوجة من وبر الابل .

(١) ابو عبيد القاسم بن سلام : الامثال ، ص ١٠٤ ، حاشية رقم ١ ، ابن حبيب :

المحبر ، ص ٣٥ ، الالوسي : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٣١٩ .

(٢) اليعقوبي : تاريخ اليعقوبي ، ج ١ ، ص ٢٥٨ .

(٣) جواد علي : المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٦٤٢ .

(٤) ابو الفرج الاصبهاني ، ج ٣ ، ص ٩٣٦ .

(٥) ابو عبيد : الامثال ، ص ١٠٣ — ١٠٤ ، وقد اختلفوا فيمن هو أول من

قرعت له العصا فمنهم من قال : انه أكرم بن صيفي ، ومنهم من قال : انه سعد بن مالك الكتاني ، وقال ابن عباس عندما سئل عن مقصود المتلمس اليشكري من قوله : —

لذي الحلم قبل اليوم ما تفرع العصا وما علم الانسان الا ليعلما

قال ابن عباس ذاك عمرو بن حمزة الدوسي انظر : ابو حاتم السجستاني :

المعمرون والوصايا ، ص ٥٧ — ٥٨ .

(٦) بلوغ الارب ، ج ٣ ، ص ٤٠٦ — ٤٠٧ .

أما أبو الفرج فقد أورد خلال تعرضه لأخبار الاعشى قصة يفهم منها أن لباس الحكام كان ثمينا ومميزا عن بقية البسة الناس ، فذكر أنه كان لابي الملقق شرف فمات وكان قد اُتلف ماله ، ولم يترك لولده الملقق ولبناته الثلاث سوى ناقصة واحدة وبرود كان يشهد فيهما الحقوق ، ومما يؤكد قيمة هذه البرود أنها عندما أهديت للاعشى ألهمت عواطفه ومدح الملقق (١) .

لقد كانت أحكام العرب في الجاهلية لا تستند الى شريعة سماوية أو قانون مكتوب ، بل كانت أحكامهم تسير على ضوء ما يراه المحكم ويوافق هواه ، ويتفق مع العادات والتقاليد الموروثة ، أو بناء على الفراسة والامارات ، يقول اليعقوبي : (٢)
(وكان للعرب حكم ترجع اليها في امورها ، وتتحاكم في منافراتها ، وموارثها ومياضها ، ودمائها لانه لم يكن دين يرجع الى شرائع فكانوا يحكمون أهمل الشرف والصدق والامانة والرئاسة والسن والمجد والتجربة) ١٠ الا أن أحكام هؤلاء الحكام لم تكن ملزمة لعدم وجود سلطة تنفيذية تقوم بذلك ، كما أن بعض الحكام لم يراعوا العدالة في اصدار أحكامهم ، لذا بقي التمييز واضحا بين القوى والضعيف في تطبيق الاحكام . فعندما سرق كنز الكعبة وكان ممن شارك في سرقة دويك مولى بنى مطيع بن خزاعة وأبو لهب ، نجد قريشا تقطع يد دويك وتتجافى عن أبي لهب لشرفه (٣) .

كما كانت الرشوة تدخل في بعض الاحوال فتؤثر على اصدار الحكم الذي يصدر لصالح الظالم القوى ، فيذكر أن الضمرة بن ضمرة قبل الرشوة وغدر نفسه حكمه (٤) .

(١) الاغانى ، ج٩ ، ص ٣٢٣٥ - ٣٢٣٦ .

(٢) تاريخ اليعقوبي ، ج١ ، ص ٢٥٨ .

(٣) أبو هلال العسكري : الاوائل ، ص ٤٢ - ٤٣ ، والكبتى : عيون التواريخ ، ج١ ، ص ٤٠ .

(٤) ظافر القاسمى : نظام الحكم في الشريعة والتاريخ ، ج٢ ، ص ٣١ .

ولا ستناد هذه الاحكام على الهوى سفه رب العزة احكامهم فقال : ((أفحكم
الجاهلية يبنون)) (١) ، ولم يندد رب العزة بحكم الا لما فيه من الشرور والآثام (٢)
وقال صلى الله عليه وسلم ((انما أهلك الذين من قبلكم انهم كانوا اذا سرق منهم
الشريف تركوه ، واذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد)) (٣) .
لقد جاء الاسلام في هذا الجو الذي يسوده التمايز الطبقي والعنصرى
بين الناس فنادى بحرية الانسان ، وأعلن بأن الناس سواسية كاسنان المشط ،
وأنه لا فضل لعربى على اعجمى الا بالتقوى ، وجاءت النصوص القرآنية هادمة
لبنيان العنصرية التي كانت تتغى في ظلالها الامم الجاهلية فقال تعالى : ((يا
ايها الناس انا خلقناكم من ذكروا نثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم
عند الله اتقاكم)) (٤) .

وسنرى في الفصول القادمة ان شاء الله كيف أن مبادئ العدالة قد تجسدت
في كيان الدولة الاسلامية فعمت الناس بالعدل فعاثوا حياة مطمئنة هادئة آمنة
على ارواحهم واموالهم واعراضهم وحقوقهم .

(١) سورة المائدة ، آية ٥٠

(٢) الزمخشري : الكشف ، ج ١ ، ص ٦١٩ .

(٣) ابن حجر : فتح الباري بشرح البخارى ، ج ١ ، ص ٩٤ — ٩٥ و ٩٩ —

١٠١ ، مسلم : صحيح مسلم ، ج ٣ ، ص ١٣١٥ حديث رقم ١٦٨٨ ،

النسائي : سنن النسائي ، ج ٨ ، ص ٦٢ (باب ذكر اختلاف الفاظ الناقلين

بخبر الزهري في المخزومية التي سرقت ، ابن ماجه : سنن ابن ماجه ، ج ٢

ص ٨٥١ ، كتاب الحدود باب الشفاعة في الحدود حديث رقم ٢٥٤٧ ،

الترمذى : صحيح الترمذى ، ج ٦ ، ص ٢٠٣ ، كتاب الحدود باب ما جاء

في كراهية أن يشفع في الحدود .

(٤) سورة الحجرات ، آية ١٣ .

الباب الاول

القضاء في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) والخلفاء الراشدين (رضی اللہ عنہم)

الفصل الاول : القضاء في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم)

وأبى بكر (رضی اللہ عنہ)

الفصل الثاني : القضاء في عهد عمر بن الخطاب (رضی اللہ عنہ)

الفصل الثالث : القضاء في عهد عثمان بن عفان وعلى بن ابي طالب

(رضی اللہ عنہما)

الباب الاول

القضاء في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم)
وأبي بكر الصديق (رضى الله عنه)

(أ) القضاء في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم)

لقد اكتملت للجماعة الاسلامية بعد هجرة المصطفى عليه الصلاة والسلام الى المدينة المنورة جميع مقومات الدولة من رعية ، وأرض تحت سيادتها لا تخضع لاي قوة خارجية ، وجيش يتقيد بأوامر قيادته في الشدة والرخاء ، وقيادة تمارس مهامها وفق تعاليم القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .
ومنذ اللحظة الاولى من وصوله عليه الصلاة والسلام الى المدينة شرع بوضع الاسس الراسخة لدولته على ضوء تعاليم الاسلام ، فقام بأول عملية تأصيل لمبدأ التكافل بين افراد مجتمع دولته الناشئة عن طريق الاخاء بين المهاجرين والانصار^(١) ، فأحل بذلك رابطة العقيدة محل رابطة الدم والعصبية .

ومن ثم أخذت المهام تتنوع واعباء الحكم تتزايد بتزايد نمو المجتمع ، عندها ظهرت الحاجة الملحة الى الوظيفة القضائية لا سيما وأن جوهر النظام الذي قامت عليه هذه الدولة المباركة هو العدل فشرع عليه الصلاة والسلام بتنظيم القضاء في دولته ، وبدأ بوضع تنظيمات خاصة تحكم علاقات افراد مجتمعه المكون من المسلمين ، واليهود ، والمشركين ، لتعرف كل فئة ما هو مطلوب منها وما يجب عليها اتباعه او اجتنابه ، وذلك من خلال وضع وثيقة خاصة بذلك . وتتكون هذه الوثيقة من ثلاثة أقسام متميزة : أولها يتعلق بالمسلمين وثانيها يتعلق باليهود ، وثالثها أحكام عامة تتعلق بأحوال المدينة المنورة^(٢) .

وقد اهتمت الوثيقة بأمر العدالة وتنظيم القضاء وإدارته ، وخصصت له عدداً غير قليل من الأحكام ، ويمكن القول أن العدالة وتنظيم القضاء كانا من

(١) ابن هشام : السيرة النبوية ، ج٢ ، ص ١٠٨ - ١٠٩ .

ابن كثير : البداية والنهاية ، ج٣ ، ص ٢٤٦ .

(٢) صالح العلي : تنظيمات الرسول الادارية في المدينة ، مجلة المجموع

العلمي العراقي ، مج ١٧ ، ١٩٦٩ م ، ص ٥١ - ٥٢ .

الغايات الرئيسية التي استهدفتها الوثيقة : وهذا التأكيد راجع الى ادراكه عليه الصلاة والسلام لاهمية القضاء في حياة الامم ، لان فقدان العدالة من أهم عوامل سقوط الدول فقد كان الاضطراب والقلق هما السمتان المميزتان للمجتمع المدني والمكي لا بل لكل المجتمعات قبل البعثة نتيجة لفقدان العدالة .

لقد نصت الوثيقة على تركيز السلطة القضائية بيد الرسول عليه الصلاة والسلام فهو الذي يحكم في الخلافات التي تهدد الامن وتسبب الاضطرابات سواء كان ذلك بين المسلمين أنفسهم أو بين المسلمين واليهود أو مع غيرهم — من المشركين في المدينة المنورة فقد جاء فيها : (. . .) وانه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده ، فان مرده الى الله عز وجل والى محمد رسول الله (١) .

ويتضح من هذه المادة انه أصبحت هناك سلطة مركزية يرجع اليها الجميع ، وهي مسألة لها تأثيرها في خلق الاستقرار والنظام ، وأن هذه السلطة من الله ، وأمر الله تعالى واجب الطاعة ولازم التنفيذ ، وكذلك أوامر الرسول عليه الصلاة والسلام واجبة الطاعة لان في طاعتها اطاعة لاوامر الله وقد نصت على ذلك عدة آيات منها : ((انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون)) (٢)

وقد ترتب على المادة السابقة عدة أمور منها : — أنه أصبح من الواجب على أهل المدينة المنورة أن يتنازلوا عن أخذ الثأر فيما بينهم ، فاذا قام نزاع وجب أن يعرض على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لانه لم يعد لاحد من أهل المدينة

(١) ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ١٠٨ ، ابن كثير : البداية والنهاية

ج ٣ ، ص ٢٢٥ ، محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية للعمهد

النبوي والخلافة الراشدة ، ص ٢٠ .

(٢) سورة النور ، آية ٥١ .

حق التصرف فى معالجة ما ينشأ من منازعات ، بل أصبح أمرا مرفوضا بموجب هذه المادة . كما أصبح من الواجب أيضا على أحد الخصم اذا دعى الى الرسول عليه الصلاة والسلام أن يلجى الدعوه فورا ولا ضرورة لوقوع التراضى بين الخصمين على ذلك كما كان أيام الجاهلية ، لان القضاء أصبح الآن ملزما للطرف الآخر بالحضور اذا استعدى عليه الطرف الاول (١) .

وأوضحت الوثيقة كذلك أن المسلمين أمة واحدة تتكافأ دماءهم فالدية عليهم واحدة ، بعكس الحال أيام الجاهلية ، ان كانت دية الافراد تختلف باختلاف مكانتهم الاجتماعية وقوة قبائلهم . فحددت عقاب القاتل بأنه القتل الا أن يقبل عليه بالدية فجاء فيها (وأنه من اعتبط مؤمنا قتلا عن بينة فانه قود به الا أن يرضى ولى المقتول بالعقل ، وأن المؤمنين عليه كافة ولا يحل لهم الا قيام عليه) (٢) وبناء على هذه الوثيقة أصبح النبى (صلى الله عليه وسلم) هو المرجع والحكم فى كل ما ينشأ بين أهل المدينة من خلافات ، ان كان هو القاضى الاول فى المدينة ، فرفع لواء العدالة وقرر مبدأ المساواة الكاملة بين جميع أفراد رعيته فالكل أمام عدالة الاسلام سواء لا فرق بين حاكم ومحكوم ، ولا بين أمير وحقيقير ، وغنى وفقير ، وشريف ووضيع ، فالجميع مسؤولون عن أعمالهم أمام الله وأمام الشريعة .

(١) مصطفى الرافعى : حضارة العرب فى العصور الاسلامية الزاهرة ، ص ١٤٨ .
(٢) ابن هشام : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٠٧ ، ابن كثير : المصدر السابق ج ٣ ، ص ٢٢٥ ، محمد حميد الله : المرجع السابق ، ص ١٨ .

توجيهات الرسول (صلى الله عليه وسلم) في القضاء

ومعد أن رسم النبي (صلى الله عليه وسلم) الخطوط العريضة للسلطة القضائية أخذ يعمل كل ما بوسعه ليوضح لرعيته دستور القضاء والقاضي من ناحية توضيح ما للقضاء من خطورة ، وما يجب على القاضي أن يسلكه وما يلتزم به أثناء ممارسته لمهمته القضائية سواء فيما يتعلق بمعاملة طرفي الخصومة ، أو ما يجب عليه أن يلتزم به في نظر الدعوى ، وفي الحكم الذي يصدره في شأنها ويقره الاسلام متخذاً في ذلك منهجاً العمل الذي نظمته هداية السماء داعياً الأمة الى الاقتداء به في كل مرحلة من مراحل الحياة . لان قضاءه كان تشريعاً واجب الاتباع سواء كان ذلك القضاء تطبيقاً لنص تشريعي نزل به الوحي أو كان اجتهاداً منه ، لانه في جميع الحالات لا يقر على خطأ فكان يستمد أحكامه من الله سبحانه وتعالى فقد قال جل جلاله ((فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق)) (١) .

(١) سورة المائدة ، آية ٤٨ .

الترغيب والترهيب من القضاء

لقد بين النبي (صلى الله عليه وسلم) للامة بشكل عام وللقضاة بشكل خاص أن مهمة القضاء من أخطر المهام فبشر القاضى العادل بالخير الكثير ففى الآخرة وحذر القاضى الجائر من مغبة جوره يوم القيامة ، فالقاضى العادل على منابر من نور يوم القيامة لانه أخلص فى عمله وأقام العدل ، وابتعد عن الظلم فمن عبد الله بن عمرو أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : ((ان المقسطين فى الدنيا على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين الذين يعدلون فى حكمهم وأهملهم وما ولوا)) (١) .

ان الله تعالى دوماً مع القاضى الذى يتحرى العدل فى أحكامه ، فهو يحميه من الزلل ويسر له طريق القضاء ، ويشرح صدره للمعضل من الامور ، أما اذا حاد عن الجادة ، فان الله ينزع عنه هذا التأييد ويكفه الى نفسه ويلزمه شيطانه فيضل بعد الهراية فيجور فى أحكامه فيخسر الدنيا والآخرة .
فمن ابن عباس (رضى الله عنهما) قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : ((ان الله مع القاضى ما لم يجرف اذا جار تغلى عنه ولزمه الشيطان)) وفى رواية وكفه الى نفسه (٢) . وعن أبى هريرة (رضى الله عنه) عــــــن

-
- (١) مسلم : صحيح مسلم ، ج٣ ، ص ١٤٥٨ (كتاب الاماره) ، والنسائى : المصدر السابق ، ج٨ ، ص ١٩٥ - ١٩٦ (كتاب آداب القضاء ، باب فضل الحاكم العادل فى حكمه) ، البيهقى : السنن الكبرى ، ج١٠ ، ص ٨٧ (كتاب آداب القاضى) ، وكيع : أخبار القضاة ، ج١ ، ص ٤٨٣ .
(٢) الترمذى : صحيح الترمذى ، ج٦ ، ص ٧١ (كتاب الاحكام باب ما جاء فى الامام العادل وقال حديث حسن غريب) ، ابن ماجه : سنن ابن ماجه ج٢ ، ص ٧٧٥ (كتاب الاحكام حديث رقم ٢٣١٢) ، علاء الدين الهندى : كنز العمال ، ج٦ ، ص ٩٢ .

النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((من طلب قضاء المسلمين حتى يناله ثم غلب عدله جورهم فله الجنة ، ومن غلب جورهم عدله فله النار)) (١) .

أجل ان القاضي الوحيد الناجي يوم القيامة هو القاضي العادل الذي لا تأخذه في الله لومة لائم ، فعن بريدة قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : ((القضاة ثلاثة : اثنان في النار وواحد في الجنة ، رجل علم الحق ففرض به فهو في الجنة ، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار ، ورجل جار في الحكم فهو في النار)) (٢) وفي رواية قالوا : يا رسول الله فما ذنب هذا الذي يجهل ؟ قال : ذنبه ان لا يكون قاضيا حتى يعلم (٣) .

لقد دل هذا الحديث على عدم جواز تولية الجاهل القضاء وهو محل

(١) ابو داود : سنن أبي داود ، ج ٢ ، ص ٢٦٩ (كتاب الاقضية ، باب فسى القاضي يخطى)

(٢) ابن ماجه : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٧٧٦ (كتاب الاحكام ، باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق ، حديث رقم ٢٣١٥ واللفظ له) ، ابو داود : سنن أبي داود ، ج ٢ ، ص ٢٦٨ (باب في القاضي يخطى) ، الترمذي : صحيح الترمذي ، ج ٦ ، ص ٦٥ (كتاب الاحكام ، باب ما جاء في القاضي) ، البيهقي : السنن الكبرى ، ج ١٠ ، ص ١١٦ (كتاب آداب القاضي ، باب أم من أفتى أوقضى بالجهل) ، علاء الدين الهندي : كنز العمال ، ج ٦ ، ص ٩١ ، الزيلعي : نصب الراية ، ج ٤ ، ص ٦٥ (كتاب آداب القاضي) ، الصنعاني : سبل السلام ، مج ٢ ، ج ٤ ، ص ١١٥ (قال رواء الاربعة وصححه الحاكم) ، وقد صححه الشيخ الالباني انظر صحيح الجامع الصغير ، ج ٤ ، ص ١٥١ .

(٣) الزيلعي : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٦٥ .

اتفاق بين جميع أهل العلم (١) . لان مهمة القضاء مهمة صعبة حتى وصفها عليه الصلاة والسلام بأن من يتولاها كأنه ذبيح بغير سكين ، فعن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : ((من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكين)) (٢) .

ويدل هذا الحديث على خطورة هذا المنصب لتعلقه بالاموال والاعراض ، وبين كذلك ما يعانيه القاضي من قلق نفسى مستمر وما يبذله من جهد فى سبيل الوصول الى الحكم العادل ، وهذا الجهد والقلق يؤثران فى النفس تأثيرا كبيرا وكأنهما ذبحاه بغير سكين (٣) .

- (١) محمد عجاج الخطيب : الموجز فى آحادىث الاحكام ، ص ٤٨٠ .
(٢) ابو داود : سنن ابى داود ، ج ٢ ، ص ٢٦٨ (كتاب الاقضية ، باب فى طلب القضاء) ، الترمذى : صحيح الترمذى ، ج ٦ ، ص ٦٧ (كتاب الاحكام وقال حديث حسن غريب) ، ابن ماجه : سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٧٧٤ (كتاب الاحكام ، باب ذكر القضاة حديث رقم ٢٣٠٨) ، البيهقى : السنن الكبرى ، ج ١٠ ، ص ٩٦ (كتاب آداب القاضي) ، الدارقطنى : سنن الدارقطنى ، ج ٤ ، ص ٢٠٤ (كتاب فى الاقضية والاحكام) ، الزيلعى : نصب الراية ، ج ٤ ، ص ٦٤ (كتاب آداب القاضي) ، علاء الدين الهندى : كنز العمال ، ج ٦ ، ص ٩٥ .

وقد قال بغض أهل العلم هذا الحديث دليل على شرف القضاء وعظم منزلته ، وأن المتولى له مجاهد لنفسه ، وهو دليل على فضيلة من قضى بالحق انه جعله ذبيح الحق امتحانا لتعظم له المثوبة امتنانا ، فالقاضى لما استسلم لحكم الله وصبر على مخالفة الاقارب والآباء فلم تأخذه فى الله لومة لائم حتى قادهم الى الحق وكلمة العدل وكفهم عن دواعى الهوى والعتاد جعل ذبيح الحق ، وبلغ به حال الشهداء الذين لهم الجنة ، فالتحذير =

ان من يتولى منصب القضاء يحتاج الى ترويض نفسه على نمط خاص من الحياة ، فعليه أن يكبح جماح نفسه التي ترفب في الاحوال العادية في التبسط في العيش والركون الى الراحة ، لان وظيفته تحتاج الى كل وقته وطاقته لينجس بنفسه من النار ، وعلى الرغم من ذلك فانه وان كان عادلاً سيعاني ويواجه موقفاً صعباً عندما ينفخ في الصور وتجمع الخلائق قبل أن يظفر بالجنة التي وعد بها فعن عائشة (رضى الله عنها) قالت : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : ((يؤتى بالقاضي العدل يوم القيامة فيلقى من شدة الحساب ما يتمنى أنه لم يقض بين اثنين في تمره)) (١) .

واستناداً الى هذه الاحاديث تقرر في اذهان عدد كبير من الصالحاء والفقهاء أن من ولي القضاء فقد سهل عليه دينه وألقى بيده الى التهلكة ورغب عما هو أفضل ، الا أنه كما هو معلوم أن الاحاديث التي فيها تخويف ووعيد لمن يتولى القضاء إنما هي في قضاة الجور العلماء او الجهال الذين يدخلون أنفسهم في هذا المنصب بغير علم ، لان القضاء مكانته محروقة من الدين ، والقيام به بين الناس من أفضل اعمال البر واولى درجات الاجر (٢) ، وقد جعله الرسول (صلى الله عليه وسلم) من الاشياء التي يحسد عليها ، فعن ابن مسعود (رضى الله عنه)

= الوارد من الشرع إنما هو عن الظلم لا عن القضاء ، فان الجور في الاحكام واتباع الهوى من اعظم الذنوب واكبر الكبائر قال تعالى ((وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً)) انظر : ابن فرحون : تبصرة الحكام ، ج ١ ، ص ١٣ — ١٤ ، الطرابلسي : معين الحكام ، ص ٧ — ٨ ، النجدي : الفواكس العديدة في المسائل المفيدة ، ج ٢ ، ص ١٦٩ .

(١) البيهقي : السنن الكبرى ، ج ١٠ ، ص ٩٦ (كتاب آداب القاضي) .

(٢) ابن فرحون : تبصرة الحكام ، ج ١ ، ص ١٣ — ١٤ ، الطرابلسي : معين

الحكام ، ص ٧ — ٨ .

قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : ((لا حسد الا في اثنتين
رجل آتاه الله مالا فسلطه علىهلكته في الحق وآخر آتاه الله حكمة فهو يقضي
بها ويعلمها)) (١)

وقال الشافعي اذا كان ذا حاجة وله في القضاء رزق فالاولى له الاشتغال
به فيكون اولى من سائر المكاسب لانه قرية وطاعة (٢) .

ولادراك بعض الصحابة وبعض الصلحاء لاجر من يتولى القضاء كان بعضهم
يتمنى لو أنه تولى القضاء ولو ساعة من نهار ليفوز بأجر إقامة العدل وإحقاق الحق ،
فقد قال ابن مسعود (لان أقضى يوما وأوفق فيه للحق والعدل أحب الى من
غزو سنة ، أو قال مائة يوم) (٣) .

وقال مسروق (٤) : (لان أقضى بقضية وفق الحق أحب الى من رباط

(١) البخاري : صحيح البخاري ، ج٤ ، ص٢٣٤ (كتاب الاحكام ، باب أجر من
قضى بالحكمة) ، البيهقي : المصدر السابق ، ج١٠ ، ص٨٠ (كتاب
آداب القاضي) ، ابن ماجه : سنن ابن ماجه ، ج٢ ، ص١٤٠٧ (كتاب الزهد
باب ٢٢) .

(٢) أحمد بن محمد المنقور النجدي : الفواكه العديدة في المسائل المفيدة ،
ج٢ ، ص١٦٢ .

(٣) البيهقي : المصدر السابق ، ج١٠ ، ص٨٩ (كتاب آداب القاضي) ، ابن
قدامة : المغني ، ج٩ ، ص٣٤ - ٣٥ ، ابن أبي الدم الحموي : أدب
القضاء ، ص٩ .

(٤) هم مسروق بن الاعدع الهمداني ، ابو عائشة الكوفي ، سرق وهو صغير ثم
وجد فسمى مسروقاً ، وهو أحد التابعين الزهاد في الكوفة ، روى عن أبي
بكر وعمر وعلي ومعاذ (رضي الله عنهم) ، وكان اعلم من شريح في الفتوى
وقد قال عنه ابن سعد : كان ثقة له أحاديث صالحة وقد توفي سنة ٦٢ =

— ٥٥ —

سنة في سبيل الله او قال من غزو سنة (١) .

= وقيل ٦٣ هـ انظر الذهبي : سير اعلام النبلاء ٤ ج ٤ ، ص ٦٣ — ٦٩ هـ

الماوردي : ادب القاضي ٤ ج ١ ، ص ١٤٩ ، حاشية رقم ٦ .

(١) الذهبي : سير اعلام النبلاء ٤ ج ٤ ، ص ٦٩ ، السرخسي : المبسوط ٤ ج ١

ص ٧٢ ، البيهقي ٤ ج ١٠ ، ص ٨٩ (كتاب آداب القاضي) .

توجيهاته للقضاة أثناء سير المحاكمة

ومن تعاليمه عليه الصلاة والسلام التي رسم بها الطريق للقضاة أثناء سير المحاكمة نهيه عن القضاء في حالة الغضب ، فالغضب يعمي القاضي عن معرفة الحق من الباطل ، ويجعله عاجزاً عن التأمل في الدلائل والقرائن ، وبالتالي يفشل في الوصول الى جوهر المعرفة بحقيقة النزاع ، وشرعة الله قائمة على احقاق الحق وابطال الباطل ، فكان نهى النبي (صلى الله عليه وسلم) القاضي عن القضاء وهو غضبان لمصلحة القاضي ولمصلحة الامة (١) .

والغضب أيضا يفسد كثيراً من أمور الدين والدنيا لما يصدر عنه من قول وفعل ، فهو قطعة من النار ، وأعظم جند الشيطان ، ولهذا جاء في الصحيح أن رجلاً قال للنبي (صلى الله عليه وسلم) علمني كلمات أعيش بهن ولا تكثر علي فأنسى فقال عليه الصلاة والسلام : ((لا تغضب)) (٢)
فحقاً أن الغضب يغير العقل ويحيل الطباع عن الاعتدال فلذلك امر القاضي

-
- (١) ابن الطلاع : أفضية رسول الله ، ص ٢٠ ، الكاساني : بدائع الصنائع ، ج ٩ ، ص ٤٠٩٤ ، أحمد الحصري : علم القضاء ، ج ١ ، ص ٧ .
(٢) ابن عبد البر : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والاسانيد ، ج ٧ ، ص ٢٤٥ ، الترمذي : صحيح الترمذي ، ج ٦ ، ص ٧٨ (كتاب الاحكام ، باب لا يقضى القاضي وهو غضبان) ، البيهقي : السنن الكبرى ، ج ١٠ ، ص ١٠٥ (كتاب آداب القاضي ، باب لا يقضى القاضي وهو غضبان) ، السيوطي : تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك ، ج ٣ ، ص ٩٨ — ٩٩ .

بالتوقف عن الحكم ما دام به غضب فعن أبي بكرة أنه قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : ((لا يقضى الحاكم بين اثنين وهو غضبان)) (١) .
ويقاس على الغضب كل حال يخرج فيها القاضى عن سداد النظر واستقامة الحال كالشبع المفرط ، والعطش البالغ ، والجوع الشديد (٢) ، والهم ، والفرح الشديد البالغ ، ومدافعة الاخبثين ، وما الى ذلك مما يشغل الفكر . فقد أخرج البيهقي (٣) عن أبي سعيد الخدرى قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : ((لا يقضى القاضى الا وهو شعبان ريان)) .

(١) ابن حجر : فتح البارى ، ج ١ ، ص ٢٥٦ — ٢٥٧ ، مسلم : صحيح مسلم ، ج ٣ ، ص ١٣٤٢ — ١٣٤٣ حديث رقم ١٧١٧ ، ابو داود : سنن أبى داود ، ج ٢ ، ص ٢٧١ (كتاب الاقضية ، باب القاضى يقضى وهو غضبان) ، النسائى : سنن النسائى ، ج ٨ ، ص ٢٠٩ — ٢١٧ (ذكر ما ينبغى للحاكم أن يتجنبه) ، ابن ماجه : سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٧٧٦ (كتاب الاحكام ، باب لا يحكم الحاكم وهو غضبان) ، الترمذى : صحيح الترمذى ، ج ٦ ، ص ٧٧ — ٧٨ (كتاب الاحكام ، باب لا يقضى القاضى وهو غضبان وقال عنه حديث حسن صحيح) ، الدارقطنى : سنن الدارقطنى ، ج ٤ ، ص ٢٠٥ (كتاب فى الاقضية) ، البيهقى : السنن الكبرى ، ج ١٠ ، ص ١٠٥ (كتاب آداب القاضى) ومن اجمل ما يذكر بمناسبة الحديث عن الغضب ما قاله شاعر الحكمة والزهد أبى العتاهية ان قال :

ولم أرفى الاعداء حين خبرتهم عدو لعقل المرء أعدى من الغضب

انظر : ابن عبد البر التمهيد ، ج ٧ ، ص ٢٥٠ .

(٢) الكسانى : بدائع الصنائع ، ج ٩ ، ص ٤٠٩٤ .

(٣) السنن الكبرى ، ج ١٠ ، ص ١٠٥ (كتاب آداب القاضى ، باب لا يقضى القاضى

الا وهو شعبان ريان) ، علاء الدين الهندى : كنز العمال ، ج ٦ ، ص ١٠٢ .

وانطلاقاً من مبدأ المساواة الذي نادى به الاسلام نبيه المصطفى (صلى
الله عليه وسلم) الى امورهامة يجب أن يلتزم للقاضي بها اثنا سير المحاكمة ،
فأوضح عليه الصلاة والسلام أن الناس امام القضاء سواء لا فرق بين رفيع ووضيع
لذا يجب أن يجلسوا جنباً الى جنب امام القاضي ، فعن عبد الله بن الزبير
قال قضى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن الخصمين يقعدان بين يدي الحاكم^(١)
وعن محمد بن نعيم عن أبيه أنه شهد أبا هريرة رضي الله عنه يقضي ، فجاء الحارث
ابن الحكم فجلس على وسادته التي يتكى عليها . قال : فظن أبو هريرة أنه
جاء لحاجة غير الحكم . قال : فجاء رجل فجلس بين يدي أبي هريرة فقال لسه :
مالك ؟ فقال : استأذني (بمعنى استعذني) على الحارث . فقال أبو هريرة :
قم فاجلس مع خصمك فانها سنة أبي القاسم^(٢) وذلك لثلاث يتوهم احد الخصمين
ان القاضي يميل الى صاحبه فيضعف في مطالبته بحقه .
ولم يكتف عليه الصلاة والسلام بالدعوة الى مساواة الخصمين في المجلس
فقط بل دعا القضاة الى العدالة في كل شيء بين الخصوم حتى في توزيع النظرات
بينهم وحتم عليهم الا يرفعوا اصواتهم على خصم دون خصم حفاظاً على كرامة
المتنازعين ، كذلك لم يسمح للقضاة بأن يجرحوا الخصوم سواء بلفظ او بإشارة
يد . فعن أم سلمة (رضي الله عنها) أن النبي (صلى الله عليه وسلم)
قال : ((من ابتلى بالقضاء بين الناس فليعدل بينهم في لحظه وإشارته ، ويقعه .

(١) البيهقي : المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ١٣٥ (كتاب آداب القاضي) .

أبو داود : سنن أبي داود ، ج ٢ ، ص ٢٧١ (كتاب الاقضية باب كيف
يجلس الخصمان بين يدي القاضي) ، الحاكم : المستدرک علی الصحيحین
ج ٤ ، ص ٩٤ ، أحمد : المسند ، ج ٤ ، ص ٤٠ ، علاء الدين الهندي :

المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ١٠٢ .

(٢) وكيع : أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ١١٢ - ١١٣ .

ولا يرفع صوته على أحد الخصمين ما لا يرفع على الآخر (((١) .

وأوضح عليه الصلاة والسلام أنه يجب على القاضي أن يسمع دعوى المدعى أولاً ، ثم يسمع جواب المدعى عليه ، ولا يجوز للقاضي أن يبنى الحكم على سماع دعوى المدعى قبل جواب المجيب ، فان حكم قبل سماع الاجابة عمدا بطل قضاؤه ، وكان قدحا في عدالته ، وان كان خطأ وأعاد الحكم على وجه الصحة لم يكن قدحا في عدالته (٢) . فقد اخرج البيهقي (٣) عن علي بن ابي طالب (رضى الله عنه) أنه قال : بعثني صلى الله عليه وسلم قاضيا الى اليمن فقلت يا رسول الله اني شاب وتبعثني الى اقوام نوى اسنان قال : فدعالي بدعوات ثم قال : ((اذا أتاك الخصمان فسمعت أحدهما فلا تقضين حتى تسمع من الآخر فانه أثبت لك)) قال : فما اختلف على بعد ذلك القضاء .

أجل ان القاضي العادل يتثبت ويتروى قبل اصداره الحكم ، اذ لا يستميله

(١) الدارقطني : سنن الدارقطني ، ج٤ ، ص ٢٠٥ (كتاب الاقضية والاحكام)

البيهقي : المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ١٣٥ (كتاب آداب القاضي) ،

الزيلعي : نصب الراية ، ج ٤ ، ص ٧٤ (كتاب آداب القاضي) ، علاء الدين

الهندي : المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ١٠٢ .

(٢) الصنعاني : سبل السلام ، مج ٢ ، ج ٤ ، ص ١٢٠ - ١٢١ .

(٣) السنن الكبرى ، ج ١٠ ، ص ٨٦ (كتاب آداب القاضي) ، ابو داود : سنن

أبي داود ج ٢ ، ص ٢٧٠ (كتاب الاقضية) ، الترمذي : صحيح الترمذي

ج ٦ ، ص ٧٢ (كتاب الاحكام ، باب ما جاء في القاضي لا يقضى بين الخصمين

حتى يسمع كلامهما ، وقال هذا حديث حسن) ، علاء الدين الهندي :

المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٨٠٤ ، الزيلعي : المصدر السابق ، ج ٤ ،

ص ٦٠ - ٦١ (كتاب آداب القاضي) وقال رواه أحمد والحاكم في المستدرک

وقال حديث صحيح الاسناد .

أسلوب المدعى فى عرض الدعوى فيحكم له دون سماع اقوال المدعى عليه لان ذلك يؤدى الى الخطأ الذى يحاقب عليه فى الآخرة ، فقد استغفر داود عليه السلام ربه فغفر له عند ما استمع الى دعوى المدعى واصرر الحكم دون سماع المدعى عليه فقد قال تعالى : ((وهل أتاك نباء الذين تسوروا المحراب اذ دخلوا على داود ففزع منهم قالوا لا تخف خصمان بسى بعضنا على بعض فاحكم بيننا بالحق ولا تشطط واهدنا الى سواء الصراط ان هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ولى نعجة واحدة فقال أكفلنيها وعزنى فى الخطاب ، قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك الى نعاجه وان كثيرا من الخطاء ليبنى بعضهم على بعض الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم وظن داود أنا قد فتناه فاستغفر ربه وخر راكعا وأناب ، فغفرنا له ذلك ، وإن له عندنا لزلفى وحسن مآب يا داود ان جعلناك خليفة فى الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب)) (١) .

وحذر عليه الصلاة والسلام القضاة من استضافة أحد الخصمين دون الآخر وذلك لكمال المساواة بينهما فعن الحسن قال : نزل على علي بن أبى طالب (رضى الله عنه) رجل وهو بالكوفة ثم اختصم اليه فقال له علي أنت خصم ؟ قال : نعم قال : فتحول فان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نهانا أن نضيف الخصم الا وخصمه معه)) (٢) ودعا المصطفى (صلى الله عليه وسلم) القضاة الى الحرص على مشاورة الفقهاء والعلماء الصالحاء فيما يعرض عليه من مسائل لا يوجد فيها نص من كتاب أو سنة ، فيروى أن علي بن أبى طالب (رضى الله عنه) سأل

(١) سورة ص ، آية ٢١ - ٢٦ .

(٢) البيهقى : السنن الكبرى ، ج ١٠ ، ص ١٣٧ (كتاب آداب القاضى) ،

وقد ضعفه الالبانى فى ارواء الغليل ، ج ٨ ، ص ٢٥١ .

رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قائلا : يا رسول الله الامر ينزل بنا لم ينزل فيه قرآن ، ولم تعرض فيه منك سنة ؟ قال : ((اجمعوا له العالمين من المؤمنين فاجعلوه شورى بينكم ، ولا تقضوا به برأى واحد)) وهذا رسم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) للمسلمين الطريق القويم الذى ان سلوكه وصلوا الى افضل الحلول فى المسائل المعضلة التى تعرض لهم ولم يرد فيها نص فطلب عليه الصلاة والسلام من المسلمين أن يجتمع أولوا الرأى منهم للتشاور فى حكم ما عرض لهم ، وطالبهم ان يتبعوا رأى هذه النخبة اذا وصلوا الى رأى متفق عليه لانه اجتهاد جماعى ، ورأى الجماعة أقرب الى الصواب من رأى الفرد (١) .

والفائدة من المشاورة هى اطلاع القاضى على رأى وجيه ، أو تذكيره بحكم نسيه ، أو مساعدته فى استخراج الادلة ومعرفة الحق بالاجتهاد ، لان القاضى لا يحيط بجميع العلوم والمعارف والاحكام ، ولهذه الفوائد العظيمة المترتبة على المشاورة نجد النبى (صلى الله عليه وسلم) مع استغنائه عن المشورة الا أنه كان من أكثر الناس مشاورة لأصحابه ، وذلك حتى تصير سنة للحكام من بعده (٢) ، وقد ذكر الرزوي (٣) ما رأى من أثر المشاورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكذلك نجد القرآن الكريم يحض النبى (صلى الله عليه وسلم) بقوله ((وشاورهم فى الامر)) (٤) ، ونجده أيضا يعتبر الشورى من صفات الفئة المؤمنة فقال ((وأمرهم شورى بينهم)) (٥)

ولمكانة الشهادة فى وصول الحقوق الى أصحابها وما يترتب عليها من اقامة للحدود نبه الرسول (صلى الله عليه وسلم) القضاة إليها ، ودعاهم الى اكرام

(١) عبد العظيم شرف الدين : تاريخ التشريع الاسلامى وأحكام الملكية والشفعة ص ٦٤ .

(٢) محمد مصطفى الزحيلي : التنظيم القضائى فى الفقه الاسلامى وتطبيقه فى

المملكة العربية السعودية ، ص ٧٤ . (٣) الرزوي : سننه الرزوي ، ص ٢١٤ (كتاب المصالح والمفاسد فى الشورى)

(٤) سورة ال عمران آية ١٥٩ .

(٥) سورة الشورى ، آية ٣٨ .

الشهود فقال : ((أكرموا الشهود ، فان الله يستخرج بهم الحقوق ، ويدفع بهم الظلم)) (١) .

ومن ثم وجه عليه الصلاة والسلام نداء الى الامة داعيا افرادها الى المبادرة لاداء الشهادة اذا علموها عند الحاجة اليها وعدم كتمانها لان من يكتتمها يأثم اثما عظيما لقوله تعالى ((ومن يكتتمها فانه آثم قلبه)) (٢) ، وكذلك قال النبي (صلى الله عليه وسلم) : ((ألا أخبركم بخير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها أو يخبر بشهادته قبل أن يسألها)) (٣) .

قال الامام النووي رحمه الله المراد بهذا الحديث تأويلان اصحهما واشهرهما تأويل أصحاب الشافعي ، أنه محمول على من عنده شهادة لانسان بحق ولا يعلم ذلك الانسان به فيأتي اليه فيخبره بأنه شاهد له (٤) على اى حال تعتبر الشهادة من فروض الكفاية ، فان قام بها من فيه كفاية سقط عن الباقي لان المقصود بها حفظ الحقوق وذلك يحصل ببعضهم ، وان ترك الكل أثموا (٥) .

(١) ابو فارس : القضاء في الاسلام ، ص ٥٠ ، ٦٣ .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٨٣ .

(٣) مسلم : صحيح مسلم ، ج ٣ ، ص ١٣٤٤ ، حديث رقم ١٧١٩ ، ابو داود :

سنن ابي داود ، ج ٢ ، ص ٢٧٣ (كتاب الاقضية باب في الشهادات) ،

البيهقي : السنن الكبرى ، ج ١٠ ، ص ١٥٩ (كتاب الشهادات ، باب

ما جاء في خير الشهداء) .

(٤) مسلم : صحيح مسلم ، ج ٣ ، ص ١٣٤٤ ، حديث رقم ١٧١٩ ، ابو داود :

سنن ابي داود ، ج ٢ ، ص ٢٧٣ (كتاب الاقضية ، باب في الشهادات) ،

البيهقي : السنن الكبرى ، ج ١٠ ، ص ١٥٩ (كتاب الشهادات ، باب ما

جاء في خير الشهداء) .

(٥) نفس المصادر السابقة والصفحات ، ابن ابي الدم الحموي : ادب القضاء ، =

ولان الشهود حجة لله تعالى ولرسوله وللمؤمنين ، توعد الله عزوجل كل من تسول له نفسه أن يشهد شهادة زور بالعذاب العظيم لما يترتب على ذلك التزوير من ظلم للعباد ، وضياع للحقوق ، وانتهاك للحرمات فقد قال صلى الله عليه وسلم : ((عدلت شهادة الزور الا شراك بالله وكررها ثلاث مرات ثم تلا قوله تعالى)) (فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور) (١) ، وعدّ صلى الله عليه وسلم أيضا شهادة الزور من أكبر الكبائر (٢)

ولخطورة الشهادة تلك دعا عليه الصلاة والسلام القضاة الى التثبت من الشهود ، وأوضح لهم ان هناك بعض الاشخاص لا تجوز شهادتهم ، فعن عبيد الله بن عمر (رضى الله عنهما) قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : ((لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ، ولا ذى غمر (٣) على اخيه ولا تجوز شهادة القانع (٤)))

(١) سورة الحج ، آية ٣٠ ، والحديث أخرجه ابن ماجه : سنن ابن ماجه ، ج٢ ، ص ٧٩٤ (كتاب الاحكام ، باب شهادة الزور حديث رقم ٢٣٧٢) ، ابو داود : سنن ابى داود ، ج٢ ، ص ٢٧٤ (كتاب الاقضية ، باب فى شهادة الزور) ، البيهقى : السنن الكبرى ، ج١٠ ، ص ١٢١ .

(٢) البخارى ، ج٤ ، ص ١٩٥ (كتاب استتابة المرتدين) ، صحيح مسلم بشرح النووي مج ١ ، ج٢ ، ص ٨١ (كتاب الايمان ، باب الكبائر وأكبرها) (ط دار احياء التراث العربى - بيروت د . ت) ، البيهقى ، السنن الكبرى ، ج١٠ ، ص ١٢١ (كتاب آداب القاضى) .

(٣) ذو الغمر : هو الذى بينه وبين المشهود عليه عداوة ظاهرة ، فرد شهادته للتهمة انظر الجوهرى : الصحاح ، ج٢ ، ص ٧٧٣ ، الخطايب : معالم السنن ، ج٥ ، ص ٢١٨ .

(٤) القانع : هو الخادم لاهل البيت ، والمنقطع اليهم للخدمة ، وسمى السائل =

لاهل البيت ((^(١) . وذلك بسبب جر المنفعة . والحديث حجة على من أجاز شهادة الاب لابنه لانه يجزله النفع لما جبل عليه من حبه والميل اليه ، فقد روت السيدة عائشة (رضي الله عنها) عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : ((لا تجوز شهادة الابن لابيهِ ، ولا الاب لابنه ، ولا المرأة لزوجها ، ولا الزوج لامرأته ، ولا الاجير لمن استأجره ، ولا السيد لعبده ، ولا العبد لسيده))^(٢) . وقال الاحناف لا تقبل شهادة ظنين^(٣) ولا جار الى نفسه غنما ، ولا دافع عنها غرما ، ولا شهادة الوكيل لمن وكله ، ولا الشريك عما هو شريك فيه ولا من عوى وليتيم ولا عليه ، وقد روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) انه قال : ((لا تجوز شهادة خصم ولا نفسه))^(٤) ، وكذلك ردت شهادة المجلود في حـ فقال (صلى الله عليه وسلم) : ((لا تجوز شهادة هائن ولا فائنه ، ولا مجلود في حـ ولا ذي عرق على نفسه))^(٥) .

= المستظم قانعا لانه يرضى بما يعطى قل أوكثر انظر الجوهرى : الصحاح ج ٢ ، ص ١٢٧٢ — ١٢٧٣ ، الخطاى : معالم السنن ، ج ٥ ، ص ٢١٨ . (١) ابوداود : سنن ابى داود ، ج ٢ ، ص ٢٧٥ (كتاب الاقضية ، باب من ترد شهادته) ، وابن ماجه : سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٧٩٢ (كتاب الاحكام ، باب من لا تجوز شهادته حديث رقم ٢٣٦٦) ، والبيهقى : السنن الكبرى ، ج ١٠ ، ص ١٥٥ (كتاب الشهادات) ، وأحمد : المسند ، ج ٢ ، ص ٢٠٨ ، ٢١٣ ، ١٨١ .

(٢) الخطاى : معالم السنن ، ج ٥ ، ص ٢١٨ ، السنناني : روضة القضاء ، ج ١ ، ص ٢٣٨ — ٢٣٩ ، ولمزيد من التفاصيل عن اراء الفقهاء حول من ترد شهادته انظر السنناني : المصدر السابق ، ص ٢٣٥ — ٢٤٠ .

(٣) الظنين : اى المتهم فى دينه ، من الظنة التهمة انظر الجوهرى : المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ٢١٦٠ (مادة ظن) .

(٤) حاله : المولى ، ج ٢ ، ص ٧٢٠ (كتاب الاقضية ، باب ما جاء في الشهادات) .

(٥) الترمذى : سنن الترمذى ، ج ٤ ، ص ٤٥٥ (كتاب الشهادات ، باب ما جاء فيه لا تجوز شهادته) .

اما من ثبت أنه قد شهد زورا ، فواجب القاضي أن يعرفه للناس حتى يتجنبوه فقد روى ابو هريرة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : ((قل ما فى الفاسق ليحذره الناس)) (١) .

وقال ابو حنيفة : اذا ثبت أنه زور اشهر حاله ولا يضربه ، وذهب ابو يوسف ومحمد والشافعى الى تعزيره من قبل الامام ان رأى ذلك (٢) لذا رأى الفقهاء أنه لا يجوز قبول شهادة أى شخص الا اذا توفرت فيه شروط معينة منها : الاسلام ، والبلوغ ، والعقل ، والحرية ، والعدالة أى ان يكون ملازما للجماعة مؤديا للفرائض ، معروفا بصدق المعاملة ، مؤديا للامانة صدوق اللسان ، وان كانت منه السقطة من الصغائر يستغفر منها ولا يعود الى مثلها (٣)

ووجه عليه الصلاة والسلام انظار القضاة الى عدم اتاحة الفرصة لتدخل أى طرف مهما كانت مكانته الاجتماعية والسياسية فى القضايا المعروضة على القضاء ، وذلك حتى تكون الاحكام الصادرة نزيهة بعيدة عن أى مؤثر خارجى فعن عبد الله بن عمر (رضى الله عنهما) انه قال : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : ((من حالت شفاعته دون حد من حدود الله ، فقد ضاد الله ، ومن خاصم فى باطل وهو يعلمه لم يزل فى سخط الله حتى ينزع عنه ، ومن قال فى مؤمن ما ليس فيه أسكنه الله ردغة الخبال (٤) حتى يخرج مما قال)) (٥)

(١) السمتانى : المصدر السابق ، ج١ ، ص ٢٥٢ .

(٢) نفس المصدر السابق والصفحة .

(٣) ابن ابي الدم الحموى : أدب القضاء ، ص ٣٢٩ ، السمتانى : روضة القضاء ، ج١ ، ص ١٩٩ — ٢٠٠ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢٣٤ .

(٤) ردغة الخبال : هى عصارة أهل النار انظر ابن تيمية : السياسة الشرعية ،

ص ٨٠ — ٨١ ، الخطابى : معالم السنن ، ج ٥ ، ص ٢١٦ .

(٥) ابو داود : سنن ابي داود ، ج ٢ ، ص ٢٧٤ (كتاب الاقضية ، باب فيمن =

وفى هذا الحديث ذكر النبي (صلى الله عليه وسلم) ، الأحكام ، والشهادة ،
والخصماء ، وهؤلاء أركان الحكم (١) .

وبين عليه الصلاة والسلام للقضاة أنه يجب عليهم أن يحكموا بالظاهر من
الدلائل والله عز وجل يتولى السرائر ، وأوضح للامة بأن من يأخذ شيئاً من حق
أخيه وهو يعلم أنه ليس له حق فيه يعرض نفسه لغضب وعذاب الله تعالى ، فعن
أم سلمة (رضى الله عنها) قالت : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) :
((إنما أنا بشر وإنه يأتيني الخصم فلعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض فأحسب
أنه صادق فأقضى له بذلك فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار
فليأخذها أو ليتركها) (٢) .

قال الشافعى رحمه الله (٣) فى هذا الحديث دلالة على أن الائمة إنما كلفوا
القضاء على الظاهر لقوله صلى الله عليه وسلم ((فمن قضيت له بحق مسلم فإنما
هي قطعة من النار))

والقضاء حسب الظاهر لا يكون الا بعد تحرى القاضى للقضية وجمع كل

= يعين على خصومة من غير أن يعلم أمرها) ، ابن تيمية : السياسة الشرعية ،
ص ٧٩ - ٨١ .

(١) ابن تيمية : المصدر السابق ، ص ٨٠ - ٨١ .

(٢) البخارى : صحيح البخارى ، ج ٤ ، ص ٢٤١ (كتاب الاحكام ، باب من
قضى له من حق أخيه) ، واللفظ له ، مسلم : صحيح مسلم ، ج ٣ ، ص ١٣٣٧
حديث رقم ١٧١٣ ، ابن حجر : فتح البارى ، ج ٦ ، ص ٢٧٩ ، ابو داود
المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٧٠ - ٢٧١ (كتاب الاقضية) ، النسائى : سنن
النسائى ، ج ٨ ، ص ٢٠٥ ، ٢١٧ ، ابن ماجه : سنن ابن ماجه ، ج ٢ ،
ص ٧٧٧ ، الترمذى : صحيح الترمذى ، ج ٦ ، ص ٨٣ - ٨٤ (كتاب الاحكام) ،
البيهقى : السنن الكبرى ، ج ١٠ ، ص ١٤٩ (كتاب الشهادات) .

(٣) الام ، ج ٦ ، ص ١٩٩ .

البيانات المتعلقة بها ، فطلب المصطفى (صلى الله عليه وسلم) من القضاة
الا يقبلوا قول الخصوم على علاته بل على كل خصم أن يحضر بيناته فقد قال عليه
الصلاة والسلام ((لو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء قوم واموالهم ولكن
البينة على من ادعى واليمين على من أنكر)) (١)

وجه (صلى الله عليه وسلم) انظار الخصوم الى انه لا يمكن أن يكسب
أحدهم حقاً ليس له عن طريق الحلف الكاذب لان هذا ان مردون ان يكشف
او يعاقب عليه في الدنيا ، الا أنه لا ينجو من عذاب الله يوم القيامة ، فعن عبيد
الله بن مسعود (رضى الله عنه) قال : قال رسول الله (صلى الله عليه
وسلم) : ((من حلف على يمين وهو فيها فاجر يقطع بها مال امرئ مسلم ولقى
الله وهو عليه غضبان)) (٢) .

لقد شدد عليه الصلاة والسلام الوعيد للقضاة وللشهود والخصوم بعدم محاولة
أخذ حقوق الغير عن طريق الرشوة فعن أبي هريرة (رضى الله عنه) قال : قال
رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : ((لعن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)
الراشئ والمرتشئ)) (٣) وزاد أحمد والرائش ، وهو السفير بين الدافع والآخر ،

(١) مسلم : صحيح مسلم ، ص ١٣٣٦ ، حديث رقم ١٧١١ (في الاقضية بسباب
اليمين على المدعى عليه) ، والنسائي ، ج ٨ ، ص ٢١٨ (باب عظة الحاكم
على اليمين) ، ابن ماجه : سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٧٧٨ (كتاب الاحكام
باب البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه) .

(٢) ابن ماجه : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٧٧٨ (كتاب الاحكام ، باب من
حلف على يمين فاجره ليقطع بها مالا ، حديث رقم ٢٣٢٣)

(٣) الترمذى : صحيح الترمذى ، ج ٦ ، ص ٨٢ (كتاب الاحكام ، باب ما جاء

في الراشئ والمرتشئ في الحكم وقال حديث حسن صحيح) ، ابن ماجه :
المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٧٧٥ (كتاب الاحكام ، باب التفليظ في الحلف
والرشوة حديث رقم ٢٣١٣) .

وان لم يأخذ على سفارته أجرا ، فان أخذ فهو أبلغ (١) .

وحتى تبقى اواصر المحبة والمودة بين الاقارب مستمرة ومتينة لفت عليه الصلاة والسلام نظر القضاة الى ناحية حساسة ، وهى معاملة الخصومة التى تتشب بيسن الاقارب بالرفق واللين لان الفصل فيها يورث الاحقاد والضفائن لذا طلب من القاضى أن يترتب فى الحكم بينهم لعل الامر ينتهى بالصلح ، ولكن اذا أصر أحد الخصوم على تحصيل حقه ، فعلى القاضى تلبية ذلك فورا ،

ونبه عليه الصلاة والسلام القضاة الى ان دائرة الصلح تدور فى دائرة الحلال فقط فقد قال (صلى الله عليه وسلم) : ((الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا)) (٢)

ومن الامور الهامة التى نبه المصطفى (صلى الله عليه وسلم) اليها القضاة الامتناع عن القضاء فى قضية واحدة بأكثر من قضاء ، الا اذا ظهرت بينة لم تعرض فى القضاء الاول لما يترتب على ذلك من تناقض فقد قال (صلى الله عليه وسلم) : ((لا يقضين أحد فى قضاء بقضائين)) (٣) .

وخلاصة القول أن كل هذه التحذيرات ، وتلك التنبيهات والارشادات تشير الى ما تطلبه الشريعة من القاضى ، وما يجب أن يتحلى به ويسير على هديه ، وهى فى مجملتها تعتبر من الاسس والمبادئ التى جرى عليها التنظيم القضائى فى الدولة الاسلامية .

(١) الصنعائى : سبل السلام ، مج ٢ ، ج ٤ ، ص ١٢٤ .

(٢) ابو داود : سنن ابى داود ، ج ٢ ، ص ٢٧٣ (كتاب الاقضية ، باب الصلح) ،

ابن ماجه : سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٢٨٨ (كتاب الاحكام ، باب الصلح حديث

رقسم ٢٣٥٣) ، الترمذى : صحيح الترمذى : ج ٦ ، ص ١٠٤ (كتاب

الاحكام ، باب ما ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الصلح) .

(٣) النسائى : سنن النسائى ، ج ٨ ، ص ٢١٦ — ٢١٧ (النهى عن أن يقضى

فى قضاء بقضائين) .

نماذج من قضاء الرسول (صلى الله عليه وسلم)

لقد امر الله سبحانه وتعالى نبيه محمدا عليه افضل الصلاة والسلام بتبليغ الرسالة ، وامره ايضا بالفصل في الخصومات ، وأرشد ، كذلك الى الدستور الذي يجب عليه أن يتقيد بأحكامه فقال تعالى : ((انا أنزلنا اليك الكتاب بالحسب لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيما)) (١) . وقال ايضا ((فاحكم بينهم بما أنزل الله)) (٢) . واستجاب النبي (صلى الله عليه وسلم) لا مرية فبلغ دعوته على أكمل وجه ، ونصب نفسه للفصل في الخصومات ، فرفعت اليه القضايا المختلفة ف قضى فيها .

والمتبج للقضايا التي فصل فيها المصطفى (صلى الله عليه وسلم) يخرج بالميادى الاساسية للقضاء الاسلامى ، فقد قضى عليه الصلاة والسلام فى كـل ما رفع له من خصومات مدنية ، وجنائية ، واجتماعية . وقد كان حكمه فى بعضها تطبيقا لنص قرآنى وفى بعضها الآخر بحسب اجتهاده لعدم وجود نص فيها ، وكما هو معلوم فان الانبياء معصومون من الخطأ ، وان أخطأوا لا يقرون على ذلك .

(١) سورة النساء ، آية ١٠٥ .

(٢) سورة المائدة ، آية ٤٨ .

١) قضاؤه تطبيقاً للنص

١- قضاؤه بقطع يد السارق :

ومن نماذج قضاؤه عليه الصلاة والسلام التي قضى فيها تطبيقاً لنص قرآني قضاؤه بقطع يد السارق ، ففي السنة الثامنة للهجرة سُرقت ابنة سفيان بن عبد الأسد من بني مخزوم ^(١) حلياً أو متاعاً ، ورفع امرها إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فاعترفت بالسرقة ، فخشي قومها أن ينفذ الرسول (عليه الصلاة والسلام) فيها حد السرقة ، فجاءوا إلى اسامة بن زيد ^(٢) لمنزله هو ووالده زيد عند النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وكلموه في أن يشفع للمرأة حتى لا ينفذ فيها الحد ، فكلّم اسامة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في ذلك ، فغضب عليه الصلاة والسلام وقال له : ((أتشفع في حد من حدود الله ؟)) ثم جمع الناس فخطب فيهم فقال : ((ايها الناس انما أهلك من كان قبلكم انهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه ، واذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد ، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها)) ثم أمر بتلك

(١) ابن رسته الاطلاق النفيسة ، ج٧ ، ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(٢) هو اسامة بن زيد بن حارثة ، ابو محمد ، صحابي جليل ، ولد بمكة ، ونشأ على الاسلام لان أباه زيدا كان أول الناس من الموالى اسلاماً ، وكان يعرف بحب رسول الله ابن حب رسول الله ، هاجر مع النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى المدينة ، وكان النبي (صلى الله عليه وسلم) أمره في آخر حياته على جيش عظيم إلى موته فمات (صلى الله عليه وسلم) قبل أن يتوجه فأنفذه أبو بكر (رضى الله عنه) وكان عمر (رضى الله عنه) يجعله ويكرمه ويفضله في العطاء على ولده محمد الله ، مات في الجرف في خلافة معاوية سنة ٥٤ هـ عن ترجمته انظر الذهبي : سير اعلام النبلاء ، ج٢ ، ص ٤٩٦ - ٥٠٧ ، أحمد بن حنبل ، فضائل الصحابة ، ج٢ ، ص ٨٣٤ - ٨٣٧ .

المرأة التي سرقت فقطع يدها (١) وذلك تطبيقاً لقوله تعالى : ((والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم)) (٢) .
وعن عبد الرحمن بن نعمة الانصاري عن أبيه أن عمرو بن سمرة بن عبد شمس أتى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال : يا رسول الله انى سرقت جملاً لبنى فلان فطهرنى ، فأرسل اليهم النبى (صلى الله عليه وسلم) فقالوا : انا افقدنا جملاً لنا ، فأمر به عليه الصلاة والسلام فقطعت يده . قال ثعلبية : أنا انظر اليه حين وقعت يده وهو يقول : (الحمد لله الذى طهرنى منك أردت ان تدخلنى جسدى النار) (٣) .

(١) البخارى : صحيح البخارى ، ج ٤ ، ص ١٧٣ (كتاب الحدود ، باب كراهية الشفاعة فى الحد) ، ابن حجر : فتح البارى ، ج ٥ ، ص ٩٤-٩٥-٩٦-١٠١ ، أبو داود : سنن أبى داود ، ج ٢ ، ص ٤٥١ (كتاب الحدود) ، مسلم : صحيح مسلم ، ج ٢ ، ص ١٣١٥ ، حديث رقم ١٦٨٨ (كتاب الحدود) الترمذى : صحيح الترمذى ، ج ٦ ، ص ٢٠٣ (كتاب الحدود ، باب كراهية ان يشفع فى الحدود) ، ابن ماجه : سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٨٥١ ، (كتاب الحدود ، باب الشفاعة فى الحدود ، حديث رقم ٢٥٤٧) ، الداريمى : سنن الداريمى ، ج ٢ ، ص ٩٤ (كتاب الحدود ، باب ٥) ، ابن عبد البر : التمهيد ، ج ٩ ، ص ٧١-٧٢ .

(٢) سورة المائدة ، آية ٣٨ .

(٣) ابن ماجه : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٨٦٣ (كتاب الحدود ، باب السارق يعترف ، حديث رقم ٢٥٨٨) ، ابن قدامة : انساب القرشيين ، ص ١٩٧ ، ابن رسته : الاعلاق النفيسة ، ج ٢ ، ص ١٩٤ ، وكذلك قطع النبى (صلى الله عليه وسلم) يد سارق ودا صفوان انظر ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٨٦٥ (كتاب الحدود ، باب من سرق من حرز حديث رقم ٢٥٩٥) ، أبو داود : ج ٢ ، ص ٤٥٠ (كتاب الحدود ، باب فيمن سرق من حرز) .

اجل لقد اعتبر الاسلام المال من الضروريات الاساسية للحياة الانسانية
ومن اجل ذلك فتح للانسان أبواب الكسب الحلال ودعاه الى السعى فى مزاكسب
الارض وتحصيل الارزاق بالطرق المشروعة ، ونهاه عن التواكل والعجز والكسل ،
وفى الوقت نفسه حرم عليه طرقا اخرى لتحصيل المال ، مثل : النهب والغصب ،
والرشوة ، والربا ، والسرقه ، وغير ذلك ، واساس التحريم فى معظم هذه الامور أن
فيها اعتداء على مقدرات الآخرين ، وكسبهم الذى كسبوه بجهدهم وكدهم وهو
ظلم صريح يحرمه الاسلام ويعدّه من الكبائر لذلك اعتبر هذه الطرق جرائم يستحق
أصحابها العقوبة فى الدنيا والاخره ، غير أن الاسلام اختص بعض هذه الجرائم
بعقوبات شديده حازمه ، كجريمة السرقة ، لانها فى الحقيقة لا تقتصر على الاعتداء
على احوال الناس ، ولكنها تقترب بمفاسد أخرى خطيره ، فالسارق يستعمل فى
السرقة اسلوب التخفى ، فهو يرتكب جريمته فى غفلة من الناس ، مما يستدعى
تشريع عقوبة رادعة تتناسب جسامتها مع خطورة هذا المجرم ، فكانت فى الاسلام
عقوبة قطع اليد التى استعملها صاحبها للكسب الحرام بالسرقة ، بدلا من استعمالها
فى الكسب المشروع الذى فتح الاسلام ابوابه على مصاريعها . واية الاسلام من
ذلك قطع دابر هذه الجريمة ، كما يجنب العباد كثيرا من المعاناة والالام التى
تنتج عن انتشار اللصوصية ، فان مجرد تشريع هذه العقوبة يردع كثيرا من
المتطفلين ، وتوقيعها على عدد قليل ممن لم تردعهم هيئة هذا التشريع كفيلا
بقطع دابر هذا الصنف من المجرمين وتحقيق كثير من الامن والاستقرار (١) .

٢ - قضاؤه فى جريمة الزنا :

وقضى النبى (صلى الله عليه وسلم) بجلده
الزانى . غير المحصن ورجم المحصن ، فعن ابى هريرة (رضى الله عنه) أن
رجلين اختصما الى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال أحدهما : يا

(١) محمد نعيم ياسين : الوجيز فى الفقه الجنائى الاسلامى ، ص ٩٦-٩٧ .

رسول الله اقضرو بيننا بكتاب الله ، وقال الآخر وهو أفقههما : أجل يا رسول الله اقضر بيننا بكتاب الله واثن لي في أن أتكلم ثم قال : ان ابني كان عسيفاً (أى أجيراً) على هذا فزني بامرأته ، فاخبرني أن على ابني الرجم ، فافتديت منه بمائة شاة وجارية لي ، ثم إنني سألت أهل العلم ، فاخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام ، واخبروني انما الرجم على امرأته ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : ((والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله ، أما غنمك وجاريتك فرد عليك)) وجلد ابنه مائة وغربه عاماً ، وأمر أنيسا الأسلمي ^(١) أن يأتي امرأة الآخر ، فان اعترفت رجمها ، فاعترفت فرجمها ^(٢) .

وقد دل على عقوبة البكر قول الله عز وجل : ((الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلده ، ولا تأخذكم بهما راقعة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين)) ^(٣) ، وقول الرسول عليه الصلاة والسلام ((البكر بالبكر جلد مئة وتغريب عام)) ^(٤) .

(١) قيل هو ابن الضحاك الأسلمي ، وهو معدود في الشاميين انظر ابن عبد البر : التمهيد ، ج ٩ ، ص ٧٢ ، حاشية رقم ٤ (نقلا عن الاستيعاب ، ج ١ ص ١١٤ ، الاصابة ، ج ١ ، ص ٧٧) ، ابن الطلاع : اقضية رسول الله ص ١٥٠ ، حاشية رقم ٦ .

(٢) ابن حجر : فتح الباري ، ج ١٥ ، ص ١٤٨ — ١٥٢ ، ج ١٦ ، ص ١٨٨ ، ج ٣٠٩ ، مسلم : صحيح مسلم ، ج ٣ ، ص ١٣٢٤ — ١٣٢٥ ، حديث رقم ١٦٩٧ ، النسائي : سنن النسائي ، ج ٨ ، ص ٢١١ — ٢١٢ (باب صون النساء عن مجلس الحكم) ، ابن ماجه : سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٨٥٢ (كتاب الحدود ، باب حد الزنا ، حديث رقم ٢٥٤٩) ، ابن عبد البر : التمهيد ، ج ٩ ، ص ٧١ — ٧٢ .

(٣) سورة النور ، آية ٢ .

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ١١ ، ص ١٨٨ .

ويستفاد من هذه الحادثة أنه على القاضي إذا اراد احضار خصم أن يدعو به بارفق الوجه ، وإن كان لا يستطيع الحضور ارسل اليه من يسأله في مكانه ، كأن تكون امرأة غير معتادة على مخالطة الرجال ويفلب عليها الحياء (١) .

كما أن الآية تدل على أن عقوبة الزنى تنفذ بكيفية الحدود على مشهود من جماعة المؤمنين (٢) لقوله تعالى ((وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين)) .

وكذلك امر عليه الصلاة والسلام بجرم ما عزمين مالك الاسلمى لما أقر على نفسه بالزنا أمامه ، فعن أبي هريرة (رضى الله عنه) أن ما عزا أتى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهو فى المسجد ، فناداه يا رسول الله انى زنيته ، فاعرض عنه فتنحى تلقاء وجهه ، فقال له : يا رسول الله انى زنيته ، فاعرض عنه حتى كرر ذلك عليه أربع مرات . فلما شهد على نفسه أربع شهادات ، دعاه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال : ((أبك جنون ؟)) قال : لا قال : ((فهل أحصنت ؟)) قال : نعم ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ((اذهبوا به فارجموه)) (٣) . وفى رواية أخرى أنه قال له الآن اقررت أربعاً ، فيمين زنيته ؟

(١) السمنانى : روضة القضاء ، ج ١ ، ص ١٧١-١٧٢ .

(٢) ابن قدامة : المغنى ، ج ٩ ، ص ٤٥ .

(٣) ابن حجر : فتح البارى ، ج ١٦ ، ص ٢٨١ ، مسلم : صحيح مسلم ، ج ٣ ، ص ١٣١٨ حديث رقم ١٦٩١ ، الترمذى : صحيح الترمذى ، ج ٦ ، ص ٢٠١ (كتاب الحدود ، باب ما جاء فى التلقين فى الحد) ، ابوداود : سنن أبى داود ، ج ٢ ، ص ٤٥٦ - ٤٥٩ ، (كتاب الحدود ، باب رجم ما عزمين مالك) ، ابن ماجه : سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٨٥٤ (كتاب الحدود ، باب الرجم ، حديث رقم ٢٥٥٤) ، ابن عبد البر : التمهيد ، ج ٥ ، ص ٣٢٤ ، المروزي : مسند أبى بكر الصديق ، ص ١٤٨ ، الزيلعى : نصب الراية ، ج ٤ ، ص ٧٤-٧٥ (باب آداب القاضي) .

قال : بغلانه ، فقال : لعلك قبلتها أو لمستها بشهوة ، لعلك باشرت بها فأبسى
الا ان يقرب صريح الزنا ، فقال : ابك خبل ؟ أبك جنون ؟ وفي رواية بعث الى
أهله هل ينكرون من عقله شيئا ، فقالوا : لا ، فسأل عن احصائه ، فوجده محصنا
فأمر برجمه (١) . ثم قام عليه الصلاة والسلام على المنبر فقال : ((ايها الناس
اجتنبوا هذه القاذورة التي نهاكم الله عنها ، ومن أصاب من ذلك شيئا فليستره)) .
وجاء في بعض الروايات أن الصحابة حين بدأوا في رجم ماعز فرفلحقوه وما زالوا
يرجمونه حتى مات ، فلما روى هذا للرسول (صلى الله عليه وسلم) قال : ((هلا
تركتموه)) (٢) .

ويستفاد من هذا . أن المقر بالزنا له حق الرجوع في اقراره ولا
يعامل باقراره الاول ما لم تقم دلائل واضحة على عدم صدقه في الرجوع في اقراره ،
كما أن المجلود أو المرحوم لا يتبع ولا يتعرض له اذا هرب (٣) . وأن الاسلام
شدد في عقوبة المحصن من الزنا ، لان الاحصان يوفر للمتزوج ما يعفه عن الوقوع
في الزنا ، اذ بالنزواج يفتح له باب حلال لاشباع حاجته الغريزية والفطرية ،
وفيه كفاية لمن لم تتمكن فيه روح الاجرام والعدوان على حرمان العباد ، فمن
العدل أن تشدد العقوبة على من توفرت له اسباب الحلال ، فعزف عنها ، واختار
ما حرمه الله عز وجل ، كما أن المحصن يحدو بالنزواج أكثر اذ رآه لخطورة الاعتداء
على اعراض الناس ، فاذا ارتكب هذه الجريمة بالرغم من كل ذلك كانت فعلته فسى
غاية القبح ، وصارت مسئوليته اشد وأعظم في الدنيا والآخرة .
أجل ان موقف الاسلام الحازم من هذه الجريمة يتناسب مع خطورتها وما

(١) السرخسي : المبسوط ، ج ٩ ، ص ٩٢ .

(٢) ابن ماجه : سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٨٥٤ ، كتاب الحدود ، باب الرجم

حديث رقم ٢٥٥٤ .

(٣) احمد عبد المنعم الهمي : تاريخ القضاء في الاسلام ، ص ٨٨ .

ينتج عنها من آثار هدامة تهدد كيان المجتمع المسلم ، ومن هذه الآثار العزوف عن الزواج واستبداله بالعلاقات الجنسية الفوضوية ، كذلك فان انتشار هذه الفاحشة يضعف النسل ، ويؤدي الى امتصاص طاقات الشباب ، وايجاد اولاد لا يعرفون لانفسهم آباء ولا أمهات ، ولا أخوة ولا أقارب ، مما يساعد على خلق الشذوذ عندهم ، ونزوعهم الى الشر الى غير ذلك من الآثار لذا جاءت النصوص القرآنية تحذر من هذه الفاحشة ، وتسن العقوبة الصارمة لها ، قال تعالى : ((ولا تعقبوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا)) (١) . وبين سبحانه أن اجتناب الزنا هو من أهم صفات المؤمنين فقال عز وجل : ((والذين لا يدعون مع الله الها آخرة ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون)) (٢) . ويقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : ((لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، والتوبة معروضة بعد)) (٣) .

٣ — قضاؤه في اللعان : —

لقد اوضحت الشريعة الاسلامية أن البيئة التي يقام بها حد الزنا الاقرار أو اربعة شهود (٤) ، وأن من رمى عفيفة ولم يأت بالبينة

(١) سورة الاسراء ، آية ٣٢ .

(٢) سورة الفرقان ، آية ٦٨ .

(٣) البخاري : صحيح البخاري ، ج ٤ ، ص ١٧٦ (باب أثم الزاني) .

(٤) قال ابن قيم الجوزية ، وأما الحكمة من أن شهادة الزنا اربع والقتل يكتفى بشاهد ين فيه غاية المصلحة ، فان الشارع احتاط للقصاص والدماء ، واحتاط لحد الزنا ، فلم يقبل في القتل الا اربعة لضاعت الدماء ، وتواثب العادون وتجروا على القتل ، وأما الزنا فانه بالغ في ستره كما قدر الله ستره ، فاجتمع على ستره شرع الله وقدره ، فلم يقبل فيه الا اربعة يصفون الفعل ووصف مشاهدة ينتفى معها الاحتمال ، وكذلك في الاقرار لم يكتف بأقل من اربع =

على قوله حد بثمانين جلده فقد قال تعالى : ((والذين يرمون المحصنات ، ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ، فاجلدوهم ثمانين جلده ، ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ، وأولئك هم الفاسقون)) (١) ، فقد جاء هلال بن أمية الواقفي (٢) الى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقذف زوجه بالزنا ، فاستحضر الرسول (صلى الله عليه وسلم) الرجل وزوجه ، وقال لهما : حسابكما على الله احكما كاذب ، فهل منكما تائب ، وكرر ذلك ثلاثاً ، ثم قال للرجل : انزع عما قلت تجلد ويتوب الله عليك ، فقال : لا والذي بعثك بالحق ، وصم على موقفه ، وأقبل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على المرأة فقال : يا فلانة اتقى الله وبئى بذنبك يرحمك الله ، أو توبى الى الله يتوب عليك ، فقالت : لا والذي بعثك بالحق لقد كذب ، عندها نزل الحكم من عند الله بواسطة الوحي على المصطفى (صلى الله عليه وسلم) للبت في الخلاف عن طريق اللعان فقال تبارك وتعالى : ((والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم ، فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ، والخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ، ويدرونها عنهن العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين ، والخامسة أن غضب

= مرات حرصاً على ستر ما قدر الله ستره ، وكره اظهاره ، والتكلم به وتوعد من يحب اشاعته في المؤمنين بالعذاب الاليم في الدنيا والآخرة انظر اعلام

الموقعين ، ج ٢ ، ص ٦٥ .

(١) سورة النور ، آية ٤ .

(٢) هو هلال بن أمية بن عامر بن قيس بن عبد الاعلم بن عامر بن كعب بن واقف الاوسى الانصارى الواقفي ، شهد بدرًا واحد ، وكان قديم الاسلام وكان يكسر أصنام بني واقف ، وكانت معه رايته يوم الفتح ، وهو أحد الثلاثة الذين خلفوا يوم تبوك وتاب الله عليهم ، وهم هلال بن أمية ، وكعب بن مالك ومرة بن الربيع ، انظر ابن الاثير : اسد الغابة ، ج ٥ ، ص ٤٠٦-٤٠٧ .
ترجمة رقم ٥٣٨١ ، ابن شبة : تاريخ المدينة المنورة ، ج ٢ ، ص ٣٨٠ ، حاشية رقم ٢ .

الله عليها ان كان من الصادقين (((١) .

فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : قم فتشهد قال : أقول ماذا يا رسول الله ؟ قال : قل : أشهد بالله اني من الصادقين اربع مرات ثم قال له في الخامسة ماذا أقول ؟ قال : قل لعنة الله على ان كنت من الكاذبين . ثم دعا المرأة فقال : اتشهدين أو نرجمك قالت : بل أشهد قال عليه الصلاة والسلام : قولي أشهد بالله أنه لمن الكاذبين اربع مرات ، فلما التعننت المرأة أربعا وقيمت الخامسة قيل لها اتقي الله هذه الموجبة توجب عليك العذاب ، فتلكأت ساعة ثم قالت : والله لا أفصح قومي فشهدت الخامسة . وبعد ذلك فرق رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بينهما ، وقال عليه الصلاة والسلام : قوما قد فرقت بينكما ، وقضى الا يدعى ولدها لاب ، وانه يرث أمه وترثه ، ومن رماها أو رمى ولدها فعليه الحد ، وقضى ألا بيت لها عليه ولا نفقة من اجل انهما مفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها (٢) .

٤ — قضاؤه في الظهار : —

كان الوحي ينزل على النبي (صلى الله عليه وسلم)

كلما عرضت له قضية معضلة ليرشده الى حلها ، ومن القضايا التي عرضت له ونزل الوحي بحلها ما حدث بين خولة بنت ثعلبة وزوجها أوس بن الصامت انه ظاهر (٣)

(١) سورة النور ، الايات ٨ ، ٧ ، ٦ .

(٢) البخاري : صحيح البخاري ، ج ٣ ، ص ٢٧٩ (باب يبدأ الرجل بالتلاعن)

صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ٥ ، ص ١٠ ، ص ١٢٨ — ١٢٩

(كتاب اللعان) ، وذكر أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحما

وكان أخا للبراء بن مالك لأمه .

(٣) الظهار مشتق من الظهر ، وظاهر من امرأته اذا حرمها على نفسه بقوله

انت على كظهر امي ، انظر الجوهرى : الصحاح ، ج ٢ ، ص ٧٣٢ (مادة

ظهر) .

منها على عادة العرب في الجاهلية لسوء فهم وقع بينهما ، فأتى رسول الله
(صلى الله عليه وسلم) وقالت : يا رسول الله : ان أوسا ظاهرا منى بعد أن
كبرت سنن ، ورق عظمى ، وان لى منه صببة صغارا ، ان ضمتهم اليه ضاعوا ، وان
ضمتهم إلى جاعوا فماترى ؟ فقال لها : ما أراك الا قد حرمت عليه ، فقالت : يا
رسول الله : والله ما ذكر طلاقا ، وهو أبو ولدى واحب الناس الى ، فجعل رسول
الله (صلى الله عليه وسلم) يعيد قوله : ما أراك الا قد حرمت عليه ، وهى تكرر
قولها ، فما زالت تراجعهم ويراجعها حتى نزل قول الله تعالى : ((قد سمع
الله قول التى تجادلك فى زوجها وتشتكى الى الله والله يسمع تحاوركما ان الله
سميع بصير ، الذين يظهرون منكم من نساءهم ما من أمهتهم ان امهتهم الا الى
ولد نهم وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا ، وان الله لعفو غفور)) (١) .

ثم أنزل الله تعالى كفارة الظهار وهى تحرير رقبة فان لم يجد فصيام شهرين
متتابعين ومن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا فقال جل وعلا : ((والذين يظهرون
من نساءهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ذلكم توعظون به
والله بما تعملون خبير ، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا
فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله وتلك حدود الله
وللكافرين عذاب أليم)) (٢) . فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) : يعتق
رقبة ، قالت لا يجد ، قال : فيصوم شهرين متتابعين ، قالت : انه شيخ كبير ما
به من صيام ، قال : فليطعم ستين مسكينا ، قالت : ما عنده شئ ، يتصدق به ،
فأتى ساعته بمرق تمر ، قلت يا رسول الله انى اعينه بمرق آخر قال : احسنست
اذ هبى فاطمة ستين مسكينا وارجمى الى ابن عمك (٣) .

(١) سورة المجادلة ، من آية ١-٢ .

(٢) سورة المجادلة من آية ٣-٤ .

(٣) أبوداود : سنن أبى داود ، مج ١ ، ج ٢ ، ص ٢٦٦ (كتاب الطلاق باب

الظهار) ، ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين ، ج ٤ ، ص ٣٥٣ - ٣٥٤ .

٥ — قضاؤه في الخلع : —

جاءت حبيبة بنت سهل ، وكانت تحت ثابت بن قيس

بن شماس الى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقالت : يا رسول الله ، لا يجمع رأسي ورأسه شيء أبدا . اني رفعت جانب الخباء فرأيتك قد أقبل في عدة ، فاذا هو أشدهم سوادا ، وأقصرهم قامة ، وأقبحهم وجها ، فقال زوجها : يا رسول الله اني قد اعطيتها أفضل مالي ، حديقة لى . فان ردت على حديقتي . قال : ما تقولين ؟ قالت : نعم وان شاء زدته ففرق بينهما (١) .

وروى البخارى (٢) بإسناده انها قالت : يا رسول الله : ما اعيب عليه

في خلق ولا دين ، ولكن أكره الكفر في الاسلام . فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : ((اتردين عليه حديقه ؟)) (وكان قد امهرها حديقه) قالت : نعم قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : ((إقبل الحديقه وطلقها — تطلقه)) ، وكان هذا اول خلع في الاسلام ، واصبح هذا القضاء تشريعا واجب الاتباع في كل حالة تشبه هذه الحالة . فقد قال تعالى ((اطلق مرتان فامساك بمعروف أو تسريح بإحسان ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا الا أن يخافا ألا يقيما حدود الله فان خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون)) (٣)

أجل ان الاسلام لم يحل للرجل أن يسترد شيئا من صداق او نفقة أنفقها في اثناء الحياة الزوجية مقابل تسريح المرأة اذا لم تصلح حياته معها . ما لم تجد هي أنها كارهة لا تطيق عشرته لسبب يخص مشاعرها الشخصية ، وتحسن

(١) ابن الأثير : جامع الأصول في أحاديث الرسول ، ج ٤ ، ص ١٣٦ - ١٣٧ .

(٢) صحيح البخارى ، ج ٣ ، ص ٢٧٣ (باب الخلع) .

(٣) سورة البقرة ، آية ٢٢٩ .

أن كراهيتها له ، أو نفورها منه سيقودها الى الخروج عن حدود الله في حسن العشرة ، أو الحقة أو الادب . فهنا يجوز لها أن تطلب الطلاق منه ، وأن تعوضه عن تحطيم عشه بلا سبب متعمد منه ، برد الصداق الذي أمهرها اياه أو بنفقاته عليها أو بعضها لتعصم نفسها من معصية الله وتعدى حدوده . وهكذا نجد الاسلام يراعى جميع الحالات الواقعية التي تعرض للناس ، ويراعى مشاعر القلوب الجادة التي لا حيلة للانسان فيها ، ولا يرغم الزوجة على حياة تنفر منها ، وفي الوقت ذاته لا يضيع على الرجل ما أنفق بلا ذنب جهاء (١) .

٦ - قضاؤه في جريمة الحراية : —

الحراية اشهار السلاح وقطع الطريق بقصد سلب الناس أو قتلهم أو أراهم والمحاربون أو قطاع الطرق هم الذين يعرضون للناس بالسلاح ، فيغصبونهم اموالهم مجاهرة (٢) وقد شرع الاسلام لهذا الصنف من المجرمين عقوبة مضاعفة وذلك حتى يكونوا عبرة لغيرهم وحتى لا يجسر احد على العبث بأمن المسلمين ، وعقوبة هذه الجريمة كما نص عليها القرآن الكريم وطبقها المصطفى (صلى الله عليه وسلم) اذا اقترنت بالقتل وسلب المال ، هي القتل والصلب . وان اقترنت بالقتل دون السلب ، قتل ، ولم يصلب ، وان أخذ المال ولم يقتل قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى ، وان لم يقتل ولم يسلب نفى الى بلد آخر وسجن فيه حتى يتوب . واذا وجبت عقوبة الحراية لم تسقط عن وجوبها عليه ، وان عفا اصحاب الحقوق من الناس عن حقوقهم ، لانها حد والحدود حقوق الله تعالى وهي لا تسقط بالعفو (٣) .

(١) سيد قطب : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٢٤٨ .

(٢) محمد نعيم ياسين : الوجيز في الفقه الجنائي الاسلامي ، ص ١٠٧ — ١٠٨ .

وعن اركان هذه الجريمة انظر ، ص ١٠٩ — ١١١ .

(٣) المرجع السابق نفسه ، ص ١١٢ — ١١٣ .

وقد طبق المصطفى (صلى الله عليه وسلم) حد الحرابة على أناس من قبيلة عرينة (١) ، فقد روى أنس بن مالك (٢) أن ناسا من عرينة قدموا على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) المدينة فاجتووها (٣) فقال لهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : ان شئتم أن تخرجوا الى ابل الصدقة فتشربوا من ألبانها وأبوالها ففعلوا . فصحوا . ثم مالوا على الرعاة فقتلوهم وارتدوا عن الاسلام وساقوا ذود (٤) رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فبلغ ذلك النبي (عليه الصلاة والسلام) فبعث في أثرهم فأتى بهم فقطع أيديهم وأرجلهم ، وسمل أعينهم وتركهم في الحبر .

(١) حى من قنطرة ، وهى من بجيلة انظر صحيح مسلم ٥ ج ٣ ، ص ١٢٩٦ حاشية رقم ٢ .

(٢) هو أنس بن مالك بن النضر ، أبو حمزة الانصارى ، خدم النبي (عليه الصلاة والسلام) عشرين سنة ، وله صحبة طويلة ، دعا له النبي (صلى الله عليه وسلم) بقوله : ((اللهم أكثر ماله وولده وأطل عمره)) ، فأكثر الله ماله وولده فبلغ عدد ولده لصلبه مئة وستة ، وقد اتفق له البخارى ومسلم على مئة وثمانين حديثا وانفرد البخارى بثمانين حديثا ومسلم بتسعين توفى سنة ٩٣ هـ انظر : الذهبى : سير اعلام النبلاء ، ج ٣ ، ص ٣٩٥ ، ٤٠٦ ، تذكرة الحفاظ ، ج ١ ، ص ٤٥ ، ابن عبد البر : الاستيعاب ، ج ١ ، ص ١٠٩ ، ١١١ ، ابن الاثير : اسد الغابة ، ج ١ ، ص ١٥١ - ١٥٢ ، ابن الجوزى : صفة الصفوة ، ج ١ ، ص ٧١٠ - ٧١٣ ، السيوطى : طبقات الحفاظ ، ص ١٩ ، حاشية رقم ٢٣ .

(٣) أى لم يوافقهم جوها وكرهوها لسقم اصابهم ويقال للماء المنتن جو واجتويت البلد اذا كرهت المقام به انظر : الجوهرى : الصحاح ، ج ٦ ، ص ٢٣٠ ،

صحيح مسلم ، ج ٣ ، ص ١٢٩٦ ، حاشية رقم ٣

(٤) الذود من الابل ، ما بين الثلاث الى العشروهى مؤنثة لا واحد لها من =

حتى ماتوا (١) . وذلك تطبيقاً لقوله تعالى : ((انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض ذلك لهم خزي في الدنيا ، ولهم في الآخرة عذاب عظيم)) (٢)

٧ — قضاؤه في القتل العمد : —

لقد شرع القصاص تحقيقاً للعدالة بين الناس لانه جزاء مساو للجريمة ، كما أنه أكثر العقوبات تحقيقاً للغايات المقصودة من العقاب : فهو — أولاً — خير رادع لمن تهون عليهم دماء العباد وتسول لهم أنفسهم ارتكاب هذه الجريمة الخطيرة ، فيكون بذلك احياء النفوس التي كانت ستهدر لو لم يكن هذا التشريع الحكيم الرادع . وهو — ثانياً — يشفي غيظ أولياء المجنى عليه ويطيب نفوسهم أكثر من أية عقوبة أخرى ، وهكذا فان هذه العقوبة العادلة تجنب المجتمع كثيراً من الشرور والمضاعفات التي تقع عادة بعد جرائم القتل ، وقد قضى (صلى الله عليه وسلم) في السنة الثامنة للهجرة بقتل رجل من بني هذيل قصاصاً لانه قتل رجلاً من سليم عمداً ، وكان هذا اول قود في الاسلام (٣) وذلك تطبيقاً لقوله تعالى : ((كتب عليكم القصاص في القتل الحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى فمن عفى له من أخيه شيئاً فاتباع بالمعروف وأداة اليه باحسن

= من لفظها ، والكثير أذا وأذا نظر الجوهرى : الصحاح ، ج ٢ ، ص ٤٧١ .

(١) مسلم : صحيح مسلم ، ج ٢ ، ص ١٢٩٦ حديث رقم ١٦٧١ ، ابن حجر :

فتح البارى ، ج ١٥ ، ص ١١٩ - ١٢٠ ، ابن ماجه : سنن ابن ماجه ، ج ٢ ،

ص ٨٦١ (كتاب الحدود ، باب من حارب وسعى في الارض فساداً حديث

رقم ٢٥٧٨ ، ٢٥٧٩)

(٢) سورة المائدة ، آية ٣٣ .

(٣) نصر فريد واصل : السلطة القضائية ، ص ٥١ لمزيد من التفاصيل من كتاب (صالحه عليه وسلم)

بالقصاص انظر ابن الأثير : جامع الأصول ، ج ١٠ ، ص ٢٦١ .

ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب ألِيم (((١) وقوله :
((وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن
والسن بالسن والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له ، ومن لم يحكم بما أنزل
الله فأولئك هم الظالمون)) (٢) . وقال عز وجل ((ولكم في القصص حياة يا أولي
الالباب)) (٣) .

(١) سورة البقرة ، آية ١٧٨ .

(٢) سورة المائدة ، آية ٤٥ .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٧٩ .

ب — قضاؤه بحسب اجتهاده

اما قضاؤه (صلى الله عليه وسلم) باجتهاده فيما لم يرد فيه نص فكتير ومن ذلك أن امرأتين من هذيل رمت احدهما الاخرى فطرحت جنينها ، فقضى فيه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بغرة عبد أو أمة (١) . وزاد البخاري (٢) ثم أن المرأة التي قضى لها بالغرة توفيت فقضى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بأن ميراثها لبنيتها وزوجها ، وأن العقل على عصبتها .

- (١) الغرة بضم الغين المعجمة وتشديد الراء بياض في الوجه عبر به عن الجسد كله ، وقيمة الغرة خمسمائة دينار ، وقيمة التي قضى بها النبي (صلى الله عليه وسلم) خمسون ديناراً أو ستمائة درهم ، وقال ابراهيم النخعي وإنما قضى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بنصف العشر لاحتمال كون الجنين ميتاً ، ولذا قال العلماء : لو ألقته حياً ثم صار ميتاً من الضرب فعليه الدية كاملة لأنها صارت نفساً من كل الوجوه . وروى له الامام مالك في الموطأ . وقد جاء ذكر المرأتين في بعض طرق الحديث عند أبي داود وهما مليكة ، وأم عطيف وأن المضروبة هي مليكة عند الطبراني انظر محمد ضياء الاعظمي : خمسة نماذج من قضاء رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، مجلة رابطة العالم الاسلامي ع ١٠٠ السنة ١٤٠٥ ، شوال ١٣٩٧ هـ / سبتمبر ١٩٧٧ م
- (٢) صحيح البخاري ، ج ٤ ، ص ١٩٣ (كتاب الديات ، باب جنين المرأة وأن العقل على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد) ، ابن ماجه : سنن ابن ماجه ، ج ٢ ص ٨٨٤ (كتاب الديات ، باب عقل المرأة على عصبتها وميراثها لولدها حديث رقم ٢٦٤٧) ، ابو داود : سنن أبي داود ، ج ٢ ، ص ٤٩٨ (كتاب الديات ، باب عقل المرأة على عصبتها وميراثها لولدها حديث رقم ٢٦٤٧) ، ابو داود : سنن أبي داود ، ج ٢ ، ص ٤٩٨ (كتاب الديات ، باب دية الجنين) ، النسائي : سنن النسائي ، ج ٨ ، ص ٤٢ (باب دية جنين =

ومن ذلك أن الام أحق بحضانة ولدها ما لم تتزوج ، فعن عبد الله بن عمرو (١) أن امرأة طلقها زوجها ، وأراد أن ينتزع ولدها منها فجاءت النبي (صلى الله عليه وسلم) بابنها فقالت : يا رسول الله ، كان بطنى له وعاء ، وتدبى له سقاء ، وحجرى له حواء ، أراد أبوه أن ينزعه منى فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنت احق به ما لم تتزوجى (٢) .

ويستفاد من هذا الحديث عدم تحديد سن للحضانة ، وأن الام أحق بالولد ما بقيت بلا زواج ، وإن بلغ الصبي سن التمييز وجاوزها .
واعتبر النبي (صلى الله عليه وسلم) الخالة بمنزلة الام فى الحضانة لا فى الارث ، فقد أخرج البخارى (٣) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) لما اعتمر عمرة القضاء (٤) وانقضى الاجل الذى كان قضى عليه أهل مكة أتوعليا

= المرأة) أحمد بن حنبل : المسند ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ ، الترمذى : صحيح الترمذى ، ج ٦ ، ص ١٨٠ وقال حديث حسن صحيح (كتاب الديات ، باب ما جاء فى دية الجنين) .

(١) هو عبد الله بن عمرو بن العاص ، أبو محمد ، وأبو عبد الرحمن القرشى ، هاجر هو وأبوه قبل الفتح ، كتب للنبي (صلى الله عليه وسلم) كثيرا ، وكان يعترف له أبو هريرة بالاكثار من العلم ، وقد كان اسمه العاص فلما أسلم غيره النبي (صلى الله عليه وسلم) بعبد الله ، وقد روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) عليه وسلم) سبعمائة حديث توفي فى مصر سنة ٦٥ هـ انظر : الذهبى : سير اعلام النبلاء ، ج ٣ ، ص ٧٩ — ٩٤ ، السيوطى : طبقات الحفاظ ، ص ١٨ حاشية رقم ١٩ .

(٢) أحمد بن حنبل : المسند ، ج ٢ ، ص ٢٠٢ ، ابن قيم الجوزية : اعلام

الموقعين ، ج ٤ ، ص ٣٦١ .

(٣) صحيح البخارى ، ج ٣ ، ص ٥٦ — ٥٧ (كتاب المفازى ، باب عمرة القضاء) .

(٤) كانت عمرة القضاء فى السنة السابعة للهجرة انظر : ابن فهد : اتحاف

الورى ، ج ١ ، ص ٤٧٤ .

فقالوا : قل لصاحبك اخرج عنا فقد مضى الاجل ، فخرج النبي (صلى الله عليه وسلم) فتبعته ابنة حمزة تنادى يا عم يا عم فتناولها على فأخذها بيدها ، وقال لفاطمة عليها السلام : دونك ابنة عمك فحملتها فاختصم فيها على وزيد وجعفر قال على : أنا أخذتها وهى بنت عمى ، وقال جعفر : ابنة عمى وخالتها تحتى وقال زيد : ابنة أخى . فقضى بها النبي (صلى الله عليه وسلم) لخالتها ، وقال : الخالة بمنزلة الام ، وقال لعلى : أنت منى وأنا منك ، وقال لجعفر اشبهت خلقى وخلقى . وقال لزيد : أنت أخونا ومولانا .

وقضى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن من كانت ارضه أقرب الى قم الوادى اولى بالماء وحقه تمام السقى ، فيذكر أن رجلا من قريش كان له سهم من بنى قريظة فخاصم الى النبي (صلى الله عليه وسلم) فى سبل مهزور فقضى بينهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، أن الماء الى الكعبيين لا يحبس الاعلى على الاسفل (١)

وروى البخارى فى صحيحه (٢) عن عروة قال :

(١) ابو داود : سنن ابى داود ، ج ٢ ، ص ٢٨٤ (كتاب الاقضية) ، ابن

ماجه : سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٨٢٩ حديث رقم ٢٤٨١ (كتاب الرهون

باب الشرب من الاودية وقدر حبس الماء) .

(٢) ج ٢ ، ص ١١٤-١١٥ (كتاب الصلح) ، باب اذا اشار الامام بالصلح فأبى

فحكم عليه بالحكم البين) ، مسلم : صحيح مسلم ، ج ٤ ، ص ١٨٢٩ (كتاب

الفضائل ، باب ٣٦) ، الترمذى : صحيح الترمذى ، ج ٦ ، ص ١١٩-١٢٠

(كتاب الاحكام) ، ابو داود : سنن ابى داود ، ج ٢ ، ص ٢٨٤ (كتاب

الاقضية) ، ابن ماجه : سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٨٢٩ (كتاب الرهون

حديث رقم ٨٢٩) ، النسائى : سنن النسائى ، ج ٨ ، ص ٢١٥ (كتاب آداب

القضاة ، باب اشارة الحاكم بالرفق) .

خاصم الزبير (١) رجلا (٢) في شراج الحرة فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) : اسق يا زبير ثم ارسل الماء الى جارك ، فقال الانصاري : يا رسول الله ان كان ابن عمك ؟ فتلون وجه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، ثم قال اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع الى الجد ر (٣) ثم ارسل الماء الى جارك .
ومن اجتهاداته القضائية عليه افضل الصلاة والسلام انه قضى اذا اختصم رجلان على شئ وليس لاحد منهما بينة أن يقتسما أو يستهما على اليمين ، ومن حلف أخذ حقه ، فعن أبي هريرة (رضى الله عنه) : أن رجلين اختصما في متاع الى النبي (صلى الله عليه وسلم) ليس لواحد منهما بينة فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) : ((استهما على اليمين ، ما كان أحبا ذلك أو كرها)) (٤) .

(١) هو الزبير بن العوام بن خويلد الاسدي ، ابو عبد الله ، حوارى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وابن عمته صفية بنت عبد المطلب وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، وهو أول من سل سيفه في سبيل الله اسلم وله من العمر ستة عشر عاما ، وهو أحد الستة اصحاب الشورى لانتخاب الخليفة بعد عمر (رضى الله عنه) ، وكان موسرا ، قتله ابن جرهموز غيلة بعد الجمل بوادي السباع على فراسخ من البصرة في جمادى الاولى سنة ٣٦ هـ انظر : الذهبي : سير اعلام النبلاء ، ج ١ ، ص ٤١ - ٦٧ ، احمد بن حنبل : فضائل الصحابة ، ج ٢ ، ص ٧٣٣ - ٧٣٨ .

(٢) قيل أنه حاطب بن بلتعة (ت ٣٠ هـ) انظر الماوردي : أدب القاضي ، ج ١ ص ١٢٣ - ١٢٤ .

(٣) والجدر قيل هي أصل الشجرة ، وقيل جدور المشارب التي يجتمع فيها الماء في اصل النخل انظر : السهوي ، وفاء الوفا ، ج ٣ ، ص ١٠٧٩ .

(٤) ابن ماجه : سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٧٨٠ ، حديث رقم ٢٣٢٩ (كتاب الاحكام ، باب الرجلان يدعيان السلعة وليس بينهما بينة) ، والنذري :

مختصر سنن أبي داود ، ج ٥ ، ص ٢٣١ ، ٢٣٣ .

الحرة : الأرض ذات التجارة السود ، والشراب : مع شربة وهي صيد الماء من البئر الى السهل انظر الجوهر ، الصواعق ، ج ٢ ، ص ٣٢٤ ، من الشر : جامع الأصول ، ج ١ ، ص ٢٠١ .

وعن أبي موسى الأشعري (رضي الله عنه) أن رجلين ادعيا بعميرا، أو دابة إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) ليس لواحد منهما بينة فجعله (صلى الله عليه وسلم) بينهما (١).

وقضى عليه الصلاة والسلام بقبول شهادة امرأة واحدة على الرضاع، فقد جاء عقبة بن الحارث إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال: تزوجت امرأة فجاءت أمة سوداء فقالت: أرضعتكم، وهي كاذبة، فأعرض عنه فقال: إنها كاذبة، فقال: ((كيف بها وقد زعمت بأنها أرضعتكم؟ دعها عنك)) ففرقهما وتزوجت غيره (٢).

كذلك قضى النبي (صلى الله عليه وسلم) في غير الحدود بشهادة الواحد مع يمين الحق، فعن علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قضى بشهادة رجل واحد مع يمين الحق (٣).

(١) ابن ماجه: سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٧٨٠، حديث رقم ٢٣٢٩ (كتاب

الاحكام باب الرجلان يدعيان السلعة وليس بينهما بينة) والمندري: مختصر

سنن أبي داود، ج ٥، ص ٢٣١، ٢٣٣.

(٢) أبو داود: سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٧٥ (كتاب الاقضية، باب الشهادة

في الرضاع) وابن قيم الجوزية: اعلام الموقعين، ج ٤، ص ٢٤٧.

(٣) عن شهادة الواحد مع اليمين انظر: أبو داود، ج ٢، ص ٢٧٦ — ٢٧٧

(كتاب الاقضية، باب اذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد) وابن حجر

بلوغ المرام من أدلة الاحكام، ص ٢٩٠ — ٢٩١، الترمذي: صحيح الترمذي

ج ٦، ص ٨٩ — ٩٠، ابن ماجه: سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٧٩٣، البيهقي:

السنن الكبرى، ج ١٠، ص ١٦٢، السيوطي: تنوير الحوالك، ج ٢،

ص ١٩٩ — ٢٠٠، وقال يكون ذلك في الاموال فقط، ابن عبد البر: التمهيد

ج ٢، ص ١٣٤، الشافعي: الام، ج ٦، ص ٢٥٤ — ٢٥٦، ابن قيس =

وأقر النبي (صلى الله عليه وسلم) القسامة ^(١) على ما كانت عليه فيمن لم يعرف قاتله ، فقد روى أن محبصة بن مسعود ، وعبد الله بن سهل خرجا إلى خيرفتفرقا فقتل عبد الله بن سهل فأتهموا اليهود ، فجاء أخوة عبد الرحمن وأبناء عمه حويصة ومحبصة إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) . فتكلم عبد الرحمن في أمراخيه ، وهو أصغر منهم . فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ((كبر)) أو قال : ((ليبدأ الأكبر)) فتكلم في امر صاحبهما . فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) : ((يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته)) ^(٢) قالوا :

= الجوزية ، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، ص ٦٧-٦٨ ، ٧٦ ،
الماوردي ، أدب القاضي ، ج ٢ ، ص ٨٥ هذا وقد قضى بالشاهد واليمين
عمر وعلى وعمر بن عبد العزيز وشرح رضي الله عنهم جميعا .
(١) قال الجوهرى : القسامة : هي الايمان تقسم على الاولياء في الدم . وقال
امام الحرمين القسامة عند أهل اللغة اسم للقوم الذين يقسمون ، وعنده
الفقهاء اسم للايمان . ويشترط فيمن يحلفون أن لا يكون فيهم صبي ولا امرأة
ولا عبد ، ولا مجنون ، ويبدأ بالمدعى وهو خلاف دعاوى الشريعة كلها إذ
الأصل البينة على المدعى واليمين على من أنكر إلا في القسامة ، وحكمة ذلك
أن القتل إنما يكون غفلة وعلى شره فبدأ فيه بأيمان المدعى لاستحقاق القتل
الرادع للمعتدى والصائن للدماء والحاقن لها انظر : الصحاح ، ج ٥ ،
ص ٢٠١٠ ، مسلم ، ج ٣ ، ص ١٢٩١ حاشية رقم ١ ، الترمذى : صحيح
الترمذى ، ج ٦ ، ص ١٩٢ - ١٩٣ (كتاب الديات ، باب ما جاء في القسامة) ،
ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٨٩٢ (كتاب الديات ، باب القسامة حديث رقم ٢٦٢٧
- ٢٦٢٨) ، السرخسى : المبسوط ، ج ٦ ، ص ١٠٦ - ١٠٧ ، ابن قدامة :
المغنى ، ج ٨ ، ص ٦٤ ، الصنعاني : سبل السلام ، ج ٢ ، ص ٢٥٣ .
(٢) أى يسلم اليكم بحبله الذى شد به لثلا يهرب ، والرمة : قطعة من الحبل =

امر لم نشهده كيف نحلف ؟ قال : ((فتبرئكم ^(١) يهود بأيمان خمسين منهم))
قالوا : يا رسول الله قوم كفار . فواده رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من
قبله فبعث اليهم بمائة ناقة ، وذلك لان أهل القتل لم يقبلوا أيمان من اتهموا
بالقتل ^(٢) .

هذا ويعتبر هذا الحديث أصلاً من اصول التشريع في طرق الاثبات وقاعدة مسن
قواعد الاحكام وبه أخذ العلماء كافة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء
الامصار .

وقضى عليه الصلاة والسلام كذلك بالشفعة ^(٣) للجار في كل ما لم يقسم

= باليه ، ومنه قولهم دفع اليه الشيء برمته ، وأصله أن رجلاً دفع الى رجل
بغيرا بحبل في عنقه ، فقليل ذلك لكل من دفع شيئاً بجملته . انظر الجوهري :

الصحاح ، ج ٥ ، ص ١٩٣٧ ، مسلم ، ج ٣ ، ص ١٣٩٢ حاشية رقم ٥٣ .

(١) اي تبرأ اليكم من دعواكم بخمسين يمينا انظر مسلم ، ج ٣ ، ص ١٢٩٢

حاشية رقم ١ .

(٢) مسلم ، ج ٣ ، ص ١٢٩٢ حديث رقم ١٦٦٩ ، البخاري ، ج ٤ ، ص ١٩١

(كتاب الديات ، باب القسامة) ابن حجر : فتح الباري ، ج ٥ ، ص ٢٥٤

— ٢٦٤ ، ج ١ ، ص ٣٠٩ ، الترمذي : صحيح الترمذي ، ج ٦ ، ص ١٩٢ —

١٩٣ (كتاب الديات ، باب ما جاء في القسامة) ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٨٩٢

— ٨٩٣ (كتاب الديات ، باب القسامة ، حديث رقم ٢٦٧٧ — ٢٦٧٨) ،

النسائي ، ج ٨ ، ص ٥ — ٧ (كتاب القسامة ، باب القسامة) ، ابو داود ، ج ٢ ،

ص ٤٨٤ — ٤٨٧ (كتاب الديات ، باب القتل بالقسامة) ، البيهقي ، السنن

الكبرى ، ج ١٠ ، ص ١٨٢ — ١٨٣ (كتاب الشهادات) ، ابو بكر أحمد الشيباني

كتاب الديات ، ص ٤٢ — ٤٤ .

(٣) الشفعة مأخوذة من الشفع الذي هو ضد الوتر لما فيه من ضم عدد الى عدد =

فقد سئل سعيد بن المسيب ^(١) عن الشفعة هل فيها سنة فقال : نعم الشفعة في الدور والارضين ولا تكون الا بين الشركاء ^(٢) .

وعن ابن عباس (رضى الله عنهما) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : ((الجار أحق بشفعة جاره ينتظر بها وإن كان غائبا ، وإذا كان طريقهما واحدا)) وقال ايضا ((انما الشفعة في كل ما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة)) ^(٣) ، وكذلك قال : ((جار الدار أحق بالدار)) ^(٤) .

ولم يحتضر النبي (صلى الله عليه وسلم) على اعتبار القيافة طريقا من طرق الاثبات ، وقال ابن العربي : الاصل في القول بالقيافة حديث مجزئ المدلجى في اثبات نسب اسامة بن زيد ، فقد كان زيد أبيض واسامة أسود ، وتفصيل ذلك أنه دخل قائف واسامة ووالده زيد بن حارثة مضجعا ، فقال : ان هذه الاقدام بعضها من بعض فسر النبي (صلى الله عليه وسلم) وأخبر عائشة (رضى الله عنها)

= وشيء الى شيء انظر : الجوهرى : الصحاح ، ج ٣ ، ص ١٢٣٨ ، السرخسى : المبسوط ، ج ١٤ ، ص ٩٠ ، الترمذى : صحيح الترمذى ، ج ٦ ، ص ١٣٠-١٣١ .

(١) هو سعيد بن المسيب بن حزن المخزومى ، أبو محمد ، سيد التابعين ، ويقال عنه فقيه الفقهاء ، وكان رأس الفتوى في المدينة ، وكان من أحفظ الناس لاحكام عمر وأقضيته ، وكان يسمى راوية عمر ، قال قتاده : ما رأيت احدا قط اعلم بالحلال والحرام منه ، توفي سنة ٩٤ هـ انظر السيوطى : طبقات الحفاظ ، ص ٢٥ .

(٢) السيوطى : تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك ، ج ٢ ، ص ١٩٢ .

(٣) البخارى ، ج ٢ ، ص ٣٢ (كتاب الشفعة) ، ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٨٢٣ — ٨٢٤ (كتاب الشفعة ، باب الشفعة بالجوار) .

(٤) ابن حجر : فتح البارى ، ج ٥ ، ص ٣٧٩ — ٣٨١ ، الترمذى : صحيح الترمذى ، ج ٦ ، ص ١٢٩ (كتاب الشفعة ، باب ما جاء في الشفعة) .

المزنى : مختصر المزنى ، ص ١١٩ ، أحمد : المسند ، ج ٥ ، ص ٨ .

بذلك ، لانهم كانوا فى الجاهلية يقدحون فى نسب اسامة ، لانه كان اسود شديد
السواد ، وكان أبوه ابيض من القطن ، فلما قال القائف ما قال مع اختلاف اللسון
سر النبي (صلى الله عليه وسلم) بذلك لكونه كافا لهم عن الطعن فيه لاعتقادهم
ذلك (١) .

(١) ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٧٨٧ (كتاب الاحكام ، باب القافة ، حديث رقم ٢٣٤٩)
في البيهقي : السنن الكبرى ، ج ١٠ ، ص ٢٦٢ ، المزني : مختصر المزني
ص ٣١٧ ، ابن فرحون : تبصرة الحكام ، ج ٢ ، ص ١٠٨ .

قضاء الرسول (صلى الله عليه وسلم) بين اهل الذمة

لقد أوضح النبي (صلى الله عليه وسلم) للقضاة بان الاسلام لا يأبى على القاضى المسلم أن يفصل بين أهل الكتاب فى خصوماتهم اذا احتكموا اليه أو طلبوا القضاء بينهم أمامه . وقد فصل النبي (عليه الصلاة والسلام) فيما عرض عليه من قضاياهم ، فعن ابن عباس (رضى الله عنهما) قال : كان قريظة والنضير ، وكان النضير أشرف من قريظة ، وكان اذا قتل رجل من قريظة رجلاً من النضير قتل به ، واذا قتل رجل من النضير رجلاً من قريظة ادى مائة وسق من تمر . فلما بعث النبي (صلى الله عليه وسلم) قتل رجل من النضير رجلاً من قريظة . فقالوا : ادفعوه الينا نقتله . فقالوا : بيننا وبينكم النبي (صلى الله عليه وسلم) فأتوه فنزلت ((وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط)) (١) ، والقسط النفس بالنفس ، ثم نزلت ((أفحكم الجاهلية يبغون)) (٢) . فحطمهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على الحق فى ذلك وجعل الدية سواء (٣) . وأخرج الامام البخارى فى صحيحه فى كتاب الديات باب اذا قتل بحجر (٤)

(١) سورة المائدة ، آية ٤٢ .

(٢) سورة المائدة ، آية ٥٠ .

(٣) النسائى : سنن النسائى ، ج ٨ ، ص ١٧ ، ابو داود : سنن ابى داود ،

ج ٢ ، ص ٢٧٢ (كتاب الاقضية باب الحكم بين اهل الذمة) .

(٤) ج ٤ ، ص ١٨٧ ، ابن حجر : فتح البارى ، ج ١٥ ، ص ٢١٧ - ٢١٩ ، ٢٣٤

بـ مسلم ، ج ٣ ، ص ١٢٩٩ ، حديث رقم ١٦٧٢ ، النسائى ، ج ٨ ، ص ٢٠ ، ابو

داود ، ج ٢ ، ص ٤٨٧ - ٤٨٨ (كتاب الحدود ، باب يقاد من القاتل)

بـ الشيبانى : كتاب الديات ، ص ٢٧ - ٢٨ ، احمد بن حنبل ، ج ٣ ،

ص ١٧٠ - ١٧١ .

✽ الوثيق ستون صاماً أي ما يمدل ٣٤٥٦ ، لـ ٩٠٣ و ٩٤٣ كـ من القح انظر ضيف الله الزهراني :
مورد بيت المال في الدولة المباسمية ، ص ٣٠١ (لجنة ١٩٨٥) .

أو بعضا عن أنس بن مالك قال : خرجت جارية عليها أوضاع (١) بالمدينة فرماها يهودى بحجر ، قال : فجئ بها الى النبی (صلى الله عليه وسلم) ، وسها رفق فقال لها رسول الله (عليه الصلاة والسلام) : فلان قتلک ؟ فرفعت رأسها ، فأعاد عليها قال : فلان قتلک فرفعت رأسها ، فقال لها فى الثالثة فلان قتلک ؟ فخفضت رأسها فدعا به رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقتله بين حجرين . وفى الحديث دليل على أن القاتل يقتل بمثل ما قتل به ، وأن الرجل يقتل بالمرأة ، واليه ذهب جمهور الفقهاء (٢) .

وأقام النبی (صلى الله عليه وسلم) كذلك حد الزنا على يهوديين زنيا ، فعن أبى هريرة (رضى الله عنه) قال : كنت جالسا عند رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، إذ جاء نفر من اليهود وقد زنا رجل منهم وامرأة ، فقال بعضهم لبعض : اذهبوا بنا الى هذا النبی فانه يبعث بالتخفيف ، فان أفتانا حدا دون الرجم فعلناه واحتججنا عند الله حين نلقاه بتصدیق نبی من انبياءه ، وان أمرنا بالرجم عصيناه فقد عصينا الله فيما كتب علينا من الرجم فى التوراه . فأتوا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وهو جالس فى المسجد فى أصحابه ، فقالوا : يا أبا القاسم ما ترى فى رجل منا زنا بعد ما أحصن ؟ فقام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، ولم يرجع اليهم شيئا ، وقام معه رجال المسلمين ، حتى أتوا بيت مدارس اليهود ، فوجدهم يتدارسون التوراه فقال لهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : يا معشر اليهود انشدكم بالله الذى انزل التوراة على موسى ، ما تجدون فى التوراة من العقوبة على من زنى اذا أحصن ؟ قالوا نُجَبِّيه ، (والتجبية ان يحملوا الاثنين على حمار فيولوا ظهر أحدهما ظهر الآخر) ، قال : وسكت خبرهم ، وهو فتى شاب ، فلما رآه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) صامتا ، ألظ به (٣) النشدة فقال

(١) الاوضاع : حلى من الدراهم انظر الجوهرى : الصحاح ، ج ١ ، ص ٤١٦ .

(٢) الصنعانى : سبل السلام ، مج ٢ ، ج ٣ ، ص ٢٣٦ — ٢٣٧ .

(٣) أى ألح عليه انظر الجوهرى : الصحاح ، ج ٣ ، ص ١١٧٩ .

حبرهم ، أما اذ انشدتنا فاننا نجد في التوراة الرجم على من أحصن . فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) : فاني أحكم بما في التوراة فأمر بهما فرجما وكان ذلك في السنة الرابعة للهجرة (١) .

وكذلك أوفد النبي (صلى الله عليه وسلم) أبا عبيدة عامر بن الجراح (٢) (رضى الله عنه) مع وفد نصارى نجران الذين قدموا على الرسول (صلى الله عليه وسلم) بالمدينة بعد الهجرة لما رغبوا اليه في أن يشخص معهم رجلا من المسلمين

(١) ابن حجر : فتح الباري ، ج ١٥ ، ص ١٤٠ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، مسلم ، ج ٣

ص ١٣٢٦ - ١٣٢٧ حديث رقم ١٦٩٩ - ١٧٠٠ ، ابن ماجه ، ج ٢ ،

ص ٨٥٥ (كتاب الحدود ، باب رجم اليهودى واليهودية ، حديث رقم

٢٥٥٦ - ٢٥٥٨) ، أبو داود ، ج ٢ ، ص ٤٦٣ - ٤٦٤ (كتاب الحدود

باب رجم اليهودى واليهودية) ، الترمذى : صحيح الترمذى ، ج ٦ ،

ص ٢١٤ (كتاب الحدود ، باب ما جاء في رجم أهل الكتاب) ، البيهقى :

السنن الكبرى ، ج ١٠ ، ص ١٨٠ (كتاب الشهادات) ، الزيلعى : نصب

الراية ، ج ٤ ، ص ١٠٢ (كتاب الدعوى) ، ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين

ج ١ ، ص ٩٨ ، السيوطى : تنوير الحوالك ، ج ٣ ، ص ٣٨ .

(٢) هو عامر بن عبد الله بن هلال بن اهياب المشهور بكنته (ابي عبيدة الجراح)

أحد العشرة المبشرين بالجنة ، شهد مع النبي (صلى الله عليه وسلم)

المشاهد كلها ، وولاه عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) قيادة الجيش

الزاحف الى الشام بعد خالد بن الوليد ، فتم فتح الديار الشامية ، وتوفى

بطاعون عمواس بالشام سنة (١٨ هـ / ٦٣٩ م) انظر الذهبى : سير اعلام

النبل ، ج ١ ، ص ٥ - ٢٣ ، احمد بن حنبل : فضائل الصحابة ، ج ٢ ،

ص ٧٣٨ - ٧٤٣ ، ابن الجوزى : صفة الصفوة ، ج ١ ، ص ٣٦٥ - ٣٦٩ ،

ابن عبد البر : الاستيعاب ، ج ٢ ، ص ٧٩٢ - ٧٩٥ ، ابو زهرة الدمشقى :

تاريخ ابي زهرة ، ج ١ ، ص ١٧٧) (وقال توفى سنة ١٧ هـ) .

يحكم بينهم فيما اختلفوا فيه من امور تتعلق بشئون دنياهم ، وقال لهم النبي (صلى
الله عليه وسلم) : ((هذا أمين هذه الامة)) (١) .

(١) احمد بن حنبل : فضائل الصحابة ، ج ٢ ، ص ٧٣٨ — ٧٣٩ ، ابن كثير :

البداية والنهاية ، ج ٥ ، ص ٥١٢ ، ابن الأثير ، جامع الأصول ، ج ٩ ، ص ٢١ .

النظام القضائي في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم)

لقد سبقت الشريعة الاسلامية جميع التشريعات القديمة منها والحديث فيها جاءت به من مبادئ حكيمة لتنظيم القضاء ، فأعلنت أن الهدف من القضاء نفسى الدولة الاسلامية هو تحقيق العدل قال تعالى : ((ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل)) (١) .

وبينت الايات القرآنية أن القرآن الكريم والسنة المطهرة هما الاصل الذى ينبغى للقاضى أن يرجع اليه فى أحكامه قال تعالى : ((يا ايها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير واحسن تأويلا)) (٢) .

لقد مارس النبى (صلى الله عليه وسلم) القضاء فى دولته الفتية السى جانب مهامه الاخرى التى كان يقوم بها ، فرسم لاتباعه الطريق القويم فى القضاء وفى كل مناحى الحياة ، والمتأمل للنماذج القضائية السابقة يمكنه أن يخرج ببعض المبادئ القضائية التى سنها عليه الصلاة والسلام لاتباعه ومن هذه المبادئ : —

١ — مبدأ علانية المحاكمة : —

لقد كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقضى فى اى مكان وجد فيه فى الطريق ، وفى البيت ، وفى المسجد ، الا أن المسجد كان من أكثر الاماكن التى قضى فيها لانه المركز الذى يتجمع فيه المسلمون نفسى اوقات الصلوات الخمس ، فقد روى أن النبى (صلى الله عليه وسلم) كان اذا قدم من سفر بدأ بالمسجد ، ف صلى ركعتين ثم جلس للناس فقضى بينهم (٣) .

واقرار الرسول (عليه الصلاة والسلام) لمبدأ علانية المحاكمة يعود الى أن ما كان يصدر عنه كان تشريعا والقضاء فرع من التشريع وحتى تكون الدعوى

(١) سورة النساء ، آية ٥٨ .

(٢) سورة النساء ، آية ٥٩ .

(٣) السمنانى : روضة القضاء ، ج ١ ، ص ٩٤ .

أيضا معلومة: فيدخل في الخصومة من يجد أنها تتعدى إليه أوله بها علاقة ، وحتى يحصل الاطمئنان لدى الخصوم ، والردع والزجر بالنسبة للحاضرين ، لهذا صرح بعض المحدثين ان الاصل في القضاء العلانية (١) .

٢ — مبدأ سرعة البت في القضايا : —

كذلك نأخذ من قضاؤه مبدأ هاما وهو سرعة البت في القضايا ، فاذا سمع القاضي من الخصمين أقوالهما وحججهما ووضح الحق أمامه وجب عليه اصدار حكمه على الفور وايصال الحق الى صاحبه ، ولا يجوز له تأخير

أجل ان التعجيل بايصال الحقوق الى اصحابها مقصد من السموم يمكن لان التأخير في ايصال الحقوق الى اصحابها يترتب عليه مفسد كثيرة منها : حرمان صاحب الحق من الانتفاع بحقه ، واقرار غير المستحق على الانتفاع بشيء ليس له وهو ظالم للمحق . ومنها استمرار المنازعة بين الطرفين المتخاصمين ، مما يترتب عليه اختلال في الامن . ويترتب أيضا على ابطاء القاضي في الحكم تطريق الشبهة اليه ، واتهامه بعدم الحرص على العدالة .

وقد أدرك صحابة المصطفى (صلى الله عليه وسلم) أهمية سرعة البت في القضايا التي كانت تعرض عليهم ، فيروى أنه عندما بعث النبي (صلى الله عليه وسلم) ابا موسى الاشعري (رضى الله عنه) الى اليمن قاضيا واميرا ، ثم اتبعه معاذ بن جبل (رضى الله عنه) ، فلما بلغ معاذ وجد رجلا موثوقا عند ابي موسى الاشعري فالتقى ابو موسى لمعاذ وسأله وقال له : انزل ، قال معاذ : ما هذا ؟ قال : كان يهوديا فأسلم ثم تهود ، قال معاذ : لا اجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله ، فأمر به ابو موسى فقتل (٢) .

(١) محمد نعيم ياسين : نظرية الدعوى بين الشريعة الاسلامية وقانون المرافعات

التجارية ، ج ٢ ، ص ٢٦ — ٢٧ .

(٢) البخاري : صحيح البخاري ، ج ٤ ، ص ١٩٦ (كتاب استتابة المرتدين ، =

ومما تجدر الاشارة اليه أنه اذا رأى القاضى أن هناك من المصلحة تأخير
اصدار الحكم لما يترتب على هذا التأخير من الاصلاح بين طرفى النزاع ويشكل
خاص اذا كان النزاع بين الاقارب ، او افراد الاسرة الواحدة ، أو كان يتعلق
بالدما ، وذلك استنادا لما ورد من آيات تتعلق بهذا الصدد ، فقد ندب سبحانه
وتعالى الى الصلح عند التنازع بين الزوجين فقال : ((وان امرأة خافت من بعلها
نشوزا أو اعراضا فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير)) (١) .
وندب كذلك الى الصلح بين الطائفتين فى الدما ، فقال ، جل جلاله : ((وان
طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فان بغت احدهما على الاخرى
فقاتلوا التى تبغى حتى تنفى الى امر الله فان فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل
وأقسطوا ان الله يحب المقسطين)) (٢) .

لقد كان الاصلاح بين الناس سنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ،
كما رأينا فى النماذج القضائية التى عرضناها ، فقد اصلح بين الرجلين اللذين
تنازعا اليه فى موارث لهما وليس لاحد منهما بينة فقال لهما : اما اذا فعلتما
ما فعلتما فاقتما وتوخيا الحق ثم استهما ثم تحالا (٣) .

ولما تنازع كعب بن مالك وابن ابى حذر فى دين على ابن حذر اصلح
النبي (صلى الله عليه وسلم) بأن استوضع من دين كعب الشطر وامر غريمه
بقضاء الشطر الآخر (٤) الى غير ذلك من الامثلة .

= باب حكم المرتد والمرتدة) ، الصنعانى : سبل السلام ، مج ٢ ، ج ٣ ،

ص ٢٦٤ (والحديث متفق عليه) .

(١) سورة النساء ، آية ١٢٨ .

(٢) سورة الحجرات ، آية ٩ .

(٣) ابو داود : سنن ابى داود ، ج ٢ ، ص ٢٧١ (كتاب الاقضية ، باب فى

قضاء القاضى اذا اخطأ) ، أحمد بن حنبل ، ج ٢ ، ص ٤٤٧ .

(٤) ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين ، ج ١ ، ص ١٠٧ .

والصلح كما سبق توضيحه يدور في دائرة الحلال ، ولا يؤدي الى حرام وفي هذا يقول ابن قيم الجوزية (١) (والصلح الجائر هو الظلم بعينه وكثير من الناس لا يعتمد العدل في الصلح ، بل يصلح صلحا ظالما جائرا ، فيصلح بين الفريسين على دون الطفيف من حق احدهما وقد امر الله سبحانه بالاصلاح بين الطائفتين المقتتلين أولا ، فان بغت احدهما على الاخرى فحينئذ أمر بقتال الباغية لا بالصلح فانها ظالمة ، ففي الاصلاح مع ظلمها هضم لحق الطائفة المظلومة ، وكثير من الظلمة المصلحين يصلح بين القادر الظالم والخصم الضعيف المظلوم بما يرضى به القادر صاحب الجاه ، ويكون له فيه الحظ ، ويكون الاغماض والحيث في حق الضعيف ، ويظن أنه قد أصلح ، ولا يمكن المظلوم من أخذ حقه ، وهذا ظلم ، بل يمكن المظلوم من استيفاء حقه ، ثم يطلب اليه برضاه أن يترك بعض حقه بغير محاباة لصاحب الجاه ، ولا يشتهر بالاكراه للاخر بالمحاباة ونحوها) .

والصلح يدور في دائرة حقوق الآدميين فهي التي تقبل الصلح والاسقاط والمعارضة عليها ، أما حقوق الله تعالى فلا مدخل للصلح فيه كالحدود والزكوات والكفارات ونحوها ، وانما الصلح بين العبد وربه في اقامتها لا في اهمالها ، ولهذا لا يقبل بالحدود ، واذا بلغت السلطان فلعن الله الشافع والمشفع (٢) .

٣ — مبدأ نقض الاحكام : —

ومن الامثلة الدالة على اقرار المصطفى (صلى الله عليه وسلم) لمبدأ نقض الاحكام ما روى عن ابن عمر (رضى الله عنهما) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بعث خالد بن الوليد (رضى الله عنه) الى بني جذيمة بن عامر بن عبد مناة بأسفل مكة بناحية يلطم (٣) داعيا للاسلام لا هقاتلا

(١) اعلام الموقعين ، ج ١ ، ص ١٠٨ — ١٠٩ .

(٢) المصدر السابق نفسه ، ج ١ ، ص ١٠٨ .

(٣) يلطم ، ويقال الملم ، والململم المجموع ، واد جنوب غربي الطائف على ثلاثين

كيلو متراً منها ، وهو ميقات أهل اليمن ، وفيه مسجد معاذ بن جبل =

في ثلاثمائة وخمسين رجلا من المهاجرين والانصار وبنى سليم فانتهى اليهم ودعاهم الى الاسلام فلم يحسنوا أن يقولوا اسلمنا ، فقالوا : صبا ، فاستأسرهم ودفع الى كل رجل من اصحابه اسيرا . فلما كان بالسحر نادى خالد من كان معه أسير فليقتله فقتلت بنو سليم من كان في ايديهم ، وامتنع من ذلك المهاجرون والانصار فأرسلوهم ، فبلغ ذلك النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فبعث على بن أبي طالب (رضى الله عنه) بمال فودى به قتلاهم ، وما ذهب لهم حتى ودى لهم ميلغة (١) الكلب وبقيت معه بقية من المال فدفعها اليهم وقال : هذا احتياط لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) مما لا يعلم ثم رجع الى النبي (صلى الله عليه وسلم) فأخبره فقال : ((اصبت وأحسن)) ثم قام فاستقبل القبلة ، وشهر يديه حتى انه ليرى ما تحت منكبيه ، فقال : ((اللهم انى ابرأ اليك مما صنع خالد بن الوليد ثلاث مرات)) (٢) .

ووجه الدلالة في هذا الحديث ان خالد بن الوليد حكم بقتل هؤلاء فرأى بعض الصحابة أنه على غير صواب ، فلم ينفذوا حكم اميرهم فيما يخصهم ، ولم يكتفوا بذلك بل رفعوه الى الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، مع انهم ليسوا أطرافا في النزاع فانكر الرسول (صلى الله عليه وسلم) فعل خالد ونقض حكمه بدليل

= انظر يا قوت الحموى : معجم البلدان ، ج ٥ ، ص ٤٤١ .

(١) الميلغة : الاناء يلغ - يشرب فيه الكلب انظر الجوهرى : الصحاح ، ج ٤ ص ١٣٢٩ (مادة ولغ) .

(٢) البخارى : صحيح البخارى ، ج ٣ ، ص ٧١ (كتاب المغازى ، باب بعث النبي صلى الله عليه وسلم) خالد بن الوليد الى بنى جذيمة) ، والنسائى : سنن النسائى ، ج ٨ ، ص ٢٠٨ - ٢٠٩ . (باب اذا قضى الحاكم بغير الحق) احمد : المسند ، ج ٢ ، ص ١٥٦ ، ابن تيمية : مجموع فتاوى شيخ الاسلام ج ٢ ، ص ٢٥٥ ، الذهبي : سير اعلام النبلاء ، ج ١ ، ص ٣٧٠ - ٣٧١ ، ابن فهد : اتحاف الورى باخبار أم القرى ، ج ١ ، ص ٥٢٣ - ٥٢٤ .

٤ - مبدأ استئناف الاحكام :

وأقر عليه الصلاة والسلام مبدأ جواز استئناف

القضايا بعد البت فيها ، فقد روى أن قوما احتفروا بشرا باليمن فسقط فيهما أسد ، فأصبحوا ينظرونه ، فوقع رجل في البئر فتعلق به رجل الآخر بأخسر حتى كانوا اربعة فسقطوا جميعا فجرحهم الاسد ، فقتله رجل برمحه فقال الناس : للاول أنت قتلت أصحابنا ، وعليك ديتهم ، فأبى ، فتحاكموا الى علي بن ابي طالب (رضى الله عنه) فقال : أجمعوا ممن حفر البئر من الناس ربع دية ، وثلاث دية ونصف دية ، ودية كاملة ، للاول ربع دية لانه هلك فوقه ثلاثة ، وللثاني ثلث دية لانه هلك فوقه اثنان ، وللثالث نصف دية ، لانه هلك فوقه واحد ، وللآخر دية تامة ، فأتوا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) العام المقبل فقصوا عليه ، فقال رجل : ان عليا بن ابي طالب قضى بيننا بكذا . فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) : ((هو ما قضى بينكم)) . (١) .

= انظر ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين ، ج ١ ، ص ٣٢٦ ، الحاردي : ادب

القاضي ، ج ١ ، ص ١٢٠ ، حاشية رقم ٨ ، هاشم جميل عبد الله : مبدأ تمييز

الاحكام ، مجلة كلية الامام الاعظم ببغداد ، ع ٤ ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م ،

ص ٥٠٢ .

(١) البيهقي : السنن الكبرى ، ج ٨ ، ص ١١١ ، الهيتمي : مجمع الزوائد ،

ج ٦ ، ص ٢٨٧ ، احمد بن حنبل : المسند ، ج ١ ، ص ٧٧ ، ١٢٨ ، وكيع ،

اخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٩٦ - ٩٧ ، ابن طلاع : اقضية رسول الله ،

ص ١٢٨ - ١٢٩ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ٥ ، ص ١٠٨ ، الشافعي :

الام ، ج ٧ ، ص ١٧٧ ، احمد بن حنبل : فضائل الصحابة ، ج ٢ ، ص ٢٢٢ ،

- ٧٢٣ -

قوله : ((اللهم انى ابرأ اليك مما صنع خالد)) ، ولانه ضمن الدماء والاموال من بيت المال . فان قيل إن خالد لم يكن قاضيا وانما كان قائدا للجيش ؟ أجيب بأن القضاء فى عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) كان فى معظم الاحيان جزءا من المهام المنوطة بقيادة الجيوش .

لقد جاء اقرار الرسول (صلى الله عليه وسلم) لمبدأ نقض الاحكام موافقا لما ورد فى القرآن الكريم ، فقد قال تعالى : ((وداود وسليمان اذ يحكما فى الحرث اذ نفثت فيه غم القوم وكنا لحكمهم شا هدين ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما)) (١) .

(١) سورة الانبياء ، آية ٧٨ — ٧٩ ، ومناسبة هاتين الايتين : أنه كان هناك بستان غنم ، دخلت فيه غنم فى الليل ، فحكم داود (عليه السلام) بقيمة المتلف ، فاعتبر الغنم بقدر القيمة المتلفة من البستان ، فدفعها الى اصحاب الحرث . أما سليمان (عليه السلام) فقاضى بالضمان على اصحاب الغنم ، وان يضمنوا ذلك بالمثل بأن يعمرؤا البستان حتى يعود كما كان ، واعطى اصحاب البستان ماشية اولئك لياخذوا من نمائها بقدر نماء البستان فيستوفوا من نماء غنمهم نظير ما فاتهم من نماء حرثهم ، وقد اعتبر النمائين سواء ، وهذا هو العلم الذى خصه الله به ، وأثنى عليه بادراكه ، ولان حكمه هو الاقرب الى العدل . وهناك رواية اخرى تقول إن اصحاب الغنم هم الذين ذهبوا الى سليمان (عليه السلام) فأخبروه بقضاء أبيه ، فقال : لو وليت أمركم لقضيت بخير ذلك ، فأخبروا بذلك داود (عليه السلام) ، فرجع عن حكمه الى حكم سليمان (عليه السلام) .

أما كون الحكاية لقضية ليس فى شرعنا فهذا لا يضر لان شرع من قبلنا شرع لنا اذا قض علينا ولم يكن فى شرعنا ما يعارضه أما اذا كان فيه ما يقره — كما هو فى مسألتنا — فهو شرع لنا باجماع العلماء . =

٥ - مبدأ رد الاعتبار :

وكذلك أقر المصطفى (صلى الله عليه وسلم) مبدأ
رد الاعتبار فمن المعلوم أن بعض الأحكام الجزائية مثل الحدود تسقط العدالة
وتحرم مرتكبها والمحكوم بها من حق أداء الشهادة أمام القضاء ، ولكن قد تنقضى
مدة بعد الحكم يصلح بها المجرم من شأنه ويغدو رجلاً صالحاً عندها لا يوجد
مبرر لرد شهادته ، فيروى أن رجلاً من قريش سرق بعيراً على عهد رسول الله
(صلى الله عليه وسلم) فقطع يده ثم كان يشهد بعد ذلك فيجيز شهادته (١) .
ومن الجدير بالذكر أن القرآن الكريم قد نص على هذا المبدأ السامى
فقال تعالى : ((والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم
ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون ، إلا الذين تابوا
من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم)) (٢) .

٦ - اتخاذ الوكلاء (٣) :

ومن المبادئ القضائية التي أرساها النبي (صلى
الله عليه وسلم) مبدأ اتخاذ الوكلاء في الخصومة . فقد قال عليه الصلاة والسلام :
((انكم تختصمون إليّ ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، فأقضى على
نحو ما أسمع منه فمن قطعت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فانما أقطع له بسـمـيـه)

(١) السمناني : روضة القضاء ، ج ١ ، ص ٢٥٧ ، ويبدو أن الرجل هو عمرو بن

سمرة الذي تقدم ذكره في النماذج القضائية .

(٢) سورة النور ، الآيتان ٤ ، ٥ .

(٣) الوكالة في اللغة : تأتي بمعنى الحفظ ، وفي الشرع هي تفويض التصرف

والحفظ إلى الوكيل ، وركن التوكيل الإيجاب من الموكل والقبول من الوكيل

انظر الجوهرى : الصحاح ، ج ٥ ، ص ١٨٤٤ - ١٨٤٥ ، الكاساني : بدائع

الصنائع في ترتيب الشرائع ، ج ٧ ، ص ٣٤٤٥ ، ابن الشحنة : لسان الحكام

ص ٢٥٠ - ٢٥٤ .

قطعة من النار)) (١) .

فقد صور هذا الحديث احوال الناس أمام القضاء وتفاوتهم في البيان والفصاحة ، وهو أمر طبيعي ، وأن بعض الناس أبلغ من بعض في إيراد الحجج والبراهين على صحة دعواه . وكما مر معنا في توجيهات الرسول (صلى الله عليه وسلم) أن المساواة بين المتقاضين مطلب ركزت عليه الأحاديث النبوية الشريفة نستنتج من ذلك أنه إذا رأى القاضى أن بعض الخصوم أبلغ من بعض ^{فإنه} مانع من أن يطلب من المقصر أن يتخذ له وكيلًا يعادل خصمه بلاغة ، وهذا وقع فسى تاريخ القضاء في الدولة الإسلامية كما سنرى في الفصول القادمة ان شاء الله (٢) .

والوكيل إذا صحت وكالته . ولزمت حجة جاز للقاضى أن يسمع دعواه ، والدعوى عليه فيما يصح أن يتولاه ، وهو كالولى . فكما مر معنا في (١) في قضية مقتل عبد الله بن سهل عندما جاء أخوة عبد الرحمن وابنا عمه حويصة ومحبيصة ، وبدأ عبيد الرحمن بالكلام وهو ولى المقتول ، إلا أنه كان أصغرهم سناً ، قال له عليه الصلاة والسلام كبير ، فهذا دليل على جواز التوكيل

(١) البخارى : صحيح البخارى ، ج٤ ، ص ٢٣٩ (كتاب الاحكام ، باب موعظة الامام للخصم) ، صحيح مسلم بشرح النووي ، مج ٦ ، ج ١٢ ، ص ٤ (كتاب الاقضية ، باب وجوب الحكم بشاهد ويمين) (بيروت ط ٢ ، ١٩٧٢ م) واللفظ له .

(٢) ومن الاسباب المعقولة للتوكيل : حياء البكر ، لان المقصود باحضار البكر لا يحصل لانها تستحى فتسكت والشرع مكها من ذلك فجاز لها أن توكل بغير رضا الخصم كما يقول ابن ابي ليلى ، وقال ابو يوسف ان المرأة التى ليست معتادة مخالطة الرجال ، فانها لا تتمكن من الجواب اذا حضرت مجلس الحكم فان حشمة القضاء تمنعها من ذلك ، واذا كان المقصود لا يحصل =

مع وجود صاحب العلاقة (١) . وقال السرخسي (٢) لقد جرى الرسم على التوكيل على ابواب القضاة من لدن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الى يومنا هذا من غير تكير ينكره ولا زجر زاجر .
٢- كتاب القاضي الى القاضي : —

عندما اتسعت الدولة الاسلامية في عهد الرسول

(صلى الله عليه وسلم) واخذت القضايا تصل اليه من هنا وهناك ، أصبح من العسير احضار اطراف كل قضية اليه في المدينة ، فأخذ يبعث الى قاداته بتفويض قضاة ، من أجل التيسير على الخصوم وبذلك يكون عليه الصلاة والسلام قد وضع مبدأ قبول كتاب القاضي الى القاضي ، فقد بعث الى الضحاک بن سفيان الكلابي (٣) أن يورث امرأة اشعم الضبابي من دية زوجها الذي قتل خطأ (٤) .

= من حضورها جاز لها أن توكل . والوكالة في كل خصومة جائزة ما خلا الحدين

والقصاص او سلعة ترد من عيب انظر : السرخسي : المبسوط ، ج ١٩ ،

ص ٨ - ٩ .

(١) هذا وقد اقر النبي (صلى الله عليه وسلم) مبدأ الوكالة في الخصومة

وغيرها فقد وكل النبي (صلى الله عليه وسلم) عمرو بن أمية الضمري في تزويج

أم حبيبة ، ارسله عليه الصلاة والسلام الى النجاشي وكيله فعقد له على

أم حبيبة بنت أبي سفيان ، ووكل عروة البارقي في شراء اضية ، وكان له

عليه الصلاة والسلام وكيل في خيبر انظر : الذهبي : سير اعلام النبلاء ،

ج ٣ ، ص ١٧٩ ، أبو داود ، ج ٢ ، ص ٢٨٢ (كتاب الاقضية باب في الوكالة) ؛

المندري مختصر سنن أبي داود ، ج ٥ ، ص ٢٣٨ .

(٢) المبسوط ، ج ١٩ ، ص ٤ .

(٣) هو الضحاک بن سفيان بن عوف بن كلاب العامري ، يكنى أبا سعيد ، له

صحبة ، وقد ولاه النبي (صلى الله عليه وسلم) على من اسلم من قومه

وكان يعد بمثابة فارس انظر السمناني : روضة القضاة ، ج ١ ، ص ٣٢٩ وانظر

حاشية رقم ١ ، ابن الاثير : أسد الغابة ، ج ٣ ، ص ٤٧ - ٤٨ .

(٤) السمناني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٢٩ .

۸ — الكاتب :

لقد اعتمد الصحابة (رضوان الله عليهم) ومن جاء بعدهم من التابعين على ما كان يفعله الرسول (صلى الله عليه وسلم) كدليل على ما يجب أن يفعلوه خلال انعقاد مجلس القضاء ، فقد كان للرسول (عليه الصلاة والسلام) مجموعة من الكتاب يكتبون له في مختلف الامور مشهم : على بن ابي طالب (رضى الله عنه) الذي كتب معاهدة الصلح بين الرسول (صلى الله عليه وسلم) وبين قريش عام الحديبية (۱) . وكان الزبير بن العوام (رضى الله عنه) يكتب اموال الصدقات ، أما معيقب بن ابي فاطمة (۲) فكان على خاتم (۳) النبي (صلى الله عليه وسلم) (۴) .

۹ — الحاجب :

وكان النبي (صلى الله عليه وسلم) في وقت خلوته بنفسه

(۱) ابن فهد : اتحاف الوري بأخبار أم القرى ، ج ۱ ، ص ۴۶۶ .

(۲) هو معيقب بن ابي فاطمة الدوسي من المهاجرين ، وكان ممن هاجر الى الحبشة ، روى حديثين ، وقد كان مصابا بالجذام ، وعاش الى خلافة عثمان وقيل الى سنة اربعين انظر الذهبي : سير اعلام النبلاء ، ج ۲ ، ص ۴۹۱ — ۴۹۳ .

(۳) كان خاتم النبي (صلى الله عليه وسلم) حديد ومكتوب عليه شريط من فضة محمد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) انظر السمناني : المصدر السابق ج ۱ ، ص ۹۵ . (۴) ابنه الزبير : جامع الاصول ، ج ۴ ، ص ۷۱۵ ، ومن اشهر من كتب للنبي صلى الله عليه وسلم ايضا ابي بن كعب (ت ۲۲ هـ) ، وعبد الله بن سعد بن ابي السرح (ت في خلافة علي) ، وابو بكر الصديق وزيد بن ثابت (ت ما بين ۴۵ و ۵۵) ، وعمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان وغيرهم انظر : ابن قدامة : انساب القرشيين ، ص ۷۳ — ۷۵ ، والماوردي : أدب القاضي ، ج ۲ ، ص ۵۹ — ۶۰ .

يتخذ حاجبا (۱) وكان أنس بن مالك من أشهر حجابيه عليه الصلاة والسلام (۲) .
۱۰ - الشرطي القضائي : —

وكان الضحاک بن سفيان الكلبي يقوم على رأس
رسول الله (صلى الله عليه وسلم) متوشحا بسيفه (۳) وبناء على هذا جوز الفقهاء
وجود الشرطي على رأس القاضي لتنفيذ أوامره . وأخرج البخاري أن قيس بن سعد كان يكون
بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة صاحب الشرطة من الذمير (۴) .
۱۱ - السجن : —

وقد عرف السجن في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) ،
الا أنه لم تكن له أماكن خاصة ، فيروى أن أناسا من أهل الحجاز اقتتلوا فقتلوا

(۱) ابن حجر : فتح الباري ، ج ۱ ، ص ۲۵۲ - ۲۵۳ .
(۲) السمناني : المصدر السابق ، ج ۱ ، ص ۱۱۹ - ۱۲۰ ، ومط هو جديسر
بالذكر أن هناك خلاف بين الفقهاء حول مشروعية نصب الحجاب للحكام فقال
الشافعي وجماعة : ينبغي للحاكم أن لا يتخذ حاجبا ، وذهب آخرون الى
جوازه ، وحمل الاول على زمن سكون الناس واجتماعهم على الخير وطواعيتهم
للحكام ، وقال آخرون بل يستحب ذلك حينئذ ليرتب الخصوم ويمنع المستطيل
ويدفع الشرير . هذا ويكره دوام الاحتجاب ، وقد يحرم ، أخرج ابو داود
والترمذي بسند جيد عن أبي مرهم الاسدي أنه قال لمعاوية سمعت رسول
الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : ((من ولاه الله من أمر الناس شيئا
فاحتجب عن حاجتهم احتجب الله عن حاجته يوم القيامة)) انظر ابن حجر :

فتح الباري ، ج ۱ ، ص ۲۵۲ - ۲۵۳ .

(۳) السمناني : المصدر السابق ، ج ۱ ، ص ۲۲۹ ، حاشية رقم ۱ ، ابن

الاثير : اسد الغاية ، ج ۳ ، ص ۴۷ - ۴۸ .

(۴) ابن حجر : فتح الباري ، ج ۱ ، ص ۱۳۳ .

- بينهم قتيلًا فبعث اليهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فحبسهم (١) .
- ويروى كذلك أن النبي (صلى الله عليه وسلم) حبس رجالا في تهمة (٢) .
- وعن الهرماس بن حبيب المنبري روى عن أبيه عن جده أنه قال : أتيت النبي (صلى الله عليه وسلم) بنهرم لي ، فقال لي : الزمه ، ثم قال : يا أبا بني تميم ما تريد أن تفعل بأسيرك (٣) .
- ويروى كذلك أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) بعث خيلا قبل نجد فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن أثال ، فريطوه بسارية من سواري المسجد .
- وعند ما نزل بنو قريظة على حكم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حبسهم بالمدينة في دار بنت الحرث ، امرأة من الانصار ، ثم خرج رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الى سوق المدينة فخندق ثم بعث اليهم فضرب اعناقهم في تلك الخنادق (٤) .
- ولم تكن النساء يسجن مع الرجال بل كانت لهن بعض الاماكن البعيدة عن اماكن الرجال ، فيذكر أن النبي (صلى الله عليه وسلم) سجن ابنة حاتم الطائي في حصيرة بباب المسجد ، وكانت النساء تحتبس فيها (٥) .

(١) السمناني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٢٧ .

(٢) الترمذي : صحيح الترمذي ، ج ٦ ، ص ١٨٧ (كتاب الديات ، باب ما جاء

في الحبس في التهمة) ، ابو داود : سنن ابي داود ، ج ٢ ، ص ٢٨٢ .

(كتاب الاقضية) ، ابن قيم الجوزية : الطرق الحكمية ، ص ١٠٢ ، ابن

قتيبة : عيون الاخبار ، ج ١ ، ص ٧٢ ، ابن فرحون : تبصرة الحكام ، ج ٢ ،

ص ٣١٦ .

(٣) ابن ماجه : سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٨١١ (كتاب الصدقات ، باب الحبس

في الدين والملازمة ، حديث رقم ٢٤٢٨) ، ابو داود : سنن ابي داود ، ج ٢ ،

ص ٢٨٣ (كتاب الاقضية) .

(٤) الكتاني : التراتيب الادارية ، ج ١ ، ص ٢٩٤ - ٢٩٥ .

(٥) نفس المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٣٠٠ .

فصل السلطة القضائية في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم)

بعد ما من الله تعالى على المسلمين بفتح مكة المكرمة في السنة الثامنة من الهجرة ، وبدأ الناس يدخلون في دين الله أفواجا ، وكثرت مشاغل النبى (صلى الله عليه وسلم) ، بالوعظ والارشاد والتربية ، واستقبال القبائل والعشائر والوفود ، وتوزيع الصدقات والزكوات ، وارسال الرسائل الى مختلف الانحاء ، لدعوة الناس الى الاسلام ، الى غير ذلك من الواجبات ، رأى عليه الصلاة والسلام أن يعين بعض القضاة في البلاد المفتوحة ليحكموا بين الناس بالعدل ، واقامة الحدود ، وايصال الحقوق الى أصحابها الا أنه عليه الصلاة والسلام لم يوكل لهم هذه المهمة الا بعدما اطمأن الى اهليتهم . فقد كان بعض هؤلاء القضاة يقضى في حضرة النبى (صلى الله عليه وسلم) لياخذ تربية عطية أمام المعلم الاكبر والمربي الاعظم عليه أفضل الصلاة والسلام .

فقد روى الدارقطني (١) بسنده عن عقبة بن عامر الجهني (٢) قال : ((جاء خصمان الى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يختصمان فقال لى ، قم يا عقبة اقض بينهما . قلت : يا رسول الله أنت اولى بذلك منى ، قال : وان كان اقض بينهما فان اجتهدت فأصبت فلك عشرة ، وان اجتهدت فأخطأت فلك اجر واحد)) . وروى مثل ذلك عن عمرو بن العاص اذ امره النبى (صلى الله عليه وسلم)

(١) سنن الدارقطني ، ج٤ ، ص ٢٠٣ (كتاب الاقضية ، والاحكام) ، ا ب ن

قدامة : المغنى ، ج٩ ، ص ٣٥ .

(٢) كان فقيها علامة قارئا لكتاب الله بصيرا بالفرائض فصيحاً ، مفوها شاعرا كبير

القدر ، من أهل الصفة وكان من الرماة المذكورين ، شهد فتح مصر وولى

الجند فيها لمعاوية بن ابي سفيان ، ثم عزله بعد ثلاث سنين ، توفي سنة

٥٨ هـ انظر الذهبي : سير اعلام النبلاء ، ج٢ ، ص ٤٦٢ - ٤٦٩ ،

السيوطى : طبقات الحفاظ ، ص ١٨ ، وانظر حاشية رقم ٢٠ ، الاصبهانى

حلية الاولياء ، ج٢ ، ص ٨ - ٩ .

وسلم) أن يقضى بين خصمين وقال له نفس مقولته لعقبة (۱) .

وروى أن رجلين أتيا النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال أحدهما : أن
لى حمارا ولهذا بقرة ، وأن بقرته قتلت حماري ، فقال صلى الله عليه وسلم لا بأس
بكر : أقضى بينهما ، فقال : لا ضمان على البهائم ، فقال لعمر بن الخطاب :
أقضى بينهما ، فقال : مثل ذلك ، فقال لعلي : أقضى بينهما فقال علي : أكانا
مرسلين ؟ فقالا : لا . قال : أكانا مشدودين ؟ قالوا : لا ، قال : أفكانت
البقرة مشدودة والحمار مرسلا ؟ قالوا : لا . قال : أفكان الحمار مشدودا والبقرة
مرسلة ؟ قالوا : نعم قال : على صاحب البقرة الضمان (۲) .

وأخرج الإمام أحمد في مسنده (۳) عن معقل بن يسار (۴) قال : أمرني
النبي (صلى الله عليه وسلم) أن أقضى بين قوم ، فقلت : ما أحسن أن أقضى
يا رسول الله ، قال : إن الله مع القاضى ما لم يحف عمدا (۵) .

(۱) ابن ماجه ، ج ۲ ، ص ۷۷۶ (كتاب الاحكام ، باب الحاكم يجتهد فيصيب

الحق ، حديث رقم ۲۳۱۴) ، النسائي ، ج ۸ ، ص ۱۹۷ (باب الاصابة

في الحكم) ، الدارقطني ، ج ۴ ، ص ۲۰۳ ، أحمد بن حنبل : المسند ،

ج ۲ ، ص ۱۸۷ ، السرخسي : المبسوط ، ج ۱ ، ص ۷۰ ، ابن الطلاع ،

أقضية رسول الله ، ص ۳۱ .

(۲) الماوردي : ادب القاضى ، ج ۲ ، ص ۳۸۷ - ۳۸۸ .

(۳) ج ۵ ، ص ۲۶ ، ۴۱۴ ، ابن ماجه ، ج ۲ ، ص ۷۷۵ ، حديث رقم ۲۳۱۳ ،

الترمذي : صحيح الترمذي ، ج ۶ ، ص ۷۱ بنحوه .

(۴) يكنى أبا علي ، وقيل أبو عبد الله اسلم قبل الحديبية ، وشهد بيعة الرضوان

وهو الذي حفر نهر معقل بالبصرة بأمر عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) فنسب

اليه ، توفي في البصرة في خلافة معاوية ، انظر الذهبي : سير اعلام النبلاء ،

ج ۲ ، ص ۵۷۶ ، ابن الاثير : اسد الغابة ، ج ۵ ، ص ۲۳۲ - ۲۳۳ .

(۵) علاء الدين الهندي : كنز العمال ، ج ۵ ، ص ۸۰۲ ، (والحديث أخرجه =

واختصم قوم من اليمامة الى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في خص (١)
فبعث حذيفة بن اليمان (٢) يقضى بينهما ، فقضى للذى يليه القمط (٣) فرجع الى
رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فأخبره الخبر فقال : أحسنت (٤) .
ولكن المسألة التي ثار حولها جدل على هي : هل عين المصطفى (صلى
الله عليه وسلم) قضاة في المدينة المنورة وخارجها ؟ . لقد انقسم العلماء في

= الترمذي في كتاب الاحكام باب ما جاء في الامام العادل ، واخرجه ايضا
الحاكم في المستدرک وقال صحيح (انظر ضياء الرحمن الاعظمي : قضاة
رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، مجلة رابطة العالم الاسلامي ، السنة
السادسة عشرة محرم ١٣٩٨ هـ / ديسمبر ١٩٧٧ م ، ص ٧٩ ، ابن الطلاع :
اقتضية رسول الله ، ص ٢٩ - ٣٠ ، الكتاني : التراتيب الادارية ، ج ١ ،
ص ٢٥٨ .

(١) الخص : البيت من القصب ، ويقال للفرج التي بين الاثاني خصا انظر
الجوهري : الصحاح ، ج ٣ ، ص ١٠٣٧ .
(٢) هو صاحب سر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، كان والده (حسل)
قد اصاب دما في قومه ، فهرب الى المدينة ، وحالف بني عبد الاشهل فسماه
قومه (اليمان) لختلفه لليمانيه وهم الانصار ، تولى المدائن لعمر بن الخطاب
وله في الصحيحين اثنا عشر حديثا ، توفي سنة ٣٦ هـ انظر الذهبي : سير
اعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٣٦١ - ٣٦٩ .

(٣) القمط بالكسر : ما يشد به الاخصا انظر الجوهري : الصحاح ، ج ٣ ، ص
١١١٥ .

(٤) ابن ماجه : سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٧٨٥ (كتاب الاحكام ، باب الرجلان
يدعيان في خص ، حديث رقم ٢٣٤٣) ، احمد بن حنبل : المسند ، ج ٢ ،
ص ١٨٧ ، ج ٤ ، ص ٢٠٥ ، ابن الطلاع : اقتضية رسول الله ، ص ٣٢ .

هذه المسألة الى قسمين : فذهب القسم الاكبر منهم الى أنه ولي بعض صحابته القضاء ، وذهب القسم الآخر الى نفى تعيينه لاحد من أصحابه ، وقد استند كلا الطرفين الى روايات وأحاديث تعزز وجهات نظرهم .

واستدل المؤيدون لتعيين النبي (صلى الله عليه وسلم) لقضاة داخل المدينة على ما رواه الترمذى (١) ، ووكيع (٢) ، والذهبي (٣) من أن عثمان بن عفان (رضى الله عنه) قال لابن عمر (رضى الله عنهما) ، اقضى بين الناس ، فقال : لا اقضى بين رجلين ، قال : ان أباك كان يقضى ، قال : ان أبى كان يقضى ، فان أشكل عليه شئ سأل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وان أشكل على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سأل جبريل . فقال : وانى لا أجد من أسأله ، وانى أعوذ بالله منك أن تجعلنى قاضيا ، فأعفاه .

وهذا يدل دلالة واضحة على أن عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) قد تولى قضاء المدينة المنورة فى حياة النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وليس فى خصوصية فحسب بل بصورة دائمة ، وكان اذا أشكل عليه شئ سأل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وهذا ما أكدته ابن قدامة (٤) حين قال : (وللامام تولية القضاة فى بلده وغيره لان النبي (صلى الله عليه وسلم) ولي عمر بن الخطاب

(١) صحيح الترمذى ، ج ٦ ، ص ٦٤ - ٦٥ (كتاب الاحكام ، باب ما جاء فى

القاضى) ، ابن ابى الحديد : شرح نهج البلاغة ، ج ١٧ ، ص ٦٧ .

(٢) اخبار القطة ، ج ١ ، ص ١٧ - ١٨ ، ابن قدامة : المغنى ، ج ٩ ، ص ٣٦

حاشية رقم ١ ، النويرى : نهاية الارب ، ج ٦ ، ص ٢٦٤ .

(٣) سير اعلام النبلاء ، ج ٣ ، ص ٢٢٣ (كذلك أخرجه احمد وابن حبان وابو

يعلى الفراء) ، محمد الفاسى : الفكر السامى ، ج ١ ، ص ١٦٢ - ١٦٧

الكتانى : التراتيب الادارية ، ج ١ ، ص ٢٥٦ .

(٤) المغنى ، ج ٩ ، ص ١٠٤ .

القضاء وولى عليا ومعاذ (. . .) ، وتؤكد المصادر ايضا أن رسول الله
(صلى الله عليه وسلم) قد فرض رقنا لعمر (رضى الله عنه) لتولية القضاء (۱).
اما قضا ته خارج المدينة المنورة ، فقد ذكر الماوردي (۲) أن النبي
(صلى الله عليه وسلم) كان اذا اسلم قوم ، أقام عليهم من يعلمهم شرائع
الدين ويقضى بين المتنازعين .
واخرج ابو داود (۳) والترمذى (۴) وابن ماجه (۵) والبيهقى (۶) فى

(۱) البخارى : صحيح البخارى ، ج ٤ ، ص ٢٣٨ (كتاب الاحكام ، باب

رزق الحكام والعاملين عليها) ، المنذرى : مختصر سنن ابى داود ،

ج ٤ ، ص ٢٠١ (باب ارزاق العمال حديث رقم ٢٨٢٤)

(٢) ادب القاضى ، ج ١ ، ص ١٣٣ .

(٣) سنن ابى داود ، ج ٢ ، ص ٢٧٠ ، ج ٣ ، ص ٣٠١ (كتاب القضاء ، باب

كيف القضاء) .

(٤) صحيح الترمذى ، ج ٦ ، ص ٧٢ (كتاب الاحكام ، باب ما جاء فى القاضى

لا يقضى بين الخصمين حتى يسمع وقال حديث حسن)

(٥) سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٧٧٤ (كتاب الاحكام ، باب ذكر القضاة ،

حديث رقم ٢٣١٠) ، الحاكم ، ج ٤ ، ص ٩٣ وقال صحيح الاسناد (كتاب

الفضائل) ، احمد : المسند ، ج ١ ، ص ١٣٦ ، ١٥٦ ، السيوطى :

تاريخ الخلفاء ، ص ٢٧٢ .

(٦) السنن الكبرى ، ج ١٠ ، ص ٨٦ ، ١٤٠ (كتاب آداب القاضى) ، احمد

بن حنبل : فضائل الصحابة ، ج ٢ ، ص ٥٨٠-٥٨١ ، ٧٠٩-٧١٠ ، وكيع

أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٨٤ ، ٨٧ وقال الدكتور محمد ضياء الرحمن

الاعظمى : ان للحديث متابعات وشواهد كثيرة وعليه يكون الحديث

صحيح الاسناد ان شاء الله ، ووافقه على ذلك محقق فضائل الصحابة

انظر الاعظمى : قضاة رسول الله ، مجلة رابطة العالم الاسلامى ، ٢٤ ، ص ٤٢

احمد بن حنبل : فضائل الصحابة ، ج ٢ ، ص ٧١٦ حديث رقم ١٢٢٧ =

سننهم عن علي بن ابي طالب (رضى الله عنه) أنه قال : بعثني النبي (صلى الله عليه وسلم) الى اليمين قاضيا فقلت : يا رسول الله ترسلني وأنا حديث السن ولا علم لي بالقضاء فقال : ((ان الله عز وجل سيهدي قلبك ويثبت لسانك ، فاذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقض حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الاول فانه احرى أن يتبين لك القضاء)) قال علي : فما زلت قاضيا وما شككت في قضاء بعده .

ومن الادلة التي تعزز تولى علي بن ابي طالب (رضى الله عنه) للقضاء في اليمين أن كل ما وصلنا عنه خلال وجوده هناك عبارة عن قضايا وردت اليه وبت بها . ولبراعته في القضاء اثني عليه النبي (صلى الله عليه وسلم) بقوله : ((أقضى امتي علي)) (١) .

وممن تولى قضاء اليمين ايضا معاذ بن جبل (رضى الله عنه) (٢) ، وذلك

= وكيع : أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٨٤ ، حاشية رقم ١ . هذا وقد قدم على من اليمين في حجة الوداع انظر الماوردى : ادب القاضى ، ج ١ ، ص ١٣٠ - ١٣١ .

(١) وكيع : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨٨ ، القرافى : الاحكام فى تمييز الفتاوى عن الاحكام وتصرفات القاضى والامام ، ص ٣٤ - ٣٥ .

(٢) هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس ، الانصارى ، ابو عبد الرحمن ، المقدم فى علم الحلال والحرام ، شهد المشاهد كلها ، وكان عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) يقول : لولا معاذ لهلك عمر توفى فى الشام بطاعون عمواس ودفن فى الغور فى الاردن سنة ١٨ هـ انظر الذهبى : تاريخ الاسلام ، ج ٢ ، ص ٢٤ - ٢٥ ، سير اعلام النبلاء ، ج ١ ، ص ٤٤٣ - ٤٦١ ، ابن الجوزى : صفة الصفوة ، ج ١ ، ص ٤٨٩ - ٥٠٢ ، الاصبهاني : حلية الاولياء ، ج ١ ، ص ٢٢٨ - ٢٤٤ ، ابو زرة الدمشقى : تاريخ ابي زرة ، ج ١ ، ص ١٧٧ وقال (ت ١٧ هـ) .

فى السنة التاسعة من الهجرة بعد غزوة تبوك ^(١) فعن الحارث بن عمرو بن
أخى المنيرة بن شعبة عن أناس من أهل حصن أصحاب معاذ بن جبل أن رسول
الله (صلى الله عليه وسلم) لما أراد أن يبعث معاذاً الى اليمن قال : ((كيف
تقضى اذا عرض لك قضاء ؟ قال : اقضى بكتاب الله قال : فان لم تجد فى كتاب
الله ؟ قال : فبسنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : فان لم تجد فى
سنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ولا فى كتاب الله ؟ قال : اجتهد رأى
ولا آلو فضرب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) صدره وقال : الحمد لله الذى
وفق رسول الله لما يرضى رسول الله)) ^(٢) .

ومن الروايات الاخرى التى تعزز بعث معاذ قاضياً الى اليمن ما رواه ابن

(١) ظافر القاسمى : نظام الحكم فى الشريعة والتاريخ ، ج ٢ ، ص ٩٥ .

(٢) ابو داود ، سنن أبى داود ، ج ٢ ، ص ٢٧٢ (كتاب الاقضية ، باب نفسى

اجتهاد الرأى فى القضاء) ، الترمذى : صحيح الترمذى ، ج ٦ ، ص ٧٢

(كتاب الاحكام ، باب ما جاء فى القاضى كيف يقضى) ، البيهقى : السنن

الكبرى ، ج ١٠ ، ص ١١٤ ، أحمد : المسند ، ج ٥ ، ص ٢٣٦ ، ٢٤٢ .

الزيلعى : نصب الراية ، ج ٤ ، ص ٦٣ (كتاب ادب القاضى) ، وكيع : أخبار

القضاة ، ج ١ ، ص ٩٨ ، الذهبى : سير اعلام النبلاء ، ج ١ ، ص ٤٤٨ .

وقال الحافظ ابن كثير هو حديث حسن مشهور واعتمد عليه ائمة الاسلام نفسى

اثبات أصل القياس ، وقواه ايضاً ابو بكر بن العربى لمزيد من التفاصيل عن

هذا الحديث انظر : هامش جامع الاصول للارناؤوط ، ج ١٠ ، ص ١٧٨

(ط ١ ، ١٣٨٩ هـ) ، ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين ، ج ١ ، ص ٢٠٢ ،

ابو يعلى الفراء : الاحكام السلطانية ، ص ٦٢ ، حاشية رقم ٣ .

محمد عبد المجيد : ظفر اللائى بما يجب فى القضا على القاضى ، ص ٥-٧ .

الاخوة^(١) قال : (وفى الحديث الصحيح لما بعث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) معاذاً الى اليمن قاضياً (٠٠٠) . وقال ابن قدامة^(٢) : (وبعث علياً الى اليمن قاضياً ، وبعث ايضاً معاذاً قاضياً) وقال فى موضع آخر أن النبى (صلى الله عليه وسلم) : (ولى علياً ومعاذ قضاء اليمن) . وقال الكاسانى^(٣) : (وبعث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) معاذاً رضى الله عنه الى اليمن قاضياً) .

أما القرافى^(٤) فقال : (لما فتح الله بالاسلام على بلاد اليمن وجهه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) معاذاً الى مدينة الجند^(٥) من اليمن قاضياً ومعلماً للناس القرآن وشرائع الاسلام) . وعن الاسود بن يزيد قال : (قضى معاذ باليمن ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) حى) ، وكذلك قال ابن نجيب^(٦) . وقال ابن فرحون^(٧) : (وقد ولى رسول الله (صلى الله عليه وسلم)

(١) معالم القرية فى أحكام الحسبة ، ص ٢٩٧ - ٢٩٨ .

(٢) المغنى ، ج ٩ ، ص ٣٤٤ .

(٣) بدائع الصنائع ، ج ٩ ، ص ٤٠٨١ - ٤٠٧٨ .

(٤) الاحكام فى تمييز الفتاوى عن الاحكام ، ص ٣٤ ، حاشية رقم ١ .

(٥) بلد مشهورة فى اليمن جنوب غرب صنعاء ، مقابله لمدينة تعز من جهة الشرق . وسميت بجند بن شهران (بطن من معافر) انظر ياقوت الحموى : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ١٦٩ ، الجعدى : طبقات فقهاء اليمن ،

ص ٣١٦ - ٣١٧ .

(٦) وكيع : أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٩٩ .

(٧) تبصرة الحكام ، ج ١ ، ص ١٤ ، الطرابلسى : معين الحكام ، ص ٨ .

على بن ابي طالب ومعاذ بن جبل ومعل بن يسلم (رضى الله عنهم) القضاء
وأكد ايضا كل من خليفة بن الخياط (١) والد ياربكرى (٢) بعث معاذ بسن
جبل (رضى الله عنه) قاضيا الى اليمن .

على أى حال لقد أقر حديث معاذ عدة أمور مهمة منها : ان القاضى
ليس له مرجع الا الكتاب والسنة ، اذا وجد ما يحوزه فيهما ، وقد عبر مؤرخوا
الحضارات عن هذا الوضع التنظيمى بأنه مرحلة الانتقال الى القانون المكتوب
الذى يلتزم به المتقاضون ، بينما كان الناس قبل ذلك يرجعون الى الاعراف والتقاليد
والعادات ، وما اكثر تفايرها (٣) كذلك اقر هذا الحديث مبدأ التحقيق والاختبار
فى اختيار القضاة ، واشترط فيمن يرشح للقضاء أن يكون حافظا للقرآن الكريم مع
معرفة طرق الاستدلال بالآيات من جهة أسباب النزول ، والناسخ والمنسوخ ، وغير
ذلك ، وأن يكون محيطا بالسنة النبوية بحيث يستطيع معرفة الدليل المؤدى الى
الحكم ، كذلك دل هذا الحديث على أن القاضى يجب أن تتوفر فيه القدرة العقلية
على الاجتهاد حين فقدان النص .

ومما هو جدير بالذكر أنه لم يصل من سيرة معاذ بن جبل (رضى الله
عنه) خلال اقامته فى اليمن غير نماذج من قضاائه وبعض مواقفه القضائية مما يعزز
توليته للقضاء فى تلك الناحية ، ومن نماذج قضاائه ما رواه ابو الاسود الدؤلى ،
من أن معاذ كان فى اليمن فاخصصوا اليه فى يهودى مات وترك أخا مسلما
فقال معاذ : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : ان الاسلام

(١) تاريخ خليفة بن الخياط ، ص ٩٢ ، البلدانرى : ...

فتوح البلدان ، ج ١ ، ص ٨٣ ، وقدامة بن جعفر ،

الخراج وصناعة الكتاب ، ص ٢٧٥ .

(٢) تاريخ الخميس فى احوال أنفس النفيس ، ج ٢ ، ص ١٨٣ .

(٣) ظافر القاسمى : نظام الحكم فى الشريعة والتاريخ ، ج ٢ ، ص ٥٣ - ٥٤ .

يزيد ، فورثه . وقضى كذلك في رجل ترك أخته وابنته فأعطى البنت النصف وأعطى
الاخت ما بقي (١) ، وقضى أيضا بقتل اليهودي الذي أسلم ثم ارتد كما تقدم .
وممن عينه النبي (صلى الله عليه وسلم) للقضاء في اليمن معقل بن
يسار (٢) ، ودحية الكلبي (٣) . كذلك بعث أبا عبيدة قاضيا الى نجران ليحكم
بين النصارى فيما ينشعب بينهم من خلافات (٤) .
أما من عينهم النبي (صلى الله عليه وسلم) ولاية وقضاة في آن واحد فـ
جمع فقير فمنهم : العلاء بن الحضرمي (٥) الذي بعثه النبي (صلى الله عليه وسلم)

-
- (١) وكيع : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٩٩ ؛ ابن كثير : جامع الاصول ، ٩٥١ ، ص ٦٤ .
(٢) ابن فرحون : تبصرة الحكام ، ج ١ ، ص ١٤ ، الطرابلسي : معين الحكام ،
ص ٧ - ٨ ، محمد الثعالبي الفاسي : الفكر السامي ، ج ١ ، ص ١٦٧ .
الزحيلي : التنظيم القضائي في الفقه الاسلامي ، ص ٤٢ .
(٣) هو دحية بن خليفة بن فروة من قضاة اسلم قديما ولم يشهد بدرا كان
يشبه بجبريل ، وكان رسول النبي (صلى الله عليه وسلم) الى قيصر
الروم ، بقي الى زمن معاوية بن ابي سفيان انظر ابن الاثير : اسد الغابة
ج ٢ ، ص ١٥٨ ، الذهبي : سير اعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٥٥٠ - ٥٥٦ .
ابن الطلاع : اقضية رسول الله ، ص ٣٤ .
(٤) مصطفى بن حسن الجناني : البحر الزاخر في احوال الاوائل والاواخر
ورقة ٢٥٣ .
(٥) هو العلاء بن عبد الله بن عماد الحضرمي ، كان مجاب الدعوة ، كان من
سادة المهاجرين توفي سنة ٢١١ هـ انظر الذهبي : سير اعلام النبلاء ، ج ١ ،
ص ٢٦٤ - ٢٦٥ ، ابن الاثير : اسد الغابة ، ج ٤ ، ص ٧٤ ، ابن حجر
الاصابة ، ج ٢ ، ص ٤٩٧ - ٤٩٨ .

الى البحرين واليا وقاضيا وكتب اليه كتابا طويلا جاء فيه ((بسم الله الرحمن الرحيم
هذا كتاب من محمد عبد الله النبي الامي القرشي الهاشمي رسول الله ونبيه . .
. . للعلاء بن الحضرمي ومن معه من المسلمين . . . اتقوا الله ايها المسلمون
ما استطعتم فاني بعثت عليكم العلاء بن الحضرمي ، وامرته ان يتقى الله وحده
لا شريك له ويلين لكم الجناح . . . ويحكم بينكم وبين من لقي من الناس بما أنزل
الله عز وجل في كتابه من العدل . . .)) (١) .
واستخلف عتاب بن أسيد (٢) على مكة واليا وقاضيا (٣) وقال : ((يا

(١) خليفة بن الخياط : تاريخ خليفة بن الخياط ، ص ٩٧ ، ابن الاثير : اسد

الغابة ، ج ٤ ، ص ٧٤ ، ابن حجر : الاصابة في تمييز الصحابة ، ج ٢ ،

ص ٤٩٧ — ٤٩٨ ، ابن الطلاع : اقضية رسول الله ، ص ٢٨ — ٢٩ ، ضياء

عبد الرحمن الاعظمي : قضاة رسول الله ، مجلة رابطة العالم الاسلامي ،

السنة السادسة عشره ، محرم ١٣٩٨ هـ / ديسمبر ١٩٧٧ م ، ص ٧٩ .

(٢) هو عتاب بن اسيد الاموي ، ابو عبد الرحمن ، اسلم يوم الفتح ، وتوفي يوم

يوم توفي ابو بكر سنة ١٣ هـ / ٦٣٤ م) (رضى الله عنهما) ، ولكن ابن

حجر ذكره في عمال عمر (رضى الله عنه) في سني خلافته كلها الى سنة

اثنين وعشرين وهذا يشعر انه مات في آخر خلافة عمر انظر ابن حجر :

الاصابة ، ج ٢ ، ص ٤٥١ ، ابن الاثير : اسد الغابة ، ج ٣ ، ص ٥٥٦ — ٥٥٧ ،

ابن عبد البر : الاستيعاب ، ق ٣ ، ص ١٠٢٣ — ١٠٢٤ ، ابن حبان :

مشاهير علماء الاصار ، ص ٣٠ ، ابن قدامة : انساب القرشيين ، ص ١٦٩ —

١٧٠ .

(٣) الماوردي : أدب القاضي ، ج ١ ، ص ١٣١ ، السرخسي : المبسوط ، ج ١٦

ص ٦٧ ، القرشي : معالم القرية ، ص ٢٩٨ ، مصطفى بن حسن الجنابي :

البحر الزاخر في أحوال الاوائل والاواخر ، ورقة ٢٦٩ ب .

عتاب انهم عن بيع ما لم يقبضوا وعن ربح ما لم يضمنوا (((١) . وقد كان شديدا
على المريب لينا على المؤمنين وكان يقول : (والله لا أعلم متخلفا عن هذه الصلاة
في جماعة الا ضريت عنقه فانه لا يتخلف عنها الا متافق) فقال أهل مكة : يا
رسول الله استعملت على أهل الله اعرابيا جافيا فقال : ((اني رأيت فيما يرى
النائم أنه أتى باب الجنة فأخذ بحلقة الباب ففقمها حتى فتح له ودخل)) (٢) .
وعن مسروق قال : كان أصحاب القضاء من أصحاب رسول الله (صلى الله
عليه وسلم) ستة : عمر ، وعلى ، وعبد الله بن مسعود ، وأبى بن كعب (٣) ،
وزيد بن ثابت (٤) ، وأبو موسى الأشعري (٥) .

(١) الماوردي : أدب القاضي ، ج ١ ، ص ٣١ .

(٢) ابن الطلاع : أقضية رسول الله ، ص ٣٣ ، الأعظمي : قضاة رسول الله

(صلى الله عليه وسلم) ، مجلة رابطة العالم الاسلامي ، ع ٣ ، السنة

السادسة عشرة ، ربيع الاول ١٣٩٨ هـ / فبراير ١٩٧٨ ، ص ٣٠ .

(٣) هو أبى بن كعب بن قيس بن النجار ، سيد القراء ، يكنى أبا الطفيل ،

شهد العقبة ، ويدرأه وكان راسيا في العلم والعمل روى له البخاري ومسلم

وقد اختلف في سنة وفاته قال الواقدي سنة ٢٢ هـ وهناك من قال مات في

سنة ٣٠ هـ وهناك من قال غير ذلك انظر الذهبي : سير اعلام النبلاء ، ج ١ ،

ص ٣٨٩ - ٤٠١ .

(٤) هو زيد بن ثابت بن الضحاك ، ابو سعيد ، وابو خارجة ، مفتي المدينة

وكاتب الوحي ، وكان عمر يستخلفه اذا حج على المدينة ، وهو الذي تولى

قسمة الغنائم يوم اليرموك ، تعلم السريانية في سبعة عشر يوما ، وكان عالما

بالفرائض ، استعمله عمر على القضاء وفرض له رزقا ، توفي ما بين ٤٥ و ٥٥ هـ

انظر : الذهبي : سير اعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٤٢٦ - ٤٤١ ، ابن الجوزي

صفة الصفوة ، ج ١ ، ص ٧٠٤ - ٧٠٧ وقال (ت ٤٥ هـ) ابن عبد البر :

الاستيعاب ، ج ٢ ، ص ٥٣٧ - ٥٤٠ ، الذهبي : تذكرة الحفاظ ، ج ١ ، ص ٣١ - ٣٢

(٥) الذهبي : سير اعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٣٨٨ ، الكتاني :

واخيرا مما يعزز وجهة نظر المؤيدين لتعيين المصطفى (صلى الله عليه وسلم) للقضاة في الامصار أن وكيعا أحد المتخصصين في تاريخ القضاء في الدولة الاسلامية قد افرد فصلا خاصا في كتابه الشهير (أخبار القضاة) سماه (ذكر قضاة رسول الله) ومما قال في هذا الفصل : (وقد جمعت كتابا في أخبار قضاة الامصار من عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ٠٠٠ ومن روى عنه الحديث منهم ذكرت من حديثه طرفا ، فان كان كثيرا مشهورا استغنيت بشهرته عن ذكر حديثه وروايته كعلي بن ابي طالب عليه السلام ، وهو أجل القضاة ان كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) استعمله على القضاء في حياته ، ومعاذ بن جبل وابي موسى الاشعري لم أذكر رواياتهم لكثرة ذلك ٠٠٠ ثم بدأت بذكر قضاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في حياته ، والمواضع التي ولوها ، وذكرت قضايهم في هذه المدة ، ولم أذكر قضاة من قضى منهم بعد ذلك ، وان كان اما ما لاني انما قصدت ذكر القضاة ، وما كان من احوالها ، في حال ولايتها

= التراتيب الادارية ، ج ١ ، ص ٢٥٨ ، وابو موسى الاشعري موعبد الله بن قيس بن سليم الفقيه المقرئ ، أقرأ أهل البصرة وأفقههم تولى امرة الكوفة والبصرة لعمره ، فافتتح الاهواز ، وأصبهان ، وتستر ، والرها وغيرها ، استعمله عثمان على الكوفة ثم كان أحد الحكمين في صفين توفي ما بين ٤٢ — ٤٤ هـ عن حياته انظر : الذهبي : سير اعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٣٨٠ — ٤٠٢ هـ الاصبهاني : حلية الاولياء ، ج ١ ، ص ٢٥٦ — ٢٦٤ هـ ابن جبان : مشاهير علماء الامصار ، ص ٣٧ هـ ابن عبد البر : الاستيعاب ، ج ٣ ، ص ٩٧٩ — ٩٨٠ هـ ابن الجوزي : صفة الصفوة ، ج ١ ، ص ٥٥٦ — ٥٦٥ هـ العماد الحنبلي : شذرات الذهب ، ج ١ ، ص ٥٣ — ٥٤ هـ ومن الجد ير بالذكر ان النبي (صلى الله عليه وسلم) عين عددا كبيرا من الصحابة على انحاء مختلفة من اليمن عن هؤلاء انظر : الجعدي : طبقات فقهاء اليمن ، ص ١٤ — ١٨ هـ الجنابي : المصدر السابق ، ورقه ٢٦٩ ب .

القضاء ، ثم ذكرت قضاة أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلى رحمهم الله (١) .
واستدل الذين نفوا تولية الرسول (صلى الله عليه وسلم) القضاء لغيره
على عدة روايات منها : —

أن الزهري روى : أن أبا بكر وعمر لم يكن لهما قاض حتى كانت الفتنة
فاستقضى معاوية (٢) . وأن أبا هريرة قال : أن أول قاض رأيته في الاسلام عبد
الله بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب (٣) .
واستدلوا أيضا بما رواه مالك (رحمه الله) من أن أول من اتخذ قاضيا
معاوية بن أبي سفيان (٤) . كما استندوا على ما رواه الترمذي حول حديث معاذ
أن قال بعد أن أخرجه وليس اسناده بمتصل .

أن المتأمل لادلة النافين يجد أنها لا تثبت أمام النقد العلمي ، فرواية
الزهري هذه التي تنفي وجود قضاة في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم)
وأبي بكر ، وعمر تتناقض مع روايات أخرى له تؤكد على تعيين عمر بن الخطاب
(رضى الله عنه) للقضاة ، فقد روى عن الزهري أنه قال : (ما اتخذ رسول الله
(صلى الله عليه وسلم) قاضيا ، ولا أبو بكر ، ولا عمر ، حتى قال عمر ليزيد ابن
أخت النمر أكفني بعض الامور يعني صغارها) (٥) . كما أن تولية عمر لشريح

(١) وكيع : اخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٤ — ٦ .

(٢) المصدر السابق نفسه ، ج ١ ، ص ١٠٥ .

(٣) المصدر السابق نفسه ، ج ١ ، ص ١١٣ — ١١٦ ، وابن رسته : الاعلام

النفيسة ، ج ٧ ، ص ١٩٥ ، ابن قتيبة : المعارف ، ص ٢٤٣ .

(٤) وكيع : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١١٠ — ١١١ ، وابن طولون : قضاة

دمشق ، ص ٤١٨ .

(٥) وكيع : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٠٥ .

من القضايا المشهورة التي لا يجادل بها أحد (١) .

أما رواية أبي عرييرة (رضي الله عنه) فتتناق مع الوقائع التاريخية ، لان عبد الله بن نوفل (٢) هو أول قاض في المدينة المنورة لمروان بن الحكم ، وقد ذكره وكيع (٣) بعد أن ذكر عشرات القضاة ممن تولوا القضاء للرسول (صلى الله عليه وسلم) وللخلفاء من بعده .

ان المتتبع لتاريخ القضاء في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) والخلفاء الراشدين (رضوان الله عليهم) يجد أنهم على الرغم من تعيينهم لبعض القضاة في مركز حكمهم في المدينة كانوا يباشرون القضاء كلما كان لديهم متسع من الوقت ، أما في العهد الأموي ، فنجد أنهم تركوا النظر في القضاء بصورة شبه تامة لقضائهم في عاصمة ملكهم دمشق وفي مختلف الأمصار ، ويبدو أن هذا ما رى اليه الزهري وأبو عرييرة بقولهم بعدم استقضاء الرسول (صلى الله عليه وسلم) ولا الخلفاء من بعده والله اعلم .

(١) ابن طولون : المصدر السابق ، ص ٤١٨ عن تعيين شريح انظر الفصل

الثاني من هذا الباب .

(٢) توفي في عمان ٨٤هـ / ٧٠٣م عند انتهاء فتنة أين الاشعث ، وكان خرج

اليها هاربا من الحجاج ، ذكره ابن حبان في الثقات انظر وكيع : المصدر

السابق ، ج ١ ، ص ١١٥ ، حاشية رقم ١ .

(٣) المصدر السابق نفسه ، ج ١ ، ص ١١٣ - ١١٦ .

المظالم فى عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم)

لقد حرم الله تعالى الظلم على نفسه وجعله محرماً بين الناس فقد جاء في الحديث القدسي : ((يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي ، وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا)) (١) . وتوعد رب العزة الظالمين في آيات كثيرة منها قوله تعالى : ((انا اعتدنا للظالمين نارا احاط بهم سرادقها وان يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل يشوي الوجوه بئس الشراب وساءت مرتفعاً)) (٢) . وقال ايضا ((الا لعنة الله على الظالمين)) (٣) الى غير ذلك من الايات .

وحذر المصطفى (صلى الله عليه وسلم) من الظلم لما يترتب عليه من ضياع للحقوق ، واختلال في الامن ، وانعدام الطمأنينة بين الناس فعن ابن عمر (رضى الله عنهما) قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ((الظلم ظلمات يوم القيامة)) (٤) .

وتوعد عليه الصلاة والسلام كل من يعين ظالماً على ظلمه ، أو يشاهده ظالماً ولا ينبه الى ظلمه بالعذاب الاليم يوم القيامة ، فعن ابن عمر (رضى الله

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ، مج ٨ ، ج ١٦ ، ص ١٣٢ (كتاب البر

والصلة والادب ، تحريم الظلم ، دار احياء التراث العربى - بيروت ، ط ٢

١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م) ، احمد بن حنبل : المسند ، ج ٥ ، ص ١٦٠ .

(٢) سورة الكهف ، آية ٢٩ .

(٣) سورة هود ، آية ١٨ وعن الآيات التي تتحدث عن الظلم انظر محمد فؤاد

عبد الباقي : المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم ، ص ٤٣٤ - ٤٣٨ .

(٤) البخارى : صحيح البخارى ، ج ٢ ، ص ٦٧ (كتاب المظالم ، باب الظلم

ظلمات يوم القيامة) ، صحيح مسلم بشرح النووي ، مج ٨ ، ج ١٦ ، ص

ص ١٣٤ (كتاب البر ، باب تحريم الظلم) ، البيهقي : السنن الكبرى

ج ١٠ ، ص ١٣٤ (كتاب آداب القاضى) ، أحمد : المسند ، ج ٣ ،

ص ١٠٦٥٩٣ .

عنهما) قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : ((من أعان على خصومة بظلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع)) (١) .

لقد كانت العدالة ونصرة المظلومين من المبادئ الأساسية التي نادى بها الاسلام ، لذا فلا غرابة أن نجد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، يقف الى جانب المظلومين منذ بداية دعوته وقبل أن تكون له دولة تخضع لسيادته ، وأول إشارة ترد عن رفعه (صلى الله عليه وسلم) للمظالم ، تعود الى بداية دعوته في مكة المكرمة ، فيذكر أن رجلاً من أراش قدم مكة المكرمة بابل وباعها من أبى جهل فمطله وظلمه فقام في المسجد . فقال : يا معشر قريش انى رجل غريب ابن سبيل ، وانى بعث ابلا من أبى جهل فمطلنى وظلمنى ، فمن رجل يعدنى عليه فيأخذ لى بحقى ؟ وكان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في المجلس جالسا فقالوا : ذلك الرجل يعديك عليه ، فانطلق اليه فذكر له ذلك فقام معه . وبعثت قريش في اثرهما رجلا ، وانما فعلوا ذلك استهزاء لما قد علموا ما بين النبى (صلى الله عليه وسلم) وبين أبى جهل من العداوة . فأتى الباب فضربه ، فقيل من هذا ؟ فقال : محمد فخرج ابو جهل وما في وجهه رائحة من الذعر فقال : اعط هذا حقه . قال : نعم فدخل فأخرج حقه وأعطاه اياه ، فعاد الرجل الذى بعثوه وراءهم فأخبرهم بما حصل ، وجاء الرجل صاحب الحق فوقف عليهم فقال : جزاه الله خيرا فقد أخذ لى بحقى . فلما جاء ابو جهل قالوا له : وملك ما صنعت ؟ فقال : والله ما هو أن ضرب على الباب فقال محمد ، فذهب قوامى فخرجت اليه واذا معه فحل ما رأيت مثل هامته وانيابه لفحل قطان كاد ليأكلنى لو امتنعت فوالله ما ملكت نفسى ان اعطيت حقه (٢) .

(١) ابن ماجه : سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٧٧٨ (كتاب الاحكام ، باب من ادعى

ما ليس له وخاصم فيه ، حديث رقم ٢٣٢٠) .

(٢) السنناني : روضة القضاء ، ج ١ ، ص ١٦٨ - ١٦٩ ، والريثي رواه ابن كثير (سيرة ابن كثير ، ج ١ ، ص ٤٦٩ - ٤٧٠) .

This file was downloaded from QuranicThought.com

اللّٰه عليه وسلم) (انى خاطب العشية على الناس ومخيرهم برضاكم) فقالوا :
نعم ، فخطب رسول اللّٰه (صلى اللّٰه عليه وسلم) فقال : (ان هؤلاء اتونى
يريدون القصاص ، فعرضت عليهم كذا وكذا ، فقال النّبي (صلى اللّٰه عليه وسلم)
فرضوا ، ارضيتم ؟) فقالوا : لا ، فقام المهاجرون بهم فأمرهم رسول اللّٰه (صلى
اللّٰه عليه وسلم) ان يكفوا عنهم ، ثم دعاهم فزادهم ، فقال : ارضيتم ؟ فقالوا :
نعم ، فخطب النّبي (صلى اللّٰه عليه وسلم) فقال : ارضيتم ؟ فقالوا نعم (١) .
وكان عليه الصلاة والسلام يبحث أصحابه على أن يبلغوه حاجات الناس وما
يقع عليهم من ظلم فقد كان يقول ((أبلغونى حاجة من لا يستطيع إبلاغها فان
من أبلغ نأ سلطان حاجة من لا يستطيع إبلاغها ثبت اللّٰه قدميه يوم تزل الاقدام)) (٢) .
ويبدو أن النّبي (صلى اللّٰه عليه وسلم) عندما اتسعت دولته وكثرت
معاونوه أخذ يعين مع بعض الولاة ، موظفا خاصا للمظالم ، فيذكر أن النّبي (صلى
اللّٰه عليه وسلم) استعمل أبا سفيان بن حرب على نجران ، فولاه الصلاة والحرب ،
وراشد بن عبد اللّٰه (٣) .

(١) ابو داود ، سنن ابى داود ، ج ٢ ، ص ٤٨٩ (كتاب الديات ، باب العامل
يصاب على يديه خطأ) ، النسائي : سنن النسائي ، ج ٤ ، ص ٣٠ (باب
السلطان يصاب على يديه) ، ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين ، ج ١ ،
ص ٣٢٠ - ٣٢١ .

(٢) نصر فريد واصل : السلطة القضائية ، ص ١٠٦ ومن النماذج التطبيقية
لفهم المسلمين لهذا الحديث أنه لما قتل خالد بن الوليد بعضا من
رجال قبيلة جذيمة ، نجد أن المسلمين يبلغون الرسول صلى اللّٰه عليه
وسلم بذلك .

(٣) قيل أن رسول اللّٰه (صلى اللّٰه عليه وسلم) قال له ما اسبك ؟ قال : غامر
ابن ظالم . فقال : انت راشد بن عبد اللّٰه ، وكان سادن صنم بنى سليم
الذى يدعى سواعا انظر ابن الاثير : اسد الغابة ، ج ٢ ، ص ١٨٧ .

على القضاء والمظالم (۱) .

ولم يكتف النبي (صلى الله عليه وسلم) بذلك بل أخذ ينبه ولايته وموظفيه الى عدم أخذ الهدايا في اثناء ممارستهم لهما مهم ، لانه كان يرى أن هدايا الرعية للولاة ليست اختيارية بل هي ثمرة ظلم واقع أو ظلم متوقع ، لذا كان يصاد ركسـل هدية تصل الى ولايته لانه كان يعتبر الهدايا للامراء غلول (۲) ، وكان اذا عرف اصحابها ردها اليهم ، لانها وصلت الى عماله عن طريق غير مشروع عن طريق استغلال مناصبهم ، فقد روى أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) استعمل رجلا من بني أسد اسمه ابن الاتبية (۳) على صدقات بني سليم فلما جاء الى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وحاسبه قال : هذا لكم وهذا هدية أهديت لي ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : فهلا جلست في بيت أبيك وبيت أمك حتى تأتيك هديتك ان كنت صادقا ، ثم قام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فخطب الناس . . . وما قال ((والله لا يأخذ احدكم منها شيئا بخير حقه الا لقي الله تعالى يحمله يوم القيامة)) (۴) .

(۱) Hamidullah , Administration of Justice

under the early Caliphate (instruction of

Caliph Umar to ABU Musa AL - Ashari ,

Journal of Pakistan Historical Society January, 1971, P.1.

(۲) ابن عبد البر : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والاسانيد ، ج ۲ ، ص ۶

(۳) اسمه عبد الله ، منسوب الى بني لتب ، بطن من بطون الاسد ، وقيل اللتبية

أما انظر الماوردي : أدب القاضي ، ج ۲ ، ص ۶۶ ، حاشية رقم ۶ ، وابن

حجر : فتح الباري ، ج ۱ ، ص ۲۸۲ .

(۴) البخاري : صحيح البخاري ، ج ۴ ، ص ۲۴۴) كتاب الاحكام ، باب

محاسبة الامام عماله () صحيح مسلم بشرح النووي ، مج ۶ ، ص =

لذا كان الصحابة (رضوان الله عليهم) لا يقبلون أى هدية بعد هذا التحذير من الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، فيروى أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بعث عبد الله ابن رواحة الى خيبر ، ليخبر بينه وبين يهود . فجمعوا حلياً من نسائهم فقالوا : هذا لك وخفف عنا . قال : يا معشر يهود والله انكم لمن ابغض خلق الله الى ، وما ذاك بحاملى على أن أحيف عليكم ، والرشوة سحت . فقالوا : بهذا قامت السماء والارض (١) .

واعتبر النبي (صلى الله عليه وسلم) اشتغال الولاة فى التجارة مدعاة للظلم ، لان الوالى أو القاضى يعرف فيحايى فيكون كالهدية ، فيؤثر ذلك على نزاهتهما ، فضلا عن ان الانشغال بالتجارة يأخذ من اوقاتهم ويكون ذلك على حساب نظريتهما فى احوال الرعية وقضايا الخصوم لذا قال (صلى الله عليه وسلم) ((ما عدل وال اتجر فى رعيته أبدا)) (٢) . وقال أيضا : ((من استعملناه على عمل فسررقناه فما أخذ بعد ذلك فهو غلول)) (٣) .

لقد سد النبي (صلى الله عليه وسلم) كل طريق توصل الى ظلم ، فنجده لمعرفة لطباع النفوس وميلها الى الاقارب يشدد الوعيد والتكثير للولاة الذين

= ج ١٢ ص ٢٢٠ (كتاب الامارة ، باب تحريم هدايا العمال) ،

ابن حجر : فتح البارى ، ج ١٦ ص ٢٨٧ - ٢٨٨ ، الطبرى : تهذيب

الاثار ، ج ١ ص ١٧٤ ، وكيع : أخبار القضاة ، ج ١ ص ٥٧ ، البيهقى :

السنن الكبرى ، ج ١٠ ص ١٣٨ ، أحمد : المسند ، ج ٥ ص ٤٢٣ .

(١) الذهبي : سير اعلام النبلاء ، ج ١ ص ٢٣٧ ، مالك : الموطأ ، ج ٢ ص ٧٣ - ٧٤ ؛
(كتاب المصاغة - باب ما جاء فى المصاغة) .

(٢) جمال المصفاوى : نظام القضاء فى الاسلام ، ص ١٢٠ .

(٣) ابو داود : سنن ابى داود ، ج ٣ ص ١٣٤ (كتاب الخراج والامارة ، باب

ارزاق العمال) وقد صححه محمد ناصر الالبانى انظر صحيح وضعيف الجامع

الصغير ، ج ٥ ص ٢٤١ .

يعينون اقرارهم في مناصب ليسوا أهلا لها لوجود من هو أصلح منهم بين افراد
عياهم ، فاعتبر النبي (صلى الله عليه وسلم) أن هذا التصرف شكلا من أشكال
الظلم يستحق عليه فاعله عذاب جهنم . فقد قال عليه الصلاة والسلام : ((من
ولى ذا قرابة محاباة وهو يجد خيرا منه لم يرح رائحة الجنة)) (١) .

ودعا الرسول (صلى الله عليه وسلم) الامة الى التتصاف فيما بينها وتبرأه
ما في ذمتها من مظالم ، وذلك قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلال ، فعن ابي
هريرة (رضى الله عنه) عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : ((من كانت
له مظلمة لاخيه في مال او عرض فليأت به فليستحلها منه قبل أن يؤخذ وليس عنده
دينار ولا درهم ، فان كانت له حسنات أخذ من حسناته فاعطياها هذا والا أخذ
من سيئات هذا فجعلت على سيئاته)) (٢) .

ونجد الرسول القدوة (عليه افضل الصلاة والسلام) لا يجد حرجا في
ان يقتص منه أى مسلم آذاه وذلك حتى يكون بحمله هذا قدوة يحتذى به من قبل
من يأتون بعده ، فعن ابي سعيد الخدري (رضى الله عنه) قال : بينما
رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقسم قسما أقبل رجل فأكب عليه ، فطعنه
رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بعرجون كان معه ، فجرح وجهه ، فقال له
رسول الله (صلى الله عليه وسلم) تعال فاستقد منى ، فقال : بل عفوت يسا
رسول الله (٣) .

-
- (١) المروزي : مسند ابي بكر ، ص ٢٠١ ، احمد بن حنبل ، ج ١ ص ٦ .
(٢) البخاري : صحيح البخاري ، ج ٢ ، ص ٦٢ (كتاب المظالم ، باب من كانت
له مظلمة عند الرجل فحلها له) ، احمد بن حنبل : المسند ، ج ٢ ،
ص ٤٢٥ ، ٥٠٦ .
(٣) ابو داود ، ج ٢ ، ص ٤٨٩ (كتاب الديات ، باب القود من الضربة ، وقص
الامير من نفسه) ، النسائي : سنن النسائي ، ج ٨ ، ص ٢٩ (باب =

وخرج الرسول (صلى الله عليه وسلم) في اثني عشر مرصه الاخير بين الفضل بن العباس ، وعلى بن ابي طالب (رضى الله عنهم) ، حتى جلس على المنبر ثم قال ((ايها الناس . . . فمن كنت جلدت له ظهرا فهذا ظهري فليستقد منه ، ومن كنت شتمت له عرضا فهذا عرضي فليستقد منه ، ومن أخذت له مالا فهذا مالي فليأخذ منه ، ولا يخش الشحنا من قبلي فانها ليست من شأني ، ألا وان أحبكم الى من أخذ مني حقا ان كان له ، أو حللني فلقيت ربي وأنا طيب النفس)) ثم نزل فصلى ، ثم رجع الى المنبر فعاد لبقائه الاولى (١) .

وخلاصة القول : تعتبر حكومة الرسول (صلى الله عليه وسلم) أعف حكومة عرفها التاريخ لذا لم تكن هناك حاجة ملحة . لوجود ولاية مظالم منفردة ، لان الجيل الذي رباه المصطفى (صلى الله عليه وسلم) كان جيلا قرآنيا فريدا بعيدا كل البعد عن التظالم والتجاهد فطاقاته كلها مسخرة في تلك الفترة للجهاد في سبيل الله لاعلاء كلمة لا اله الا الله ، واخراج الناس من عبادة العباد الى عبادة رب العباد ، ومن جور الاديان الى عدالة الاسلام ، فكانوا اساتذة للعالم .

= القود من الطمعة) ، ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ١٩٥ .

ابن الاثير : الكامل ، ج ٢ ، ص ٣١٩ .

(١) ابن الاثير : الكامل ، ج ٢ ، ص ٣١٩ ، عبد القادر عوده : التشريع الجنائي

الاسلامي مقارنا بالقانون الوضعي ، ص ٣١٨ .

ب۔ القضاء فی عہد ابی بکر الصديق (رضی اللہ عنہ)

كان ابو بكر الصديق (رضى الله عنه) (١) زعيما من زعماء قريش في الجاهلية فقد اسندت اليه قريش الاشناق (الديات) . ولكنه كان يختلف عن بقية زعماء قريش ، فقد كان يكره سفك الدماء ، ويحب الامن والسلام ، لذا كان اذا دبت قتال بين قبيلتين ، وسقط بعض القتلى كان يهرع للمتصارعين ليصلح بينهم ، ويحاول أن يدفع دياتهم من ماله الخاص ، فكانت قريش كما تقدم في التمهيد اذا حمل شيئا قالت : صدقوه ، وامضوا حمالته ، وحمالة من قام معه ، وان احتملها غيره خذلوه ولم يصدقوه .

وكان عفيف النفس مجتنباً للخبائث ، فحرم الخمر في الجاهلية على نفسه ولما اسلم عاش للاسلام وخدمته فأنفق ثروته البالغة اربعين ألفا كلها في سبيل الدعوة ، واعتق سبيع رقاب كانوا يعذبون في الله (٢) .

لقد كان الصديق (رضوان الله عليه) كفيرو ممن تخرج من مدرسة المصطفى (صلى الله عليه وسلم) متمثلاً الاسلام بكل معانيه ، مدركاً أن من أهم المبادئ

(١) هو عبد الله بن أبي قحافة القرشي التيمي ، ولد بعد عام الفيل بسنتين وستة اشهر بمكة ، كان من موسرى قريش ، عالماً بأنساب القبائل ، وأخبارها وكان يلقب بعالم قريش ، وهو أول من آمن من الرجال ، شهد المشاهد كلها ، بويج له بالخلافة سنة (١١هـ / ٦٣٢ م) وتوفي لثمان بقين من جمادى الآخرة سنة ١٣هـ ، فكانت خلافته سنتين وثلاثة اشهر وعشرين يوماً وكان كاتبه عثمان بن عفان ، وحاجبه شديد مولاة ، ومؤذنه سعد القرظ مولى عمار بن ياسر انظر : أحمد بن حنبل : فضائل الصحابة ، ج ١ ، ص ٦٥ ، حاشية رقم ١ ، ص ٦٥ - ٢٤٣ ، السيوطي : طبقات الحفاظ ، ص ١٣ ، حاشية رقم ١ ، الذهبي : تاريخ الاسلام ، ج ٢ ، ص ٢ ، إبراهيم بن محمد بن دقماق : الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين ، ورقة ١ ، الجنابي البحر الزاخر ، ورقة ٢٧٢ أ .

(٢) ابن قدامة : أنساب القرشيين ، ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

التي جاء بها الاسلام مبدأ العدالة ، لذا نجده في اول يوم يتولى فيه مقاليد
الخلافة يعلن للامة أنه لن يحيد عن العدالة قيد انملة ، فقال : ((أما بعيد
ايها الناس فاني قد وليت عليكم ولست بخيركم . . . فان أحسنت فأعينوني ، وان
أسأت فقوموني ، الصدق أمانة والكذب خيانة . . . والضعيف فيكم قوى عندى حتى
أريج عليه حقه ان شاء الله ، والقوى فيكم ضعيف حتى آخذ الحق منه ان شاء الله
. . . . أطيعوني ما أطعت الله ورسوله ، فاذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى
عليكم)) (١) .

(أ) منهجه فى القضاء : —

لقد كان للمصديق (رضوان الله عليه) منهج واضح ومحدد على الرغم من قصر مدة خلافته إذ لم تزد عن سنتين وثلاثة اشهر
وعشرين يوما ، فقد كان (رضى الله عنه) لا يحيد عن رأى الجماعة فى المسائل
التي لا يوجد فيها نص ، فقد قال فى احدى خطبه : (. . . واستشيروا القرآن
والزموا الجماعة ، وليكن الابرام بعد التشاور ، والصفقة بعد طول التناظر . . .) (٢)
وكان (رضى الله عنه) اذا ورد عليه خصم نظرت فى كتاب الله ، فان وجد
فيه ما يقضى به قضى به بينهم ، فان لم يجد فى الكتاب نظر هل كانت عن النبى
(صلى الله عليه وسلم) ، فيه سنة ، فان علمها قضى بها ، وان لم يعلم خرج
فسأل المسلمين فقال : أتانى كذا وكذا فنظرت فى كتاب الله وفى سنة

(١) ابن هشام : السيرة النبوية ، ج٤ ، ص ٢٢٨ ، ابن كثير : البداية والنهاية
ج٦ ، ص ٣٠١ ، ابن الجوزى : صفة الصفوة ، ج١ ، ص ٢٦٠ ، ابن سلام :
الاموال ، ص ١٢ ، ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج٢ ، ص ١٨٣ ، السيوطى
تاريخ الخلفاء ، ص ١١٧-١١٨

(٢) ابن قتيبة : عيون الاخبار ، ج٢ ، ص ٢٣٣ .

رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فلم أجد في ذلك شيئا ، فهل تعلمون أن
نبي الله (صلى الله عليه وسلم) ، قضى في ذلك بقضاء ، فرمى قام اليه الرهط
فقالوا : نعم قضى فيه بكذا وكذا ، فiaخذ بقضاء رسول الله (صلى الله عليه
وسلم) ، فيقول عند ذلك الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ عن نبينا (صلى
الله عليه وسلم) ، وإن اعياه ذلك دعا رؤوس المسلمين وعلماءهم فاستشارهم
فإذا اجتمع رأيهم على الامر قضى به (١) .

ومن مميزات منهج الصديق (رضى الله عنه) في القضاء أنه كان يفسر
من الحكم بالرأى ، وكان لا يلجأ اليه الا بعد البحث في الكتاب والسنة ، وذلك
حتى لا يكون حافزا لبعض على ولوج الرأى والاعتماد عليه دون متابعة كتاب الله
وسنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، والبحث فيهما في حكم الواقعة أو القضية
وقد نقل عن ابن سيرين (٢) أنه قال : (لم يكن أحد أهدى بما لا يعلم من
ابى بكر ، وأنه كان يقول أى ارض تظلى وأى سماء تظلى ان قلت فى آية من كتاب
الله برأى أو بما لا اعلم) (٣) .

(١) البيهقى : السنن الكبرى ، ج ١٠ ، ص ١١٤ - ١١٥ ، ابن قيم الجوزية :

اعلام الموقعين ، ج ١ ، ص ٦٢ ، السيوطى : تاريخ الخلفاء ، ص ٧٣ ،

علاء الدين الهندى : كنز العمال ، ج ٥ ، ص ٦٠٠ .

(٢) هو محمد بن سيرين ، ابو بكر الانصارى ، مولى أنس بن مالك ، ولد لسنتين

بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) كان عالما بالقضاء ،
والفرائض والحساب ، وكان فقيها ورعا أدبيا كثير الحديث صدوقا شهد له

اهل العلم بذلك توفى وهو ابن ثمان وسبعين سنة انظر : الذهبى :

سير اعلام النبلاء ، ج ٤ ، ص ٦٠٦ - ٦٢٢ .

(٣) ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين ، ج ١ ، ص ٥٣ - ٥٤ .

وكان (رضى الله عنه) اذا اضطر الى الحكم بمسألة فى رأيه كان يقول :
(هذا رأى ، فان يكن صوابا فمن الله وان يكن خطأ فمنى واستغفر الله .) (١)
ونجد الصديق (رضى الله عنه) يضع قاعدة مهمة فى التنظيم القضائى
فى الدولة الاسلامية ، وهى أن الاسلام لا يمنع من أن ينظر فى القضية الواحدة
جماعة من القضاة يتدارسونها لاستخراج حكم لها بعد اعمال الرأى والفكر فى
نصوص الكتاب والسنة ، فكان رضى الله عنه لا يقضى فى مسألة الا بحضور عمر وعثمان
وعلى رضى الله عنهم (٢) وان جاءت مسألة مشككة كان يضاف إليها بقية الصحابة (٣)
واعتبر الصديق (رضى الله عنه) ايضا السوابق القضائية للرسول (صلى
الله عليه وسلم) من المصادر المعتمدة فى اصدار الاحكام ، ان لم يكن هناك
حل فى الكتاب ، فقد كان يبحث عن قضاء لرسول الله (صلى الله عليه وسلم)
فى حادثة مماثلة .

وتوسع (رضى الله عنه) فى مبدأ علانية المحاكمة فلم يكتف بعرضها فى
المسجد بل كان يهصر الناس أن هناك قضية عرضت عليه ، وأنه لم يجد لها حلا
فى كتاب أو سنة ، واذا حصل أن أحد الحضور قال ان هناك سابقة قضائية مضت
من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان (رضى الله عنه) يتحرى ولا يقبل
قول الواحد بل كان يطلب شاهدين على ذلك (٤) .
وكان ايضا لا يجد حرجا فى نقض أى حكم اصدروه اذا كان فيه مخالفة

-
- (١) ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين ، ج ٢ ص ٥٤
(٢) ابن قيم الجوزية : الطرق الحكيمة فى السياسة الشرعية ، ص ١٥ .
(٣) نفس المصدر السابق والصفحة .
(٤) السيوطى : تاريخ الخلفاء ، ص ١٦٢ ، ابو داود ، ص ١٠٩ - ١١٠ (كتاب
الفرائض ، باب فى الجده) ، مالك : الموطأ ، ج ٢ ، ص ٥١٣ (كتاب
الفرائض ، باب ٨) .

نفس (١) كذلك كان ينقض قضاءه اذا كان مجانباً للصواب ايضاً (٢) .

وأوضح : لقضاته أنه لا يجوز لهم البت في القضايا التي لا يوجد فيها نص من كتاب او سنة ، وهذا يتضح من خلال رفع خالد بن الوليد قضية اللوطية اليه (٣) .

وكان (رضى الله عنه) لا يحابى قريباً ولا بعيداً ، فكل عنده أمام الحق سواء ، فعندما جاء اليه عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) يخاصم زوجته التسي طلقها حول احقيته في الحضانة حكم الصديق بالولد لأمه وقال : هي أعطف وألطف ، وأرحم ، وأحن ، وأرأف ، وهي أحق بولدها ما لم تتزوج (٤) .

وعندما كانت تعرض على أبي بكر الصديق (رضى الله عنه) قضية من القضايا كان يسخر كل جوارحه للنظر فيها ، وليس عنده أى استعداد للانفعال بأى أمر جانبي وذلك لمتابعة اقوال الخصوم ليصل بالتالى الى الحكم العادل بينهم لانه مسؤول أمام الله عنهم يوم القيامة ، فيروى أن عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) دخل على أبي بكر خلال استماعه لدعوى متخاصمين فسلم فلم يرد عليه ، فقال عمر لعبد الرحمن بن عوف (٥) أخاف أن يكون وجد على خليفة

(١) السيوطى : تاريخ الخلفاء ، ص ١٦٢ ، ابوداود ، ص ١٠٩ - ١١٠ (كتاب

الفرائض ، باب في الجده) ، مالك : الموطأ ، ج ٢ ، ص ٥١٣ (كتاب الفرائض

باب ٨) .

(٢) السيوطى : تاريخ الخلفاء ، ص ١٦٠ .

(٣) ابن قيم الجوزية : الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، ص ١٥ .

(٤) محمد ضياء الرحمن الاعظمى : خمسة نماذج من قضاء رسول الله (صلى

الله عليه وسلم) ، مجلة رابطة العالم الاسلامى ، ع ١٠ ، السنة الخامسة

عشره ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م ، ص ٤٠ .

(٥) هو عبد الرحمن بن عوف ، ابو محمد ، أحد العشرة ، واحد الستة أهل =

— ١٤٤ —

رسول الله (صلى الله عليه وسلم) شيئاً فكلّم عبد الرحمن أبا بكر (رضى الله عنه) فقال : أتانى وبين يدي خصمان قد فرغت لهما قلبي ، وسمعى ، وصرى وعلمت أن الله سألنى عنهما وعما قالاً (١) .

ب (نماذج من قضائه : —

ومن نماذج قضائه (رضى الله عنه) ما روى عن مسألة الجده ، فقد جاءت الجدة اليه تسأله ميراثها ، فقال : مالك فى كتاب الله شىء ، وما علمت لك فى سنة نبي الله (صلى الله عليه وسلم) شيئاً ، فأرجعى حتى أسأل الناس ، فسأل الناس ، فقال المغيرة بن شعبه (رضى الله عنه) (٢)

= الشورى ، وهو أحد أول ثمانية بادروا الى الاسلام ، له فى الصحيحين حد يثان ، وكان اسمه فى الجاهلية عبد عمرو ، وقيل عبد الكعبة فسماه النبي (صلى الله عليه وسلم) عبد الرحمن ، ولد بعد عام الفيل بعشر سنين وقد هاجر الهجرتين وشهد مع النبي (صلى الله عليه وسلم) بدرًا وسائر المشاهد ، كان أحد اثرياء الصحابة ، توفي سنة ٣٢ هـ / ٦٥٢ م انظر : الذهبى : سير اعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٦٩ — ٩٢ ، أحمد بن حنبل : فضائل الصحابة ، ج ٢ ، ص ٧٢٩ — ٧٣٢ .

(١) محمد بن أحمد أبى الفتح الابشيهي : المستطرف من كل فن مستظرف ، ج ١ ص ٩٧ .

(٢) هو المغيرة بن شعبه بن ابى عامر الثقفى ، يكنى أبا عبد الله ، وكان ممن دهاة العرب ، وذوى رأى والحيل الثاقبة ، وكان له فى الجاهلية ، والاسلام مغيرة الرأى ، وكان يقال : ما اعتلج فى صدر المغيرة أمران الا اهتارا أحزمهما صحب النبي وشهد معه الحديبية وما بعدها ، وذهبت عينه فى اليرموك ، وشهد القادسية ، ولاء عمرعدة ولايات منها البصرة والكوفة ، وكان ممن اعتزل الفتنة ، وهو أول من وضع ديوان العطاء فى البصرة ، ولاء معاوية

حضرت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أعطاها السدس ، فقال ابو بكر : هل معك غيرك ؟ فقال محمد بن مسلمة ، فقال مثل ما قال المغيرة فأنفذه لها (١) .
وكان الصديق (رضى الله عنه) يطلب من قضاته عدم التسرع فى اصدار الاحكام ، ويطلب منهم استشارة فى المعضل من القضايا ، واذا حدث أن قضى أحدهم فى مسألة اجتهدا منه دون استشارته كان يؤنبه تأنيبا قاسيا لان من يتطلب الهداية الثرى فى اصدار الاحكام واستشارة أهل العلم فيما لم يرد فيه نص ، ولوجود جل الصحابة فى المدينة المنورة ، يكون لعرض المسألة من قبل القضاة على خليفة المسلمين امكانية كبيرة لحلها لوجود هذا الجمع الغفير من الصحابة الكرام (رضوان الله عليهم) ، فقد رفع اليه المهاجر أبى أمية ، واليه على اليمامة أن امرأتين مغنيتين تغنت احدهما بشتم النبى (صلى الله عليه وسلم) ، فقطع يدها ونزع ثنيتها ، وغنت الاخرى بهجاء المسلمين فقطع يدها ونزع ثنيتها .
فكتب اليه ابو بكر : بلغنى الذى فعلت فى المرأة التى تغنت بشتم النبى (صلى الله عليه وسلم) ، فلولا ما سبقتنى فيها لامرتك بقتلها ، لان حد الانبياء ليس يشبه الحدود ، فان فعل ذلك مسلم فهو مرتد ، أو معاهد فهو محارب غادر ، وأما التى تغنت بهجاء المسلمين ، فان كانت ممن يدعى الاسلام فأدب وتعزير دون المثلة ، وان كانت ذمية ، فلعمري لما صفحت عنه من الشرك اعظم ، ولسو كنت تقدمت اليك فى مثل هذا لبلغت مكروها ، فاقبل الدعة ، واياك والمثلة فى

= الكوفة ، فبقى عليها الى أن مات بها سنة (٥٠هـ / ٦٢٠ م) انظر :

ابن عبد البر : الاستيعاب ، ق ٤ ، ص ١٤٤٥ — ١٤٤٨ ، ابن الاثير :

أسد الغابة ، ج ٥ ، ص ٢٤٨ .

(١) ابو داود : سنن أبى داود ، ج ٢ ، ص ١٠٩ — ١١٠ (كتاب الفرائض ،

باب فى الجده) ، مالك : الموطأ ، ج ٢ ، ص ٥١٣ (كتاب الفرائض ، باب ٨) ،

السيوطى : تاريخ الخلفاء ، ص ١٦٢ .

الناس ، فأنها مأثم ، ومنفرة الا في قصاص (١) .

ونجده (رضى الله عنه) على الرغم من أنه خالف رأى واليه الا أنه لم يطلب منه أن ينقض حكمه .

لقد كان هدف الصديق الاسمى تحقيق العدالة بين رعاياه لهذا كان لا يجد أى حرج من استماعه لرأى أى فرد من أفراد رعيته ، لا بل لم يكن يتوان لحظة واحدة عن الرجوع عن الحكم الذى اصدره اذا وجد هناك رأيا يحقق العدالة أفضل من حكمه فقد أخرج الامام مالك رحمه الله أن جدتين أتتا ابا بكر (رضى الله عنه) تطلبان ميراثهما ، أم أم ، وأم أب ، فأعطى الميراث لام الام ، فقال له عبد الرحمن بن سهل الانصارى ، وكان ممن شهد بدرا : يا خليفة رسول الله اعطيت التى لو أنها ماتت لم يرثها ، فقسمه بينهما (٢) ومن احكامه (رضى الله عنه) ايضا ، أن رجلا عض يد رجل فأنذر شنيته فأهدرها أبو بكر ، وجاء رجل اليه فقال : ان أبى يريد ان يأخذ مالى كله يحتاجه فقال لابي : انما لك من ماله ما يكفيك ، فقال : يا خليفة رسول الله أنيس رسول الله (صلى الله عليه وسلم) القائل : أنت ومالك لابيك ١ فقال : نعم وانما يعنى بذلك النفقة . وقضى (رضى الله عنه) أيضا بأن الجد بمنزلة الاب ما لم يكن أب دونه ، وان ابن الابن بمنزلة الابن ما لم يكن ابن دونه . وقضى فى الاذن بخمس مئة من الابل . (٣)

(١) السيوطى : تاريخ الخلفاء ، ص ١٥٩ - ١٦٠ .

(٢) المروزى : مسند ابى بكر ، ص ١٩٤ - ١٩٥ ، ابن قيم الجوزية : اعلام

الموقعين ، ج ١ ، ص ٢١٥ ، السيوطى : تاريخ الخلفاء ، ص ١٦٢ ،
N.J.Coulson M.A., A history of Islamic law, P 24 .

(٣) السيوطى : تاريخ الخلفاء ، ص ١٥٨ - ١٥٩ ، أحمد بهنس : نظرية

الاثبات فى الفقه الاسلامى ، ص ١٦١ .

(ح) قضاؤه :

ولم يكن أبو بكر الصديق (رضى الله عنه) ، القاضي الوحيد في المدينة المنورة بل عين عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) قاضيا له ، ومما يعزز ذلك ما رواه جمع من المؤرخين فقد روى ابن عبد البر ^(١) أن الصديق قال لعمر : اقضى بين الناس فاني في شغل . وجاء في رواية أخرى أنه قال للصحابه اعينوني فكفاه أبو عبيده المال وعمر القضاء ولكنه مكث سنة لا يأتيه اثنان ولا يقضى بين اثنين (٢) .

وتذكر بعض المراجع أيضا أنه عند ما كانت ترفع قضية فيها جراح لابي بكر (رضى الله عنه) كان يحيلها بدوره الى عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) ، فقد تخاصم اثنان فجرح أحدهما الثاني في اذنه فترافعا الى ابي بكر فقال : اذهبا بهما الى عمر فلينظر فان كان الجراح قد بلغ فليقد منه (٣) . ويبدو أن قلة المسائل التي كانت تعرض على عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) في اثناء توليه للقضاء لابي بكر يعود لعدة اسباب منها : أن الناس كانوا قريبين عهد

(١) الاستيعاب ، ج ٣ ، ص ١١٥٠ .

(٢) ابن شبه : تاريخ المدينة المنورة ، ج ٢ ، ص ٦٦٥ ، ابن عبد البر : التمهيد

ج ٣ ، ص ٧٧ ، خليفة بن خياط : تاريخ خليفة بن الخياط ، ص ١٢٣ ،

الطبرى : تاريخ الرسل والملوك ، ج ٣ ، ص ٤٢٦ ، وكيع : أخبار القضاة

ج ١ ، ص ١٠٤ ، الذهبي : تاريخ الاسلام ، ج ٢ ، ص ٢ ، البيهقي : السنن

الكبرى ، ج ١٠ ، ص ٨٧ ، الزيلعي : نصب الراية ، ج ٤ ، ص ٦٣ (كتاب

أدب القاضي) ، علاء الدين الهندي : كنز العمال ، ج ٥ ، ص ٦٤٣ ، ابن

الاثير : الكامل ، ج ٢ ، ص ٤٢٠ .

(٣) الطبرى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٨٦ .

بالنبي (صلى الله عليه وسلم) ، فكان يغلب عليهم الورع والصلاح والتسامح
مما كان سببا في قلة النزاع والتخاصم والشجار ، ويبدو أن ذلك يعود لما عرف
عن عمر من الشدة لذا كانوا يتجنبون رفع القضايا اليه .

كذلك عين بعض القضاة في نواحي مختلفة من دولته ، فعمين أنس ابن
مالك في البحرين ^(١) وثبت البقية على ما كانوا عليه في حياة المصطفى (صلى
الله عليه وسلم) ^(٢) .

د) المظالم :

ولم يهمل الصديق (رضى الله عنه) المظالم بل فتح
صدره وبيته لاي متظلم في ليل أو نهار ، فقد روى ابن سعد ^(٣) أن أبا بكر
(رضى الله عنه) جلس للمظالم بالقرب من دار الندوة .
وعند ما اعتمر في رجب سنة (١٢هـ / ٦٣٣ م) ودخل مكة المكرمة ضحوة ،
سأل أهلها هل من أحد يتشكى ظلامه ، فما أتاه أحد ، فأتى الناس على واليهم
عتاب بن أسيد (رضى الله عنه) ^(٤) .

وجاء رجل من أهل اليمن أقطع اليد والرجل متظلما من عامل اليمن
ففتح أبو بكر له بيته ، ولكن تبين أنه كاذب ، وما هو الا لص محترف ، فقد قام

(١) الماوردي : ادب القاضي ، ج١ ، ص ١٢٣ ، ابن الاخوة : معالم القرينة
ص ٢٩٨ .

(٢) الطبري : تاريخ الرسل والملوك ، ج٣ ، ص ٤٢٦ - ٤٢٧ ، الذهبى :

تاريخ الاسلام ، ج٢ ، ص ٤٣ ، ج٢ ، ص ٤٣ .

الماوردي : ادب القاضي ، ج١ ، ص ١٣٢ .

(٣) الطبقات الكبرى ، ج٣ ، ص ١٨٧ .

(٤) ابن الجوزي : صفة الصفوة ، ج١ ، ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .

في أثناء إقامته في بيت أبي بكر بسرقه عقد لاسماء بنت عميس زوج أبي بكر ، فأمر به
الصديق فقطعت يده اليسرى (١) .

لقد كان عهد أبي بكر امتدادا لعهد المصطفى (صلى الله عليه وسلم)
فكانت الملامح الرئيسية بينهما واحدة ، ولم تختلف إلا في بعض الأمور البسيطة
التي تقدم ذكرها ، إذ لم تأخذ الدولة مداها في الاتساع ، كما حدث في
العهد اللاحق والذي تطلب من السلطة القضائية مواكبة هذا التغير مما دعاها إلى
استحداث بعض الأشياء لمساعدة القضاة على القيام بمهامهم على أكمل وجه ، وهذا
ما سنراه إن شاء الله في الفصول اللاحقة .

(١) السيوطي : تنوير الحوالك ، ج ٣ ، ص ٥٠ .

الفصل الثانى

القضاء فى عهد عمر بن الخطاب (رضى الله عنه)

يعتبر عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) من ازهى العهود التى مرت بها الدولة الاسلامية ، فهو عهد زاخر بالمنجزات الكبيرة ، وفى هذا العهد اتسعت رقعة الدولة الاسلامية لتشمل بالاضافة الى الجزيرة العربية بلاد الشام ، والعراق ، وفارس ، ومصر .

كما شهد هذا العهد تصير البصرة (١) والكوفة (٢) ، والفسطاط (٣) لتكون مراكز انطلاق للدعوة الاسلامية ، وفى هذا العهد ايضا دوت الدواوين واتخذ من هجرة المصطفى (صلى الله عليه وسلم) بداية للتاريخ الاسلامى (٤) الى غير ذلك من المنجزات .

أما بالنسبة للقضاء فقد خطا خطوات واسعة فى هذا العهد ، وهذا ليس غريبا على رجل مثل عمر ، ذلك الرجل الذى وصفه النبى (صلى الله عليه وسلم)

(١) مضربا عتبة بن غزوان بأمر عمر (رضى الله عنه) فى سنة اربع عشرة وذلك

قبل الكوفة بستة أشهر عن هذه المدينة وخطتها انظر ياقوت الحموى :

معجم البلدان ، ج ١ ، ص ٤٣٠ - ٤٤٠ .

(٢) الكوفة بالضم ، ويسمونها قوم خد العذراء ، وسميت الكوفة لاستدارتها ، وقيل

للكوفة كوفة لاجتماع الناس بها ، وقد مضت فى عهد عمر على يد سعد بن

ابى وقاص ، انظر : المصدر السابق نفسه ، ج ٤ ، ص ٤٩٠ - ٤٩٤ ، وابن

الفقيه : مختصر كتاب البلدان ، ص ١٦٢ .

(٣) اختطها عمرو بن العاص بعد فتح مصر فى عهد عمر بن الخطاب انظر : ياقوت

الحموى : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٢٦١ - ٢٦٦ .

(٤) عن سعيد بن المسيب قال : جمع عمر الناس فسألهم من اى يوم نكتب ، فقال

على من يوم هاجر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وترك أرض الشرك ففعله

عمر انظر : الطبرى : تاريخ الرسل والملوك ، ج ٤ ، ص ٣٩ .

بقوله : ((ان الله تبارك وتعالى ضرب بالحق على لسان عمر وقلبه)) (١) ،
ووصفه أم المؤمنين عائشة (رضى الله عنها) بقولها : (كان والله أحوزيا (٢)
نسيجا وحده قد اعد للامور أقرانها) (٣) .

لقد كان قاضيا مخضرم عريقا فى صنعة القضاء ، فقد كان حكما وسفيرا
يسعى بين الناس بالصلح ، فهو فى هذه الصناعة عريق (٤) ، كما أنه كان ممن
أحد القضاة الذين تخرجوا من مدرسة المصطفى (صلى الله عليه وسلم) ، فكان
قد تولى القضاء للنبي (عليه الصلاة والسلام) ولا يى بكر (رضى الله عنه) من
بعده ، كما تقدم فى الفصل الاول . فتجربته الثرية هذه ساعدته على دفع
السلطة القضائية دفعات كبيرة الى الامام .

وسيدو أن طول مدة حكمه ايضا ساعدته على تقديم مثل هذه الانجازات
اضافة الى ان اتساع رقعة دولته حتمت عليه تعيين عشرات الولاة فى شتى الاوصار
وهذا بدوره تطلب منه البحث عن نظام ادارى من يساعده على استغلال كل
طاقات ولائه لخدمة دولته وحماية حدودها ، فهدته بصيرته الى التوسع فى فصل
السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية ، ليتيح للولاة فرصة أكبر للتفرغ لحفظ
مصالح رعاياهم ، وسد الجيوب ، وسد الثغور .

ولحرصه (رضى الله عنه) على اقامة العدل بين رعيته وحمايتها من
تعدى الولاة عليها نجده يشكل هيئة تحقيق برأسته فى المدينة للنظر فى

(١) أحمد بن حنبل : فضائل الصحابة ، ج ١ ، ص ٣٥٨ ، ابو عبيدة القاسم بن

سلام : الاموال ، ص ٦٥٢ .

(٢) الاحوزى : الحانق السريع فى كل ما شرع فيه : ابو عبيدة : الصدر

السابق ، ص ٦٥٢ ، حاشية رقم ٣ .

(٣) نفس الصدر السابق والصفحة .

(٤) عباس محمود العقاد : عبقرية عمر ، ص ١١٨ .

مظالمها التي تصل اليه للبت فيها على وجه السرعة ، أما بالنسبة للقضايا التي
تحتاج الى تحقيق ميداني ، فكان هناك موظف خاص للتحقيق فيها .

كما رأى الفاروق (رضى الله عنه) الشروع بتدوين بعض القضايا التي
ترفع اليه من افراد رعيته ضد بعض ولاته ، حتى تساعده على اجراء التحقيق وحفظ
الاقوال من قبل المدعين لطرحها على الوالى المتظلم منه دون نقص ، وكذلك أخذ
بتسجيل بعض القضايا التي كانت تشب بين افراد رعيته . وهذه سابقة تذكر لامير
المؤمنين عمر (رضى الله عنه) . وقام ايضا بتنظيم السلطة القضائية من جميع
الوجوه ، من تعيين للقضاة ، ومراقبتهم ، وتوجيههم ، وعزل المقصر منهم ، وفرض
الارزاق الكافية لهم ، ووجه لهم عشرات الرسائل التي وضع لهم من خلالها المنهج
الذي يجب أن يسيروا عليه .

وبعد هذه اللوحة الموجزة عن بعض منجزات امير المؤمنين عمر بن الخطاب
(رضى الله عنه) سنحاول فى الصفحات التالية أن نتناول بشئ من التفصيل
الموضوعات التالية : التوسع فى فصل السلطة القضائية ويشمل الحديث عن هذه
النقطة الحديث عن تعيين القضاة ، وعزلهم ، وعن القضاء فى الامصار ثم نتحدث
عن توجيهات عمر الى قضاة ، وبعد ذلك نتحدث عن رواتب القضاة ، وأخيرا نتحدث
عن المظالم .

التوسع في فصل السلطة القضائية

أ) تعيين القضاة وعزلهم : —

ان دخول شعوب بأكملها من أهل البلاد المفتوحة في حظيرة الدولة الإسلامية ترتب عليه زيادة في عدد القضايا المعروضة على الولاية كما أدى هذا الوضع الناجم عن التمازج الحضارى ما بين الشعوب الداخلة فى الاسلام الى ظهور مسائل قضائية جديدة يحتاج النظر فيها الى تفرغ للبحث والتتقيب والمشاورة من أجل الوصول الى الحكم العادل ، والبت فيها على وجه السرعة لئلا ينعدم الامن وينتشر الظلم بين الناس ، لذا رأى عمر (رضى الله عنه) أن يخفف هذا العبء عن بعض ولاية الامصار الكبيرة ، بتعيين قضاة متخصصين للفصل ما بين الناس فيما يقع بينهم من خصومات . الا أنه ابقى القضاء من ضمن صلاحيات بعض الولاية فى بعض الامصار ، ويبدو أن ذلك يعود الى أنه رأى أنه لا يوجد سبب لفصل السلطة القضائية فى تلك الامصار ، لمقدرة هؤلاء الولاية على القيام بالمهمتين على أكمل وجه .

وكان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) يتحرى فى القضاة الذين يختارهم لتولى هذا المنصب ، الاهلية ، والاستعداد ، والتقوى ، والعدل والمعرفة ، والذكاء ، وكان يترى قبل اختيار اى قاض ، لانه كان يرى أنه شريك فى الاثم ان جار ذلك القاضى ، وهو شريك فى الاجر أيضا ان أحسن الاختيار ، وسار قاضيه على النهج السوى ، وحقق العدل بين الرعية ، فيروى أنه كان يقول : (ما من أمير أمر أميراً أو استقضى قاضياً محاباة الا كان عليه نصف ما اكتسب من الاثم وان امره أو استقضاه نصيحة للمسلمين كان شريكه فيما عمل من طاعة الله ولم يكن عليه شيء مما عمل من معصية الله تعالى) (١)

وقد كان (رضى الله عنه) يرفض تعيين من يطلب تولية القضاء ، لان هذا

(١) ابن فرحون : تبصرة الحكام ، ج ١ ، ص ٢٣ .

المنصب خطير ومن يعرف خطورته لا يتولاه بسهولة تحرزا من الوقوع في المحذور .
فقد روى ابن شبة (١) ، وابن فرخون (٢) أن فتى شابا كان قد اعجب عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) فلما اراد الفتى الخروج الى بلده قال : يا أمير المؤمنين : أخلصني فان لى حاجة ، فأخلاه ، فقال : انى أردت الانصراف الى بلدى فان رأى أمير المؤمنين أن يوليئى القضاء . فقال عمر (رضى الله عنه) لقد كدت تغرنى ان هذا الامر لا يقوم به من أحبه .

ومن اهم الشروط التي كان يشترطها عمر بن الخطاب فى قضائه ، أن يكونوا من أهل العلم والصلاح (٣) ، كما كان يشترط فى القاضى شروطا ثلاثة ، وهى أن لا يصانع ولا يضارع (٤) ، ولا يتبع المطامع (٥) .

أما عن الطريقة التي كان يهتدى بها الى بغيته من الرجال ليوليهم القضاء فكانت تتم من خلال عدة طرق أهمها : —

١ — التحقيق والاختبار : —

ومثال ذلك أنه استدعى قاضيا كان بالشام حديث

السن فقال له : بم تقضى ؟ قال : أقضى بما فى كتاب الله ، قال : فان لم تجد فى كتاب الله ؟ قال : أقضى بما قضى به رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : فان لم تجد ذلك فيما قضى به رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؟ قال : أقضى بما قضى به أبو بكر وعمر (رضى الله عنهما) ، قال : فان لم تجد ذلك فى قضائهم ؟ قال : أجتهد رأى ، فلما أصاب فى جميع ما سئل عنه قال لــــه

(١) تاريخ المدينة المنورة ، ج ٣ ، ص ٨٥٥ — ٨٥٦ .

(٢) تبصرة الحكام ، ج ١ ، ص ١٥ — ١٦ .

(٣) السمنانى : روضة القضاء ، ج ١ ، ص ٨٦ .

(٤) ضرع الرجل ضراعة ، أى خضع وذلل ، والضرع بالتحريك الضعيف انظر :

الجوهري : الصحاح ، ج ٣ ، ص ١٢٤٩ (مادة ضرع) .

(٥) وكيع : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٠ .

عمر (رضى الله عنه) ، أنت قاضيها (اى انى لا اعزلك عن القضاء) ، ثم قال له : اذا جلست فقل : اللهم انى أسألك أن أفتى بعلم ، وأن أفضى بحكم ، وأسألك العدل فى الغضب والرضا (١) .

٢ - وكان يحدث الاختيار فى بعض الاحيان عن طريق توفيق أحد الحاضرين الى حل مسألة أمامه فيتيقن (رضى الله عنه) من علم الرجل وذكائه فيعيّنه قاضيا على مصر من الامصار . ومن الامثلة تعيين كعب بن سور (٢) وشرح بن الحارث (٣) .

(١) علاء الدين الهندى : كنز العمال ، ج ٥ ، ص ٨٠٩ ، السرخسى : المبسوط ج ١٦ ، ص ٦٧ - ٦٨ ، ابن الجوزى : تاريخ عمر بن الخطاب ، ص ١٢٠ - ١٢٢ ، أحمد محمد المولد : القضاء فى الاسلام ، مجلة القضاء الشرعى مج ٣ ، ع ٢ ، صفر ١٣٤٤ هـ ، ص ٦٧ .

(٢) هو كعب بن سور بن بكر بن عبيد بن ثعلبة بن ذهل الازدى ، من أفاضل التابعين ، علق المصحف فى عنقه يوم الجمل وجعل يمر الى هؤلاء فيذكرهم بالله ويحىي الى هؤلاء فيذكرهم بالله حتى قتل بين الصفيين ، وعند ما رآه عليا مقتولا قال : (والله ما علمته الا صلبا فى الحق قاضيا بالعدل) عن حياته انظر ابن حبان : مشاهير علماء الامصار ، ص ١٠١ ، وابن عبيد البر : الاستيعاب ، ق ٣ ، ص ١٣١٨ - ١٣١٩ ، وكيع : اخبار القضاة ج ١ ، ص ٢٧٥ ، فؤاد عبد المنعم : من قضاة الاسلام (كعب بن سور الازدى) : مجلة دعوة الحق ، ع ٢٢٨ جمادى الثانى ، رجب ١٤٠٣ هـ / ابريل ١٩٨٣ م ، ص ٨٥ - ٨٧ .

(٣) هو شرح بن الحارث بن قيس النخعى الكندى ، أبو أمية ، تولى قضاء البصرة سبع سنين ، والكوفة ثلاث وخمسين سنة ، وهو ثقة مخضرم ادرك الجاهلية والاسلام ، ويقال أن له صحبة ، وقد اختلف فى سنة وفاته (توفى بين ٧٢ - ٨٠ هـ) عن حياته انظر ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ٤ ، ص ٣٢٦ - =

فقد روى الشعبي أن امرأة جاءت الى عمر بن الخطاب (رضى الله عنه)
فقلت : أشكو اليك خير أهل الدنيا ، الا رجلا سبقه بعمل أو عمل مثل عمله ،
يقوم الليل حتى يصبح ، ويصوم النهار حتى يمسي ، ثم أخذها الحياء ، فقلت :
أقلنى يا أمير المؤمنين ، فقال : جزاك الله خيرا فقد أحسنت الثناء ، وقد أقلتك ،
فلما قلت قال كعب بن سور : يا أمير المؤمنين لقد أبلغت اليك فى الشكوى ،
فقال : من اشتكت ؟ قال : زوجها ، فقال عمر : كيف ؟ قال : تزعم أنه ليس لها
من زوجها نصيب ، قال : على بالمرأة وزوجها ، فجئ بهما فقال لكعب : اقضى
بينهما قال : أقضى وأنت شاهد ! قال : انك قد فطنت الى ما لم افطن اليه ،
قال : فان الله يقول : ((فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع))^(١)
صم ثلاثة أيام وافطر عندها يوما ، وقم ثلاث ليال وبت عندها ليلة ، فقال عمر
لكعب : والله ما ادرى من اى امرىك أعجب أمن فهمك امرهما ؟ أم من حكمك
بينهما ! اذهب فقد وليتك القضاء بالبصرة^(٢) فاستمر على قضاها حتى وفاة

= تقريب التهذيب ، ج ١ ، ص ٣٤٩ ، الاصابة ، ج ٢ ، ص ١٤٦ ، ابن حبان :
مشاهير علماء الاصار ، ص ٩٩ ، ابن الجوزى : صفة الصفوة ، ج ٢ ، ص ٤١
مؤلف مجهول : تاريخ الخلفاء (مخطوط ، ص ١٥١) ، وكيع : المصدر
السابق ، ج ٢ ، ص ١٩٨ - ١٩٩ ، ابن الاثير : اسد الغابة ، ج ٢ ،
ص ٥١٧ ، ابن عساكر : تهذيب تاريخ ابن عساكر ، ج ٦ ، ص ٣٠٣ - ٣٠٥ ،
الجنابى : البحر الزاخر فى احوال الاوائل والاواخر ، ورقة ٢٩٦ ، صبحى
المحصانى : المجتهدون فى القضاء ، ص ١٥ - ٢٤ .

(١) سورة النساء ، آية ٤ .

(٢) ابن قتيبة : المعارف ، ص ١٩٠ ، حاشية رقم ٢ ، البيهقى : السنن الكبرى

ج ١٠ ، ص ٨٧ ، خليفة بن خياط : تاريخ خليفة بن الخياط ، ص ١٥٤ ،

ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ٧ ، ص ١٤١ ، ابن الجوزى : الازكية ، =

عمر (رضى الله عنه) (١) .

ولم تكن هذه الحادثة الوحيدة التي تحقق منها عمر من ذكاء وفطنة كعب بل هناك حوادث أخرى أثبت فيها جدارة وحسن فهم وعقلية قضائية ممتازة ، فقد روى وكيع (٢) أن صاحب ماء عين هجر أتى عمر وعنده كعب بن سور ، فقال : يا أمير المؤمنين ان لي عينا فاجعل لي خراج ما تسقى ، فقال : هو لك ، فقال كعب : يا أمير المؤمنين ليس ذاك له ، قال : ولم ؟ قال : لانه لو حبس ماءه في ارضه لخرقت ، فلم ينشع بمائه ، ولا بأرضه ، فمره فليحبس ماءه عن ارض الناس ان كان صادقا ، فقال له عمر : استطيع أن تحبس ماءك ؟ قال : لا قال : هـذه لكعب مع الاولى .

أما بالنسبة لتعيين القاضي شريح فقد اكتشف أمير المؤمنين عمر (رضى الله عنه) أن الرجل يتمتع بصفات تؤهله لتولي منصب القضاء ، لفرط ذكائه وصلابته في الحق ، وبعد عن المحاباة ، والتزلف لكائن من كان فكان بعبارة ابن خلكان (٣) (أعلم الناس بالقضاء ، ذاك فطنة وذكاء ، ومعرفة وعقل واصابة) .

-
- = ص ٦٢ — ٦٣ ، السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ٢٢٨ ، ابن قدامة : المغني ج ٩ ، ص ٥١ ، ابن قيم الجوزية : الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ص ٢٥ ، الماوردي : الاحكام السلطانية ، ص ٩٢ ، ابن عبد البر : الاستيعاب ج ٣ ، ص ١٣١٨ — ١٣٢١ ، ابن الاثير : الكامل ، ج ٢ ، ص ٥٦٢ ، ج ٣ ، ص ٧٧ ، فؤاد عبد المنعم : المقال السابق ، ص ٨٤ — ٨٥ .
- (١) خليفة بن خياط : تاريخ خليفة ، ص ١٥٣ ، الطبري : تاريخ الرسل والملوك ج ٤ ، ص ٤٤١ .
- (٢) اخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٢٧٧ — ٢٧٨ .
- (٣) وفيات الاعيان ، ج ١ ، ص ٢٢٤ .

وقد ولي شريح القضاء في الكوفة بعد الصحابي عبد الله بن مسعود . وكان سبب استقضائه قضية تحكيم لعمر بن الخطاب (رضى الله عنه) . وخلاصتها أن عمر أخذ فرسا من رجل على سوم ، فحمل عليه ، فعطب ، فخاصمه الرجل ، فقال عمر : اجعل بيني وبينك رجلا ، فقال الرجل : انى أرضى بشريح العراقى . فقال شريح : أخذته صحيحا سليما فأنت له ضامن حتى ترده صحيحا سليما . فقال عمر : وهل القضاء الا هذا سرالى الكوفة فقد وليتك قضاءها (١) ، وقال له : انظر ما تبين لك فى كتاب الله فلا تسأل عنه أحدا وما لا يتبين لك فى كتاب الله فاتبع فيه السنة ، وما لم يتبين لك فى السنة فاجتهد فيه رأيك (٢) . وأوصاه بقوله ايضا : لا تشار ، ولا تضار ، ولا تشتت ، ولا تتبع ، وكان عمرو بن العاص

(١) ابن عساكر : تهذيب تاريخ ابن عساكر ، ج ٦ ، ص ٣٠٤ — ٣٠٥ ، وكيع : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٨٩ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ٩ ، ص ٢٥ ، الاصبهاني : حلية الاولياء ، ج ٤ ، ص ١٣٧ ، ابو الفرج الاصبهاني : الاغانى ، ج ١٨ ، ص ٦٥١٣ ، ابو هلال العسكري : الاوائل ، ص ٢٨٧ ، ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين ، ج ١ ، ص ٨٥ ، ابن الاثير : الكامل ج ٢ ، ص ٥٦٢ ، ج ٣ ، ص ٧٧ ، عبد الرحمن الغلاينى : الاثر الاسلامى فى الولاية القضائية ، مجلة البلاغ ، ع ٥٥٣ ، ٢٢ رمضان ١٤٠٠ هـ ، ص ٣٥ .

(٢) ابن قدامة : المغنى ، ج ٩ ، ص ٥٣ ، ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين ج ١ ، ص ٨٥ ، ابو هلال العسكري : الاوائل ، ص ٢٨٧ — ٢٨٨ ، ابن عساكر : تهذيب تاريخ ابن عساكر ، ج ٦ ، ص ٣٠٥ ، ابو الفرج الاصبهاني : الاغانى ، ج ١٨ ، ص ٦٥١٣ .

جالسا فقال : يا أمير المؤمنين : —

ان القضاة ان ارادوا عدلا وفصلوا بين الخصوم فصلا
وزحزحوا بالعلم عنهم جهلا كانوا كنيث قد أصاب محلا (١) .
وكان تعيين شريح على الكوفة كما روى الطبري (٢) في سنة (٢١١هـ / ٦٤١ م) .
وقد بقى شريح قاضيا اثنا عشر خلافتي عمرو وعثمان (رضي الله عنهما) ، وفترة من
خلافة علي (رضي الله عنه) ، وامتنع عن القضاء زمن فتنة ابن الزبير ، ولكن
بعد قتل ابن الزبير (٣) أعيد شريح الى القضاء في فترات متقطعة ، ثم استعفى
من القضاء في أيام الحجاج (٤) .

-
- (١) وكيع : اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ١٩٠ ، ابن عساكر : تهذيب تاريخ ابن
عساكر ، ج ٦ ، ص ٣٠٦ ، علاء الدين الهندي : كنز العمال ، ج ٥ ،
ص ٨١٠ ، السرخسي : المبسوط ، ج ١٦ ، ص ٦٦ .
(٢) تاريخ الرسل والملوك ، ج ٤ ، ص ١٤٥ .
(٢) هو عبد الله بن الزبير بن العوام ، أبو بكر ، وأبو خبيب ، كان أول مولود
للمهاجرين في المدينة ، أمه أسماء بنت أبي بكر ، وخالته عائشة (رضي
الله عنهما) ، له صحبة ورواية أحاديث ، كان فارس قريش في زمانه ، شهد
اليرموك ، وشارك في فتح المغرب ، وغزو القسطنطينية وكان مع خالته يوم
الجمل ، وبويع بالخلافة سنة (٦٤هـ / ٦٨٣ م) ، وحكم الحجاز واليمن
ومصر ، والعراق ، وخرسان وبعض الشام ، وهو أول من كسا الكعبة بالدباج ،
وقتل في جمادى الآخرة سنة (٧٣هـ / ٦٩٢ م) انظر الذهبي : سير اعلام
النبلاء ، ج ٣ ، ص ٣٦٣ — ٣٨٠ .
(٤) وكيع : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٩٦ — ٣٩٨ .

وهذه الحادثة التي تولى على اثرها شرح القضاء تدل دلالة واضحة على حرص عمر (رضى الله عنه) على مبدأ استقلال القضاء وحرصه على احترام وتنفيذ ما يصدره قضاة من أحكام ، فأمر المؤمنين يجلس للمحاكمة أمام القضاء مع رجل من عامة المسلمين ، فيحكم عليه فينصاع لحكمه .

ومما تجدر الإشارة اليه أن أهل المدينة المنورة ينكرون استقضاء عمر (رضى الله عنه) لشرح ، وقالوا والدليل على ذلك أنا لم نسمع له في أيام عثمان ذكرا وقالوا كيف يولى على المهاجرين ولم نعرفه قط . ومن الحجة عليهم أنهم يرون أن عمر استقضى يزيد بن أخت النمر على المهاجرين ، واستقضى سلمان بن ربيعة على أهل القادسية ، وكعب بن سور على البصرة ، وأبا مرهم الحنفى وكلهم مثل شرح (١) .

كما أن المصادر الموثوقة قد أكدت تعيين شرح وحددت سبب تعيينه (قضية الفرس) ، وذكرت وصايا عمر ومراسلاته له . أما عن كونهم لم يسمعوا به في عهد عثمان فذلك لا ينهض حجة لأنه لم توجد مناسبة تستدعى ذكره . كما أن تعيين رجل من غير المهاجرين على المهاجرين ، كان أمرا طبيعيا عند عمر ، فقد عين عددا من القضاة من غير المهاجرين على المهاجرين ، ويبدو أن أهل المدينة أنكروا أنه ولى مد ينتهم لان قضايا شرح في الكوفة في عهد عمر مشهورة وميثوقة في عدد كبير من المصادر .

(١) وكيع : أخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ١٩٠ .

وكان (رضى الله عنه) اذا علم أن هناك من تتوفر فيه شروط القضاء فى مصر من الامصار كان يبادر الى تعيينه فى ذلك المصر ، فقد ذكر الكندى (١) أن عمر بن الخطاب كتب الى عمرو بن العاص بتولية كعب بن ضمة على القضاء ، وذلك لمعرفته أن كعبا عريق فى القضاء ، ولأنه كان من القضاة المعدودين فى الجاهلية فأرسل اليه عمرو بكتاب أمير المؤمنين ، فرفض تولى القضاء الا أن عمرا قال : لا بد من السمع والطاعة لامير المؤمنين ، فاقضى بين الناس حتى أكتب لامير المؤمنين فقضى كعب حتى اعفاه عمر من القضاء بعد أن امضى شهرين ، وهذه أول عطية عزوف عن القضاء فى هذا العهد ، ثم كتب عمر بتولية عثمان بن قيس بن ابي العاص (٢) قضاء مصر (٣) .

شروط عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) على قضاة : —

كان (رضى الله عنه)

اذا عين قاضيا على ناحية من النواحي ، يشترط عليه شروطا ابرزها ما ورد عنده تعيينه للقاضى شريح ، فقد روى عن شريح أنه قال : (شرط على عمر رحمه الله

(١) الولاة والقضاة ، ص ٣٠١ — ٣٠٦ . وكيع : اخبار القضاء ، ج ٣ ،

ص ٢٢٠ — ٢٢١ مآدم متز : الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى

ج ١ ، ص ٣٠٤ .

(٢) ذكر وكيع أن اسمه قيس بن ابي العاص ، والصحيح هو عثمان بن قيس لانه

عاد وقال عثمان بن قيس انظر اخبار القضاء ، ج ٣ ، ص ٢٢٠ ، عارف الكندى

القضاء فى الاسلام ، ص ٨ . هذا وكان عثمان بن قيس قد ولى مصر مدة

اثنتى عشرة سنة ويقال أكثر من ذلك ، وقد صرف عن القضاء فى عام ٤٢ هـ ،

وكان فصيحاً عابداً مجتهداً ، غزير الدمعة ، يقضى وهو يبكى ، ويقول ويسل

لمن حكم فجاء انظر ابن حجر : رفع الاصر عن قضاة مصر ، ق ٢ ، ص ٣٨٦ —

٣٨٧ .

(٣) الكندى : المصدر السابق ، ص ٣٠١ — ٣٠٢ ، ٣٠٥ .

حين ولا نى القضاء أن لا أبيع ، ولا أبتاع ، ولا ارتشى ، ولا أقضى وأنا غضبان (١) .
وكراهية التجارة من المبادئ العامة التى وضعها عمر (رضى الله عنه)
لكل موظف دولته ممن يتقاضون رواتب من خزانة الدولة ، ومن ثبت عنه أنه مارس
التجارة بأى شكل من الاشكال خلال توليه منصب من مناصب الدولة ، كان يسارع
الى التحقيق معه ، وإذا اثبت التحقيق ادانته كان يأخذ الارباح التى حققها
هذا الموظف ويضعها فى بيت المال . فقد روى الماوردى (٢) أن عاملاً للممر
(رضى الله عنه) اسمه الحارث بن وهب ظهر عليه الثراء ، فسأله عمر عن مصدر
ثرائه ، فأجاب ، خرجت بنفقة معى فاتجرت فيها . فقال عمر : أما والله ما بعثناكم
لتتجروا ، وأخذ ما حصل عليه من ربح .

أما عن الصيغة التى كان يعين بها القضاة فى هذا العهد ، فتشير
المصادر الى أن الخليفة كان يكتب كتاباً الى المصراع المعين فيه القاضى يخبرهم فيه
بتعيينه عليهم ، أمراً اياهم بأن يسمعوا ويطيعوا له ، ويظهر أن أشهر كتاب نص
على ذلك كتاب تعيين عبد الله بن مسعود على قضاء الكوفة فقد جاء فى هذا
الكتاب : (أما بعد فانى بعثت اليكم عمار بن ياسر أميراً ، وعبد الله قاضياً
وزيراً ، فاسمعوا لهما ، وأطيعوهما فقد آثرتم بهما) (٣) .

وجاء فى رواية أخرى أنه كتب الى أهل الكوفة (أنتم رأس العرب وجماعتها ،
وانتم سهمهم الذى ارمى به اذا خشيت من هاهنا ، وهاهنا ، وقد بعثت اليكم

(١) السمناني : روضة القضاة ، ج ١ ، ص ١٥٩ ، الماوردى : ادب القاضى ،

ج ١ ، ص ٢٣٨ .

(٢) ادب القاضى ، ج ١ ، ص ٢٣٨ .

(٣) السمناني : روضة القضاة ، ج ١ ، ص ٩٦ ، ابن الجوزى : صفة الصفوة ، ج ١

ص ٣٩٥ — ٣٩٦ .

عبد الله بن مسعود خيره لكم وآثرتكم على نفسي (١) .

وقال له عندما وجهه الى الكوفة : انى وجهتك معلما ليس لك سوط ولا عصا
فاقتصر على كتاب الله فانه كفاك واياهم ولا تقبل الهدية وليست بحرام ولكنى أخاف
عليك القالة (٢) .

مراقبة القضاة وعزلهم : —

لقد كان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضى الله
عنه) يتتبع قضااته ، فمن رأى منه ضعفا ، أو أظهر جهلا فى بعض المفاهيم العامة
التي يجب أن يتمسك بها القاضى سارع الى عزله ، فقد روى عنه أنه قال : (لا عزلن
أبا مرهم (٣) وأولين رجلا اذا رآه الفاجر فرقه (٤)) فعزله عن قضاء البصرة وولى

(١) وكيع : أخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ١٨٩ .

(٢) المصدر السابق نفسه ، ج ٢ ، ص ١٨٨ .

(٣) هو اياس بن صبيح بن محرش بن عبد عمرو ، ابو مرهم الحنفى ، ويروى أنه
كان قد قتل زيد بن الخطاب أخا عمر ، وقد تولى قضاء البصرة عام (١٤ هـ /
٦٣٥) ، ويذكر أن عمر قال له : أقتلت زيدا ؟ لا أحبك حتى
تحب الارض الدم قال : أو يمنعنى ذاك حقى عندك ؟ قال : لا قال : لا
ضيرانما يأسف على الحب النساء ، ومن الجدير بالذكر أن هناك روايات
عديده حول مقتل زيد ف قيل أن قاتله سلمة شقيق ابي مرهم ، وقيل لببند
العجلى وقيل غيره . انظر : وكيع : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٦٩ —

٢٧١ ، ابو هلال العسكري : الاوائل ، ق ٢ ، ص ١١١ — ١١٣ .

(٤) الفرق بالتحريك : الخوف انظر الجوهرى : الصحاح ، ج ٤ ، ص ١٥٤١ .

كعب بن سور (١)

ويبدو أن من اسباب عزل أبي مرهم أنه أصلح بين متخاصمين في دينار دفعه من ماله الخاص، فاعتبر عمر (رضي الله عنه) ذلك منافيا لروح القضاء العادل، لأن من واجب القاضي متى ظهر له الحق حكم بموجبه، لذا نجد عمر يكتب اليه مؤثما اياه على فعلته تلك فقد قال له : (اني لم أوجهك لتحكم بين الناس بمالك انما وجهتك لتحكم بينهم بالحق) وعزله (٢).

ومن اسباب عزله ايضا أن والي البصرة المغيرة بن شعبه قد شكى ضعف أبي مرهم الى عمر، فيبدو لهذه الاعتبارات عزله (٣).

ولم يكتف عمر (رضي الله عنه) بعزل أبي مرهم بل طلب من أبي موسى الاشعري (رضي الله عنه) أن يتبع القضايا التي حكم فيها، فمن محمد بن سيرين أن عمر (رضي الله عنه) قال لابن موسى الاشعري : انظر في قضاء أبي مرهم قال : وأنا لا اتهمه، ولكن اذا رأيت من خصم ظلما فعاقبه (٤).

وكان ايضا يعزل القاضي عن عمله اذا وجد من هو أقوى منه وأقدر على أداء مهمته من القاضي الاول، فقد عزل شرحبيل بن حسنة عن القضاة فقال له : اعن سخطة عزلتني ؟ قال : لا ولكن وجدت من هو مثلك في الصلاح وأقوى منك

(١) وكيع : اخبار القضاة، ج١، ص ٢٧٠ و ٢٧٤، ابن قدامة : المغني، ج٩،

ص ٤٣، علاء الدين الهندي : كنز العمال، ج٥، ص ٨١٢، خليفة بسن

خياط : تاريخ خليفة، ص ١٥٤، البيهقي : السنن الكبرى، ج١٠،

ص ١٠٨، ابن أبي الحديد : شرح نهج البلاغة، ج١٢، ص ٢٧.

(٢) وكيع : المصدر السابق، ج١، ص ٢٧٣ - ٢٧٤.

(٣) المصدر السابق نفسه، ج١، ص ٢٦٩ - ٢٧٠.

(٤) البيهقي : السنن الكبرى، ج١٠، ص ١٠٨، وكيع : المصدر السابق

ج١، ص ٢٧٠ - ٢٧١.

فى العمل ، فقال : يا أمير المؤمنين ان عزلك عيب فأخبر الناس بعذرى ، ففعل
عمر (رضى الله عنه) (١) .

(ب) القضاء فى الامصار : —

ان المتتبع للمصادر يجد أن أهم الامصار التى عين
عليها قضاة مستقلون فى هذا العهد هى : المدينة المنورة ، والكوفة ، والبصرة
ودمشق ، وفلسطين ، وحمص ، وقنسرين (٢) ، والاردن ، والمداين (٣) ، ومصر .
وستحدث عن القضاء فى هذه الامصار من خلال حديثنا عن مشاهير القضاة فيها .
١ — القضاء فى المدينة المنورة (٤) : —

ان من ابرز قضاة هذه المدينة المباركة
أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) فعلى الرغم من كثرة مشاغله ،
من بعث للمبعوث ، واستقبال للوفود ، وتوزيع للارزاق ، وارسال للنجادات لجيوشه

(١) فاروق الكيلانى : استقلال القضاء ، ص ٦٧ .

(٢) فتحت على يد أبى عبيدة عامر بن الجراح فى سنة ١٧ هـ ، وكانت حمص
وقنسرين شيئاً واحداً وقنسرين أخذت من قول العرب قنسرى أى مسن ، وكان
بينها وبين حلب مرحلة من جهة حمص انظر ياقوت الحموى : معجم البلدان
ج ٤ ، ص ٤٠٣ — ٤٠٥ .

(٣) كان هذا الموضع مسكن الملوك من الاكاسره الساسانيه وغيرهم ، وكان فتحها
على يد سعد بن ابى وقاص فى صفر سنة ١٦ هـ ، وكان اسمها بالفارسية
توسفون ، وانما سميتها العرب بالمداين لانها سبغ مداين بين كل مدينة
الى الاخرى مسافة قريبة انظر المصدر السابق نفسه ، ج ٥ ، ص ٧٤ — ٧٥ .

(٤) ومن اشهر اسمائها : طيبة ، وطابة ، ومسكينة ، وجابره ، ومجبورة ، ويشرب
ويشور ، والدار ، والايمان ، والمرحومه ، والعذراء ، والمحبه ، والعاصمة
انظر ابن رسته : الاعلاق النفيسة ، ج ٧ ، ص ٧٨ ، ياقوت : المصدر السابق
ج ٥ ، ص ٨٢ — ٨٨ .

التي كانت تخوض معارك فاصلة مع الاعداء الى غير ذلك من الامور ، على الرغم من كل هذه الاعباء كان يمارس القضاء كلما وجد متسعا من الوقت ، فخلف لنا ثروة قضائية كبيرة ، وأوضحت لنا منهجه في القضاء ، وطريقته في معاملة اطراف الخصومة والعقوبات التي كان يصدرها ضد المخالفين ، راسما بذلك الخطوط العريضة للقضاء في هذا العهد .

لقد أوضح (رضى الله عنه) الخط العام الذي سوف يسير عليه في حكمه من خلال عدة خطب ألقاها على رعيته ، ومما قال في احداها : (... فاعلموا أن شدي التي كنتم ترون ازدادت أضعافا ان صار الامر الى على الظالم والمعتدى والاخذ للمسلمين لضعيفهم من قويهم ، وانى بعد شدي تلك واضع خدى بالارض لاهل العفاف ... وانى لا آبى ان كان بينى وبين أحد منكم شىء من أحكامكم أن أمشى معه الى من احببتم منكم فلينظر فيما بينى وبينه ... فاتقوا الله عباد الله ، واعينونى على انفسكم بكفها عنى ، واعينونى على نفسى بالامر بالمعروف والنهى عن المنكر ، واحضارى النصيحة فيما ولانى الله من امركم) (١) .

هذا هو الخط العام الذي رسمه لنفسه ولاتباعه ، فأوضح أنه لن تأخذه في الحق لومة لائم ، وبين أنه فرد من افراد المسلمين لا يتميز عنهم بأية ميزة أمام القضاء ، فاذا حدث بينه وبين أحد من المسلمين بعض الخلاف ، فانه لا يجد حرجا في التحاكم الى أحد قضاة ، فكما رأينا في الصفحات السابقة تحاكم هو وصاحب الفرس الذي اعطبه الى القاضى شريح . ومن الامثلة الاخرى أيضا قصته مع أبى بن كعب ان حاكمه عند قاضيه زيد بن ثابت ، وتفصيل الامر أن أبا قال لعمر بن الخطاب انصفنى من نفسك ، اجعل بينى وبينك حكما ، فقال : بينى وبينك زيد بن ثابت ، فانطلقا الى زيد ، فقال عمر : فى بيته يؤتى الحكم ، فقال زيد : ها هنا يا أمير المؤمنين — مشيرا الى صدر المجلس — قال : بدأت بالجور ، انسى

(١) علاء الدين الهندى : كنز العمال ، ج ٥ ، ص ٦٨٢ — ٦٨٣ .

جئت مخاصما ، قال : فيها هنا فقعدا بين يديه ، فقال : لابي : شاهدان ذوى عدل ، قال : ليس لى بيته ، قال : فيمينك يا أمير المؤمنين ، ثم أقبل على أبي فقال : أعف أمير المؤمنين ، فقال عمر : أهكذا يقضى بين الناس كلهم ، قال : لا قال : فاقضى بيننا كما تقضى بين الناس ، قال : أحلف يا أمير المؤمنين ، فقال عمر : والله الذى لا اله الا هو ، ما لابي فى ارض هذه حق ، وفى رواية أنه بعد ذلك قال : لا يدرك زيد القضاء حتى يكون عمر ورجل من عرض المسلمين عنده سواء (١) .

منهجه فى القضاء : —

أما عن منهجه فى القضاء ، فكان (رضى الله عنه) اذا عرضت عليه قضية فأعياه أن يجد فى القرآن والسنة حلها ، نظر هل كان فيها قضاء لابي بكر ، فان وجد أن أبا بكر قضى فيها بقضاء ، قضى به ، والا دعا رؤوس المسلمين ، فاذا اجتمعوا على أمر قضى به (٢) . فقد ذكر ابن قدامة (٣) أن عمر (رضى الله عنه) كان يستشير عددا من الصحابة منهم عثمان ، وعلى ، وطلحة والزبير ، وعبد الرحمن بن عوف ، فكان اذا رفعت اليه الحادثة قال : ادعوا الى

(١) وكيع : اخبار القضاة ، ج١ ، ص ١٠٩ ، ابن شبة : تاريخ المدينة المنورة ،

ج٢ ، ص ٧٥٥ — ٧٥٦ ، الماوردى : ادب القاضى ، ج١ ، ص ١٩٧ —

١٩٨ ، البيهقى : السنن الكبرى ، ج١٠ ، ص ١٣٦ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ابن

قدامة : المغنى ، ج٩ ، ص ٨٠ — ٨١ ، الذهبي : سير اعلام النبلاء ، ج٢

، ص ٤٣٥ ، السرخسى : المبسوط ، ج١٦ ، ص ٧٣ — ٧٤ ، علاء الدين

الهندي : كنز العمال ، ج٥ ، ص ٨٠٨ .

(٢) البيهقى : المصدر السابق ، ج١٠ ، ص ١١٥ ، ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين

ج١ ، ص ٦٢ .

(٣) المغنى ، ج١٠ ، ص ٤٦ .

عليه ، وادعوا الى زيدا ، فكان يستشيرهم ، ثم يحكم بما اتفقوا عليه (١) .
ولم تكن مشورته مقصورة على هؤلاء بل كان يستشير غيرهم ، فقد روى ابن
عباس انه كان يستشير الحربين قيس بن حصين ، كما ذكر أن القراء هم أصحاب
مجلس عمر (رضى الله عنه) كهولا كانوا أو شبانا (٢) .
وقد أكد الشعبي حرص عمر (رضى الله عنه) على الاستشارة فقال :
(كانت القضية ترفع الى عمر فرما يتأمل فى ذلك شهرا ويستشير أصحابه) (٣) .
وقال ايضا (من سره أن يأخذ بالوثيقة من القضاء فليأخذ بقضاء عمر فانه كان
يستشير) (٤) .

لقد كان عمر (رضى الله عنه) يتحرز عند اصداره الحكم فى قضية من
القضايا ، فكان يعمل جهده من أجل أن يكون هذا الحكم هو الصواب ، ولا يوجد
فيه أى مطعن ، فعن جابر بن عبد الله قال : قال عمر بن الخطاب : (والله
لا ادع حقا لشأن يظهره ، ولا لصد يحتل ، ولا محاباة لبشره ، وذلك أن الله
قدم الى ، فأيسنى من أن يقبل منى الا الحق ، وآمنى الا من نفسه ، فليس بى
حاجة الى أحد ولا على أحد منى وكف (٥) .

-
- (١) نصر فريد واصل : السلطة القضائية ، ص ٦٨ - ٦٩ .
(٢) أحمد بن حنبل : فضائل الصحابة ، ج ١ ، ص ٣٥١ .
(٣) نصر فريد واصل : المرجع السابق ، ص ٦٨ - ٦٩ ، أحمد عبد المنعم
البهى : تاريخ القضاء فى الاسلام ، ص ١١٢ .
(٤) البيهقى : السنن الكبرى ، ج ١٠ ، ص ١٠٦ ، لمزيد من التفصيل عن
استشارة الفاروق انظر : وكيع : أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٣٢٤ - ٣٢٥ ،
علاء الدين الهندى : كنز العمال ، ج ٥ ، ص ٨٣٠ - ٨٣٢ ، الشافعى
الام ، ج ٤ ، ص ٨١ .
(٥) وكيع : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٤ ، والوكف : الجور والظلم والعييب
انظر المصدر السابق نفسه ، ج ١ ، ص ٣٤ ، حاشية رقم ٣ .

وكان (رضى الله عنه) اذا اتاه الخصمان برك على ركبتيه وقال : (اللهم أعنى عليهما فان كل واحد يريدنى على دينى) (١) ، وكان يقضى فى اى مكان يدركه فيه الخصوم (٢) .

المبادئ القضائية التى ارساها : —

ومن ابرز المبادئ القضائية التى ارساها

أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) : —

١- أن الحكم الصادر ربنا على اجتهاد لا ينقض باجتهاد مثله ، فقد كان (رضى الله عنه) يقضى بقضاء ما باجتهاده فى عام ، ويقضى بخلافه فى عام قادم ، ولم ينقض قضاءه السابق ، فلما قيل له فى ذلك ، قال : تلك على ما قضينا وهذه على ما قضينا (٣) .

ومن الامثلة الدالة على ذلك ، أن عمر (رضى الله عنه) قضى فى توريث الاخوة لام بالفرض ، وتوريث الاخوة الاشقاء بالتعصيب ، وهى المسألة المشتركة فى زوج وأم واخوة لام ، واخوه اشقاء " فلم يبق للاخوة الاشقاء شئ " لان العصبة يأخذون ما بقى من أصحاب الفروض ، وخالفه فى ذلك زيد بن ثابت (رضى الله عنه) ، وجعل الثلث (وهو حصة الاخوة لام) شركة بينهم ، وبين الاخوة الاشقاء ، وكان يقول : هب أن أباهم كان حجرا ما زادهم الاب الا قريبا ، ثم رفعت الى عمر مسألة مشا بهة فى عام آخر فشرك بين الاخوة لام والاخوة لام وأب وجعل الثلث بينهم سوا ، فقال له رجل لقد قضيت عام أول بغير هذا فقال قولته

(١) ابن الجوزى : تاريخ عمر بن الخطاب ، ص ٩٥ ، علاء الدين الهندى : كنز العمال ، ج ٥ ، ص ٨٠١ ، ابن ابى الحديد : شرح نهج البلاغة ، ج ١٢ ، ص ٢١ .

(٢) الطبرى : تاريخ الرسل والملوك ، ج ٤ ، ص ٢١٣ .

(٣) البيهقى : السنن الكبرى ، ج ١٠ ، ص ١٢٠ ، السرخسى : المبسوط ،

ج ١٦ ، ص ٨٤ ، الماوردى : ادب القاضى ، ج ١ ، ص ١٨٦ .

المشهوره (تلك على ما قضينا وهذه على ما قضينا) (١) .

وروى ابن شبة (٢) أن عمر لقي رجلا ممن صرفه الى زيد فقال له : ما صنعت ؟ قال : قضى على يا أمير المؤمنين قال : لو كنت أنا لقضيت لك ، قال : فما يمنعك وأنت أولى بالامر ؟ قال : لو كنت أدرك الى كتاب الله أو سنة نبيه فعلت ، ولكنى انما أدرك الى رأى ، والرأى مشترك ، فلم ينقض حكم زيد . هذا وقد قال الشعبي (رحمه الله) حفظت عن عمر فى الحد سبعين قضية لا يشبه بعضها بعضا (٣) .

٢ - ومن المبادئ القضائية التى تمسك بها عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) ان الحكم الصادر ينقض اذا تبين أنه مخالف للنص من كتاب أو سنة ، لان الرجوع الى الحق خير من التماضى فى الباطل . ومن نماذج نقضه لاحكامه ، ما رواه ابن عباس (رضى الله عنهما) قال : أتى عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) بمبتلاه (مجنونه) قد فجرت (زنت) فأمر برجمها ، فمر بها على بن أبى طالب (رضى الله عنه) والصبيان يتبعونها ، فقال : ما هذا ؟ قالوا : امرأة أمر عمر أن ترحم ، فودها ، وذهب معها الى عمر فقال : ألم تعلم أن القلم رفع عن ثلاث ؟ وفى رواية أما تذكر قول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (رفع القلم عن ثلاث : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يفيق) قال : نعم ، فأمر بها فخلى سبيلها (٤) .

(١) البيهقى : المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ١٢٠ ، السرخسى : المصدر السابق

ج ١٦ ، ص ٨٤ ، الزحيلي : التنظيم القضائى فى الفقه الاسلامى ، ص ٩٦ -

٩٨ .

(٢) تاريخ المدينة المنورة ، ج ٢ ، ص ٦٩٣ .

(٣) السرخسى : المصدر السابق ، ج ١٦ ، ص ٨٤ .

(٤) البيهقى : السنن الكبرى ، ج ٨ ، ص ٦٤ ، أحمد بن حنبل : فضائل الصحابة - (كتاب الرقة ، باب المجنون يهين)

وقضى (رضى الله عنه) بالأثر المرأة من دية زوجها شيئاً حتى أخبره الضحاك بن سفيان الكلابي ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من ديته ، فوجه إليه عمر ، قال الشافعي في الام : (فلما بلغه خلاف فعله صار إلى حكم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وترك حكم نفسه ، وهكذا كان في كل أمره) (١) .

٣ - وتمسك عمر (رضى الله عنه) بمبدأ استثناء الاحكام التي تصدر عن قضاته ، فمن عبد الله بن عمر (رضى الله عنهما) قال : كنا مع عمر في مسير فأبصر رجلاً مسرعاً ، فقال : ان هذا يريدنا فأناخ ثم ذهب لحاجته ، فجاء الرجل فبكى ، فبكى عمر . وقال : ما تأئك ؟ قال : يا أمير المؤمنين اني شربت الخمر ، فضربنى ابو موسى الاشعري ، وسود وجهي ، وطاف بي ، ونهى الناس أن يجالسوني فهممت أن آخذ سيفي فأضرب أبا موسى ، أو آتيك فتحولني الى بلد لا أعرف فيه ، أو ألحق بأرض الشرك ، فبكى عمر وقال : ما يسرنى أن تلحق بأرض الشرك ، وأن لى كذا وكذا ، وقال : ان كنت لمن اشرب الناس للخمر في الجاهلية ، ثم كتب الى ابي موسى أن فلانا أتاني فذكر كذا وكذا ، فإذا أتاك كتابي هذا فمر الناس ان يجالسوه ، وأن يخالطوه وان تاب فاقبل شهادته ، وكساه وأمر له بمائتي درهم (٢) .

= ج ٢ ، ص ٧٠٧ - ٧٠٨ ، المسند ، ج ١ ، ص ١٥٥ ، ولمزيد من التفصيل حول بعض القضايا التي نقض حكمه فيها انظر : ابن ماجه : سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٨٨٦ (كتاب الديات ، باب دية الاصاب ، حديث رقم ٢٦٥٣) ، السمناني : روضة القضاة ، ج ١ ، ص ٣٢٩ ، محمد بلتاجي : منهج عمر بن الخطاب في التشريع ، ص ٧٤ ، ٩٢ ، مصطفى السباعي : عظماءنا في التاريخ ، ص ١٨٢ .

(١) السمناني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٢٩ ، محمد بلتاجي : المرجع السابق ، ص ٧٤ .

(٢) ابن الجوزي : تاريخ عمر بن الخطاب ، ص ١٣٣ .

وروى ايضا أن عبد الله بن مسعود (رضى الله عنه) قاضى عمر على الكوفة
أتى برجل من قريش وجد مع امرأة فى ملحفتها ، ولم تقم البيعة على ذلك ، فضربه
عبد الله اربعون — وأقامه للناس ، فغضب قومه مع هذا وانطلقوا الى عمر ، وقالوا :
فضح هذا رجلا ، فقال عمر لعبد الله : بلغنى أنك ضربت رجلا من قريش . قال :
عبد الله : أجل ، أتيت به قد وجد مع امرأة فى ملحفتها ولم تقم البيعة على غير
ذلك ، فضربته اربعين ، وعرفته للناس . قال عمر : أرايت ذلك ؟ قال عبد الله :
نعم قال عمر : نعم ما رأيت (١) .

ويتضح مما تقدم أن نظام القضاء الاسلامى قد أخذ بجداً جواز التظلم
من الحكم ، واستثناه أمام سلطة اعلى لمجرد ^{عدم} الرضا به لتقول تلك السلطة العليا
كلمتها فيه .

٤ — ومن المبادئ القضائية التى نادى بها الفاروق (رضى الله عنه)
وطبقها ، عدم قبول شهادة القاضى فى أى خصومة معروضة عليه ، فقد روى أنه
تقاضى اليه شخصان فقال احدهما : أنت شا هدى فقال : ان شئتما شهدت ولم
أحكم ، أو أحكم ولا اشهد (٢) .

٥ — أنه لا يجوز للقاضى قبول شهادة غير العدل ، فقد كان (رضى الله
عنه) مهتما بشكل كبير فى عدالة الشهود ، وليس أدل على ذلك من كثرة تكرار كلمة
العدل ، والشاهد العدل فى سيرته ، فقد قال ذات مرة لعبد الرحمن بن عوف
عندما شهد فى قضية من القضايا أنت عندنا العدل الرضا (٣) .
ومن أجل أن يتحقق من عدالة الشهود كان يسلك لذلك طريق التزكية

(١) جمال صادق مرصفاوى : نظام القضاء فى الاسلام ، ص ١٥٢ — ١٥٣ .

(٢) ابن حجر : فتح البارى ، ج ١٦ ، ص ٢٨٠ ، الماوردى : أدب القاضى

ج ٢ ، ص ٣٢٢ — ٣٢٣ ، ابن قدامة : المغنى ، ج ٩ ، ص ٥٥ .

(٣) البيهقى : السنن الكبرى ، ج ١٠ ، ص ١٢٤ — ١٢٥ .

العلنية لهم ، ومن الامثلة التطبيقية على ذلك ، أنه شهد عند عمر (رضى الله عنه) رجل بشهادة ، فقال له : لست اعرفك ولا يضرك أن لا اعرفك ، أثبت بمن يعرفك . فقال : رجل من القوم : أنا اعرفه ، قال : بأى شئ تعرفه ؟ قال : بالعدالة والفظ ، فقال : فهو جارك الادنى الذى تعرف ليله ونهاره ، ومدخله ومخرجه ، قال : لا قال : فمعاملتك بالدينار والدرهم اللذين بهما يستدل على الورع ، قال : لا ، قال : فرفيقك فى السفر الذى يستدل به على مكانم الاخلاق قال : لا ، قال : لست تعرفه ، ثم قال للرجل : انتنى بمن يعرفك (١) . وروى أيضا أن عمر سأل رجلا عن رجل فقال له : ما علمت عنه الا خيرا ، فقال لــــه حسبك (٢) .

وكان (رضى الله عنه) لا يجوز سماع شهادة الشهود فى الحدود عند تراخيهم فى الشهادة ، لاحتمال أن يكون هناك ضغن قد حركهم ، فقد روى عن عمر (رضى الله عنه) قال : (أيا شهود شهدوا على حد لم يشهدوا عنده حضرته فانما شهدوا على ضغن فلا شهادة لهم) (٣) .
أما اذا ظفر بشاهد زور فكان يضربه اربعين ، ويحلق رأسه ، ويسود وجهه ويطال حبسه ، فعن الوليد بن ابى مالك أن عمر كتب الى عماله بالشام فى شاهد الزور : (يضرب اربعين سوطا ، ويسخم وجهه ، ويحلق رأسه ، ويطال حبسه) (٤) .

(١) البيهقى : السنن الكبرى ، ج ١٠ ، ص ١٢٥ - ١٢٦ ، ابن قدامة : المغنى

ج ٩ ، ص ٦٤ ، الماوردى : ادب القاضى ، ج ٢ ، ص ٩ - ١٠ .

(٢) السنننى : روضة القضاة ، ج ١ ، ص ٢٢٥ .

(٣) محمد عارف مصطفى فهمى : عمر بن الخطاب قاضيا ومجتهدا ، ص ٢٠ ، ٨٦ .

(٤) الزيلعى : نصب الراية ، ج ٤ ، ص ٨٨ (باب الشهادة على الشهادة) .

وكيع : أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٢٠ .

وكان يقول : (لا تأسروا الناس بشهود الزور) (١) .

- ٦ - ووضع الفاروق (رضى الله عنه) عقوبة لجرائم التسبب : التى مسا زال علماء القانون فى الوقت الحاضر على خلاف حولها (٢) فقد أغرم عمر (رضى الله عنه) أهل ماء دية رجل حرموه من الماء فمات ، فقد روى أن رجلا أتى أهل ماء فاستسقاهم فلم يسقوه حتى مات عطشا فأغرمهم عمر (رضى الله عنه) ديته (٣) .
- وكان الفاروق أيضا اذا ثبت لديه أن واليا من ولايته قد تسبب فى فساد أحد أفراد رعيته دون قصد منه أغرمه ديته ، وحرمه من وظائف الدولة نهائيا (٤) .
- ٧ - ووضع عمر (رضى الله عنه) عقوبة لمختلس أموال الدولة ، فيروى أن رجلا زور خاتم أمير المؤمنين عمر ، فأخذ من بيت المال مائه ، ثم فى اليوم الثانى مائه ، ثم فى اليوم الثالث مائه ، فأمر عمر بجلده (٥) .

٨ - ومن الأمور الهامة التى ادخلها عمر (رضى الله عنه) : من أجل تطوير السلطة القضائية فى الدولة الإسلامية تدوين بعض القضايا ، لبحث القضية بحقق وادار الحكم بموضوعية ، فقد روى أن رثاب بن حذيفة بن سعيد بن سهم تزوج أم وائل بنت معمر بن حبيب الجمحية ، فولدت له ثلاثة اولاد فماتت فورئوها

(١) البيهقى : المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٢) ذهب الفقه الالمانى الى وجوب معاقبة المجرم الذى ارتكب جريمة بطريق (الترك) سلبى كالمجرم الذى ارتكب جريمته بطريق ايجابى ، وخالفه فى ذلك الفقه الفرنسى ، ولم تسن حتى الآن عقوبة محدودة على الترك فى أى من القوانين الحديثة انظر محمد عارف فهمى : المرجع السابق ،

ص ٩٦ - ٩٧ .

(٣) نفس المرجع السابق والصفحات .

(٤) ابن الجوزى : تاريخ عمر بن الخطاب ، ص ٧٤ - ٧٥ .

(٥) محمد عارف فهمى : عمر بن الخطاب قاضيا ومجتهدا ، ص ١٠٤ - ١٠٥ .

ولاء مواليتها ، وكان عمرو بن العاص (رضى الله عنه) عصبة فخرج بهم عمرو الى الشام فماتوا في طاعون عمواس ، فلما قدم عمرو جاء بنو معمر بن حبيب اخوة ام وائل فخاصموه في موالى اختهم الى عمر فقال عمر : اقضى بينكم بما سمعت من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : ما احرف الولد فهو لعصبته من كان ، قال فكتب عمر بذلك كتابا فيه شهادة عبد الرحمن بن عوف ، وزيد بن ثابت ، ورجل آخر ، فلم يزل الكتاب موجودا حتى خلافة عبد الملك ، فعندما حدثت قضية مشابهة اصدروا الحكم بموجب ما في كتاب عمر (١) .

٩ - من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها : ومثال ذلك أنه رفعت الى عمر (رضى الله عنه) قضية رجل قتلته امرأة ابيه وخليطها ، فتردد عمر ، هل يقتل الكثير بالواحد ؟ فقال على (رضى الله عنه) : ارأيت لو أن نفرا اشتركوا في سرقة جزور فأخذ هذا عضوا ، وهذا عضوا أكت قاطمهم : قال : نعم . قال : فكذلك ، فعمل عمر برأيه ، وكتب الى عامله الذي رفع القضية اليه اقتلها ، ولو اشترك فيه أهل صنعاء كلهم لقتلتهم (٢) .

١٠ - ومن المبادئ القضائية التي تمسك بها المعاينة القضائية ، فقد كان على جلال قدره وكثرة مشاغله لا يجد حرجا اذا رفعت اليه قضية يحتاج البت فيها الى المعاينة للمكان المختلف فيه ، كان يخرج الى معاينته على الطبيعة ويصدر حكمه ، فقد روى أن رجلا من بني مخزوم استعدى عمر بن الخطاب على أبي سفيان بن حرب (رضى الله عنهما) ، أنه ظلمه حدا في موضع كذا وكذا ، وقال

(١) احمد بن حنبل : فضائل الصحابة ، ج ١ ، ص ٣٤٤ - ٣٤٥ ، المسند

ج ١ ، ص ٢٧ ، ابن ماجه : سنن ابن ماجه ، كتاب الفرائض ، باب ميراث

الولاء ، حديث رقم ٢٧٣٢ ، ابو داود : سنن ابى داود ، ج ٢ ،

ص ١١٤ - ١١٥ (كتاب الفرائض ، باب في الولاء) .

(٢) محمد عارف فهمي : عمر بن الخطاب قاضيا ومجتهدا ، ص ٩٥ - ٩٦ .

عمر : انى لاعلم الناس بذلك ، وربما لمبت انت وأنا فيه ونحن غلمان ، فأتى بابى سفيان ، فأتاه به ، فقال له عمر : يا أبا سفيان انهض بنا الى موضع كذا وكذا ، فنهضوا ونظر عمر فقال : يا أبا سفيان خذ هذا الحجر من هاهنا فضعه هاهنا فقال : والله لا أفعل ، فقال : والله لتفعلن ، فقال : والله لا أفعل ، فعملاه بالدرة وقال : خذه لا أم لك فضعه هاهنا ، فانك ما علمت قد يم الظلم ، فأخذ أبو سفيان الحجر ووضعه حيث قال عمر ثم أن عمر استقبل القبلة فقال : اللهم لك الحمد حيث لم تمتنى حتى غلبت أبا سفيان على رأيه وأذلته لى بالاسلام ، ثم استقبل أبو سفيان القبلة وقال : اللهم لك الحمد اذ لم تمتنى حتى جعلت منى قلبى بالاسلام ما أذل به لعمر (١) .

١١ — واسقط (رضى الله عنه حد السرقة بين الاقارب كما أسقط حد السرقة عن العبد اذا سرق من ذى رحم محرم منه ، أو من مولاة ، أو من امرأة مولاة أو من زوج مولاة ، فلا قطع عليه فيما سرق ، وكيف يكون عليه القطع فيما سرق من أخته ، أو أخيه ، أو عمته ، أو خالته ، وهو لو كان محتاجا أو كانوا محتاجين ، وجب عليه أو عليهم النفقة (٢) .

١٢ — وقرر الفاروق (رضى الله عنه) مبدأ انتفاء المسؤولية بموجب الدفاع عن العرض ومن الامثلة على ذلك ان عمر اتى بقتيل ملقى على وجهه فى الطريق ، ولم يقف له على خبر فقال : اللهم اظفرنى بقاتله ، حتى اذا كان على رأس الحول ، وجد صبي مولود ملقى بموضع القتيل ، فأتى به عمر فقال : ظفرت بدم القتيل . ودفع الصبي الى امرأة وقال : قومى بشأته ، وخذى منا نفقتسه . وانظرى من يأخذه منك فاذا وجدت امرأة تقبله وتضمه الى صدرها فأعلمينى بمكانها .

(١) ابن الجوزى : تاريخ عمر بن الخطاب ، ص ٩٨ ، ابن قدامة : المغنى ، ج ٩

ص ٥٤ .

(٢) محمد عارف فهمى : المرجع السابق ، ص ١٠٥ .

وبعد فترة جاءت جارية فقالت للمرأة ، ان سيدتى بعثتني اليك لتبعثي بالصبي اليها تراه وترده اليك ، فذهبت اليها بالطفل ، فلما رآته أخذته فقبلته وضمته اليها ، ولما علم عمر (رضى الله عنه) ذهب اليها ووجه اليها تهمة القتل : فاعترفت وقصت له ما دفعها الى قتله ، فكشف عمر عن سيفه ، وقال : أصدقيني ، والا ضربت عنقك فقالت : ان عجوزا كانت تدخل على فاتختها اما ، وكانت تقوم من امرى بما تقوم به الوالد ، وكنت لها بمنزلة البنت ، حتى مضى لذلك حين ، ثم انها قالت : يا بني ، انه قد عرض لى سفر ، ولى ابنة فى موضع اتخوف عليها فيه أن تضيق ، وقد احببت أن أضربها اليك حتى ارجع من سفرى ، فعمدت الى ابن لها شاب امرد ، فهيأتته كهيئة الجارية ، واثنتى به ، لا أشك انه جارية ، فكان يرى منى ما ترى الجارية من الجارية ، حتى اغتفلنى يوما وأنا نائمة . فما شعرت حتى علانى وخالطنى فمددت يدي الى شفره كانت الى جانبي فقتلته ، ثم أمرت به فالقى حيث رأيت ، فاشتملت منه على هذا الصبي ، فلما وضعته ألقيته فى موضع ابيه ، فهذا والله خبرهما على ما اعلمتك . فقال : صدقت ، ثم أوصاها ودعا لها (١) وما هو جد ير بالذكر أن عمر لا يمكن أن يحكم بهذا الحكم بناء على أقوال المرأة وحدها ، بل لا بد أنه تأكد من صدقها ببينة عدول .

ان الوقائع اثبتت وجود جريمة القتل العمد ، وصدور الاعتراف من القاتله كل ذلك يقضى بالقصاص على المرأة ، الا أن عمر (رضى الله عنه) قرر انتفاء المسؤولية بموجب الدفاع عن العرض . وجاء تقرير الفاروق (رضى الله عنه) لهذا المبدأ فى وقت كانت فيه المرأة تعتبر عند معظم الامم متاعا يورث ، وفراسا يوطأ ، لا حق لها فى الدفاع عن نفسها ، وانما هى غنيمة للقوى يستأثر

(١) ابن الجوزى : تاريخ عمرين الخطاب ، ص ٢٨ — ٢٩ ، ابن قيم الجوزية :

الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية ، ص ٢٨ — ٢٩ ، ابن ابى الحديد :

شرح نهج البلاغة ، ج ١٢ ، ص ١٠٣ — ١٠٤ .

بها ، ويتصرف فيها كما يشاء .

ولم تكن هذه الحادثة الوحيدة التي يطبق فيها الفاروق (رضى الله عنه) مبدأ انتفاء المسؤولية بسبب الدفاع عن العرض بل هناك نماذج عديدة تؤكد التزام الفاروق بهذا المبدأ السامى ، ومن هذه النماذج ايضا أنه بينما كان عمر (رضى الله عنه) يتغذى اذ جاء رجل يعدو وفى يده سيف ملطخ بدم ووراءه قوم يعدون ، فجاء الآخرون فقالوا : يا أمير المؤمنين ان هذا قتل صاحبنا فقال عمر : ماذا تقول : قال : يا أمير المؤمنين انى ضربت فخذى امرأتى فان كان بينهما أحد فقد قتلته ، فقال عمر : ما تقولون ؟ فقالوا : يا أمير المؤمنين انه ضرب بالسيف فوقع فى وسط الرجل وفخذى المرأة ، فأخذ عمر من الرجل سيفه فهزاه ثم دفعه اليه ، وقال : ان عادوا فعد (١) .

قضاة عمر بن الخطاب فى المدينة المنورة : —

ولم يكن عمر (رضى الله عنه) هو

الوحيد الذى يقضى بين الناس فى المدينة بل كان يكل الى عدد من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مهمة القضاء ، لان مشاغله فى كثير من الاحيان كانت لا تسمح له بالجلوس للقضاء ، ومن الذين عينهم للقضاء على بن ابي طالب (رضى الله عنه) ، فقد روى ابراهيم النخعى (٢) قال : لما ولى عمر قال لعلي :

(١) محمود الباجى : مثل عليا من قضاء الاسلام ، ص ٤٩ — ٥٢ ، محمد عارف

فهيم : عمر بن الخطاب قاضيا ومجتهدا ، ص ١٠١ — ١٠٢ .

(٢) هو ابراهيم النخعى بن يزيد بن قيس بن الاسود ، ابو عمران ، فقيه أهل

الكوفة ، ومفتيها قال الاعمش عنه : كان صيرفيا فى الحديث ، (ت ٩٦ هـ /

٧١٤ م) انظر السيوطى : طبقات الحفاظ ، ص ٣٦ — ٣٧ ،

الذهبي : سير اعلام النبلاء ، ج ٤ ، ص ٥٢٠ — ٥٢٩ .

اقضى بين الناس وتجرد للحرب (١) .

وعين ايضا السائب بن يزيد (٢) ابن أخت النمر للفصل فى القضايا الصغيرة ، فعن السائب بن يزيد أن عمر قال له : (رد عنى الناس فى الدرهم والدرهمين (٣) . وبذلك يكون الفاروق قد قسم القضاء الى درجتين القضاء البسيط وهو خاص بالقضايا الصغيرة وهذا أحاله على السائب بن يزيد والقضاء المتعلق بالقضايا الكبرى وكان هو ينظر فيها مع على وزيد بن ثابت (رضى الله عنهم) او هو وحده وذلك حسب طبيعة القضية المرفوعة اليه (٤) . ويذكر وكيع (٥) أن عمر (رضى الله عنه) عين زيد بن ثابت على

(١) ابن الجوزى : تاريخ عمر بن الخطاب ، ص ٧١ .

(٢) هو السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة ، ابو عبد الله ، حدث عنه الزهرى ، وابراهيم بن عبد الله بن قارظ ، ويحيى بن سعيد الانصارى وآخرون (ت ٩١ هـ / ٧٠٩ م) انظر الذهبي : سير اعلام النبلاء ، ج ٣ ص ٤٣٧ - ٤٣٩ .

(٣) وكيع : اخبار القضاة ، ج ١ ، ص ١٠٥ - ١٠٦ ، الذهبي : سير اعلام النبلاء ، ج ٣ ، ص ٤٣٨ ، ابن شبه : تاريخ المدينة المنورة ، ج ٢ ، ص ٦٩٤ ، حسين الديار بكرى : تاريخ الخميس فى احوال أنفس نفيس ج ٢ ، ص ٢٤٢ .

(٤) ابن شبه : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٦٩٣ - ٦٩٤ ، احمد عبيد

المنعم البهى : تاريخ القضاء فى الاسلام ، ص ١١٢ .

(٥) أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ١٠٨ ، ابن شبه : تاريخ المدينة المنورة ، ج ٢ ، ص ٦٩٣ ، الذهبي : سير اعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٤٣٥ .

الزيلعى : نصب الراية ، ص ٦٣ (كتاب ادب القاضى) .

القضاء في المدينة ، وفرض له رزقا . واكد ذلك ابن شبه (١) ايضا عندما قال :
أن عمر كان اذا كثر عليه الخصوم صرفهم الى زيد .
وكان زيد مقدما عند عمر (رضي الله عنه) لسعة علمه في الفرائض ،
والفتوى ، والقراءة والقضاء (٢) ، لذا كان عمر كثيرا ما يستخلفه على المدينة
اذا خرج الى شيء من الاسفار ، وقلما رجع من سفر الا وأقطع زيدا حديقة من
نخل (٣) . وهذا ان دل على شيء فانما يدل على المكانة المرموقة التي وصل اليها
القضاة في هذا العهد ، والسعة النفوذ الذي كانوا يتمتعون به اذ اعتبر
النائب للخليفة في فترة غيابه .

٢ — القضاء في الكوفة —

لقد لعبت هذه المدينة دورا بارزا في التاريخ
الاسلامي منذ تمصيرها ، اذ كانت قاعدة من القواعد العسكرية التي كانت تنطلق
منها الجيوش الاسلامية للفتوح ، كما أنها أخذت تكون لها شخصية متميزة من
الناحية الثقافية فبرز فيها عدد لا بأس به من العلماء ، اذ لم تفض سوى برهة
يسيرة حتى كانت مدرسة الرأي قد تبلورت فيها . وكذا لك تبلورت فيها ايضا مدرسة
متميزة في الدراسات اللغوية .

ولم يكن القضاء أقل حظا في التقدم من بقية الجوانب المشرقة في حياة الكوفة
العلمية والادارية ، اذ يسر الله تعالى لهذه المدينة حشدا من القضاة

(١) تاريخ المدينة المنورة ، ج٢ ، ص ٦٩٣ .

(٢) الذهبي : سير اعلام النبلاء ، ج٢ ، ص ٤٣٤ .

(٣) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج٤ ، ص ٣٢٦ ، ابن كثير : البدايه

والنهاية ، ج٩ ، ص ٢٤ ، ابن عساكر : تهذيب تاريخ ابن عساكر ، ج٦ ،

ص ٣٠٥ ، ابن الاثير : اسد الغابة ، ج٢ ، ص ٥١٧ ، وكيع : المصدر

السابق ، ج٢ ، ص ١٩٥ .

حئيثة

الذين أخذوا يطورون المؤسسة القضائية ويخطون بها خطا إلى الامام ، ومن هو لاء القضاة شريح الذي تولي قضاء هذه المدينة سبعا وخمسين سنة ، ولشريح مكانة خاصة بين قضاة الكوفة ، فبالإضافة إلى طول مدة ولايته ، فإن أحكامه وأقضيته أسهمت بشكل فعال في تطوير المؤسسة القضائية ، ومما ساعد هذا القاضي على القيام بهذا الدور الفعال ، ما كان يمتاز به من سعة علم وذكاء وقاد ، فهو كما وصفه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) أفضى العرب (١) .

ويظهر أن القاضي شريح من القضاة القلائل الذين نعرف تفصيلات وافية عن حياتهم وممارستهم للقضاء في هذه الفترة المبكرة ، من حياة الدولة الإسلامية فمن خلال معرفة ترجمته عرفنا كيف كانت هيئة المحكمة ، وما هي طريقته في الحكم ، وما هي نوعية الحاشية التي كانت تحيط به إلى غير ذلك من الأمور التي أوضحت حال القضاء في هذا العهد .

لقد اتخذ شريح الملقب بقاضي المصريين (٢) (أي البصرة والكوفة) من مسجد الكوفة مجلسا لقضائه ، فإذا كان يوم مطر جلس يقضي في بيته (٣) لأن عمر (رضي الله عنه) على ما يبدو قد اشترط على قضاته ألا يقضوا في بيوتهم

(١) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج٤ ، ص ٣٢٦ ، ابن كثير : البداية والنهاية

ج٩ ، ص ٢٤ ، ابن عساكر : تهذيب تاريخ ابن عساكر ، ج٦ ، ص ٣٠٥ ،

ابن الاثير : اسد الغابة ، ج٢ ، ص ٥١٧ ، وكيع : المصدر السابق

ج٢ ، ص ١٩٥ .

(٢) الاصبهاني : حلية الاولياء ، ج٤ ، ص ١٤١ .

(٣) وكيع : أخبار القضاة ، ج٢ ، ص ٣١٦ .

الا عند الضرورة ، وما يؤيد ذلك أن عمر وجه من يحرق دار ابي موسى الاشعري (رضي الله عنه) عندما علم أنه كان يقضي فيها (١) . ويبدو ايضا أن عمر (رضي الله عنه) كان يحبذ الالتزام بالجلوس في المسجد والقضاء فيه في أغلب الاحيان ، فقد روى عن عمر (رضي الله عنه) أنه كان يقضي في المسجد فاذا فرغ استلقى على قفاه وتوسد بالحصى ، وما كان ذلك ينقص من هيئته (٢) . فأراد أن يلزم قضائه بذلك لان جلوس القاضى في المسجد ييسر على الناس الاتصال به دون عناء .

وكان شريح يجلس للحكم لا بسا برنس خز ، وفى يده خاتم منقوش عليه (الحلم خير من الظن السوء) (٣) . وكان يحرص على أن يكون فى مجلس قضاؤه مجموعة من الفقهاء ، فعن ابن أبى زائدة عن ابن ابي خالد قال : (رأيت شريحا وعنده أبو عمرو الشيباني ، وأشياخ نحوه يجالسونه على القضاء) (٤) وذكر الشعبى أنه كان يستشير مسروقا (٥) .

وعلى الرغم من هيبة ووقار شريح وما كان يتمتع به من سعة علم اذ قال عنه الشعبى : (كان اعظم فى انفسنا من أن نسأله عن كان يروى) (٦)

(١) ابن الاخوة : معالم القرية فى احكام الحسبة ، ص ١٦ ، الكتانى :

التراتب الادارية ، ج ١ ، ص ٢٦٠ ، ٢٧١ .

(٢) الكاسانى : بدائع الصنائع ، ج ٩ ، ص ٤١٠٠ - ٤١٠١ .

(٣) وكيع : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢١٨ - ٢١٩ ، ٢٥١ .

(٤) المصدر السابق نفسه ، ج ٢ ، ص ٢١٣ .

(٥) المصدر السابق نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٢٩ .

(٦) ابن عساكر : تهذيب تاريخ ابن عساكر ، ج ٦ ، ص ٣١١ .

على الرغم من ذلك كان حريصا على أن يكون مجلسه محاطا بالهيبة والوقار فكان اذا جلس للقضاء يجلس وعلى رأسه سيفان (١) والى جانبها شرطى بيده سوط (٢) ، وبين يديه الجلواز (٣) يأخذ الرقاع ويوصلها اليه ، فقد ذكر عمرو بن قيس ، أنه رأى رجلا قائما على رأس شريح كان يقول للخصمين ايكما المدعى فليتكلم ، والجلواز يأخذ الرقاع بين يدي القاضى ويوصلها اليه ، ويحد الناس عن القاضى اذا جلس للقضاء ، لا يسمع أحد ما جرى للخصوم (٤) .

وقد ذكر السمنانى (٥) أن الجلواز هو الذى يقوم على رأس القاضى ويقوم بالاضافة الى اىصال الرقاع الى القاضى ، بالدعاء بين يديه اذا ركب ويقيم الخصوم اذا انتهت الخصومة ، الا أن وكيعا (٦) ذكر أن مهمته تتمدى ذلك ، وأن هذا المنصب منصب شريف لا يتولاه الا من اشتهر بالورع والتقوى

(١) وكيع : اخبار القضاة ، ج٢ ، ص ٢٢٢ .

(٢) السمنانى : روضة القضاة ، ج١ ، ص ١٣٣ ، وكيع : المصدر السابق

ج٢ ، ص ٣٢٠ .

(٣) الجلواز كلمة فارسية تعريب جلوز ، وهى فى اللغة تعنى الشرطى

انظر الجوهرى : الصحاح ، ج٣ ، ص ٨٦٩ ، وكيع : المصدر السابق

ج٢ ، ص ٢٧٧ ، حاشية رقم ١ .

(٤) السمنانى : المصدر السابق ، ج١ ، ص ١٣٣ - ١٣٤ ، ابن قدامة :

المفنى ، ج٩ ، ص ٨٤ ، وكيع : المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٣٠٧ ،

وذكر الفسوى (المعرفة والتاريخ ، ج٢ ، ص ٥٨٩) أن رجلا كان يسمى

حبيب كان يقدم الخصوم بين يدي شريح .

(٥) روضة القضاة ، ج١ ، ص ١٣٣ .

(٦) أخبار القضاة ، ج٢ ، ص ٢٧٧ .

فقد ذكر أن فقيه أهل الكوفة ابراهيم النخعي كان جلوازا لشریح ، وذكر
فی موضع آخر وكان یبعث جلوازه فی بعض المهام القضائية فبعثه ذات مرة
الى السجن لتحلیف أحد السجناء فی قضية بیع جاریة ، فقال له : اذهب
الى السجن فاستحلفه بالله ، انه لم یجعل هذا بالخیار ، فان حلف فاجعله
معه فی السجن ، او ادفع الیه جاریة ، فذهب الیه فحلف فدفع الیه جاریة (١)
وعلى هذا تكون مهمة الجلواز من المهام القضائية الكبيرة والخطيرة لانه قد
ینوب عن القاضی فی بعض المسائل مثلما تقدم .

وكان اذا اكتمل مجلسه نادى مناد من جانبه (یا معشر القوم اعلموا
أن المظلوم ینتظر النصر ، وأن الظالم ینتظر العقوبة ، فتقدموا رحمکم الله) (٢)
ثم یقرأ هذه الآیة ((یا داود انا جعلناک خليفة فی الارض فاحکم بین الناس
بالحق ولا تتبع الهوى)) (٣) .

فاذا تقدم الیه خصمان سلم علیهما (٤) . وقبل أن یستمع الى حجة
کل طرف كان یبدأ بتوجيه نصیحة الیهما ، مذكرا أن الدنيا زائلة ، وأن الآخرة
هى المقر ، وأن من يأخذ ما لیس له سینال عقابه فی الآخرة ، فكان یقول فی
بعض مواضعه : أن من خاصم فی باطل فانه خائف فی سخط الله ، وممن

(١) أخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٣٩٤ - ٣٩٥ .

(٢) ابن الجوزی : صفة الصفوة ، ج ٣ ، ص ٣٨ ، وکیع : أخبار القضاة ، ج ٢ ،

ص ٣٩٢ ، الاصبهانی : حلیة الاولیاء ، ج ٤ ، ص ١٣٢ ، ابن عساکر

تهذیب تاریخ ابن عساکر ، ج ٦ ، ص ٣٠٨ ، ابن کثیر : البدایة والنهاية

ج ٩ ، ص ٢٣ - ٢٤ .

(٣) سورة - ص ، آية ٢١ ، ابن کثیر : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٢٣ - ٢٤ .

(٤) وکیع : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٩٢ .

حلف ليقتطع من مال أخيه بيمين فاجره فليتبوأ مقعده من النار .
ولا دراهمه ما لمناقشة الخصوم ومتابعة نبرات أصواتهم ، وتغييرات وجوههم
من أهمية في معرفة صدق أو كذب اطراف الخصومة كان لا يقبل أي دعوى
مكتوبة ، فعن فرات بن احنف قال : حدثني ابي أنه شهد شريحا وقد جاءه
رجل فأعطاه قصة ، فأبى ان يقبلها ، وقال : لا اقرأ الصحف (١) .
وكان يعرض الصلح على الخصمين قبل سماع اقوالهما (٢) فإذا رفضا
بدأ بالاستماع الى اقوالهما ، حتى اذا فرغ منهما توجه الى الشهود قائلًا
" انما يقضى على هذا المسلم انتما بشهادتكما ، واني متوق بكما من النار
فاتقيا الله والنار " (٣) ، ثم يأخذ بالاستماع الى الشهود سجلا اقوالهم (٤)
وكان شريح قبل استماعه للشاهد يسأل الخصم عنه فان قال : هو رضا أجازته
عليه (٥) . الا أن شريحا لاحظ تغيرا في نفوس الرعية وأنها أخذت لا تتورع
عن الكذب ، وشهادة الزور عندها رأى أن يعزز تزكية العلن للشهود بتزكية
سرية ، وعندما سئل عن ذلك قال : أحدثتم فأحدثنا (٦) فكان يجمع بين
تزكية السر وتزكية العلانية فيسأل عن حال الشهود في السر ، ثم يحضر
الشهود والمزكين ليزكوهم علانية ، فيقولوا هو لا الذين زكيناهم ، وهذا الاجراء

-
- (١) اخبار القضاة ، ج٢ ، ص ٣٠٧ .
(٢) المصدر السابق نفسه ، ج٢ ، ص ٣٠٩ .
(٣) الطرابلسي : معين الحكام ، ص ٢٣ .
(٤) وكيع : المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٣٠٨ .
(٥) المصدر السابق نفسه ، ج٢ ، ص ٢٣٧ .
(٦) السرخسي : المبسوط ، ج١٦ ، ص ٩١ ، وابن سعد : الطبقات الكبرى
ج٦ ، ص ١٣٣ .

هو اتم ما يكون من الاحتياط (١) . فكان رحمه الله لا يقبل الا العدل ،
 وهو في نظر شريح من يجلس مجالس قومه ، ويشهد معهم الصلوات ، ولا
 يلحن عليه في فرج ولا بطن (٢) .
 ويحضر شريح أول من أدخل تزكية السرفى تاريخ القضاء فى الدولة
 الاسلامية ، فكان يرشد عيونه الذين يسألون الناس عن الشهود ، فكان يقول
 لمن يرسله للسؤال ، ان قال الناس فى الرجل الله اعلم به ، فهم يعرفون
 أنه مريب ولا تجوز شهادة مريب ، وان قالوا ما علمناه الا عدلا مسلما ، فهو
 ان شاء الله كذلك وتجوز شهادته (٣) .
 وكان اذا لاحظ شبهة فى لفظ شاهد من الشهود ، كان يرد شهادته
 على الفور ، ومما يروى فى هذا الصدد ، أن رجلا شهد عنده على رجل
 بأنه قاتل ، فقال : اشهد أنه اتكأ عليه بمرفقه فمات ، فقال شريح : فمات
 منه ؟ فأعاد الرجل قوله الاول ، فقال له شريح : قم فلا شهادة لك (٤) .
 اما اذا لاحظ على الشاهدين الارتباك ، والابهام فى اقوالهما ،
 او طعن فيهما الخصم ، كان يقول لهما : ما أنا دعوتكما ، وما أنا بمانعكما
 ان تشهدا ، ولئن رجعتكما لم اردكما ، وما يقضى بهذا القضاء فيركما ، فاني
 متق بكما فاتقيا ، لا اتعنت الشهود (٥) . وفى رواية أخرى أنه كان يقول

-
- (١) السرخسى : المسودك ج١٦ ، ص ٩١ .
 (٢) وكيع : المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٣٨٥ .
 (٣) السمنانى : روضة القضاء ، ج١ ، ص ٢٢٥ .
 (٤) ابن قدامة : المغنى ، ج١٠ ، ص ٤٣ ، أحمد بهنسى : نظرية
 الاثبات فى الفقه الجنائى الاسلامى ، ص ٦٤ .
 (٥) وكيع : المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٢٥٤ ، ٢٩١ ، ٢٩٩ .

لهما : حضرتما ولم استدعكما ، وان انصرفتما لم امنعكما ، وان قلتما سمعت منكما ، فاتقيا الله فاني متق بكما (١) .

وكان يرد شهادة الشاهد الذي يخرج عن طور الادب ويهاجم المشهود عليه ، فيروى أنه جاء الى شريح شاهدان ، فقال : احدهما : اشهد عليه بكذا وكذا ، واشهد أنه ظالم ، فقال له شريح : قم فلا شهادة لك وما يدريك أنه ظالم (٢) .

واذا لاحظ أن هيئة الشاهد ، وملابسه لا تتفق مع البسة بقية المسلمين كان يرد شهادته فقد ذكر وكيع (٣) بسنده أن شريحا رأى ذات مرة أحد الشاهدين في قضية من القضايا أن كفه ضيق فقال له : أحسر عن ذراعيك فحسر فلم يستطع ، فرد شهادته . لأنه تيقن أنه لا يصلي لأنه لو كان من المصلين لحرص على سعة كفه من أجل الوضوء .

وكان شريح يقبل شهادة ساقط الشهادة اذا ثبت أنه أصلح من نفسه وغدا رجلا صالحا يشهد له بالصلاح من قبل من جوله ، فيذكر أنه أجاز شهادة رجل قطع يده ورجله في سرقة بعدما سأل عنه وثبت له صلاحه ، وكذلك أجاز شهادة المجلود في الخمر لما ثبت له صلاحه أيضا (٤) . أما اذا اكتشف أن أحد الشاهدين قد زور شهادته ، فكان يضربه عشرين سوطا ، وينزع عمامته ، ويطاف به في السوق ان كان سوقيا ، وفي قومه ان كان غير سوقى بعد العصر ، وكان يقول المرافق لشاهد الزور : ان

(١) الماوردي : أدب القاضي ، ج ٢ ، ص ٣٦٧-٣٦٨ .

(٢) وكيع : أخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٢٩٨ .

(٣) أخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٣٠٠ .

(٤) المصدر السابق نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٨٥ .

شريحاً يقرئكم السلام ، ويقول : انا وجدنا هذا شاهد زور فاحذروه ، وحذروا
الناس منه (١) .

واحرص شريح على العدالة كان يتبع المجال كاملاً للخصمين لكسى
يفصح كل واحد منهما عن حجه ، كذلك كان لا يلقي أحد منهما ، فقد روى
عنه قوله : (ما شددت على لهواة خصم (أى ما منعت من اظهار حجه) ،
وما قويت أحد الخصمين على الآخر بتلقين شىء قط) (٢) .

وأذا عرضت قضية على شريح وكان هو أحد الشهود فيها ، كان لا
يفصل فيها بل كان يطلب من صاحب الخصومة أن يرفع قضيته الى الوالى
ويطلبه الى الشهادة (٣) وذلك حتى يكون بعيداً عن التهمة ، وحتى لا
يرتاب الطرف الآخر لان القاضى هو الشاهد .

وكذلك كان لا يفتى فى مجلس القضاء ولا يجيب من يطلب منه ذلك
فعن عطاء بن السائب قال : سألت شريحاً فقلت : يا أبا أمية أفتنى ، قال :
انى لست أفتى ، ولكن أفضى (٤) .

وكان اذا شرب شىء من الجوع أو الغضب ، قام فلم يقض بين اثنين

(١) الزيلعى : نصب الزاية ، ج ٤ ، ص ٨٨ (باب الشهادة على الشهادة)

أبو الديهقى : السنن الكبرى ، ج ١٠ ، ص ١٤٢ ، وكيع : المصدر السابق

ج ٢ ، ص ٢٨٨ ، ٣٠٩ .

(٢) السرخسى : المبسوط ، ج ١٦ ، ص ٧٥ ، وكيع : المصدر السابق ، ج ٢ ،

ص ٢٢٠ .

(٣) وكيع : اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٦١ ، الماوردى : أدب القاضى ، ج ٢ ،

ص ٣٧٢-٣٧٣ ، ابن حجر : فتح البارى ، ج ١٦ ، ص ٢٨٠ .

(٤) وكيع : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٩٥ ، الفسوى : المعرفة والتاريخ

ج ٢ ، ص ٥٨٩ .

لانه كان يعلم أن شدة الجوع تحول بين الانسان وأفكاره فتصرفه عن معرفة الحق (١) .

وقد كان (رحمه الله) لا يقوم من مجلس قضائه حتى ينادى مناد ، هل من خصم او مستثبت ؟ (٢) ، وهذا يعنى أنه كان ينظر فى القضايا المعروضة عليه حتى يستوعبها ، دون التقيد بوقت محدد .

وكان شريح يلتزم بالنظام القضائى خير التزام ، فكان اذا تبين له أن الحكم الذى أصدره لم يكن مطابقا للواقع بعد ظهور بيئة جديدة لم يطلع عليها عند اصدار حكمه نقضه دون أدنى حرج ، فقد ذكر أبو عمرو الشيبانى (أحد من كانوا يلازمون شريح) قال : كنت عند شريح فأتاه قوم برجل عليه صك بخمسمائة درهم دينا ، فقالوا : ان مولى لنا مات وترك على هذا خمسمائة درهم دينا ، ونحن وارثو مولانا ، فقال له شريح : ما تقول ؟ فقال : كان أخى حرا مولى هو هـ لا وكان موسرا ، وأنا عبد لقوم آخرين ، وكان اعطانى هذه الدراهم انتفع بها ، فمات أخى وترك مالا كثيرا ورثه هو هـ لا ، فقلت لهم : دعوا لى هذه الدراهم فانى معيل ، فكلهمم شريح وقال لهم : لا عليكم أن تدعوا له هذه الدراهم وسائر مال أخيه لكم ، وقد ذكر عيلة ، فأبوا وقالوا : خذ لنا بحقنا ، فقال لهم شريح اتقوا الله وافعلوا فأبوا ، وقالوا : خذ لنا بحقنا ، فقال له شريح : ادفعها لهم فانك عبد لا ميراث لك ، فقاموا من بين يديه على ذلك ، قال أبو عمرو : فلما رأيت جزعه ، وشدة همه قلت له : ويحك : ذكرت انك معيل فما عيالك ؟ قال : زوجة وأولاد ذكور ، واناث ، قلت له فما زوجتك حرة أو أمة ؟ فقال حره فرجعت الى شريح فقلت : يا أبا أمية : ألا ترى ما يقول هذا الرجل ؟ قال : وما يقول ؟ قلت يقول لى

(١) ابن الطلاع : أقضية رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، ص ٢٢ .

(٢) وكيع : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٠٧ .

اولاد احرار من امرأة حرة ، فقال ردهم الى فرددتهم ، فأعاد الكلام ، فاعترفوا به ، وقالوا نعم له اولاد احرار ، فقال : ولد حرم من امرأة حرة - فابن الاخ الحر اولى بالميراث منكم ، والله لا تبرحوا حتى تصطوه ما فى ايديكم من ميراث أخيه ، فانتزع ذلك منهم ودفعه اليه (١) .

وكان (رحمه الله) يكره القياس وينفر منه ، فقد سأله رجل من مراد مادية الاصابع ؟ فقال : عشر ، عشر ، فقال الرجل : يا سبحان الله : سواء هاتان وجمع بين الخنصر والابهام ، فقال شريح : يا سبحان الله اسواء اذنك ويدك ؟ فقال : الاذن يواربها الشعر والعمامة فيها نصف الدية وفى اليد نصف الدية ، ويحك ان السنة سبقت قياسكم ، فاتبع ولا تبتدع فانك لن تضل ما أخذت بالاثار . وكان يقول : أنا اقتص الاثر فما وجدته فيه حدثكم به (٢) .

وكان كذلك لا يرد قضاء من قبله (٣) فكان يحترم الاحكام الصادرة من زملائه القضاة ، ولانه اذا فتح باب النظر فى القضايا التى بت فيها يحدث نوع من الارباك ، وقد تتدخل فى ذلك الميول والاهواء ، بتغيير الزمان والدول فتموت العدالة وينتشر الظلم .

نماذج من عدل ونزاهة شريح :

لقد كان شريح (رحمه الله) لا يحابى أحدا فى الحق ولو كان فلذة كبده لانه كان لا يريد أن يؤثر دنياه على آخرته ، فكانت لا تأخذه فى الله لومة لائم ، لذا كان لا يبالى افضب الناس

(١) ابن عساكر : تهذيب تاريخ ابن عساكر ، ج ٦ ، ص ٣١٠ - ٣١١ .

(٢) المصدر السابق نفسه ، ج ٦ ، ص ٣١١ .

(٣) المصدر السابق نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٥٨ .

ام رضوا حتى قال كلمته المشهورة (اصبحت وشطر الناس على غضايب) (١) .
ومن الامثلة التطبيقية على عدله وعدم محاباته حتى لا قرب الناس اليه
انه جاءه ابنه ذات يوم وقال له : ان بيني وبين قوم خصومة فانظر فان كان
الحق لى خاصمتهم ، وان لم يكن لى الحق لم أخاصمهم ، فقضى قصته عليه
فقال : انطلق فخاصمهم ، فانطلق اليهم فخاصمهم اليه ، فقضى على ابنه .
فقال له لما رجع الى أهله : والله لو لم اتقدم اليك لم المك فضحتنى .
فقال شريح : والله يا بنى لانت أحب الى من ملء الارض مثلهم ، ولكن الله
هو أعز على منك ، ان اخبرك أن القضاء عليك فتصالحهم فتذهب ببعض
حقهم (٢) .

ولم تكن هذه المرة الا ولى التى يحكم فيها شريح على ولده ، فقد
ذكر ابن عساكر (٣) أن ابن شريح كفل ذات مرة رجلا ففر ، فحبسه فيه ،
وكان يرسل اليه الطعام فى الحبس .

وكان بعض أهله يسأله عن شىء فيقول : لا أرى شاهدا بفأئب
اذهب حتى تجىء أنت وصاحبك على السواء ، لا ندرى أيقضى لك أو عليك
ورفعت ذات مرة قضية على أحد أقارب شريح ، فأصدر امرا بسجن قريبه ،
فأخذ الرجل يكلمه فأعرض عنه شريح وقال له : أنا لم أحبسك ولكن حبسك
الحق (٤) .

ومن الامثلة الاخرى التى تدل على صرامته فى تحقيق العدل ، والحرص
على المساواة امام القضاء وعدم مجاملة أحد فى ذلك ما رواه الشعبى قال :

(١) ابن عساكر : تهذيب تاريخ ابن عساكر ، ج ٦ ، ص ٣٠٨ .

(٢) ابن الجوزى : صفة الصفوة ، ج ٣ ، ص ٤٠ .

(٣) تهذيب تاريخ ابن عساكر ، ج ٦ ، ص ٣٠٨ .

(٤) ابن عساكر : تهذيب تاريخ ابن عساكر ، ج ٦ ، ص ٣٠٨ .

جاء الاشعث بن قيس (١) الى شريح في مجلس القضاء ، فقال : مرحبا بشيخنا وسيدنا ، هاهنا ، هاهنا ، فأجلسه معه ، فاذا رجل جالس بين يدي شريح فقال : مالك يا عبد الله ؟ قال : جئت أخاصم الاشعث بن قيس . عندها قال شريح للاشعث : قم مع خصمك ، قال : وما عليك أن تقضى وأنا هاهنا ، قال : قم قبل أن تقام ، فقام وهو مغضب ، فقال : عهدي بك يا ابن ام شريح ، وان بثيابك السوس ، قال : أنت رجل تعرف نعمة الله على غيرك وتنساها من نفسك (٢) .

وكان (رحمه الله) من الحصافة ودقة الملاحظة بحيث لم تكن تنطلي عليه الحيل من قبل الخصوم ، وكذلك لم تكن العواطف تتدخل في اصدار أحكامه ، فقد روى الشعبي قال : شهدت شريحا وقد جاءت امرأة تخاصم رجلا فأرسلت عينيها ، وبكت ، فقلت : يا أبا أمية ، ما أظنها الا مظلومة فقال : يا شعبي ان اخوة يوسف جاءوا أباهم عشاء يبيكون (٣) .

(١) هو الاشعث بن قيس بن معدى كرب بن معاوية بن جبلة ، وكان اسمه معدى كرب ، ولكن كان ابدا اشعث الرأس فغلب عليه ، له صحيفة وروايه ، اصيبت عينه يوم اليرموك ، وكان من أكبر امراء على يوم صفين وكان ممن ارتد ثم اسلم ، وزوجه ابوبكر (رضى الله عنه) أخته ، وكان عاملا لعثمان (رضى الله عنه) على اذربيجان ، وكانت بنته تحت الحسن بن على (ت ٤٠ هـ / ٦٦٠ م) ودفن في داره انظر الذهبي : سير اعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٣٧-٤٣ .

(٢) ابن عبد ربه : العقد الفريد ، ج ١ ، ص ٩٠ ، وكيع : أخبار القضاة ج ٢ ، ص ٢١٦ .

(٣) ابن الجوزي : صفة الصفوة ، ج ٣ ، ص ٤٠ ، وكيع : المصدر السابق ج ٢ ، ص ٢٢٠ ، ابن قيم الجوزية : الطرق الحكمية ، ص ٢٥ .

من أقوال شريح : —

لقد كان هذا القاضي الجليل مع صرامته وشدته في الحق متواضعا بعيدا من الغرور والتعالى فقد سأله رجل يوما قائلا كيف أصبحت ؟ فقال أصبحت طويلا أُملى ، قصيرا أجلى ، سيئا عملى (١) .

وكان يقول (رحمه الله) : انما القضاء جمر ، فادفع الجمر عنك بعودين يعنى الشاهدين (٢) . ومن اقواله المشهورة ايضا انه كان يقول : خصمك داوئك وشهودك شفاوئك (٣) . وكان يقول : من سأل حاجة فقد عرض نفسه على الرق ، فان تضاها المسئول منه استعبده بها ، وان رده عنها رجع كلاهما ذليلا ، هذا بذل البخل ، وذاك بذل الرد .

وجاءه يوما رجل يطلب قرضا فطلب اليه أن يذهب الى بيته ويشتري له ما يريد ، وذلك حتى لا يشمر بذل الحاجة (٤) ، لانه كان حريصا كل الحرص على المحافظة على الكرامة الانسانية في الانسان .

ومما هو جدير بالذكر أن القاضي شريح كان من الشعراء المبرزين في تلك الفترة وله مجموعة قصائد ، فقد قال عنه محمد بن سيرين : كان شريح قائفا قاضيا شاعرا (٥) .

-
- (١) ابن عبد ربه : العقد الفريد ، ج ٢ ، ص ٤٣٤ .
- (٢) وكيع : أخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٢٨٨ .
- (٣) المصدر السابق نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٢٩ .
- (٤) ابن قتيبة : عيون الاخبار ، ج ٢ ، ص ١٣٩ .
- (٥) وكيع : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢١٠ - ٢١١ ومن أكد شاعريته ايضا الذهبي : تذكرة الحفاظ ، ج ١ ، ص ٥٩ ، العبر في خبر من غير ، ج ١ ، ص ٨٩ . ومن نماذج من اشعاره انظر : وكيع : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢١٠ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ - ٢٠٨ ، ابن كثير : البداية =

هذا ولم تكن منجزات شريع الوحيدة التي حظيت بها مدينة الكوفة بل حدثت تطورات أخرى فيها ، ومن أبرز هذه التطورات ، والتي تعتبر سوابق قضائية مهمة ، اشتراك قاضيين معا للفصل في خصومات هذا المصر وهي خطوة سبقت الهيئات القضائية الحديثة بأربعة عشر قرنا ، فقد ذكر ابن عبد البر (١) أن عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) استعمل عروة بن عياض (٢) على قضاء الكوفة وضم اليه سلمان بن ربيعة (٣) ، وذلك قبل أن يستقضى شريحا .

ويلاحظ المقتبع للمصادر أن القضاة في هذا العهد قد تمتعوا بسلطات واسعة وضمت اليهم بعض المهام الاخرى غير القضاء ، فنجد الفاروق (رضى الله عنه) يضيف ولاية بيت المال الى قاضيه على الكوفة عبد الله

= والنهاية ، ج٩ ، ص ٢٥ ، ابن الجوزى : صفة الصفوة ، ج٣ ، ص ٣٩ -

٤ . الاصبهاني : حلية الاولياء ، ج٤ ، ص ١٣٧ .

(١) الاستيعاب ، ج٣ ، ص ١٠٦٥ ، ابن الاثير : اسد الغابة ، ج٤ ، ص ٣٠ .

(٢) هو عروة بن عياض بن ابي الجعد الهارقي ، من الازد ، وهو من جلة

من سير الى الشام من أهل الكوفة في خلافة عثمان بن عفان (رضى

الله عنه) انظر ابن الاثير : اسد الغابة ، ج٤ ، ص ٢٩ - ٣٠ .

(٣) هو سلمان بن ربيعة الباهلي ، وهو من أوائل من قضى لعمر بن الخطاب

(رضى الله عنه) في العراق ، وقد شهد القادسية ، فقضى بها

ثم قضى بالمدائن ، واستشهد ببلنجر من ارض الترك انظر ابن قتيبة

الدينوري : المعارف ، ص ١٩١ ، وكيع : أخبار القضاة ، ج٢ ،

ص ١٨٥ - ١٨٦ .

ابن مسعود (رضى الله عنه) (١)

وكان من ضمن صلاحيات قضاة ذلك العصر ايضا سجن كل من يستحق السجن ، فيذكر أنه اختصم رجلان الى شريح فى دين فأمر بحبس من عليه الدين (٢) ، وكان يقول : فمن سلم لقضائنا فيها ونعمت ، ومن رفض أمرنا به الى السجن حتى يسلم لقضائنا (٣) .

وتشير المصادر الى أن الوالى فى المصر كان هو المرجع للقضاة فى بعض القضايا ، وخاصة تلك الخلافات التى كانت تحدث ما بين القاضى وبعض مشاوريه كأن ينتقدوه فى مجلس الحكم ، أو يخطئوه أمام الناس ، فيذكر أن سلمان بن ربيعة كان يقضى فى المسجد فسئل عن فريضة فأخطأ فيها فقال له عمرو بن شرحبيل (٤) القضاء فيها كذا وكذا ، فكأنه وجد فى نفسه ، فرفع ذلك الى ابي موسى الاشعري (رضى الله عنه) فقال : أما أنت يا سلمان فما كان لك تغضب ، وما أنت يا عمرو فكان الاولى بك أن تشاور فى اذنه (٥) . وكذلك كان قضاء الجرائم الكبرى منوطا بالوالى فى هذا المصر ، وهذا

(١) البيهقى : السنن الكبرى ، ج ١٠ ، ص ٨٧ .

(٢) ابن عساكر : تهذيب تاريخ ابن عساكر ، ج ٦ ، ص ٣٠٨ ، ومن حالات أخرى سجن فيها شريح انظر وكيع المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣١٢ ، ٣١٧ .

(٣) وكيع : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٢٩ .

(٤) هو عمرو بن شرحبيل ، ابو ميسرة الهمداني الكوفي ، حدث عن عمر وابن مسعود وعلى (رضى الله عنهم) ، وهو من العباد الزاهدين توفى فى ولاية عبید الله بن زياد انظر الذهبي : سير اعلام النبلاء

ج ٤ ، ص ١٣٥ - ١٣٦ .

(٥) البيهقى : السنن الكبرى ، ج ١٠ ، ص ١١٠ .

ما أكده الطبري (١) حينما تعرض لولاة عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) فقال : (وأما الكوفة ، فان عامله عليها كان عمار بن ياسر ، وكان اليه الاحداث) .

وأخيرا تقدم لنا الكوفة منهج قاضيها عبد الله بن مسعود (رضى الله عنه) فى القضاء فقد روى النسائي (٢) بإسناده عن عبد الرحمن بن يزيد أن عبد الله بن مسعود قال : من (... عرض له منكم قضاء بعقد اليوم فليقضى بما فى كتاب الله ، فان جاء أمر ليس فى كتاب الله ، فليقضى بما قضى به نبيه (صلى الله عليه وسلم) ، فان جاء أمر ليس فى كتاب الله ولا قضى به نبيه (صلى الله عليه وسلم) ، فليقضى بما قضى به الصالحون فان جاء أمر ليس فى كتاب الله ولا قضى به نبيه (صلى الله عليه وسلم) ، ولا قضى به الصالحون ، فليجتهد رأييه ، ولا يقول انى أخاف وانى أخاف ، فان الحلال بين والحرام بين ، وبين ذلك أمور متشابها ، فدع ما يريبك الى ما لا يريبك) .

٣ — القضاء فى البصرة : —

لقد حظيت هذه المدينة ببعض القضاة الاذكياء الذين اسهموا بدور بارز فى اثراء تاريخ القضاء فى الدولة الاسلامية ، وذلك

-
- (١) تاريخ الرسل والملوك ، ج ٤ ، ص ١٤٥ .
(٢) سنن النسائي ، ج ٨ ، ص ٢٠٣ (باب الحكم باتفاق أهل العلم) ، ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين ، ج ١ ، ص ٦٣ ، أحمد المولسد القضاء فى الاسلام ، مجلة القضاء الشرعى ، مج ٣ ، ٢٤ ، صفر ١٣٤٤ هـ ص ٧٠ ، ابو فارس : القضاء فى الاسلام ، ص ١٧٩ .

عن طريق تمسكهم بأهداب العدالة ، ومن هؤلاء القضاة الذين تقدمهم لنا هذه المدينة كعقب بن سور ، والذي يلفت الانتباه في سيرة هذا القاضي خلال ولايته للقضاء كثرة تقاضي أهل الذمة اليه ، وهذا يعود بالطبع الى ثقة أهل الذمة بعدالة الاسلام ، لذا فان في سيرة هذا القاضي الفذ صور عن بعض أحوال أهل الذمة أمام القضاء الاسلامي لان ما عثرنا عليه في الكوفة لا يتعدى ما رواه الشعبي عن القاضي شريح من أنه كان يجيز شهادة كل ملة على ملتها ، ولا يجيز شهادة اليهودي على النصراني ، ولا النصراني على اليهودي ، الا المسلمين فانه كان يجيز شهادتهم على المثل كلها وكان شريح يقول لليهودي ، أو النصراني ، اشهد بدينك (١) .

أما في البصرة فنجد تفصيلا أكثر ، فعن ابن سيرين ان كعبا أدخل يهوديا الكنيسة ، ووضع التوراة على رأسه ، واستحلفه بالله الذي أنزل التوراة على موسى (٢) .

واذا اراد استحلاف نصرانيا فكان يقول لاعوانه : اذهبوا به الى البيعة واجمعوا التوراة في حجره والانجيل على رأسه (٣) .

ولم يكن كعب بن سور القاضي الوحيد الذي نظر في قضايا أهل الذمة في هذه المدينة ، بل نظر فيها آخرون فقد ذكر البيهقي (٤) أن أبا موسى الاشعري (رضى الله عنه) كان يستحلف اليهود في الكنيسة .

ويقدم لنا وكيع (٥) نموذجا من تلك القضايا التي كانت تقع ما بين

(١) وكيع : أخبار القضاة ، ج٢ ، ص ٢٥٦ ، ٢٧١ .

(٢) البيهقي : السنن الكبرى ، ج١٠ ، ص ١٨٠ ، وكيع : المصدر السابق

ج١ ، ص ٢٢٨ .

(٣) وكيع : المصدر السابق ، ج١ ، ص ٢٢٨ .

(٤) السنن الكبرى ، ج١٠ ، ص ١٨٠ .

(٥) أخبار القضاة ، ج١ ، ص ٢٨٦ - ٢٨٧ وانظر الحاشية .

أهل الذمة والمسلمين وكيف كان موقف القضاء الاسلامي من تلك القضايا ،
فمن الشعبي قال : شهد رجلان نصرانيان على وصية رجل مسلم مات عندهم
فارتاب أهل الوصية ، فأتوا بهما أبا موسى الاشعري (رضى الله عنه) .
فاستحلفهما بعد صلاة العصر بالله ما اشترينا به ثمنا ، ولا كتمنا شهادة انا
اذا لمن الآثمين ، قال الشعبي : ثم قال ابو موسى : والله ان هذه القضية
ما قضى بها منذ مات رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قبل اليوم . وفى
رواية أخرى أن ابن عباس (رضى الله عنهما) قال : عندما اراد أبو موسى
استحلفهما بعد صلاة العصر : أنهما لا يباليان بصلاة العصر ولكن استحلفهما
بعد صلاتهما فى دينهما ، فوقف الرجلان بعد صلاتهما فى دينهما ،
ويحلفان بالله لا نشترى به ثمنا قليلا ، ولو كان ذا قرى ، ولا نكتم شهادة
الله ، انا اذا لمن الآثمين ، ان صاحبكم بهذا اوصى وأن هذه لتركته .
ان هذه النصوص ذات قيمة كبيرة ، فهى تؤكد أن القاضي المسلم كان
ينظر فى بعض قضايا أهل الذمة فى فترة مبكرة من التاريخ الاسلامي ، وتؤكد
ايضا على ثقة أهل الذمة بعدالة القاضي المسلم ونزاهته ، والا لما اختاروا
أن يحاكموا أمامه .

وهذه الظاهرة كما هو معلوم ليست جديدة تماما ، لانه كما مر معنا
فى الفصل الاول أن اليهود تحاكموا الى رسول الله (صلى الله عليه وسلم)
كما أنه بعث مع نصارى نجران أمين الامة (ابا عبيدة) (رضى الله عنه)
ليفصل فيما وقع بينهم من خلافات ، وهذا يتفق ويدحض ما قاله فيليب حتى (١)
من أن القضاة المسلمين الاوائل كانوا يتولون القضاء فى أمور المسلمين ليس
الا ، أما غير المسلمين فما كانوا يلجأون الا الى رؤسائهم الروحانيين .
ومن التطورات البارزة فى هذا العصر ، اتخاذ الكتاب من قبل القضاة

فقد مر معنا ان شريحا كان يسجل شهادة الشهود ، الا أن هذه الاشارة لم تكن واضحة وضح ما أورده وكيع (١) من أن عمر (رضى الله عنه) كتب الى أبى موسى الاشعري (رضى الله عنه) ان كاتبك الذى كتب الى لحن فاضربه سوطا ، لانه وجد فى رسالة أبى موسى الاشعري (من أبو موسى الى عمر) .

ان استحداث منصب كاتب القاضى أمر يتناسب مع ما سعت اليه الشريعة الاسلامية من حرص على تحقيق العدالة ، فالكتابه تساعد القاضى على التأمل ، والمقارنه ، واستحضار النصوص التى تساعد على الوصول الى الحكم العادل الذى يهدف اليه الاسلام .

كذلك تشير المصادر الى أنه حدث تطور آخر فى هذه المدينة اذ نجد عمر يفوض أمر تعيين القضاة الى الولاة ، فعن الحسن بن قتبية عن القطان ابن سفيان عن ابيه ، قال : قرأت فى كتاب عمر الى أبى موسى الاشعري : لا تستقضين الا اذا مال ، وذا حسب ، فان ذا المال لا يرغب فى أموال الناس وأن ذا الحسب لا يخشى العواقب بين الناس (٢) .

وكما قدمت لنا الكوفة مثالا عن نزاهة شريع ، وعدم محاباته لاحد من خلال حكمه على ولده ، وسجنه لاحد أقاربه ، واجبار الاشعث على الجلوس مع خصمه ، كذلك تقدم لنا البصرة مثالا من النزاهة من نوع آخر ، فقد حدث المدائنى قال : قالت بنت كعب بن سور : أطفنا بعض الحى بلطف (الهدية) فدخل أبى فرآه ، فاديناه اليه فأكل ثم قال : من اين هذا لكم ؟ فقالت له : اهداه لنا فلان فتقيأه ، لان الهدية اذا دخلت بيت القاضى دفعت

(١) أخبار القضاة ، ج١ ، ص ٢٨٦ - ٢٨٧ .

(٢) المصدر السابق نفسه ، ج١ ، ص ٧٦ - ٧٧ .

الى الطمع منه ، والشبهة فيه ، لذا كانت تعاليم عمر (رضى الله عنه) الى عماله من جراء تجربته أن الهديا رشا (١) .

ومن نماذج قضاء كعب (رحمه الله) ما رواه ابن قيم الجوزية (٢) من أنه اختصم الى كعب امرأتان كان لكل واحدة منهما ولد فانقلبت احدى المرأتين على أحد الصبيين فقتلته فادعت كل واحدة منهما الباقي . فقال كعب : لست بسليمان بن داود ، ثم دعا بتراب ناعم ففرشه ، ثم امر المرأتين فوطقتا عليه ، ثم مشى الصبي عليه ثم دعا القائف فقال : انظر في هذه الاقدام فألحقه بأحدهما .

ومما تجدر الاشارة اليه أن كعبا لم يكن قاضيا فحسب بل كان فارسا مقداما مشهورا له بالشجاعة النادرة وبالحنكة العسكرية ، ولذلك كتب عمر الى ابي موسى الاشعري واليه على البصرة ، أن يبعث الى الاهواز بجند كثيف وذكر من الرجال المعدودين فيمن ذكر كعب بن سور ، وهناك ابدى كعب من ألوان البطولة والشجاعة والمهارة الحربية ما جعله في صف القادة العظام فقد روى الطبرى (٣) أنه أحد ثلاثة ابطال كل قتل من اعداء الله مائة مبارز في اثناء حصارهم لتستر (٤) .

(١) فؤاد عبد المنعم : من قضاة الاسلام (كعب بن سور) مجلة دعوة

الحق ، ٢٢٤ ، جمادى الثانى ، رجب ١٤٠٣ هـ / ابريل ١٩٨٣ م ،

ص ٨٥ - ٨٦ .

(٢) الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية : ص ٦٩ - ٩٧ ، ٧٦ ، أبو

هلال العسكرى : الاوائل ، ق ٢ ، ص ١١٤ - ١١٥ (ط دمشق ١٩٧٥ م)

عبد الوهاب خلاف : السلطات الثلاث فى الاسلام ، ص ٥٨ .

(٣) تاريخ الرسل والملوك ، ج ٤ ، ص ٨٥ ، ابن الاثير : اسد الغابة ، ج ٤

ص ٤٧٩ - ٤٨٠ .

(٤) تستر : بالضم ثم السكون ، وفتح التاء الاخرى والراء ، أعظم مدينة =

— ٢٠٢ —

ولما اراد النعمان بن مقرن (١) قائد الجيش أن يختار عددا من الفرسان المعدودين ليقتحموا المدينة بعد أن دلوا على ناحية منها ، كان كعسب واحدا من هؤلاء القلائل الذين اختيروا لهذه المهمة الصعبة .

وكذلك قام هذا القائد الفارس ، القاضي بدور مشرف في نصرة أمير المؤمنين عثمان ، وحاول الاصلاح ما بين الفرقاء في عهد علي بن ابي طالب (رضى الله عنه) (٢) .

٤ — القضاء في بلاد الشام : —

واذا انتقلنا الى بلاد الشام ، وجدنا أن المناطق التي ذكر أنه قد عين عليها قضاة من قبل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) هي : دمشق وفلسطين ، والاردن ، وحمص . أما بالنسبة لدمشق فقد عين على قضائها أبو الدرداء (٣) ويذكر

= بخوزستان ، وفيها قبر البراء بن مالك الانصارى انظر : ياقوت الحموى : معجم البلدان ، ج٢ ، ص ٢٩ - ٣١ .

(١) هو النعمان بن مقرن ، ابو حكيم ، صحابى جليل ، كان اليه لواء قومه يوم فتح مكة ، وكان مجاب الدعوة ، وكان أمير الجيش في نهاوند فاستشهد يومئذ سنة ٢١هـ / ٦٤١م انظر الذهبى : سير اعلام النبلاء ، ج٢ ، ص ٣٥٦ - ٣٥٨ .

(٢) وكيع : اخبار القضاة ، ج١ ، ص ٢٨١ - ٢٨٣ .

(٣) هو عويمر بن عامر ، ويقال عويمر بن قيس بن زيد ، وقيل عويمر بن ثعلبة

بن عامر بن زيد بن قيس الانصارى ، مشهور بكنيته ، اسلم بعد بدر وشهد ما بعدها من المشاهد ، قال عنه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (هو حكيم أمتي) ، كان مقرئ أهل دمشق وعالمهم وقاضيه (ت ٣٢هـ / ٦٥٢م) بدمشق عن حياته وتعيينه انظر : ابن =

— ٢٠٣ —

أنه عندما عين على القضاء ، أخذ الناس يهنونه فقال : (اتهنوني بالقضاء
وقد جعلت على رأس مهواة منزلها أبعد من عدن ، ولو علم الناس ما فى
القضاء لاقدوه بالدول رغبة عنه وكراهية له) (١) .

وتقدم لنا دمشق عدة امور هامة فى الحقل القضائى منها : —

- ١ — ان القاضى فى دمشق كان هو نائب الوالى اذا غاب عنها (٢) .
- ٢ — ان الخليفة هو المرجع^{في} الخلافات التى تنشأ ما بين الوالى والقاضى
فعن عطاء بن يسار أن معاوية بن أبي سفيان باع اناء من ذهب أو فضة
بأكثر من وزنه فقال له ابو الدرداء : سمعت رسول الله (صلى الله عليه
وسلم) ينهى عن مثل هذا ، الا مثلا بمثل . فقال له معاوية : ما أرى بهذا
بأسا ، فقال ابو الدرداء : من يعذرني من معاوية : انا أجيره عن رسول الله
(صلى الله عليه وسلم) ويخبرني عن رأيه ، لا اساكك أرضا أنت بها ، ثم
رحل الى المدينة المنورة وأخبر عمر (رضى الله عنه) بخبره ، فكتب عمر
الى معاوية : أن لا يبيع ذلك الا مثلا بمثل ووزنا بوزن (٣) .

= طولون : قضاة دمشق ، ص ١ - ٢ ، ابو زرعة الدمشقى : تاريخ
أبى زرعة ، ج ١ ، ص ١٩٨ - ١٩٩ ، الذهبى : تذكرة الحفاظ ، ج ١
ص ٢٤ - ٢٥ ، تاريخ الاسلام ، ج ٢ ، ص ١٠٧ - ١١١ ، العبر فى
خير من غير ، ج ١ ، ص ٣٣ ، الاصبهانى : حلية الاولياء ، ج ١ ،
ص ٢٠٨ - ٢٢٨ ، ابن عبد البر : الاستيعاب ، ج ٣ ، ص ١٢٢٧ -
١٢٣٠ ، ابن حجر : الاصابة ، ج ٣ ، ص ٤٥ - ٤٦ ، ابن الجوزى :
صفة الصفوة ، ج ١ ، ص ٦٢٧ - ٦٤٣ ، ابن الاثير : اسد الغابة
ج ٤ ، ص ٣١٨ - ٣١٩ .

- (١) الزيلعى : نصب الراية ، ج ٤ ، ص ٦٦ (أدب القاضى) .
- (٢) ابن عبد البر : الاستيعاب ، ج ٣ ، ص ١٢٢٧ - ١٢٣٠ .
- (٣) ابن عبد البر : التمهيد ، ج ٤ ، ص ٧٠ .

٣ — أن قاضي دمشق كفيّره من قضاة الدولة الإسلامية لم يقتصر دوره على الفصل في الخصومات بل كان يقوم بدور الوعظ والارشاد ، فمن قيس بن أبي حازم أن أبا الدرداء ، قام في أهل دمشق خطيباً ، فحمد الله وأثنى عليه ثم صلى على النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ثم قال : أما بعد : يا أهل دمشق ، اسمعوا مقالة أخ لكم ناصح ، فما بالكم تجمعون ما لا تأكلون ، وتبنون ما لا تسكنون ، وتأملون ما لا تدركون ، وقد كان من كان قبلكم ، جمعوا كثيراً وينوا شديداً ، وأملوا بعيداً وماتوا قريباً ، فأصبحت أعمالهم بوراً ، ومساكنهم قبوراً ، وأملهم غروراً ، ألا وإن عاداً وثمود كانوا قد ملأوا ما بين بصرى وعدن أموالاً وأولاداً ، ونعما فمن يشتري منى ما تركوا بدرهمين (١) .

ومما تجدر الإشارة إليه أن عدداً كبيراً من الباحثين قد ذهبوا إلى أن أبا الدرداء قد تولى قضاء المدينة المنورة ، ومن هؤلاء الباحثين : حسن إبراهيم حسن (٢) وعارف النكدي (٣) ، وعطيه مشرفه (٤) ومحمد شهير ارسلان (٥) ، وعبد الوهاب خلاف (٦) ، والزحيلي (٧) . ويبدو أن هؤلاء

(١) محمد عبد الله الأزدي : تاريخ فتح الشام ، ص ٢٧٥ - ٢٧٦ ؛

الطرطوشي : سراج الملوك ، ص ١٣ .

(٢) تاريخ الاسلام السياسي ، ج ١ ، ص ٤٩٨ - ٤٩٩ .

(٣) القضاء في الاسلام ، ص ٨ .

(٤) القضاء في الاسلام ، ص ٧٨ .

(٥) القضاء والقضاة ، ص ٥٨ - ٥٩ .

(٦) السلطات الثلاث ، ص ٥١ - ٥٢ .

(٧) التنظيم القضائي في الفقه الاسلامي وتطبيقه في المملكة العربية

السعودية ، ص ٢٤ .

جميعا قد اعتمدوا على ما أورده ابن خلدون في مقدمته (١) اذ قال :
(أول من دفعه (اى القضاء) الى غيره ، وفوض فيه عمر بن الخطاب (رضى
الله عنه) فولى أبا الدرداء معه بالمدينة) .

ولكن المتتبع لسيرة الصحابي الجليل أبي الدرداء في كتب التراجم
والتاريخ وغيرها من المصادر لا يجد اشارة تفيد توليه لقضاء المدينة ، ووكيع
وهو من المتخصصين في تاريخ القضاء في الدولة الاسلامية لم يذكره فى
قضاة المدينة المنورة في كتابه الشهير " أخبار القضاة " ، وانما المصادر مجمعة
على أنه تولى قضاء دمشق في عهد عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) .

أما فلسطين فكان قاضيا في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب
(رضى الله عنه) الصحابي الجليل عبادة بن الصامت (٢) . وتفيد
المصادر أن عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) قد جعل الولاية القضائية
في هذا المصر منفصلة تماما عن الولاية ، وأنه لا سلطة للوالى على القاضى
فى شىء ، ومما يؤيد ما تقدم أن معاوية بن ابي سفيان (رضى الله عنه)

(١) ص ١٧٤ - ١٧٥ .

(٢) هو عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم ، صحابي جليل ، كان ممن شهد
العقبة الاولى والثانية ، والشاهد كلها مع النبى (صلى الله عليه وسلم)
وكان أحد من جمع القرآن في زمن النبى (صلى الله عليه وسلم) ومن الاعمال
التي تولها في حياته ، نقابة القوافل ، والصدقات ، والقضاء ، وله
في البخارى ومسلم ستة أحاديث ، وهناك خلاف في سنة وفاته ، فهناك
من قال أنه توفي سنة ٣٤ هـ ، وقال ابن سعد توفي في خلافة معاوية
وقال غيره سنة ٤٥ هـ انظر : الذهبى : سير اعلام النبلاء ، ج ٢ ،
ص ٥ - ١١ ، تاريخ الاسلام ، ج ٢ ، ص ١١٨ - ١١٩ ، ابن الاثير :
اسد الغابة ، ج ٣ ، ص ١٦٠ - ١٦١ ، ابن حجر : الإصابة في تمييز =

خالف عبادة بن الصامت (رضى الله عنه) فى بعض الامور فأغلظ له معاوية
فى القول ، فرحل عبادة الى المدينة ، فقال عمر : ما أقدمك ؟ فأخبره فقال :
ارجع الى مكانك فقبح الله ارضا لست فيها أنت ولا أمثالك ، وكتب الى معاوية
لا امرة لك عليه (١) .

وهناك من يذكر أن عبادة كان قاضيا بالاضافة الى فلسطين على
حمص وقنسرين (٢) . أما الاردن فكان قاضيا فيها فى هذا العهد كريب بن
سيف الانصارى (٣) .

ويبدو أن الشام مثل العراق قد فوض فيها عمر الى بعض ولايته عليها
أن يختاروا قضاة على بعض النواحي ، فقد كتب عمر (رضى الله عنه) الى
أبى عبيدة ، ومعاذ بن جبل (رضى الله عنهما) بالشام أن انظروا رجالا
من أهل العلم من الصالحين من قبلكم قاستعملوهم على القضاء (٤) .
وهو القضاة في مصر :-
وأول من عين على قضاء مصر كما تقدم كعب بن يسار بن ضنة ، ثم
جاء بعده عثمان بن قيس بن أبى العاص فى سنة (٢٣هـ / ٦٤٣م) ، وتوفى
عمر (رضى الله عنه) وهو على قضائها ، فلما جاء عثمان بن عفان (رضى
الله عنه)

= الصحابة ، ج ٢ ، ص ٢٦٨ - ٢٦٩ ، الذهبى : العبر فى خبر من غير ، ج ١

ص ٣٥ (يذكر أنه كان قاضيا على القدس) .

(١) ابن الاثير : اسد الغابة ، ج ٣ ، ص ١٦٠ - ١٦١ ، الذهبى : سير

اعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٧ .

(٢) عبد اللطيف الحانئ : ادارة بلاد الشام فى العهدين الراشدين

والاموى ، رسالة ماجستير فى التاريخ الاسلامى ، جامعة بغداد ،

مطبوعة على الالة الكاتبة ١٩٦٨م ، ص ١٢٨ .

(٣) ابو زرعة الدمشقى : تاريخ ابى زرعة ، ج ١ ، ص ٢٢٧ .

(٤) السمنانى : روضة القضاة ، ج ١ ، ص ٨٦ ، ابن قدامة : المفنى ، =

أقره على قضائها حتى توفي عثمان (١) . ولكن الطبري (٢) يذكر أن قاضي مصر عند وفاة عمرو^{هو}خارجة بن حذافة السهمي (٣) ، وأنه عندما تولى عثمان (رضي الله عنه) أقره سنتين من امارته ، ولكن المصاد ر المتخصصة في قضاء مصر تذكر أن عثمان بن قيس هو الذي كان قاضي مصر في أواخر عهد عمر وأنه استمر على القضاء حتى استشهد عثمان بن عفان (رضي الله عنه) (٤) .

ويبدو أن الجديد الذي تقدمه مصر في مجال القضاء في هذا العهد هو أن ولاية مصر اتخذوا من تفويض عمر بن الخطاب لواليه على مصر (عمرو بن العاص) بتعيين قاضي من قبله سنة متبعه ، فكانوا يولون القضاة من قبلهم فيما بعد ، واستمر الامر على هذا الحال الى قيام الدولة العباسية

= ج ١٠ ، ص ٣٤
(١) ابن حجر : رفع الاصر عن قضاة مصر ، ق ٢ ، ص ٣٨٦ - ٣٨٧ .

(٢) تاريخ الرسل والطلوك ، ج ٤ ، ص ٢٥٣ .

(٣) هو خارجة بن حذافة بن غانم العدوي ، أحد فرسان قريش المعدودين يعدد بألف فارس ، فيذكر أن عمرو بن العاص كتب الي عمر يمهده بثلاثة آلاف ،

فأمدّه بخارجة ، والزيبر بن العوام ، والمقداد بن الاسود ، وقد شهد فتح مصر قتله أحد الخوارج الثلاثة الذين كانوا انتدبوا لقتل علي ومعاوية وعمرو بن العاص ، فأراد الخارجى قتل عمرو فقتل خارجة ، وذلك عندما استخلفه عمرو على صلاة الصبح^{في} ذلك اليوم انظر ابن الاثير

اسد الغابة ، ج ٢ ، ص ٨٣ ، ابن حجر : الاصابة في تمييز الصحابة

ج ١ ، ص ٣٩٩ ، ابن عبد البر : الاستيعاب ، ق ٢ ، ص ٤١٨ - ٤١٩ .

(٤) ابن حجر : رفع الاصر ، ق ٢ ، ص ٣٨٦ - ٣٨٧ ، الكندي : الولاة

والقضاة ، ص ٣٠١ - ٣٠٢ ، ٣٠٥ - ٣٠٦ .

فاستعداد خلفاؤها حق تعيين القضاة في مصر .

وفي بعض الامصار كانت الصلاة تضاف الى مهام القاضي فقد كان ابو

هريرة (١) على القضاء والصلاة في البحرين (٢) .

هذا وكان ولاية الجند ينظرون أيضا في القضايا التي تعرض عليهم

فأبو عبيدة عامر بن الجراح والى عمر على جيش الشام ، كان ينظر في القضاء

الى جانب الولاية (٣) وقد كتب اليه عمر بعض الرسائل فيما يخص القضاء (٤) .

وفي بعض الاحيان كان يعين عمر مع جيوشه قضاة للمسكر فيذكر ابن الاثير (٥)

في احداث سنة ١٤هـ / ٦٣٥م أن عمر (رضى الله عنه) عين من ضمن من

عينهم في جيش المثنى عبد الرحمن بن ربيعة الباهلي على القضاء وقسمة

الفي .

(١) هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي اليماني ، كان من أوعية العلم ،

ومن كبارائمة الفتوى ، قال الشافعي : ابو هريرة أحفظ من روى الحديث

في الدنيا ، وقال البخاري : روى عنه ثمانمائة نفس أو أكثر ، وولى

امرة المدينة ، وناب أيضا عن مروان بن الحكم في امرتها (ت ٥٨هـ /

٦٧٧م) انظر الذهبي : سير اعلام النبلاء ، ج٢ ، ص ٥٧٨ - ٦٣٢ ،

السيوطي : طبقات الحفاظ ، ص ١٧ ، وانظر حاشية ١٦ .

(٢) الذهبي : سير اعلام النبلاء ، ج٢ ، ص ٦١٩ ، الانباري : النظام

القضائي في بغداد في العصر العباسي ، ص ٤١ .

(٣) عبد اللطيف الحاني : ادارة بلاد الشام في العهد الراشدي

والاموي ، ص ١٢٧ - ١٢٨ .

(٤) انظر رسائل عمر الى قضاته .

(٥) الكامل في التاريخ ، ج٢ ، ص ٥٥٣ .

وروى الطبري (١) أن فتية من بني تغلب اشتركوا مع المسلمين يوم البويب (١٣هـ / ٦٣٤ م) ، فأصاب أحدهم أحد قادة الفرس الكبار فاختلف هو وبعض افراد الجيش في سلبه فتقاضيا الى المثنى ، فجعل سلاحه والمنطقة والسوارين بينهما .

هذا ولم يكتف أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) بتعيين القضاة والاهتمام بتتبع أخبارهم بل كان يجيب على ما يعرض لهم من مسائل مشكلة ، ويرسل اليهم الكتب المضمنة اللوائح والنظم التي يجب أن يسيروا وفقها ويعملوا بمقتضى نصوصها ، وأرشدهم الى أمثل الخطط وأنفع الطرق التي يتبعونها ، واحكم الاجراءات التي يلتزمون بها وهذا ما سنتناوله ان شاء الله في الصفحات التالية من خلال الحديث عن توجيهات عمير لقضاته .

(١) تاريخ الرسل والملوك ، ج٣ ، ص ٤٦٦ .

توجيهات عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) لقضاته : —

لقد كان أمير المؤمنين عمر (رضى الله عنه) يصدر ما بين الفينة والفينة بعض التوجيهات العامة لتذكير قضاته ببعض المبادئ الإسلامية العامة التي يجب عليهم الالتزام بها خلال فترة توليهم لعمليهم ، من حرص على العدل وعدم الركون الى الدنيا ، والاستغال بالتجارة ، وقبول الهدايا ، وما الى ذلك من الوصايا التي تهدف في جملتها الى نشر العدل في ربوع الرعية . ومن ابرز هذه التوجيهات تحريم الهدية على الولاة والقضاة ، وذلك لما للهدية من أثر بارز على النفس ، والتأثير على الحكم ، وإثارة الشكوك حول الوالى أو القاضى الذى يقبل الهدية ، مما يؤدى الى زعزعة ثقة الرعية بالعدالة (١) .

وكان من تعليماته الى قضاته أن يجعلوا الناس عندهم سواء دون تفریق بين وضع ورفيع فكان يوصيهم بقوله : (اجعلوا الناس عندهم فى الحق سواء قريبهم كبعيدهم ، وبعيدهم كقريبهم) (٢) .
وأوصاهم بالغريب وطلب منهم سرعة البت فى قضيته ، لان اقامته محدودة وأمامه سفر طويل ، فاذا لم تنته على وجه السرعة ذهب وتركها عندها يكون القاضى قد ساهم فى ظلمه ، فكان يقول : (قدم الغريب ، فانك اذا لم ترفع له رأسا ذهب وضاع حقه ، فتكون أنت الذى ضيعته) (٣) .

(١) ابن قتيبة : عيون الاخبار ، ج ١ ، ص ٥٢ ، البيهقى : السنن الكبرى

ج ١٠ ، ص ١٣٨ (كتاب آداب القاضى ، باب لا يقبل منه هديه) .

(٢) علاء الدين الهندى : كنز العمال ، ج ٥ ، ص ٨٠٧ - ٨٠٨ ، أحمد

عبد العزيز المبارك : نظام القضاء فى الاسلام ، ص ١٩٦ .

(٣) ابو فارس : القضاء فى الاسلام ، ص ٦٢ .

ونجده أيضا يذكر قضاياه بالحرص على الصلح ما بين الخصوم اذا كانت بينهم صلة قرابة ، لانه يريد أن تبقى رابطة النسب متينة ، وحتى لا تقطع الارحام فكان يقول : (ردوا الخصوم حتى يصطلحوا فان فصل القضاء يحدث بين القوم الضغائن) وفي رواية أخرى (ردوا الخصوم اذا كانت بينهم قرابة فان فصل القضاء يورث بينهم الشنآن) (١) .

وحذر عمر قضاياه من الرشوة والحكم بالهوى ، واصدار الاحكام في حالة الغضب ، لانها أمور محرمة بنص الكتاب والسنة كما تقدم في التمهيد والفصل الاول ، فقد كان عمر (رضى الله عنه) يقول : اياكم والرشا ، والحكم بالهوى ، وأن تأخذ الناس عند الغضب ، فقوموا بالحق ولو ساعة (من نهار) (٢) .

وكان من ضمن تعليماته لقضاياه أن يرفعوا اليه ما أشكل عليهم من قضايا (٣) ، فقد روى أن أبا موسى الاشعري (رضى الله عنه)

(١) ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين ، ج ١ ، ص ١٠٨ ، ابن الجوزي : تاريخ عمر بن الخطاب ، ص ١٩٩ ، ابن فرحون : تبصرة الحكام ، ج ٢ ، ص ١٤٤ ، علاء الدين الهندي : كنز العمال ، ج ٥ ، ص ٨٠٥ .
وقد قال الطرابلسي (معين الحكام ، ص ٢٠ ، قال بعضهم انما يجوز للمقاضى أن يأمر بالصلح اذا تقاربت الحجتان بين الخصمين غير أن أحدهما ألحن بحجته من الآخر ، أو تكون الدعوى في امور درست وتقادمت وتشابهت ، وأما اذا تبين للحاكم موضع الظالم من المظلوم لم يسعه من الله الا فصل القضاء .

(٢) علاء الدين الهندي : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٨٠٧-٨٠٨ ، البيهقي : السنن الكبرى ، ج ١٠ ، ص ١٣٥ ، أحمد عبد العزيز المبارك : نظام القضاء في الاسلام ، ص ١٩٦ .
(٣) علاء الدين الهندي : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٦٨٨-٦٨٩ .

الذي استمر برهة من الزمن على قضاء اليمن في عهد عمر ، رفعت اليه امرأة شيب حبلى من غير بعل ، وعند ما سألها عن ذلك قالت : والله ما خاللت خليلا ، ولا خادنت خدنا منذ اسلمت ولكني بينما أنا نائمة بفناء بيتي ، فوالله ما ايقظني الا الرجل حين رفثني ثم نظرت اليه مقتنعا ، ما أدري أى خلق الله هو ، فكتب ابو موسى الى عمر فيها ، فكتب اليه عمر : أن واف بها وناس من قومها الموسم فلما وافاه بها ويقومها ، قال : لابي موسى كالفضبان بما فعلت المرأة لعلاك سبقتني بشي من امرها ، فقال ابو موسى : ما كنت لافعل فسألها عمر : فأخبرته خبرها ، وأثنى عليها قومها ، فقال عمر : ان حكمها حكم النائمة ، فمارها وكساها ، وارضى قومها بها (١) .

وكتب شريح الى عمر في قتيل أصيب في وداعة من همدان ، ولا يعلم له قاتل ، فكتب عمر : أن خذ من وداعة خصين رجلا ثم استحلفهم بالله ما قتلوا ولا يعلمون له قاتلا ، ففعل ذلك ففعلوا ، فكتب اليه شريح : أنهم قد حلفوا فكتب اليه عمر : بهذا برئوا من الدم فما الذي يخرجهم من العقل ؟ ضع عليهم عقله (٢) .

وكان عمر (رضى الله عنه) يكتب الى قضاته في حكم بعض المسائل اذا تبين له أن ما يسرون عليه من أحكام في تلك المسائل بجانب للصواب فعن شريح قال : كتب الى عمر ، وكنا نقضى في عين الدابة بالشرط ، كما نقضى في عين الانسان ، فكتب الى اذا أتاك كتابي هذا فاقضى فيها بالربع (٣) . ولم يكتب عمر بتلك التعليمات بل أخذ يرسل اليهم الرسائل معلما

(١) وكيع : أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ١٠١ - ١٠٢ .

(٢) المصدر السابق نفسه ، ج ٢ ، ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(٣) المصدر السابق نفسه ، ج ٢ ، ص ١٨٧ .

اياهم كيف يتصرفون حين يلتبس عليهم الامر . والناظر في رسائله يجد أنه وضع من خلالها النظام الذي يحكم سلوك القضاة ، ويتضح ذلك بشكل جلي من خلال رسالته المشهورة الى أبي موسى الاشعري (رضى الله عنه) والتي سنفرد لها بحثا مستقلا بعد الفراغ من عرض رسائله الاخرى لقضاته ، وذلك لما دار حول هذه الرسالة من جدل علمي كبير . وهذه أهم رسائله :-
رسالته الى أبي عبيدة (رضى الله عنه) : -

ومن أهم رسائله التي بعث^١ الى الامصار تلك الرسالة التي بعث بها الى ابي عبيدة قائد الجيوش الشامية ، وما جاء فيها : (أما بعد فانى كتبت اليك بكتاب لم آلك ولا نفسى فيه خيرا ، الزم خمس خلال يسلم لك دينك وتحظى بأفضل حظك اذا حضرك الخصمان فعليك بالبينات العدول ، والايمان القاطعة ، ثم ادن الضعيف حتى ينسبط لسانه ويجترى قلبه ، وتعاهد الضريب فانه اذا طال حبسه ترك حاجته وانصرف الى أهله ، وانما ضيع حقه من لم يرقق به ، وآس بينهم فى لحظك وطرفك ، واحرص على الصلح ما لم يتبين لك القضاء والسلام عليك) (١) .

ويبدو أن هذا الكتاب قد ارسلت منه أكثر من نسخة الى مختلف الامصار على شكل تعميم ليلتزم به الجميع بدليل أن هناك من يقول أنه بعثه الى أبي موسى الاشعري (رضى الله عنه) (٢) ، وهناك من يقول أنه بعثه الى

(١) : علاء الدين الهندي ،

كنز العمال ، ج ٥ ، ص ٧٧٧ ، ابن الجوزى : تاريخ عمر بن الخطاب

ص ١٣٢ - ١٣٣ .

(٢) ابن ابي الحديد : شرح نهج البلاغة ، ج ١٢ ، ص ٩٢ - ٩٣ .

معاوية بن ابي سفيان (رضى الله عنه) (١) هذا وقد وردت اجزاء من هذا الكتاب ايضا فى رسائل عمر (رضى الله عنه) الى شريح ، ووردت كذلك اجزاء من هذا الكتاب فى رسائل أخرى لمعاوية ، فقد كتب اليه : (اما بعد فالزم الحق ينزلك الحق منازل أهل الحق يوم لا يقضى الا بالحق والسلام) (٢) وكتب الى معاوية (رضى الله عنه) يحذره من الاحتجاب عن الناس ويأمره بالرفق بالضعيف ، والغريب فقد قال : (اياك والاحتجاب دون الناس واذن للضعيف ، وأدنه حتى ينسط لسانه ، ويجترى قلبه ، وتعهد الغريب فانه اذا طال حبسه ودام اذنه ضعف قلبه وترك حقه) (٣) .

ومن رسائله التى فصل فيها القول بالمنهج الذى يجب ان يسير عليه القاضى تلك التى بعث بها الى شريح قاضيه على الكوفة ومما جاء فيها :
(اذا اتاك قضاء فاقضى بما فى كتاب الله ، فان أتاك ما ليس فى كتاب الله فاقضى بسنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فان أتاك ما ليس فى سنة نبي الله ، فاقضى بما يجتمع فيه رأى المسلمين ، فان أتاك ما لم يجتمع فيه رأى المسلمين ، فاختر احدى اثنتين ان شئت فاجتهد رأيك ، وتقدم ، وان شئت فتأخر وان تأخر خير لك) (٤)

-
- (١) وكيع : أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٧٤-٧٥ ، ابن عبد ربه : العقد الفريد ج ١ ، ص ٨٤-٨٥ ، ابن ابي حديد : المصدر السابق ، ج ١٧ ، ص ٦٣
- السرخسى : المبسوط ، ج ١٦ ، ص ٦٥-٦٦ ، محمد حميد الله : الوثائق السياسية للعهد النبوى والخلافة الراشدة ، ص ٣٢٠ .
- (٢) ابن الجوزى : تاريخ عمر بن الخطاب ، ص ١٣٤ .
- (٣) ابن ابي حديد : المصدر السابق ، ج ١٢ ، ص ٧ .
- (٤) وكيع : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٩٠ ، وورد الكتاب ايضا فى عدد كبير من المصادر والمراجع مع بعض الاختلافات فى بعض الروايات =

لقد أتاح عمر (رضى الله عنه) لقضائه فرصة الاجتهاد الفردى لبعده عنهم ، ولكنه كان يرى أن رفع القضايا التى تستلزم الاجتهاد اليه ، للنظر فيها أنفع واجدى ، لوجود الصحابة (رضوان الله عليهم) حوله مما يسهل حل أى معضلة بعد تدارسها من قبل هذا الجمع من العلماء .

وكتب عمر (رضى الله عنه) الى قاضيه شريح ايضا محذرا اياه من الاشتغال بالتجارة ، كذلك حذره من القضاء فى حالة الجوع أو الغضب وأن لا يشتغل بالمشورة اثناء انعقاد مجلس القضاء فقد قال : (لا تشار ولا تضار ، ولا تبع ، ولا تتبع فى مجلس القضاء ، ولا تقضى وأنت غضبان ، ولا شديد الجوع ، ولا مشغول القلب) (١) .

وقد قام السرخسى (٢) بشرح محتويات هذه الرسالة بالتفصيل فقال: أما قوله لا تشار فالمراد المشورة ، لانه لا ينبغى للقاضى أن يشتغل بالمشورة فى مجلس القضاء ، وليكن ذلك فى مجلس آخر لانه ربما يظن جاهل أنه لا يعرف حتى يسأل غيره فيزدرى به . أما قوله لا يضار أى لا يقصد الاضرار بالخصوم فى تأخير الخروج ، وأن لا يشتغل بالبيع والشراء فى مجلس القضاء لانه بذلك ينقص حشمة القضاء .

= من تقديم وتأخير انظر البيهقى : السنن الكبرى ، ج ١٠ ، ص ١١٠ ؛
النسائى : سنن النسائى ، ج ٨ ، ص ٢٠٤ ، الاصبهانى : حليصة الاولياء ، ج ٤ ، ص ١٣٦ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ٩ ، ص ٢٤ ؛
ابن عساكر : تهذيب تاريخ ابن عساكر ، ج ٦ ، ص ٣٠٥ ، علاء الدين الهندى : كنز العمال ، ج ٥ ، ص ٨٠٥

Ahmad Hasan , The early development of Islamic Jurisprudence , PP 57 - 58 .

- (١) ابن ابى الحديد : شرح نهج البلاغة ، ج ١٢ ، ص ٦٣ .
(٢) المبسوط ، ج ١٦ ، ص ٦٦ .

وكتب الى المغيرة بن شعبه (رضى الله عنه) وهو على البصرة (١)
أن يقضى بين الناس ومما جاء فى كتابه اليه (ان أمير العامة أجدراً أن
يهاب (و) اذا رأيت من الخصم تكدياً (٢) فأوجع رأسه) ويبسود
ان عمر أمر بهذا حين اشتكى ضعف أبى مریم (٣) .
وكتب ايضا عدة رسائل الى أبى موسى الاشعري (رضى الله عنه)
رسم له فيها السياسة العامة التى يجب أن يسير على ضوئها (٤) الا أن
أهم رسالة بعث بها الى أبى موسى الاشعري هى تلك الرسالة المسماه
بدستور القضاة والتى سنعرض لها فى الصفحات التالية .

-
- (١) فى سنة ١٧٢هـ / ٦٣٨م عزل عمر المغيرة عن البصرة واستعمل أبى موسى
الاشعري ، وذكر ابو حنيفة الدينورى (الاخبار الطوال ، ص ١١٨)
أن أبى موسى كان على البصرة فبعث له عمر المغيرة بن شعبه لمعاونته
انظر ايضا الطبرى : تاريخ الرسل والملوك ، ج ٤ ، ص ٦٩ ، ٥٠ .
ابو الفدا : المختصر فى أخبار البشر ، ج ١ ، ص ١٦٢ .
(٢) اكدي الرجل ، اذا قل خير ، وأكديت الرجل عن الشئ : ردديته
عنه انظر الجوهرى ، الصحاح ، ج ٦ ، ص ٢٤٧٢ .
(٣) وكيع : أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٢٧٤ .
(٤) من رسائله الى أبى موسى الاشعري انظر ابو نعيم الاصبهاني : حلية
الاولياء ، ج ١ ، ص ٥٠ ، ابن ابى الحديد : شرح نهج البلاغة
ج ١٢ ، ص ١٢ ، ابن قتيبة الدينورى : عيون الاخبار ، ج ١ ، ص ١١ .

كتاب عمر بن الخطاب الى قاضيه على الكوفة أبي موسى الاشعري

يعد كتاب عمر بن الخطاب الى أبي موسى الاشعري (رضى الله عنهما) دستورا فريدا للقضاة ، نقد رسم لهم فيه طريقة التقاضى ، والحكم وشروط الدعوى التى يصح النظر فيها ، وما يجب أن يتحلى به القاضى ويتخذه شعارا حتى يصل الى الحقيقة ، وهداه الى الاصل الذى يرجع اليه فى حكمه ، وبين له الطريق اذا تعذر عليه تصور الحادثة ، واشتبه عليه وجه القضاء ، فدعاه الى البحث والتنقيب واعمال الفكر والروية لا لتماس تصور الحادثة او استنباط حكمها .

ويعتبر هذا الكتاب مفخرة من المفاخر التى تنسب الى أمير المؤمنين عمر (رضى الله عنه) ، ولو لم يكن له غيرها لعد من كبار المفكرين ، فهو ثمرة واحدة من آلاف الثمرات المباركة التى غرسها فى قلبه المصطفى (صلى الله عليه وسلم) حين أعلن اسلامه فى دار الارقم بن الارقم ، فأعز الله الاسلام به فكان اسلامه فتحا وهجرته نصرا وسلطانه رحمة (١) .

وقد أدرك علماء الدولة الاسلامية حقيقة ما حواه هذا الكتاب من مبادئ سامية فصدروا به مؤلفاتهم ، وأناضوا بشرحه واستخلاص ما فيه من قواعد ونظم ، منوهين بعظم نأثرت ، نيكاد يكون كتاب (اعلام الموقعين) لابن قيم الجوزية شرحا لهذا الكتاب الجليل ، اذ اتخذ من التعليق عليه وسيلة للانفاضة فى كثير من اسرار التشريع التى نصب ابن القيم نفسه لبيانها والدفاع عنها وما قاله فى هذا الكتاب : (وهذا كتاب جليل القدر تلقاه العلماء بالقبول ، وبنوا عليه اصول الحكم والشهادة ، والحاكم والمفتى أحوج شىء اليه والى تأمله والتفقه فيه) (٢) .

(١) احمد بن حنبل : فضائل الصحابة ، ج ١ ، ص ٢٤٨ .

(٢) ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين ، ج ١ ، ص ٨٦ .

وعقد السرخسى (١) فصلا طويلا عن القضاء سماه (كتاب أدب القاضى)

جاء فيه : (... اعلم أن القضاء بالحق من أقوى الفرائض بعد الايمان بالله تعالى ، وهو من اشرف العبادات ... لان فى القضاء بالحق اظهارا للعدل ، وبالعادل قامت السماوات والارض ، ورفع الظلم وهو ما يدعو اليه عقل كل عاقل ... وقد دل على جميع ما قلناه ... أن عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) كتب الى أبى موسى الاشعري (أما بعد فان القضاء فريضة محكمة ...) ثم يقول : (وما كتب عمر الى أبى موسى الاشعري عند الناس يسمونه كتاب سياسة القضاء وتدبير الحكم) ثم بدأ بشرح كل كلمة فى الكتاب .

وقال محمد بن يزيد المبرد (٢) (وهى (أى رسالة عمر الى أبى موسى) التى جمع فيها جمل الاحكام واختصرها بأجود الكلام ، وجعل الناس بعده يتخذونها اماما لا يجد محقق عنها معدلا ، ولا ظالم عن حدودها محيضا) .

أما الماوردى (٣) فقد قال : (وقد استوفى عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) فى عهده الى أبى موسى الاشعري شروط القضاء ، وبين أحكام التقليد) .

وقال الشيخ ابو اسحاق هذا كتاب من أجل الكتب فانه بين فيه آداب القضاء وصفة الحاكم ، وكيفية الاجتهاد ، واستنباط القياس (٤) .

(١) المبسوط ، ج ١٦ ، ص ٦٥-٥٩ .

(٢) الكامل فى اللغة والادب ، ج ١ ، ص ٩-٨ .

(٣) الاحكام السلطانية ، ص ٧١ ، النويرى : نهاية الارب ، ج ٦ ، ص ٢٥٢ .

(٤) محمد عبد المجيد خان : ظفر اللاضى بما يجب فى القضا على

القاضى ، ص ٢٦ .

واعتبره ابن سهل أصلاً فيما تضمنه من فصول القضاء ومعاني الأحكام
وعليها احتذى قضاة الاسلام ، وقد ذكرها كثير من العلماء وصدروا بها
كتبهم (١) .

وقال الشعبي (٢) (من سره أن يأخذ بالوثيقة في القضاء فليأخذ
بقول عمر) (٣) .

واليك نص هذا الكتاب نقلا عن رواية ابن شبه في (تاريخ المدينة
المنورة) (٤) ، وهي من أقدم الروايات التي وصلت إلينا .
(من عبد الله عمر أمير المؤمنين الى عبد الله بن قيس ، سلام عليك
فاني أحمد الله اليك الذي لا اله الا هو ، أما بعد : فان القضاء فريضة
محكمة وسنة متبعة ، فانهم اذا أدلى اليك ، وأنفذ اذا تبين لك فانه لا ينفع
تكلم بحق لا نفاذ له ، آس بين الناس في مجلسك ، وفي وجهك وعدك ، حتى
لا يطمع شريف في حيفك ولا ييأس ضعيف من عدلك ، فالبينة على من ادعى

(١) ابن فرحون : تبصرة الحكام ، ج١ ، ص ٢٧-٢٨ .

(٢) هو عامر بن عبد الله بن شراحيل الشعبي الحميري ونسبته الى (شعب)

بافتح بطن من همدان ، مولده في امرة عمر بن الخطاب لست سنين
خلت منها ، محدث ثقة ، قال ابن عيينة العلماء ثلاثة ابن عباس في
زمانه ، والشعبي في زمانه والثوري في زمانه ، وكذلك اثني عليه الزهري
وقد ولاه عمر بن عبد العزيز قضاء الكوفة ، وتوفي فيها سنة (١٠٣هـ/

٦٧٢١م) عن حياته انظر ابن الجوزي : صفة الصفوة ، ج٣ ، ص ٧٥-٧٧

الاصبهاني : حلية الاولياء ، ج٤ ، ص ٣١٠-٣٣٨ ، الذهبي : سير

اعلام النبلاء ، ج٤ ، ص ٢٩٤-٣١٨ ، تذكرة الحفاظ ، ج١ ، ص ٨٢ .

(٣) ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين عن رب العالمين ، ج١ ، ص ٢٠ .

(٤) ج٢ ، ص ٧٧٥-٧٧٦ .

واليمين على من أنكر ، والصلح جائز بين الناس ، الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا ، ولا يمنعه قضاء قضيت به اليوم فراجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك أن تراجع فيه الحق ، فان الحق قديم ، ولا يبطل الحق شيء ، وان مراجعة الحق خير من التعمادى فى الباطل ، الفهم الفهم فيما يتلجلج فى نفسك مما ليس فى قرآن ولا سنة ، ثم اعرف الاشباه والامثال ، وقس الامور عند ذلك ثم أعمد الى أحبها الى الله وأشبهها بالحق فيما ترى ، فاجعل لمن ادعى حقا غائبا أو بينة أمدا ينتهى اليه ، فان احضر بينة أخذ بحقه ، وان عجز عنها استحلت عليه القضية ، فانه أبلغ فى العذر وأجلى للعمى ، المسلمون عدول بعضهم على بعض الا مجلودا فى حد أو مجريا عليه شهادة زور أو ظنينا (١) فى ولاء أو قرابة ، فان الله تبارك وتعالى تولى منكم السرائر ودرأ عنكم باليمينات والايمان ، واياك (والغضب) ، والفلق (٢) والفلق والضرر ، والتأذى بالناس عند الخصوم ، والتنكر للخصوم فى مواطن الحق الذى يوجب الله فيه الاجر ، ويحسن فيه الذخر ، فمن خلصت نيته ولو على نفسه كفاه الله ما بينه وبين الناس ، ومن تزين للناس بما يعلم الله أنه ليس فى قلبه شانه الله ، فان الله لا يقبل من عبده الا ما كان له خالصا فما ظنك بثواب الله عز وجل وعاجل رزقه وخزائنه رحمته ، والسلام عليك

-
- (١) الظنين : أى المتهم فى دينه ، من الظنة التهمة ، وقوله ظنين فى الولا ، وهو من ينتمى الى غير مواليه ، وظنين قرابة كقوله من قال : أنا قريب فلان أو ابنه وهو كاذب فيه بحيث اتهمه الناس ، فلا تقبل شهادتهم للتهمة انظر الجوهرى : الصحاح ، ج ٦ ، ص ٢١٦ (مادة ظن)
- ٦ الدارقطنى : سنن الدارقطنى ، ج ٤ ، ص ٢٠٧ ، حاشيه .
- (٢) كلام غلق : أى مشكل انظر الجوهرى : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٥٣٨ (مادة غلق) .

ورحمة الله (١).

(١) ومن المصادر التي روت هذا الكتاب أو جزء منه : الدارقطني : المصدر

السابق ، ج٤ ، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ (كتاب في الاقضية والاحكام) ،

البيهقي : السنن الكبرى ، ج١٠ ، ص ١٠٦ ، ١١٥ ، ١١٩ ، ١٣٥ ،

١٥٠ ، علاء الدين الهندي : كنز العمال ، ج٥ ، ص ٨٠٦ - ٨٠٧ ،

وكيع : أخبار القضاة ، ج١ ، ص ٧٠ - ٧٣ ، ٢٨٣ - ٢٨٤ ، المبرد : الكامل

ج١ ، ص ٨ - ٩ ، ابن عبد ربه : العقد الفريد ، ج١ ، ص ٨٦ - ٨٨ ،

الجاحظ : البيان والتبيين ، ج٢ ، ص ٤٨ - ٥٠ ، ابن قتيبة : عيون

الاخبار ، ج١ ، ص ٦٦ ، ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين ، ج١ ،

ص ٨٥ - ٨٦ ، ابن خلدون : المقدمة ، ص ١٧٤ - ١٧٥ ، ابن الاخوة :

معالم القرية في احكام الحسبة ، ص ٢٩٨ - ٢٩٩ ، التويري : نهاية

الارب ، ج٦ ، ص ٢٥٧ ، الطاوودي : الاحكام السلطانية ، ص ٧١ - ٧٢ ،

ادب القاضي ، ج١ ، ص ٢٥٠ ، ٥٧٠ - ٥٧١ ، ابو يعلى الفراء :

الاحكام السلطانية ، ص ٦٧ ، الكاساني : بدائع الصنائع ، ج٩ ،

ص ٤٠٩٣ - ٤٠٩٤ ، ابن فرحون : تبصرة الحكام ، ج١ ، ص ٢٧ - ٢٨ ،

السرخسي : المبسوط ، ج١٦ ، ص ٦٠ - ٦٥ ، الصنعاني : سبل السلام

مج ٢ ، ج٤ ، ص ١١٩ ، الطرابلسي : معين الحكام ، ص ١٤ - ١٥ ، ابن

ابي الحديد : شرح نهج البلاغة ، ج١٢ ، ص ٩٠ - ٩١ ، ابن الجوزي :

تاريخ عمر بن الخطاب ، ص ١٣٥ - ١٣٦ ، الزيلعي : نصب الراية

ج٤ ، ص ٨١ - ٨٢ (باب ادب القاضي) ، محمد عبد المجيد خان :

ظفر اللاضي بما يجب في القضاء ، ص ٢٦ - ٢٧ ، محمد

حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة

ص ٣١٦ - ٣١٨ ، حسن ابراهيم حسن : النظم الاسلامية ، ص ٢٩٣ - ٢٩٤ =

الاعتراضات الواردة على الكتاب

لقد ثار جدل علمي كبير حول هذا الكتاب وانقسم العلماء حوله الى فريقين :

الفريق الاول يؤيد صحته ونسبته الى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) ويتزعم هذا الفريق ابن شبه ، والجاحظ ، ووكيع ، وابن قيم الجوزية وآخرون .

أما الفريق الثاني فقد طعن في صحة الكتاب ونسبته الى أمير المؤمنين عمر بحجة أن الكتاب لم يصح من حيث السند ، وأنه من حيث المتن احتوى على مصطلحات دقيقة تعتبر وليدة عصور لاحقة لعصر عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) ، وأنه جاء بالقياس والصحابة لم يقولوا بذلك ، وأن روايات الكتاب تختلف من مصدر الى آخر ، وأنه ايضا لم يعمل في بعض الفقرات التي جاءت فيه الى غير ذلك من المبررات التي عززوا بها وجهة نظرهم ، وقد تزعم هذا الفريق : ابن حزم الظاهري من العلماء القدامى ومن المحدثين ابن عرنوس وعدد من المستشرقين منهم : آدم متز ، ومرجوليوث ، وجولد تسيهر ، وأميل تيان .

= العقاد : عبقرية عمر ، ص ١١٧

Hamidullah , Op. Cit. , PP 45 - 50 ;

Muhammad Shafiq , The meaning of Ray and nature of its usage in Islamic law , Islamic Studies, No1, Vol XXII, P26; 1984

A.A.A. Fyzee, Law and culture in Islam, Islamic Culture, No 17 . Year 1943 , P 426

وسنعرض في الصفحات التالية ان شاء الله لآراء الفريقين ، وسنحاول مناقشة آراء المنكرين ، والرد على اعتراضاتهم على الكتاب ومن ثم نعرض لما حواه الكتاب من قواعد ونظم .

١ — رأى ابن حزم (ت ٤٥٦ هـ / ١٠٦٣ م) : —

لقد انحصر رأي ابن حزم في الكتاب في نقطتين الاولى : أن الكتاب لم يصح لديه من ناحية السند والثانية أن عمر لم يلتزم بما جاء في بعض فقرات الكتاب ففيه (المسلمون عدول بعضهم على بعض) وهذا مخالف لما جرى عليه الفقهاء ، ولو كان الكتاب صادرا عن عمر حقيقة لاخذ الفقهاء به في هذا الجانب ، وعدم أخذهم بهذا يدل على عدم صحة صدوره عن عمر نقد قال ابن حزم (١) : (... فان ادعوا أن الصحابة (رضى الله عنهم) أجمعوا على القول بالقياس ، قيل لهم كذبت بل الحق أنهم كلهم أجمعوا على ابطاله ، برهان كذبهم أنه لا سبيل لهم الى وجود حديث عن أحد الصحابة (رضى الله عنهم) أنه اطلق الامر بالقول بالقياس أبدا الا في الرسالة المكذوبة الموضوعة على عمر (رضى الله عنه) فان فيها (وأعرف الاشباه والامثال ، وقس الامور) وهذه الرسالة لم يروها الا عبد الملك بن الوليد بن معدان عن أبيه ، وهو ساقط بلا خلاف وأبوه أسقط منه أو من هو مثله في السقوط ، فكيف وفي هذه الرسالة نفسها أشياء خالفوا فيها عمر (رضى الله عنه) منها قوله فيها (والمسلمون عدول بعضهم على بعض الا مجلودا في حد أو ظنيينا في ولا أو نسب ، وهم لا يقولون بهذا) (يعنى جميع اصحاب القياس) حنفيهم وشافعيهم ومالكهم وان كان قول عمر لو صح في تلك الرسالة - في القياس حجة نقوله أن المسلمين عدول كلهم الا مجلودا في حد حجة ، وان لم يكن قوله في ذلك حجة فليس

— ٢٢٥ —

قوله في القياس حجة لو صح فكيف ولم يصح () .

٢ — رأى محمود بن محمد بن عرنوس : —

وافق ابن عرنوس ابن حزم فـسـى
رأيه ، ولكنه أضاف سببا آخر للطعن وهو أن الرسالة موجهة الى أبي موسى
الاشعري واليه على الكوفة ، وأبو موسى لم يل الكوفة في زمن عمر وانما وليها
زمن عثمان ، وانما كان قاضي الكوفة شريح فقال فمن هذه الوجهة يمكننا
أن نرجح ما يقوله ابن حزم في هذه الرسالة ثم يتابع قوله وقول عمر (رضى
الله عنه) في هذه الرسالة (المؤمنون عدول بعضهم على بعض) رجـع
عمر بن الخطاب رحمه الله عن ذلك فيما رواه مالك في الموطأ من أن رجلا
من أهل العراق قدم على عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) فقال : جئتـك
بأمر لا رأس له ولا ذنب . فقال عمر : وما هو ؟ فقال : شهادات الزور
ظهرت بأرضنا فقال عمر (رضى الله عنه) : لا يؤسر رجل في الاسلام بغير
العدول (١) .

٣ — رأى أميل تيان : —

بيد وأن أوسع نقد وجه لهذا الكتاب من قبل
المستشرقين هو نقد هذا المستشرق ، اذ شغل نقده ثمان صفحات من
مؤلفه الشهير (تاريخ التنظيم القضائي في بلاد الاسلام) (٢) .

(١) ابن عرنوس : تاريخ القضاء في الاسلام ، ص ١٥ - ١٦ ، كتاب عمر بن

الخطاب الى ابي موسى الاشعري ، مجلة القضاء الشرعي ، مج ٣ ، ٧٤ ، ٨٠

شعبان ورمضان ١٣٤٤ هـ ، ص ٣٢٠ - ٣٤١ .

(٢) قام الدكتور طاهر القاسمي بترجمة هذه الصفحات الثمانية عن

الاصل الفرنسي ونشرها مع التعليق عليها في كتابه نظام الحكم في

الشرعية والتاريخ ، ج ٢ ، ص ٤٥٠ - ٤٥٩ .

وقد اتخذ هذا المستشرق من طعنه في الكتاب ذريعة لطعنه بالاسلام ويمكن

للباحث أن يجعل انتقاداته وملاحظاتة على الكتاب بالامور التالية : —

أ — أن الكتاب لم يذكر الا في القرن الثالث الهجري وما بعده من قبل الجاحظ ، وابن عبد ربه ، وابن قتيبة ، كما أنه لا يوجد له ذكر في الموطأ لمالك بن أنس ، أو مسند الامام أحمد ، أو عند الشافعي ، أو عند البخاري ومسلم فقد قال : (انه لمن الضريب جدا أنه حتى نهاية القرن الثاني الهجري ، أي أكثر من مئة وخمسين سنة بعد وفاة الخليفة عمر ، لا نرى نصا يذكر الكتاب الذي تسنده الروايات المتأخرة الى عمر . ان المؤلفين الذين لاحظنا عندهم هذا الصمت كان يمكن أن يكون لهم أكبر الاهتمام في أن يذكروا في كتاباتهم المتعلقة بالسلطة القضائية المزعومة لو وجدت حقيقة) .

ب — أن روايات المصادر للكتاب مختلفة من حيث السند ، وأن بعض المؤلفات الخاصة بتاريخ القضاء لم تذكر الكتاب مثل الولاة والقضاة للكندي وقضاة قرطبة للخشني ، اضافة الى أن ابن حزم حكم بعدم صحته .

ج — أن الكتاب تضمن خطأ تاريخيا أكيدا . فقد جاء فيه أن المسلمين عدول بعضهم على بعض الا مجلودا في حد أو مجريا عليه شهادة زور أو ظنينا في ولاء أو قرابة . بينما نجد الاجتهاد بعد عمر لم يأخذ بعين الاعتبار حكما من هذا النوع . من جهة أخرى نرى ابن سعد في ترجمته لشريح يقول أنه كان يرد حتى شهادة الشريك المتداعي ، وكل شخص يمكن أن يكون له مصلحة في الخلاف .

د — أن القاعدة المعروفة : (البينة على من ادعى واليمين على من أنكر) أن السنة ليست متفقة على نسبتها الى عمر ، وانما تنسبها الى الرسول نفسه .

أما أهم مطاعنه في الاسلام فتدور حول الامور التالية : —

١ — أن تعاليم الاسلام تأخرت في الانتشار في البلاد المفتوحة ، =

وأن العلم كان مجهولا فيما يتعلق بالحلال والجرام ، ومائل الاجتهاد وأنهم كانوا يتبعون العادات والاعراف المحلية فقد قال : (وفي الواقع أن معرفة القرآن والسنة تأخرت عن الانتشار في البلاد المفتوحة ، واستنادا الى شهادة المقرئى فانه حتى نهاية القرن الاول فى مصر وفى الاقطار الاخرى كان العلم مجهولا فيما يتعلق بالحلال والحرام ومائل الاجتهاد ، وكانوا يتبعون العادات والاعراف المحلية .

وعلى هذا يمكن الجزم على الاقل خلال القرن الاول ، أن علوم الحديث كانت ما زالت فى وضعها ببدء تكونها ، ولم تكن تشكل مجموعة من القواعد التشريعية القادرة على تغذية ممارسة السلطة القضائية . فكيف والحال ما ذكر من تمكن عمر من أن يقدم السنة كمصدر يقينى وكاف للتشريع ؟) .

٢ — أن اهتمام المسلمين كان فى بداية أمرهم منصبا فقط على العمليات العسكرية ولم ينتبهوا لامور السياسة والادارة فقد قال : (...) فاذا أضفنا أخيرا اعتبارا تاريخيا ذا طابع عام أوضحه جميع العلماء الذين اشتغلوا بالاسلاميات وهو أنه فى السنوات الاولى من الفارة العربية لم تكن جميع اهتمامات رؤساء الاسلام منصبه الا على العمليات الحربية للفتح وأن كل فكرة للتنظيم السياسى ، وبلاحرى للتنظيم القضائى مستبعدة ، فان اسناد كتاب بهذا التفصيل ، وهذه الحداثة الى عمر حول القضاء وأصول المحاكمات ، بيد وخطأ تاريخيا واضحا ، ولهذا فاننا نعتبر أنه فى وسعنا اختتام البحث برد صحة هذه الوثيقة (١) .

٤ — رأى مرجوليوث : —

كتب هذا المستشرق فصلا عن كتاب عمر الى ابى موسى الاشعري ، فى مجلة الجمعية الملكية الآسيوية (J.R.A.S.) أنكر

فيه صدور الكتاب عن عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) بسبب الاختلاف
الوارد فى بعض روايات الكتاب ، وعمد لاثبات ذلك الى المقارنة بين ثلاث
روايات اختارها هى : رواية الجاحظ ، وابن قتيبة ، وابن خلدون ، وحاول
أن يجعل من اختلاف بعض الكلمات فى هذه الروايات دليلا على عدم صحة
الكتاب . الا أنه صادف خلال كتابته لمقالته كلمة (قس) فظن أن القياس
مأخوذ من مادة (هقش) العبرانية ، فاستنتج على الفور أن يهوديا كان قد
دون هذا الكتاب لعمر ، وهيجته العثور على امكانية التأثير اليهودى نسى
الكتاب الى حد أنه نسى ما كتب من قبل وأكد أن الكتاب صحيح فقد قال :
(وتعليمات عمر الى القاضى أبى موسى الاشعري رغم أنها نقلت الينا بطريق
الروايات الشفهية تعتبر صحيحة ، ويظهر فيها تأثير قانون الربيين (اليهود)
فقد كان هناك يهودى من رجال القانون عند عمر . ثم يمضى هذا المستشرق
ويقول : وتبين هذه التعليمات بكل وضوح طريقة التفكير الذى يتوقع أن
يسلكها قاض مسلم والتى على اساسها بنى الفقه الاسلامى (١) .

هـ — رأى آدم متز : —

ان هذا المستشرق لم يطعن فى نسبة هذا الكتاب
نقط لأمير المؤمنين عمر (رضى الله عنه) ، بل وجه طعنة لكل رسائله التى
وجهها لقضاته وولاته فى مختلف الامصار ، فقد قال : (وأما فيما يتعلق
بقضاة الاسلام الاولين الذين يحكى أن الخليفة هو الذى كان يعينهم ،
فالظاهر أن حكاياتهم موضوعة ، كما هو الحال فى الخطابات التى تنسب

(١) وكيع : أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٧٤ ، حاشيه ، س.ف فتزجيرالد : الدين
المزعوم للقانون الرومى على القانون الاسلامى (ضمن كتاب هل للقانون
الرومى تأثير على الفقه الاسلامى) ص ١٤٦ ، حاشية رقم ١ ، ص ١٤٧ .

لعمر أنه كان يوجهها الى القضاة والولاة (١) .

٦ — رأى جولد تسيهر : —

يتلخص رأى هذا المستشرق فى هذه الرسالة

فى انها اشتملت على اصطلاحات دقيقة تعتبر وليدة عصر ما بعد الصحابة
نقال : (واذا سلمنا بأن هذه الرسائل والوصايا قد صدرت عن النبى
وعن عمر حقا فانه من العسير أن نوفق بينها وبين مسالك أهل الحديث فى
كراهية الاخذ بالرأى ، والقياس ، والتشدد فى ذلك تشديدا بينا ، ومن ثم
فانهم عمدوا الى تصحيف هذه الروايات والتهوين من شأنها) (٢) .

مناقشة المنكرين لكتاب عمر الى ابى موسى الاشعري (رضى الله عنهما)

١ — الرد على ابن حزم وابن عرسوس : —

كما هو معلوم يعتبر ابن حزم من زعماء أهل الظاهر ، وهو لا يقوم
بنكروا القياس ولا يعتبرونه مصدرا من مصادر التشريع فى الاسلام . لهذا
نجد ابن حزم تشوّر ثائرته لورود عبارة فى الكتاب تؤكد وجوب العمل بالقياس
وهى : (واعرف الاشياء والامثال وقس الامور) عندها لم يجد مخرجا من
ذلك الا أن يهدم الكتاب من اساسه ، ولم يجد وسيلة الى ذلك الا السند
نطعن فيه . الا أن العلماء المدققين بالاخبار وطرق نقلها لم يشكوا فى
صحة الكتاب ، ولم ينقل عن واحد منهم معنى من معانى رده وقد تولّى
تفسيره كثير منهم كما تقدم .

فابن القيم وشيخه ابن تيمية (رحمهما الله) لم يشكوا فيه من قريب

(١) آدم متز : الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى ، ج ١ ،

ص ٣٠١ ، حاشية رقم ١ .

(٢) حسن عبد القادر : نظرة عامة فى تاريخ الفقه ، ص ٧٥ .

أوبعيد ،ولو كان في الكتاب مغمز ما ترددنا في بيانه لانه معروف عنهما
التشرد في مثل هذه الامور (١) .

وروي كذلك ابو الاشبال (أحمد محمد شاكر) طرق الكتاب المختلفة
وعالج الاسناد وانتهى الى القول بأنه في قوة الاسناد الصحيح (٢) .
واضافة لما تقدم فان للكتاب طريقا آخر غير طريق عبد الملك بن الوليد التي
طعن بها ابن حزم ، فقد جاء في سيرة عمر بن الخطاب لابن الجوزي (٣)
أن عبد الله بن ادريس قال : أتيت سعيد بن أبي بردة فسألته عن رسائل
عمر بن الخطاب التي كان يكتب بها الى أبي موسى الاشعري ، وكان أبو
موسى قد أوصى الى أبي بردة فقال : فأخرج لي كتباً فرأيت في كتاب منها :
(أما بعد فان القضاء فريضة محكمة . . .) فيكون ابن ادريس تلقاه عن أبي
بردة قراءة لا حفظا ، وهذا يدفع كل طعن يمكن أن يطعن به على سند
الكتاب (٤) . كذلك ذكر الدكتور حميد الله ثلاث روايات أخرى لم ينظر
اليها ابن حزم (٥) .

حتى أن طعن ابن حزم في رواية الكتاب عن طريق عبد الملك بن
الوليد بن معدان عن أبيه غير مسلم بها ، فقد اعتبرهما ابن حزم ساقطين

(١) وكيع : أخبار القضاة ، ج١ ، ص ٧٤ ، حاشيه .

(٢) ابن حزم : المحلى ، ج١ ، ص ٥٩ ، حاشيه رقم ١ .

(٣) ص ١٣٥ - ١٣٦ .

(٤) رواه أيضا ابن قتيبة عن طريق كثير بن هشام عن جعفر بن برقان ،

والجاحظ عن طريق قتادة .

(٥) Hamidullah, Op.Cit., PP 17 - 22 .

ولكن والد عبد الملك نفسه عده ابن حبان في الثقات ، اما عبد الملك وان ضعفه بعض رجال الحديث الا أن غيرهم قبل روايته ، فقال عنه يحيى بن معين " صالح " ، وعلى هذا فلا وجه لما طعن به ابن حزم عليه ما دام قبله بعض رجال الحديث (١) . ورواه جمع كبير من المصادر من بينها بعض كتب الحديث كما تقدم من بينها ، سنن الدارقطني ، والسنن الكبرى للبيهقي ونصب الراية للزيلعي ، وكنز العمال لعلاء الدين الهندي ، فهذا الجمع الكبير من المصادر الذي بلغ عددها ما يزيد على الثلاثين مصدرا (٢) لا يمكن أن تتواطأ على خطأ .

ومن الامور الاخرى التي تميز صحة الكتاب أن عددا لا بأس به من كتب اللغة ، والادب قد أوردت نص هذا الكتاب للتدليل على الاسلوب الادبي الذي كان سائدا في العهد الراشدي ، وما امتاز به أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) من روعة الاسلوب وسحر بيان . ومن المعلوم أن دراسة الاسلوب واللغة لا ي نص والحكم عليه بأنه ينتمي لاي عصر من الطرق المعتبرة ، فكما هو معلوم أن خطبة طارق بن زياد كان الطعن الموجه اليها أن لغتها لا تتناسب مع اسلوب العصر الذي قيلت فيه ، وأن اسلوبها يعود الى فترة متأخرة ، لذا كيف بنا ونحن نجد نص رسالة عمر في الكامل في اللغة والادب للمبرد (٣) والبيان والتبيين للجاحظ (٤) ، وصبح الاعشى

(١) أحمد عبد المنعم البهي : تاريخ القضاء في الاسلام ، ص ١٢٨ - ١٢٩

(٢) لمزيد من التفاصيل عن هذه المصادر انظر
Hamidullah , Instructions of Caliph Umar to Abu-Musa
Al-Ashari, Journal of Pakistan Historical Society,
January , 1971 ; PP 46 - 50 .

(٣) ج ١ ، ص ٩ .

(٤) ج ٢ ، ص ٤٨ - ٥٠ .

للقشندى (١) ، والعقد الفريد لابن عبد ربه (٢) ، ونهاية الارب للنويرى (٣) ، ان هؤلاء الاعلام كانوا على درجة عالية من الخبرة والدراية بالاسلوب الذى كان سائدا فى العهد الراشدى فلو ساورهم أدنى شك بأن اسلوب هذا الكتاب لا يتناسب مع اسلوب العهد الراشدى لبادروا على الفور الى رده . وهذا دليل على عدم ردها من الناحية اللغوية والادبية لملاءمتها لاسلوب العهد الراشدى ، وهذا الدليل يمكن الارتكاز عليه بطمأنينة لتأكيد صحة الكتاب لانه كما هو معلوم لدارسى علوم الحديث أن كثيرا من الاحاديث ردت لو كانت لانها لا تتلاءم مع فصاحة سيد المرسلين محمد بن عبد الله عليه افضل الصلاة والتسليم (٤) .

أما قول ابن حزم أن عمر نفسه لم يعمل ببعض ما ورد فى كتابه خاصة فيما يتعلق بعدالة الشهود اذ قال : (المسلمون عدول الا مجربا عليه شهادة زور) وهذه العبارة تعنى قبول شهادة جميع المسلمين ، لان الاصل فى كل واحد منهم أن يكون عدلا باستثناء افراد معينين تعرضت عدالتهم للشك أما غير هؤلاء الافراد فسلم عدول بعضهم على بعض ، وذكر من وجه هذا الطعن أن عمر (رضى الله عنه) رجع عن العمل بما فى هذه العبارة (وهى اعتبار أن الاصل فى المسلمين أن يكونوا عدولا الا من توجه الشك الى عدالته) وسبب رجوع عمر يعود الى أن أهل العراق استغلوا هذه القاعدة وأكثروا من شهادات الزور ، فرأى عمر ضرورة اشتراط العدالة فى كل شاهد ، والتحرى عنه قبل قبول شهادته .

(١) ج ١٠ ، ص ٢٥٧ .

(٢) ج ١ ، ص ٨٦ - ٨٨ .

(٣) ج ٦ ، ص ٢٥٧ .

(٤) طاهر القاسمى : نظام الحكم فى الشريعة والتاريخ ، ج ٢ ، ص ٤٦٠ .

ان هذا الطعن لا يقوم دليلا على نفي صحة الكتاب لان عمر أمر بالتثبت من عدالة الشاهد بعد أن نشت شهادات الزور ، فالكتاب قرر أن الاصل في السلمين العدالة حتى يقوم دليل بغير ذلك ، ثم استغل بعض الناس هذا الاعتبار ، فاقترضت مصالح الناس اشتراط تحقيق العدالة قبل قبول الشهادة ، وكما هو معلوم أن القرآن الكريم ترك مقاييس العدالة للناس في كل جيل بدليل قوله تعالى : ((ممن ترضون من الشهداء)) (١) وهذه المقاييس تتغير بتغير المكان والزمان والناس ، وعلى اولى الامر أن يحددوا على ضوء ظروف مجتمعهم الخاصة مقاييس تقاس بها عدالة الناس وتقبل على اساسها شهاداتهم أو ترفض ، فاشتراط العدالة هو الذي نسى عليه القرآن أما مقاييس العدالة فهو أمر اجتهادي يتعرض له كل اجتهاد من التغير والتعديل ، وهذا ما حدث بالنسبة لعمر فقد أدى اجتهاده حين كتب رسالته الى ابي موسى الاشعري (رضى الله عنه) أن الناس قريبوا عهد بالاسلام ، وما زال الاسلام غضا في قلوبهم - أن يكونوا عدولا الا من طعن في شهادته ، ثم استغل أهل العراق ذلك ، فغير اجتهاده واشتراط العدالة في الشاهد وهذا لا يطعن في صحة الكتاب (٢) .

أما قول ابن عرنوس أن أبا موسى لم يتوالى قضاء الكوفة فمردود ، لان المصادر الاسلامية تؤكد توليته قضاء وامارة الكوفة من قبل عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) ومن أكد ذلك الذهبي (٣) ،

(١) سورة البقرة ، آية ٢٨٢ .

(٢) محمد بلتاجي : منهج عمر بن الخطاب في التشريع ، ص ٤٩ - ٥٣ .

(٣) تاريخ الاسلام ، ج٢ ، ص ٢٥٥ ، سير اعلام النبلاء ، ج٢ ، ص ٣٨٢ ،

تذكرة الحفاظ ، ج١ ، ص ٢٣ ، الطبري : تاريخ الرسل والملوك ، ج٤

وابن حبان (١)، وابن خلدون (٢)، وابو الفرج الاصبهاني (٣)
ونص ابن الاثير (٤) على أن أهل الكوفة طلبوا من عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أن يعزل واليه عليهم عمار بن ياسر (٥) لانه لا يدري علام استعمله، وأشاروا على عمر (رضي الله عنه) أن يولى عليهم أبا موسى الاشعري (رضي الله عنه)، فؤلاه عليهم، ثم طلبوا عزله عن

(١) مشاهير علماء الامصار، ص ٣٧، العماد الحنبلي : شذرات الذهب
ج ١، ص ٥٤٠

(٢) مقدمة ابن خلدون، ص ١٧٤

(٣) الاغانى، ج ١٢، ص ٤٣٠٥، وانظر حاشية رقم ٤

(٤) الكامل في التاريخ، ج ٣، ص ٣١ - ٣٤

(٥) هو عمار بن ياسر بن كنانة بن قيس العنسي، مولى بني مخزوم أحد السابقين الاولين، وأمه هي سمية من الصحابيات الجليلات، وكان هو وأبوه ممن يعذب في الله فكان النبي (صلى الله عليه وسلم) يمر عليهم فيقول : ((صبرا آل ياسر فان موعدكم الجنة)) هاجر الى المدينة، وشهد المشاهد كلها، وكان يسميه الرسول (صلى الله عليه وسلم) : الطيب المطيب، قطعت أذنه في اليمامة، واستعمله عمر على الكوفة، ثم على البصرة، شهد مع علي بن ابي طالب (رضي الله عنه) موقعة الجمل، واستشهد في صفين سنة سبع وثلاثين، ولله ثلاث وتسعون سنة انظر الذهبي : سير اعلام النبلاء، ج ١، ص ٤٠٦ - ٤٢٨، أحمد بن حنبل : فضائل الصحابة، ج ٢، ص ٨٥٧ - ٨٦١
الطبري : تهذيب الآثار، ج ١، ص ١٣١ - ١٣٢

الكوفة بعد ذلك بسنة لان له غلاما يتجر في بعض ارباقهم ، فعزله عمر عنها
وصرفه الى البصرة وبعث عليهم المفيرة بن شعبة (رضى الله عنه) . وهذا
لا يقوم هذا الطعن دليلا على نفي صحة هذه الرسالة ، وعلاوة على ما تقدم
نجد ابن عرنوس نفسه بعد صفحات من انكاره للرسالة يستشهد بالفاظها
فقد قال : (وكذلك كتب عمر الى قاضيه أبى موسى الاشعري في كتابه
المشهور : (الفهم ، الفهم فيما أدلى اليك) . . . (١) .

٢ - الرد على أميل تيان : -

يقول أميل تيان : ان كتاب عمر بن الخطاب

لم يذكره أى مصدر ولم يشر اليه أحد الا في القرن الثالث الهجرى ، وأن
الجاحظ هو أول من ذكره من المصادر .

الا أن المتأمل للمصادر الاسلامية يجد أن الكتاب أشير اليه في القرن الاول
الهجرى من قبل معاصر لعمر بن الخطاب (رضى الله عنه) ، وهو عامر
بن شراحيل الشعبى الذى ولد عام (١٧٠ هـ / ٦٣٨ م) ، والذى كان من
اعلم الناس بحديث أهل الكوفة والبصرة (٢) فقد قال : (من سره أن يأخذ
بالوثيقة في القضاء (أى كتاب عمر الى أبى موسى) فليأخذ بقول عمر) (٣) .
كما أن الشعبى روى اجزاء لا بأس بها من هذا الكتاب الجليل فقال : كتب
عمر الى أبى موسى الاشعري (رضى الله عنهما) : (من خلصت نيته كفاه
الله تعالى ما بينه وبين الناس ، ومن تزين للناس بغير ما يعلم الله من قلبه
شانه الله عز وجل ، فما ظنك في ثواب الله في عاجل رزقه وخزائن رحمته

(١) ابن عرنوس : تاريخ القضاء في الاسلام ، ص ٣٥ - ٣٦

﴿ ابراهيم نجيب : القضاء في الاسلام ، ص ١٣٨ - ١٤٠ .

(٢) الذهبى : سير اعلام النبلاء ، ج ٤ ، ص ٣٠٢ .

(٣) ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين ، ج ١ ، ص ٢٠ .

والسلام (١) ، فكما هو معلوم أن هذه الفقرة تكاد تكون مطابقة للفقرة الأخيرة من كتاب عمر . كذلك ذكر الشعبي عدة رسائل بعث بها عمر إلى ولاته في مختلف الأمصار ، واحتوت هذه الرسائل أيضا فقرات من رسالة عمر إلى أبي موسى الأشعري ، فقد كتب إلى واليه على الشام معاوية بن أبي سفيان (رضى الله عنه) : (. . . . إذا حضر الخصمان فالبيئة العدل واليمين القاطعة وآسى بين الناس في لحظك وطرفك ، عليك بالصلح بين الناس ما لم يتبين لك فصل القضاء) (٢) . وكتب إلى ولاته : (. . . اياكم والرشا والحكم بالهوى وأن تأخذوا الناس عند الغضب ، فقوموا بالحق ولو ساعة من نهار) (٣) . وأوصى شريح كذلك في إحدى رسائله بقوله (. . . . ولا تقضى وأنت غضبان . . .) (٤) .

نخلص مما تقدم أن جزءا كبيرا من رسالة عمر المشهورة إلى أبي موسى قد ورد عن طريق رواية كانوا قريبى عهد من عهد عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) وبالتالي تكون حجة أميل تيان داحضة بأن الكتاب لم يذكر إلا في القرن الثالث الهجرى (٥) .

-
- (١) أبو نعيم الاصبهاني : حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، ج ١ ، ص ٥٠ .
(٢) وكيع : أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٧٤ - ٧٥ ، ابن عبد ربه : العقد الفريد ، ج ١ ، ص ٨٤ - ٨٥ ، علاء الدين الهندي : كنز العمال ، ج ٥ ، ص ٧٧٧ ، السرخسي : المبسوط ، ج ١٦ ، ص ٦٥ - ٦٦ ، ابن أبي الحديد : شرح نهج البلاغة ، ج ١٧ ، ص ٦٣ .
(٣) علاء الدين الهندي : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٨٠٧ - ٨٠٨ .
(٤) ابن أبي حديد : المصدر السابق ، ج ١٧ ، ص ٦٣ .
(٥) ومن تصدى للرد على أميل تيان الدكتور حميد الله في مقالة طويلة فند فيها آرائه انظر : =

أما كون الامام مسلم ، والامام البخارى (رحمهما الله) لم يذكر الكتاب فالجواب هو : أن مسلم والبخارى كانا يتشددان في قبول الاحاديث حتى انهما جمعا عشرات الآلاف من الاحاديث ولم يثبتا في كتابيهما الا آلاف معدودة منها ، فاذا صمت البخارى ومسلم فهناك كتب حديث أخرى ذكرت الكتاب مثل الدارقطني والبيهقي ، ومصادر أخرى معتبرة مثل أخبار القضاة لوكيع ، وتاريخ المدينة المنورة لابن شيه .

ويمكن أيضا تفسير عدم وجود نص لهذا الكتاب الجليل في المصادر التي تعود الى ما قبل القرن الثاني ، الى أن الرعيل الاول من السلف الصالح كانوا منهمكين في جمع الاحاديث النبوية وتنقيتها من الغث ، وبعد أن فرغوا من ذلك تنبهوا لآخبار الصحابة الكرام وذلك حرصا منهم على عدم تداخل هذه الآخبار مع القرآن الكريم ، والسنة المطهرة لوشرعوا في جمعها في الوقت الذي جمعوا فيه القرآن والحديث .

أما قوله بأن الكندي لم يذكر الكتاب في كتابه (الولاة والقضاة) ولا الخشني في كتابه (قضاة قرطبة) . فهذا أيضا لا يطعن في صحة الكتاب لان هذه الكتب قد تخصصت في جزئية معينة من العالم الاسلامي ، فالكندي في تاريخ قضاة وولاة مصر ، والخشني في قضاة قرطبة ، فالعراق لا يدخل في دائرة بحثهما . أما وكيع وقد تخصص في القضاء في الدولة الاسلامية بشكل عام ، وهو أقدم منهما فقد اسهب في الحديث عن كتاب عمر (رضى الله عنه) . أما نسبة القاعدة المعروفة : (البينة على من ادعى واليمين على من أنكر) للرسول (صلى الله عليه وسلم) ثم ورودها في كتاب عمر ، فهذا لا يعنى نسبتها الى عمر وانما يعنى أن عمر قد استشهد بها .

والرد على مطعنه الخطير بأن تعاليم الاسلام تأخرت عن الانتشار في البلاد المفتوحة ، وأن العلم بالحلال والحرام كان مجهولا ، وكذلك الاجتهاد ، وأنهم كانوا يعتمدون على العادات والتقاليد المحلية في اصدار أحكامهم ، واستند في ادعائه هذا على المقریزی ، ان الرد على هذا المطعن يتلخص بما يلي : —

— ان دعوى تأخر انتشار تعاليم الاسلام في البلاد المفتوحة دعوى تتنافى مع الواقع التاريخي ، فكما رأينا في الفصل الاول كان المصطفى (عليه افضل الصلاة والسلام) اذا اسلم قوم بعث معهم على الفور من يعلمهم أمور دينهم ، كما أن جميع ولايته وقضاته (عليه الصلاة والسلام) الذين عينهم في مختلف الانحاء ما هم الا دعاة ومبشرون بالاسلام ، وكانت ألفاظ الرسول (صلى الله عليه وسلم) لهم صريحة عند تعيينه . لهم بأن الهدف من ارسالهم هو تعليم الناس أمور دينهم نقد كان من ضمن المهام الموكلة لمعاذ بن جبل (رضى الله عنه) عندما عين قاضيا على جزء من اليمن تعليم الناس الاسلام وشرائعه وقراءة القرآن وتعليمهم آياه (١) .

كما أن المصادر المختلفة تذكر جمعا ففيرا من الصحابة الكرام ممن نبغ في مختلف العلوم الشرعية ، من حلال ، وحرام ، وفرائض ، وتفسير وحديث وغير ذلك من العلوم ، وأنهم كانوا منتشرين في طول البلاد وعرضها حتى أن ابن قيم الجوزية عد منهم مائة وثلاثين نفسا ما بين رجل وامرأة ممن نبغوا في الفتوى فقط في العهد النبوي كانوا منتشرين في البلاد المفتوحة

(١) انظر الفصل الاول من هذا الباب ، وكذلك بعث المصطفى (صلى

الله عليه وسلم) مصعب بن عمير مع من اسلم من أهل المدينة ليعلمهم

أمور دينهم وتلاوة القرآن انظر : ابن هشام : سيرة ابن هشام ، ج ٢

ص ٥٨ ، ابن سعد : الطبقات ، ج ١ ، ص ٢٢٠ ، الذهبي : سير اعلام

ثم بدأ بذكر علماء الصحابة والتابعين في مختلف الامصار في المدينة ، ومكة والشام ، والبصرة ، والكوفة ، ومصر ، وغيرها (١) .

أما بالنسبة للحلال والحرام بشكل خاص فقد نبغ فيه عدد لا بأس به من الصحابة الكرام ، منهم معاذ بن جبل (رضى الله عنه) (٢) .

ان الاسلام هو الدين الوحيد الذى حض في أول آية نزلت فيه على العلم فقال تعالى : ((اقرأ بسم ربك الذى خلق خلق الانسان من علق اقرأ وربك الاكرم ، الذى علم بالقلم ، علم الانسان ما لم يعلم)) (٣) لذا هب المسلمون الى طلب العلم دون كلل أو ملل ، ولم يقتصر طلبهم على العلوم الشرعية فقط بل ^{تمت} الى علوم أخرى حتى أن أحدهم كان اذا وكلت اليه مهمة علمية كتعلم لغة جديدة لمصلحة الدولة كان يحطم المقاييس الزمنية في تعلم هذه اللغة ، فهذا زيد بن ثابت يتعلم العبرية بأمر من الرسول (صلى الله عليه وسلم) في أيام معدودات (٤) .

ومن المعلوم أيضا أن من الاسباب الرئيسية لجمع مصحف سيدنا عثمان (رضى الله عنه) انتشار عشرات القراء والحفاظ في الامصار المفتوحة وتعدد القراءات وتعصب كل فئة الى قارئها . هذا ويستطيع القارئ أن يعود الى كتب التراجم ليجد عشرات الامثلة الدالة على ازدهار العلم في

= النبلاء ، ج ١ ، ص ١٤٥ - ١٤٨ .

(١) اعلام الموقعين ، ج ١ ، ص ١٢ - ٢٩ .

(٢) القراني : الاحكام في تمييز الفتاوى عن الاحكام ، ص ٣٤ - ٣٥ ، ابن

الجوزي : صفة الصفوة ، ج ١ ، ص ٤٨٩ - ٥٠٢ ، الاصبهاني : حلية

الاولياء ، ج ١ ، ص ٢٢٨ - ٢٤٤ .

(٣) سورة العلق ، الآيات ١ - ٥ .

(٤) الذهبى : سير اعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٤٢٨ - ٤٢٩ .

البلاد المفتوحة في القرن الاول الهجرى مما يدحض ما ادعاه أميل تيان
من أن انتشار العلم قد تأخر في البلاد المفتوحة .

أما دعواه بأن المقرئى قد أكد في كتابه (الخطط ، ج٤ ، ص ١٤٣ -
١٤٤) بأن العلم قد تأخر في الانتشار في البلاد المفتوحة في القرن
الاول الهجرى فدعوى المقرئى منها براء اذ لم اعثر على مثل هذا الرأى في
مؤلفى المقرئى الشهيرين الخطط ، والسلوك ، وكذلك ذكر طاهر القاسمى (١)
أيضا انه رجع الى نفس الجزء والصفحة والطبعة في الخطط التي اشار اليها
أميل تيان فلم يجد ما ادعاه . وهذا ان دل على شىء فإنما يدل على طريقة
الدرس الخبيثة التي لجأ اليها هذا المستشرق لتأييد ما ادعاه .

أما ما ذهب اليه من أن الدولة الاسلامية لم تهتم في السنوات الاولى
من الفتوحات الا بالصاغل العسكرية ، وأن اهتمامها بالتنظيم السياسى غير
وارد فضلا عن التنظيم القضائى .

ان هذه الدعوى لا تستند الى أصل لان أى مطلع على تاريخ الحضارة
الاسلامية منذ بداية نشأتها يجد أنها اهتمت بأمر التنظيم من جميع الوجوه
لان الاسلام من أكثر الانظمة التي دعت الى التنظيم والنظام ، فنجد الرسول
(صلى الله عليه وسلم) ينظم شؤون دولته منذ اللحظة الاولى من قدومه
الى المدينة المنورة ، فنظم علاقته مع اليهود فيما عرف بالوثيقة ، ونظم علاقة
المهاجرين بالأنصار عن طريق المؤاخاة ، ومن ثم بنى مركزاً لقيادته لتكون
مقراً للعلم وتعلم أمور الدين ، وقيادة الجيوش ، ثم أخذ يرسل الولاة والقضاة
الى مختلف انحاء دولته . ولما جاء الخلفاء الراشدون أخذوا يمسرون الامصار
تمصرت البصرة ، والكوفة والفسطاط ، وعينوا الولاة والقضاة الى غير ذلك
من الامور الحضارية التي لا ينكرها أى باحث منصف .

(١) نظام الحكم في الشريعة والتاريخ ، ج ٢ ، ص ٤٦٣ .

٣ — الرد على آدم متز ، و مرجوليوت ، وجولد تسيهر : —

ان طعن المستشرق آدم متز في كل رسائل عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) لقضاته ، طعن يعوزه الدليل فقد أصدر حكمه دون ابداء أى سبب لهذا الحكم أو توضيح الركيزة التي ارتكز عليها في طعنه هذا علما بأنه لم يقل أحد من الباحثين برفض كل رسائل عمر لان رفضها يتعارض مع ما أكدته المصادر في اثبات نسبتها الى أمير المؤمنين عمر (رضى الله عنه) .

أما المستشرق مرجوليوت فمتحيز متعصب ، ويعيد كل البعد عن الموضوعية العلمية ، وهو كغيره من المستشرقين جعل الهدف من دراساته المتعلقة بالاسلام وتاريخه هو تشويه الاسلام والطعن فيه ، فقد كان في بداية مقالته كما تقدم متحمسا لرد كتاب عمر لابي موسى الاشعري ، ولكنه عندما صادف كلمة (قس) ظن أنها هقش العبرانية ، فأخذته الغبطة بهذا الكشف فغير مجرى بحثه وخلص الى أن الكتاب صحيح ولكنه من وضع يهودى كان في بلاط عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) وهذا ان دل على شيء فانما يدل على تعصبه الاعمي بحيث أنساه ما قد كتبه بيده في بداية مقالته . كما أن كلمة (قس) تختلف رسما ولفظا عن كلمة (هقش) ، وإضافة الى ذلك لا يوجد مصدر عربى ألمح أو أشار حتى ولو من طرف خفى الى أن هذا الكتاب من وضع يهودى . كما أن موقف عمر معروف في رفض استعمال أهل الذمة في الكتابة ، فكيف يجوز لنفسه تعيين كاتب يهودى لديه .

أجل انه التعصب الاعمي والحق المبرر على الاسلام وأهله وصدق رب العزة اذ يقول : ((ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم قل ان هدى الله هو الهدى ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم مالك من الله من ولى ولا نصير)) (١) .

أما نقده الموجه الى اختلاف روايات الكتاب ، فلا يطعن في صحته لان الكتاب لم يكن صادرا عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، علما أن هناك كثير من الاحاديث النبوية الشريفة رويت من عدة طرق ، وكان هناك بعض الاختلاف من زيادة بعض الكلمات أو نقص بعضها ، أو اختلاف في بعض الالفاظ ومع ذلك حكم عليها علماء الحديث بالصحة .

وادعاه أيضا بأن الكتاب نقل بطريق المشافهة مردود لان إحدى طرق الكتاب كما جاءت في سيرة عمر بن الخطاب لابن الجوزي اذ اطلع الراوي على الكتاب مكتوبا عند ولدي أبي موسى الاشعري (رضى الله عنه) (١) .
أما دعوى جولد تسيهر بأن الكتاب احتوى مصطلحات دقيقة وليسدة عصر لاحق لعصر عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) فدعوى يدحضها الواقع التاريخي في تلك الحقبة من الزمن لان المصطلحات التي وردت في الكتاب كانت معروفة قبل تولي أمير المؤمنين عمر (رضى الله عنه) ، فقد كانت معروفة في عهد المصطفى (صلى الله عليه وسلم) ، فكما تقدم في صدر الفصل الاول فقد نه عليه الصلاة والسلام إلى معظم ما ورد في كتاب عمر ، كما أن القياس أيضا كان معروفا في العهد الاول يقول ابن قيم الجوزية (٢) :

(١) ومن ناقش مرجوليوت من الباحثين الدكتور حميد الله انظر :

Hamidullah , Op. Cit. , PP 28-31 .

ومما هو جدير بالذكر أن المستشرق جوزيف قد حذا حذو مرجوليوت

في أن أصل القياس مأخوذ من اليهود انظر :

Joseph Schacht , An introduction to Islamic law,
P 21 .

(٢) اعلام الموقعين ، ج ١ ، ص ١٣٠ - ١٣١ ، ومن الاحاديث الواردة في

هذا الشأن انظر ص ١٩٩ - ٢٠٠ .

(وقد ارشد الله تعالى عباده اليه (أى الى القياس) فى غير موضع من كتابه ، نقاس النشأة الثانية على النشأة الاولى فى الامكان وقاس حياة الاموات بعد الموت على حياة الارض بعد موتها بالنبات) ثم قال : (وضرب الامثال وصرفها فى الانواع المختلفة وكلها أقيسة عقلية يبنه بها عباده على أن حكم الشئ حكم مثله ، فان الامثال كلها قياسات يعلم منها حكم المثل من المثل به ، وقد اشتمل القرآن على بضعة واربعين مثالا تتضمن تشبيه الشئ بنظيره والتسوية بينهما فى الحكم) .

ومن الجدير بالذكر أن عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) طبق القياس عمليا فى خلافته ومن الامثلة على ذلك أنه أسقط حد السرقة عن السارق المضطر قياسا على اباحة الميتة عند الاضطرار وهى محرمة أصلا (١) . كما أن كلمة القياس كانت مشتهرة بمعنى الرأى فى عصر النبوة ، وفى عصر الصحابة (رضوان الله عليهم) (٢) فقد قال المزنى : (الفقهاء من عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم) الى يومنا وهم جرا استعمالوا القياس فى الفقه فى جميع الاحكام فى أمر دينهم (٣) .

٤ — رأى الباحث : —

ان كاتب هذه السطور لا يرى مبررا لتلك الضجة التى ثارت حول هذا الكتاب ، لانه لم يخالف أصلا من أصول الدين ، ولم يتعارض مع نص أو دليل ، بل اشتمل على كثير من معانى وألفاظ بعض الاحاديث النبوية الشريفة ، فجملة (آس بن الناس فى مجلسك وفى وجهك . . .) تتفق

(١) محمد بلتاجى : منهج عمر بن الخطاب فى التشريع ، ص ٤٥٢ وما بعدها

(٢) ابن قيم الجوزية : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٠٣ - ٢٠٥ ، أحمد

عبد المنعم البهى : تاريخ القضاء فى الاسلام ، ص ٣٥ .

(٣) ابن قيم الجوزية : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٠٥ .

مع ما ورد عن المصطفى (صلى الله عليه وسلم) فقد قال : (من ابتلى بالقضاء بين الناس فليعدل بينهم في لحظه وإشارته ومقعدته ، ولا يرفع صوته على أحد الخصمين ما لا يرفع على الآخر .) (١)

وكذلك جملة (البينة على من ادعى واليمين على من أنكر) جزء من حديث نبوي هذا نصه قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (لو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء قوم وأموالهم ، ولكن البينة على من ادعى واليمين على من أنكر) .

أما عبارة (الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا) فقد روى أبو داود وابن ماجه حديثا عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) بنفس الكلمات السابقة .

أما عبارة (ومن ادعى حقا غائبا فاضرب له أمدًا . . .) فانما تتضمن وسيلة طبيعية لمعرفة الحق . وكذلك جملة (ولا يمنعك قضاء قضيت فيه اليوم ، فراجعت فيه رأيك) فقد ثبت عن المصطفى (صلى الله عليه وسلم) أنه قضى بقضاء ثم نقضه ، وثبت أيضا أن عمر قد رجع عن بعض اجتهاداته حين تبين له وجه الحق فيها . وأما بالنسبة لعبارة (اعرف الاشباه والامثال وقس الامور . . .) فالقول بالقياس كما تقدم قد اشار اليه القرآن الكريم وعمل به الصحابة الكرام ، فكما تقدم ايضا كان أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) كان اذا لم يجد حلا لقضية من القضايا في كتاب ولا سنة يبحث عن سابقة قضائية حكم فيها النبي (صلى الله عليه وسلم) ليقس على ضوءها ويحل المشكلة التي عرضت اليه . وكذلك ثبت عن عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة أنه عمل بالاجتهاد بالرأى والقياس .

وكذلك بالنسبة لعبارة (المسلمون عدول بعضهم على بعض الا مجلودا

فى حد أو مجربا عليه شهادة الزور أو ظنينا فى ولاه أو نسب (فقد وردت
اجزاء كبيرة من هذه العبارة فى عدد من الاحاديث منها : (المسلمون
عدول بعضهم على بعض الا مجلودا فى فرية) ، وقوله عليه الصلاة والسلام :
(لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذى غمر على أخيه . . .) .

أما وصاياه (رضى الله عنه) بعدم الغضب والضجر ، والتأذى بالخصوم
فجميعها مستقاه من الاحاديث النبوية الشريفة ، فقد نص المصطفى (صلى
الله عليه وسلم) على عدم القضاء فى حالة الغضب ، ومعاملة الخصوم برفق
ولين ، ومعاملة كل الاطراف التى تشترك فى الخصومة من شهود وغيرهم بارفق
معاملة ، وكل ذلك أتضح فى توجيهات الرسول (صلى الله عليه وسلم) فى
الفصل الاول من هذا الباب .

وخلاصة القول أن هذا الكتاب مستمد من تعاليم الاسلام بالنص والروح
وهو لا يخالف أصلا من أصوله ، وهذا ينفى عنه كل مطعن يطعن به .
وبعد أن ثبت بما لا يدع مجالا للشك صحة الكتاب ونسبته الى أمير
المؤمنين عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) سنحاول فى الصفحات القليلة
القادمة استعراض أهم الملامح التنظيمية التى اشار اليها هذا الكتاب الجليل .

القواعد والنظم التي اشتمل عليها الكتاب :

ان أهم القواعد والنظم التي احتواها كتاب عمر لابي موسى الاشعري

(رضى الله عنهما) تتلخص بما يلى : —

١ — أن القضاء واجب ديني (فهو فريضة محكمة وسنة متبعة) ، وهذا ما اكده الفقهاء جميعا . وأنه من أوجب الواجبات ، فهو منصب سامي تولاه النبي (صلى الله عليه وسلم) ، والصحابة الكرام (رضوان الله عليهم) فهو من فروض الكفايات يصير عينا اذا لم يجد غيره ممن يتعين عليه كما سبق توضيحه في التمهيد .

٢ — أن الفهم هو الركن الاساسي للقضاء ، والى هذا الفهم وجه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) اهتمام أبي موسى الاشعري (رضى الله عنه) فقال : (..... الفهم الفهم فيما يتلجلج في نفسك مما ليس في قرآن ولا سنة) .

ان مهمة القاضي في الاسلام ، ليس النطق بالحكم فحسب بل مهمته أكبر من هذا وهي استنباط الحكم والقضاء من جزئيات الوقائع بفهمه ، وادراكه وعبقريته فيما لم يرد فيه نص صريح . وهذه موهبة من الله زائدة على العلم الشرعي الضروري له من الكتاب والسنة ، واجماع الامة ومواقع اختلافها ، لان الله تعالى خص سليمان (عليه السلام) بالفهم وشركه مع داود (عليه السلام) في العلم ، فقال تعالى ((وداود وسليمان اذ يحكما في الحرث اذ نفشت فيه غنم القوم وكنا لحكمهم شهدين ، ففهمناها سليمان وكلا ءاتينا حكما وعلما)) (١) وبهذا الفهم توصل شاهد يوسف بشق القميص من دبر الى براءة تبه فقد قال تعالى : ((قال هي راودتني عن نفسي ، وشهد شاهد من امن أهلها ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين ، وان كان قميصه

قد من دبر نكذبت وهو من الصدقين ، فلما رأى قميصه قد من دبر قال انه
من كيدكن ان كيدكن عظيم)) (١) .

وقال ابن القيم : (صحة الفهم وحسن القصد من أعظم نعم الله
التي انعم بها على عبده بل ما اعطى عبد عطاء بعد الاسلام ، أفضل ولا
أجل منهما ، بل هما ساقا الاسلام وقيامه عليهما وصحة الفهم نور
يقذفه الله في قلب العبد يميز به بين الصحيح والفساد ، والحق والباطل
. . . . ويقطع مادته اتباع الهوى وايشار الدنيا . . .) ، وقال : ايضا (ولا
يتمكن الحاكم من الحكم بالحق الا بنوعين من الفهم أحدهما : فهم الواقع
والفقه فيه ، واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والامارات ، والعلامات حتى
يحيط بهما علما . والنوع الثاني : فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه
أو على لسان نبيه (صلى الله عليه وسلم) (٢) .

والمتبع لحياة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) يجد
أن الله تعالى حباه بنعمة الفهم والفراسة ، فكان يستنبط الاحكام بذكائه
الوقاد وفراسته الصائبة فيما لم يرد فيه نص حتى ان النبي (صلى الله عليه
وسلم) قال : ((ان الله عز وجل جعل الحق على قلب عمر ولسانه)) (٣) .
وقال ابنه عبد الله : (ما سمعت عمر يقول لشيء انى لاظنه كذا الا كان
كما يظن) (٤) .

وكما هو معلوم أنه اذا لم يكن القاضى على قدر من الذكاء والفهم ضاعت
الحقوق وتسمود الفوضى ويتعطل نظام الدولة لفقد الاطمئنان والاستقرار

(١) سورة يونس ، آية ٢٨ .

(٢) اعلام الموقعين ، ج١ ، ص ٨٧ - ٩١ .

(٣) أحمد بن حنبل : فضائل الصحابة ، ج١ ، ص ٢٥٠ ، المسند ، ج٢ ، ص ٩٥ .

(٤) ابن الطلاع : أقضية رسول الله ، ص ١٢ .

فى الانفس والا موال كما هو الحال فى البلاد التى يتولى القضاء فيها من
ليس أهلا له .

٢ — دعا الكتاب الى العدل والمساواة بين الخصمين بين ىدى
القاضى (آس بين الناس فى مجلسك ونى وجهك وعدك) . ان هذه
القاعدة المهمة التى اكدها عمر (رضى الله عنه) قد قررتها نصوص الكتاب
والسنة واعمال السلف الصالح ، وجاء توجيه أمير المؤمنين عمر هذا لقضاته
لمعرفته بميل النفوس الى المحاباة ، وما يكون فى ذلك من موت للعدالة ،
فمضى خص القاضى أحد الخصمين بالدخول عليه مثلا أو القيام له والاقبال
عليه ، والاحتناء به بالبشاشة له وتخصيصه بالنظر ، كان عنوان حينه وظلمه
ويذكر ابن قيم الجوزية أن أحد قضاة بنى اسرائيل أوصاهم اذا دنفوه أن
ينبشوا قبره بعد مدة فينظروا هل تغير منه شىء أم لا . وقال انى لم أجز
قط فى حكم ولم أحاب فيه غير أنه دخل على خصمان ، كان أحدهما صديقا لى
فجعلت أصفى اليه بأذنى أكثر من اصفائى الى الآخر ، ففعلوا ما أوصاهم
به ، نرأوا أذنه قد أكلها التراب ، ولم يتغير جسده .

أجل ان اقبال القاضى على أحد الخصمين يترتب عليه مفسدتان
احدهما : طمعه أن يكون القضاء له فيشتد قلبه وتقوى نبرته ويقوى جنانه
والثانية : أن الآخر ييأس من عدله ويضعف قلبه وتنكسر حجته (١) .

٣ — قرر هذا الكتاب مبدأ نقض القاضى لحكم نفسه : فالاصل نى
الحكم الذى يصدره القاضى أن يكون قطعيا ، ولكن هناك أصل آخر اكده
عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) فى هذا الكتاب ، وهو مبدأ نقض القاضى
للحكم الذى اصدره اذا تبين له خطؤه ، والرجوع الى حكم محق صائب من

قبل القاضي نفسه (١) فقد قال : (ولا يمنعك قضاء قضيت به اليوم فراجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك ، أن تراجع فيه الحق ، فإن الحق قديم ولا يبطل الحق شيء ، وأن مراجعة الحق خير من التماذى فى الباطل) .
وقد علق السرخسى (٢) على ذلك بقوله : فى هذا دليل على أن القاضي اذا تبين له الخطأ فى قضاؤه ، بأن خالف قضاؤه النص أو الاجماع فعليه أن ينقضه ، ولا ينبغى أن يمنعه الحياء من ذلك ، فإن مراقبة الله تعالى فى ذلك خير له ، ولأن الزلل لا ينكتم بل يظهر ، فإن كان هو الذى يظهره على نفسه كان احسن حالا عند العقلاء من أن يظهر ذلك عليه غيره ، مع اصراره هو على الباطل .

٤ — ونص الكتاب على مبدأ هام وهو مبدأ تأجيل الحكم من قبل القاضي فقد قال : (فاجعل لمن ادعى حقا غائبا أو بينة أمدا ينتهى اليه) .
قال السرخسى (٣) فيه دليل على أن القاضي عليه أن يمهل كل طرف بقدر ما يتمكن من اقامة الحجة فيه ، حتى اذا قال المدعى : بينتى حاضرة أمهله ليأتى بها ، فربما لم يأت بها فى المجلس الاول بناء على أن الخصم لا ينكر حقه لوضوحه ، فيحتاج الى مدة ليأتى بها ، وبعد ما يقيم البينة اذا ادعى الخصم الدفع أمهله القاضي ليأتى بدفعه ، فانه مأمور بالتسوية بينهما فى عدله ، وليكن امهاله على وجه لا يضر بخصمه فان الاستعجال اضرار بمن أثبت حقه وخير الامور أوسطها . ثم قال فى شرح قول عمر (. . . فانه أبلغ فى العذر وأجلى للعصى) ما نصه : (اذا وجه القضاء عليه بعد ما أمهله حتى يظهر عجزه عن الدفع انصرف من مجلسه شاكرا له ساكنا ، واذا لم

(١) الصنعمانى : سبل السلام ، مج ٢ ، ج ٤ ، ص ١١٩ .

(٢) البسوط ، ج ١٦ ، ص ٦٣ .

(٣) المصدر السابق نفسه ، ج ١٦ ، ص ٦٢ .

— ٢٥٠ —

يمهله انصرف شاكيا منه يقول : مال الى خصمى ولم يسمع حجتى ولم يمكننى من اثبات الدفع عنده . كما أن الامهال فى القضايا التى لم يرد فيها نص لمصلحة القاضى لان ذلك يمنحه فرصة للبحث والتحقيق فى المسألة حتى يتبين حقيقة الامر فى تلك الدعوى (١) .

هـ — أن الكتاب حوى طرق الاثبات فى القضاء الاسلامى وهى مطابقة لما بينه النبى (صلى الله عليه وسلم) فى توجيهاته لقضاته وأهم الطرق التى اوضحها الكتاب : —

أ) أن على القاضى أن يتبع فى قضائه ما جاء فى الكتاب والسنة .
ب) (أن البينة على من ادعى واليمين على من أنكر) هذا ولم تقتصر البينة على الشهادة واليمين وانما المقصود بالبينة هو ثبوت الحقوق بأى دليل فقد حد الخلفاء الراشدون والصحابه فى الزنا بالحبل، وفي الخمر بالرائحة (٢) .

ج) أن على القاضى الا يقبل شهادة كل الناس ، بل هناك أناس لا تقبل شهادتهم فقد قال : (المسلمون عدول بعضهم على بعض الا مجلودا فى حد أو مجربا عليه شهادة زور أو ظنينا فى ولاء أو قرابة ...) .
فالملجود لان الله تعالى نهى عن قبول شهادته قال تعالى :
((والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفسقون)) (٣) . ورفض شهادة المجرب عليه شهادة زور لان القرآن والسنة قد نصا على ذلك . أما المتهم فليس

(١) ابن فرجون : تبصرة الحكام ، ج ١ ، ص ٤٢ - ٤٨ ؛

ابن قدامة : المغنى ، ج ٩ ، ص ٥٢ - ٥٣ .

(٢) ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين ، ج ١ ، ص ٩٠ - ٩١ .

(٣) سورة النور ، آية ٤ .

ولاء أو قرابة فلانه قد يجبر لنفسه نفعا من المشهود له كشهادة العتيق لسيدته أو السيد لعتيقه بمال ، وكذلك شهادة القريب لقريبه لا تقبل مع التهمة ولا تقبل بدونها .

د - أن من ظهر في علانية الخمر قبلت شهادته ، وترك سريره الى الله تعالى (١) لان عمر (رضى الله عنه) قال : (فان الله تبارك وتعالى تولى منكم السرائر ودرأ عنكم بالبينات والايمان . . .) .

هـ - جواز الصلح مكان القضاء (. . .) والصلح جائز بين الناس الا صلحا أهل حراما أو حرم حلالا (. . .) فكما تقدم في الفصل الاول فقد قرر الرسول (صلى الله عليه وسلم) الصلح واجازه خاصة اذا كان الخصام بين الاقارب ، لما يحدثه الفصل بالقضاء من العداوة والشحناء ، وتفوق الكلمة وتشتت الاخوة والاقارب .

ز - أنه يحق للقاضي أن يلجأ الى القياس في الامور التي لم يرد فيها نص في كتاب أو سنة فقد قال : (ثم اعرف الاشباه والامثال ، وقس الامور عند ذلك . . .) وهذا ما اعتمد عليه القياسيون في الشريعة ، علما بأن أحدا من الصحابة لم ينكره ، فهو أحد أصول الشريعة ولا يستغنى عنه فقيه (٢) .

٦ - آداب عامة : فقد أشار الكتاب الى أنه على القاضي أن يكون واسع الصدر مترويا في أحكامه ، بعيدا عن القلق والضجر والفضب (٣) . فقد قال : (وياك والفضب ، والقلق والضجر والتأذى بالناس) . لقد اثمرت تعاليم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضى الله عنه)

(١) ابن قيم الجوزية : المصدر السابق ، ج١ ، ص ١١١ ، ١١٩ ، ١٢٩ ، ١٣٠ .

(٢) المصدر السابق نفسه ، ج١ ، ص ١٣٠ - ١٣١ .

(٣) الكاساني : بدائع الصنائع ، ج٩ ، ص ٩٤ ، ٩٥ .

وكانت مشاعل سا ر على هديها القضاة في الدولة الاسلامية ، فانتشر الامن
وعمت الطمأنينة ورفرت راية العدل خفاقة عالية فوق ربوع الدولة الاسلامية .
رواتب القضاة في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله

عنه) (١) : —

(١) ذهب المالكية (ابن نرحون : تبصرة الحكام ، ج ١ ، ص ٣٠) ، والحنفية
(السمناني : روضة القضاة ، ج ١ ، ص ٨٥ ، السرخسي : المسبوط
ج ١٦ ، ص ١٠٢) ، والشافعية (الماوردي : أدب القاضي ، ج ٢
ص ٢٩٥) ، والحنابلة (ابن قدامة : المفني ، ج ١٠ ، ص ٣٤-٣٥)
إلى جواز أخذ الرزق على القضاء من بيت المال ، وإن وجد كفايته .
وقال الطبري : ذهب الجمهور إلى جواز أخذ القاضي للرزق على الحكم
لكونه يشغله عن القيام بمصالحه ، غير أن طائفة من السلف كرهت ذلك
ولم يحرموه مع ذلك . وقال أبو علي الكرابيسي : لا بأس للقاضي أن
يأخذ الرزق على القضاء عند أهل العلم قاطبة من الصحابة ومن بعدهم
وهو قول نقها الا مصار لا اعلم بينهم اختلافا . وقد كره ذلك قوم منهم
مسروق ، ولا اعلم أحداً حرمه . وقال الخفاف : ولا بأس أن يأخذ القاضي
الرزق من بيت المال لانه عامل المسلمين ، وقد أوجب الله له أجرا ،
والنبي (صلى الله عليه وسلم) فعل ذلك وأبو بكر (رضي الله عنه)
فرضا لنفسيهما من بيت المال . وهكذا فعل الائمة . ويفرض له ما
يكفيه ، ويوسع عليه حتى لا يشره إلى اموال المسلمين . وقال
الشافعي : ومن تعين عليه القضاء وهو في كفاية لم يجز أن يأخذ
رزقا ، لانه فرض تعين عليه ، وإن لم يكن له كفاية فله أن يأخذ الرزق
عليه ، لان الكفاية لا بد منها ، والقضاء لا بد منه ، وإن لم يتعين عليه =

لقد وضع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) مبدأ هاما فيما يتعلق برواتب القضاة ، اذ جعل القضاة يتمتعون بميزة مالية تختلف عن بقية موظفى الدولة الاسلامية ، اذ وسع عليهم فى الرزق ، وطلب من ولائته أيضا التوسعة على من يولونهم القضاء من قبلهم ، وذلك حتى يكون بمركز اقتصادى يمنعه من مد يده الى الناس ، أو أن تهفو نفسه الى هدية أو رشوة من أحد الخصوم .

فقد كتب عمر الى أبى عبيدة ، ومعاذ بن جبل (رضى الله عنهم) بالشام (أن انظروا رجالا من أهل العلم من الصالحين من قبلكم فاستعملوهم على القضاء ، واسعوا عليهم فى الرزق ليكون لهم قوة وعليهم حجة) (١) . وفى رواية (ووسعوا عليهم ، وارزقوهم واكفوهم من مال الله) (٢) ، وبذلك يكون عمر (رضى الله عنه) قد سبق التنظيمات القضائية الحديثة فى الشرق والغرب بأربعة عشر قرنا اذ لم يتنبهوا لذلك الا فى فترة متأخرة .

فقد كان عمر يرزق القاضى سليمان بن ربيعة الباهلى على القضاء

= فان كان له كفاية كره أن يأخذ عليه رزقاً ، وان لم يكن له كفاية لم يكره ، وقال المهلب : وجه الكراهة أنه فى الاصل محمول على الاحتساب لقوله تعالى لنبيه قل لا اسألكم عليه اجرا فأرادوا أن يجرى الامر فيه على الاصل الذى وضعه الله لنبيه ولئلا يدخل فيه من لا يستحقه فيتحدث على اموال الناس ، ويحرم اذا كان المال يؤخذ لبيت المال من غير وجهه انظر : ابن حجر : فتح البارى ، ج ١٦ ، ص ٢٧١ ،

السمناني : روضة القضاء ، ج ١ ، ص ٨٥ - ٨٧ ، ابن قدامة : المغنى ج ٩ ص ٣٧ .

- (١) السمناني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨٦ ، ابن قدامة : المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ٣٤ .
- (٢) ابن قدامة : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٣٧ .

كل شهر خصمائة درهم (١) . ورزق أبا موسى الاشعري في السنة ستسنة
الاف درهم (٢) اى بمعدل خصمائة درهم في الشهر . وفرض لقاضيه على
الكوفة شريح مائة درهم في الشهر (٣) مع موئنته من الحنطة (٤) . وعندما
بعث الى الكوفة عمار بن ياسر ، وعثمان بن حنيف وابن مسعود (رضى الله
عنهم) رزقهم كل يوم شاه لعمار شطرها وبطنها ، ولعبد الله بن مسعود
ربيعها ، ولعثمان ربيعها كل يوم ، وكان ابن مسعود قاضيهم ومعلمهم (٥) .
أما زيد بن ثابت قاضيه في المدينة المنورة فلم يذكر كم كان رزقه بل
الذى يذكر أنه فرض له رزقا (٦) . ويذكر كذلك كما تقدم في صدر هذا

(١) السرخسى : المبسوط ، ج١٦ ، ص ١٠٢ .

(٢) السمناني : روضة القضاة ، ج١ ، ص ٨٦ .

(٣) وكيع : اخبار القضاة ، ج٢ ، ص ٢٢٧ .

السرخسى : المصدر السابق ، ج١٦ ، ص ١٠٢ .

الماوردي : ادب القاضى ، ج٢ ، ص ٢٩٥ ، ابن عساكر : تهذيب

تاريخ ابن عساكر ، ج٦ ، ص ٣٠٥ ، ابن قدامة : المغنى ، ج٩ ،

ص ٣٧ ، محمود حلمي : نظام الحكم الاسلامى مقارنا بالنظم المعاصرة

ص ٣٣٤ ، مصطفى الرانعى : حضارة العرب في العصور الاسلامية

الزاهرة ، ص ١٤٥ .

(٤) انور الرفاعى : النظم الاسلامية ، ص ١٢٠ .

(٥) ابن قدامة : المغنى ، ج٩ ، ص ٣٧ قال الالبانى (ارواه الغليل

في تخريج أحاديث منار السبيل ، ج٨ ، ص ٢٣٣) اسناده صحيح على

شرط مسلم .

(٦) السمناني : المصدر السابق ، ج١ ، ص ٨٦ ، علاء الدين الهندي :

كنز العمال ، ج٥ ، ص ٨١٥ ، وكيع : المصدر السابق ، ج١ ، ص ١٠٨ =

الفصل أن عمر (رضى الله عنه) كان كلما خرج من المدينة وهاد إليها
أقطعته حديقة من نخيل .

ان هذه الرواتب كانت مجزية بالنسبة لذلك العصر بل كانت تفيض
عن حاجتهم ، وقد كان أقل من هذه الرواتب بكثير في عهد النبي (صلى
الله عليه وسلم) يرضى صاحبه ومثال ذلك أن النبي (صلى الله عليه وسلم)
عندما فرض لعتاب بن اسيد (رضى الله عنه) عندما كان قاضيا وواليا على
مكة المكرمة درهما في كل يوم نجده يسر بذلك سرورا بالغا ، وتعبيراً عن
سروره هذا خرج خطيباً وقال : (أيها الناس أجاج الله كبد من جاع على
درهم ، فقد رزقني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) درهما كل يوم فليست
في حاجة الى أحد) (١) .

السجون في عهد عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) :

يعتبر أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) أول من
استحدث نظام السجون في الدولة الإسلامية حيث لم يكن معروفًا من قبل
بشكله الذي آل إليه في عهد عمر ، اذ كان كما تقدم في الفصل الاول يكتفى

= ابن سعد : الطبقات ، ج ٢ ، ص ٣٥٩ .

، ابن قدامة : المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ٣٤

١ الماوردي : ادب القاضي ، ج ٢ ، ص ٢٩٦ .

(١) قيل أن النبي (صلى الله عليه وسلم) رزقه اربعمائة درهم في العام

وقيل اربعين أوقية في السنة (والاوقية تساوي اربعين درهما) أي

١٦٠٠ درهم في السنة لمزيد من التفاصيل عن رزق عتاب انظر :

السمناني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨٦ ، ابن نهدي : اتحاف الوري

ج ١ ، ص ٥٦٠ ، قدامة انساب القرشيين ، ص ١٦٩ ، الكاساني : =

بمنع المشهم من الاختلاط بغيره ، وذلك بتحديد اقامته في منزل أو مسجد على أن يلازمه من يعين لحراسته منعا للهروب ، أما في عهد عمر فكان للسجن مكان محدد ، اذ قام أمير المؤمنين عمر (رضي الله عنه) بشراء دار لصفوان بن أمية في مكة المكرمة بأربعة آلاف درهم وجعلها حبسا (١) . وقد ثبت عن عمر (رضي الله عنه) أنه سجن الخطيئة على الهجو وسجن رجلا آخر على ما بيد ولاد مانه على شرب الخمر فكتب هذا الرجل الى عمر : —

يا عمر الفاروق طال حبسى ومل منى اخوتى وعرسى
فى حد سكر تفتريه نفسى الا ترى ضوء شعاع الشمس (٢) .
كذلك سجن ضبيعا على سوءاله عن الذاريات والمرسلات (٣) .
وقد علل ابن قيم الجوزية (٤) سبب استحداث عمر للسجن بقوله :
(لما انتشرت الرعية في زمن عمر بن الخطاب ابتاع^{بكم} دارا وجعلها سجنا
يحبس فيها) .

= بدائع الصنائع ، ج٩ ، ص ١٠٤ ، الكتاني : التراتيب الادارية ، ج١
ص ٢٦٤ ، محمد عبد المنعم خميس : الادارة في صدر الاسلام ،
ص ١٢٦ - ١٢٧ .

(١) السمناني : روضة القضاة ، ج١ ، ص ١٢٧ - ١٢٨ ، ابن قيم الجوزية :
الطرق الحكمية ، ص ١٠٣ - ١٠٤ ، ابوسليمان الخطابي : غريب
الحديث ، ج٢ ، ص ٧٦ - ٧٧ ، ابن فرحون : تبصرة الحكام ، ج٢ ،
ص ٣١٦ - ٣١٧ .

(٢) السمناني : المصدر السابق ، ج١ ، ص ١٢٨ .
(٣) ابن فرحون : المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٣١٧ ، ابن الطلاع : أقضية رسول
الله ، ص ٩٦ .
(٤) الطرق الحكمية ، ص ١٠٣ .

هذا وقد ذهب الكتاني (١) الى أن عليا هو أول من أحدث السجن في الدولة الإسلامية ، وهذا منافي لاجماع المصادر الإسلامية ، نذكر ابتياع عمر (رضى الله عنه) لدار صفوان بن أمية وجعلها سجنا من الاخبار المشهورة ويكنيه شهرة وتوثيقا اذا علمنا أن البخارى قد نص على ذلك ، فقد روى البخارى باسناده أن نافع بن الحارث اشترى دار السجن بمكة من صفوان بن أمية - على أن عمر ان رضى فاليبيع بيعه وان لم يرضَ عمر فلصفوان اربعمائة (٢) لباس القضاة في عهد عمر (رضى الله عنه) : —

لم تكن فكرة توحيد زى القضاة قد تطورت في هذا العهد الا أن الباحث لاحظ أن الغالب على القضاة في هذا العهد ارتداء الملابس المصنوعة من الخز ، فقد ذكرت بعض المصادر أن لباس قاضى الكوفة شريح كان من الخز فقد ذكر وكيع (٣) أنه كان يجلس للحكم لابسا برنس خز . واكد ايضا الذهبي (٤) على ان لباس قضاة عمر كان من الخز ، فقد ذكر أن قاضيه في المدينة المنورة السائب بن يزيد كان يلبس مطرف خز وجبه خز وعمامة خز .

وأخيرا وقبل الانتقال الى الحديث عن المظالم سنعرض الى ادعاء ذكرته بعض المصادر والمراجع لتنال من نزاهة بعض الصحابة الكرام ، وهى فى الحقيقة لا تستند الى أصل ، وملخص الادعاء أن المفيرة بن شعبة

(١) التراتيب الادارية ، ج١ ، ص ٢٩٧ .

(٢) ابوسليمان الخطابي : غريب الحديث ، ج٢ ، ص ٧٦ - ٧٧

اخرجه البخارى تعليقا فى الخصومات ، ج٣ ، ص ١٦١ ؛

البيهقى : السنن الكبرى ، ج٦ ، ص ٣٤ (كنة البايوع) .

(٣) أخبار القضاة ، ج٢ ، ص ٢١٨ .

(٤) سير اعلام النبلاء ، ج٣ ، ص ٤٣٨ .

(رضى الله عنه) استصعب الاذن على عمر (رضى الله عنه) فى خلوة ارادها مع عمر فرشا يرنا حاجب عمر حتى سهل له الاذن ، وكان المغيرة يسأل يرفأ أن يجلسه فى الدهليز اذا تعذر عليه الوصول الى عمر ، حتى يظن الناس أنه قد وصل الى عمر فيعلموا أن له منزلة الاختصاص به ، وتخلص الرواية الى أن المغيرة هو أول من رشى فى الاسلام ، ويرنا أول من ارتشى فى الاسلام (١) .

والمفحص لهذه الرواية يجد أنها تتناقض تماما مع الحال التى كان عليها عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) ، فكما مر معنا فى صدر هذا الفصل أن عمر كان يقضى فى الطرقات ، وفى الاسواق ، وفى المسجد وفى أى مكان يصل فيه اليه الخصمان ، فلم تكن عليه ستائر مضرورية ، وأبواب موصدة ، فقد ذكر الطبرى (٢) أن رجلا سأل جارا لعمر : كيف بالدخول على أمير المؤمنين؟ فقال : ليس عليه باب ولا حجاب ، يصلى الصلاة ، ثم يقف فيكلمه من شاء .

كما أن الرواية تذكر أن المغيرة كان يجلس فى الدهليز اذا تعذر عليه الوصول الى عمر ، وهذا يدل على أن عمر كان يجلس فى مبنى ضخم وأن الحجاب على الابواب ، وهذا ما لم تذكره المصا در بل الذى تذكره بساطة عمر ولين جانبه ، ومعهده عن كل تعقيد يحول دون وصول أى فرد من افراد الرعية اليه لا بل كان دائم التجوال فى انحاء المدينة وعلى مشارفها ليستقبل أى متظلم او مشتكى قبل أن يصل الى المدينة وهذا ما سنلاحظه خلال حديثنا عن المظالم . كما أن الجلوس فى البيت للقضاء من الامور التى حذر منها عمر ولاته ، فكما مر معنا أنه ارسل من يحرق باب دار سعد بن أبى وقاص عند ما علم أنه يجلس ^{فيها} ويحتجب عن الناس ، كما أمر بحرق باب دار عامله

(١) ابن ابى الدم الحموى ، ادب القضاء ، ص ٦١ - ٦٣ .

(٢) تاريخ الرسل والملوك ، ج٤ ، ص ٢٠٢ .

— ٢٥٩ —

على حمص . وعمر كان يحرص كل الحرص على أن يكون هو وأهله ملتزمين بكل
امر ينهى المسلمين عنه ، وعلى هذا تكون حجة المتهمين للصحابي الجليل
المغيرة بن شعبة داحضة لانها منافية للواقع الذي كان عليه عمر بن الخطاب
(رضى الله عنه) .

المظالم في عهد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)

يعتبر أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) من ابرز الخلفاء الراشدين الذين تتبعوا المظالم الواقعة من الولاة وغيرهم على الرعية ، ويبدو أن هذه العناية بالمظالم تعود الى اتساع رقعة الدولة الإسلامية ، ودخول شعوب بلادها تحت حكم الاسلام مما اقتضى تعيين عشرات العمال والموظفين فى انحاء مختلفة لتسيير دفة الحكم ، وتوفير الامن والاستقرار فى ربوع تلك الدولة الناشئة ، وهذا العدد الضخم من العمال والموظفين لا بد له من نظام دقيق للمراقبة والمحاسبة كل من تسول له نفسه أن ينحرف عن التعليمات العامة التى رسمتها الدولة .

وقبل أن يشرع (رضى الله عنه) فى رد المظالم ومحاسبة ولاته وعماله أوضح للامة منهجه العام فى ادارة دولته ، فاشترط على نفسه أن لا يولى أمرا من أمور المسلمين الا اصالح الناس فقد قال فى خطبته بعد توليه الخلافة : (. . . .) فايما رجل كانت له حاجة أو ظلم مظلمة او عتب علينا فى خلق ، فليؤذنى ، فانما أنا رجل منكم وأنا مسئول عن أمانتى ومطلع على ما بحضرتى بنفسى ان شاء الله ، لا أكله الى أحد ، ولا استطيع ما بعد منه الا بالامناء واهل النصح منكم للعامة ، ولست أجعل أمانتى الى أحد سواهم ان شاء الله) (١) . وأوضح لرعيته أنه يسر كل السرور من كل من ينبهه الى اخطائه فقال : (أحب الناس الى من رفع الى عيوبي) (٢) .

وبين للرعية أنه فرد من افرادها الا أنه اثقلهم حملا ، وطالبهم اذا رأوا منه ظلما أو انحرافا عن جادة الحق أن يقتلوه ، وهو بهذا يكون قد سن عقوبة صارمة لنفسه ان هو استبد وظلم ، فقد خطب يوما فقال : لو كنت أنا واياكم فى سفينة فى لجة البحر تذهب بنا شرقا وغربا فلن يعجز الناس أن

(١) الطبرى : تاريخ الرسل والملوك ، ج ٤ ، ص ٢١٥ .

(٢) على الطنطاوى : أخيار عمر ، ص ٦٨ .

يولوا رجلا منهم ، فان استقام اتبعوه ، وان جنف قتلوه ، فقال طلحة : وما عليك لو قلت وان تعوج عزلوه ، قال : لا القتل أنكى لمن بعده (١) .

وكان (رضى الله عنه) يرى أنه ليس من واجبه اختيار افضل الناس نى وظائفه فقط ، بل كان يرى متابعتهم ومراقبتهم اثنا توليهم لاعمالهم وهذا ما أوضحه للامة عندما خاطبها قائلا : (أرايتم اذا استعملت عليكم خير من أعلم ، ثم امرته بالعدل أكنت قضيت ما على ؟ قالوا : نعم . قال : لا حتى انظر نى عمله أعلم بما أمرته أم لا) (٢) . وكان يقول ايضا (ايما عامل لى ظلم احدا فبلغنى مظلّمته ، فلم اغيرها فأنا ظلمته (٣) وان من ظلمه أميره فلا امرة عليه دونى (٤) .

وكان امير المؤمنين عمر (رضى الله عنه) اذا بعث عماله شرط عليهم أن لا يركبوا برذونا ، ولا يأكلوا نقيا ، ولا يلبسوا رقيقا ، ولا يفلقوا ابوابهم دون حوائج الناس ، وكان يقول لهم فان فعلتم شيئا من ذلك حلت بكم العقوبة .

وقبل أن يحاسب ولاته على مدى التزامهم بالشروط التى اشترطها عليهم نجده يقدم من نفسه انموذجا رائعا للامة من خلال تطبيقه للعقوبات على نفسه اذا اخطأ مع أحد افراد الرعية ، مبينا للامة أنه ما هو الا فرد من افرادها والاحكام تنطبق عليه كما تنطبق عليهم ، فقد ذكر ابن

(١) ابن الاثير : الكامل فى التاريخ ، ج ٣ ، ص ٣٠ .

(٢) محمود شيت خطاب : الفاروق القائد ، ص ١٨٤ .

(٣) ابن الجوزى : تاريخ عمر بن الخطاب ، ص ١١٨ .

(٤) ابن ابي حديد : شرح نهج البلاغة ، ج ١٢ ، ص ٢٥ .

(٤) الطبرى : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٢٠٣ .

(٥) ابن ابي حديد : المصدر السابق ، ج ١٢ ، ص ٦٢ .

الجوزى (١) أن رجلا جاء الى عمر وقال : انطلق معي فأعدني على فلان فانه قد ظلمني . فرفع عمر الدرة فخفق بها رأسه فقال : تدعون أمير المؤمنين وهو معرض لكم حتى اذا اشتغل في أمر من أمور المسلمين اتيتوه : أعدني أعدني . فانصرف الرجل وهو يتذمر . فقال عمر : على بالرجل - أي رده على - فألقى اليه الدرة وقال : امثل ، فقال : لا والله ، ولكن ادعها لله فانصرف عمر ثم دخل منزله ، فصلى ركعتين ، وجلس ، فقال يخاطب نفسه : يا ابن الخطاب كنت وضيعا فرفعك الله ، وكنت ضالا فهداك الله ، وكنت ذليلا فأعزك الله ، ثم حملك على رقاب الناس فجاهك رجل يستعديك فضربته ما تقول لربك غدا اذا اتيته ؟ نجعل يعاتب نفسه في ذلك معاتبه حتى ظن جلساؤه أنه خير أهل الارض .

وبعد أن بين الفاروق للامة المعالم الاساسية لسياسته ، وقدم من نفسه نموذجا حيا على جديته في تطبيق الاحكام على جميع افراد الرعية دون تمييز بين حاكم وصحكوم بدأ برنامجه في تتبع أخبار عماله ومحاسبته المقصر منهم ، وانصاف الرعية ممن ظلمها ، لذا نجده يحدد موسم الحج موعدا لمقابلة عماله واجراء التحقيقات معهم ، والاستماع لشكاوى رعاياهم منهم وتنفيذ العقوبات فوراً ضد من يثبت لديه أنه أوقع ظلما بأحد من افراد رعيته (٢)

-
- (١) تاريخ عمر بن الخطاب ، ص ١١٦ ، ولم تكن هذه المرة الاولى التي يقيد عمر من نفسه انظر بعض الامثلة الاخرى في المصادر التالية :
- الطبرى : تاريخ الرسل والملوك ، ج ٤ ، ص ٢٢٤ ، ابن الاخوة : معالم القربة في احكام الحسبة ، ص ١٤ .
- (٢) ابن شبه : تاريخ المدينة المنورة ، ج ٣ ، ص ٨٠٦ - ٨٠٧ ، ابن الاثير الكامل ، ج ٣ ، ص ٢٨ ، ابو يوسف : الخراج ص ٦٦ .

وكان (رضى الله عنه) يفتح لقاءه مع عماله ورعيته الذين وافوه نسي موسم الحج بقوله : (ايها الناس انى استعملت عمالى هو لا عليكم ، ولم استعملهم ليصيبوا من ابشاركم ، ولا من اموالكم ، ولا من اعراضكم ، ولكن استعملتهم ليحجزوا بينكم ويردوا عليكم نيتكم ، فمن كانت له مظلمة عند أحد منهم فليقم) (١) وفى رواية قال : (ولكنى استعملتهم ليعلموكم كتاب ربكم وسنة نبيكم فمن ظلمه عامله فلا اذن له على ليرفعها الى حتى أقصه منه) (٢) .

ويذكر أنه نى أحد المواسم قام رجل وقال : يا أمير المؤمنين ان عاملك فلانا ضربنى مائة سوط ، فقال : يضرب مائة . فقام عمرو بن العاص (رضى الله عنه) فقال : يا أمير المؤمنين انك متى تفتح هذا على عمالك تكثر عليهم ، وتكون سنة يأخذ بها من بعدك ، فقال : لم لا أقصد منه وقد رأيت النبى (صلى الله عليه وسلم) يقيد من نفسه ، ألا تضرّبوا المسلمين فتذلّوهم ، ولا تحمدوهم فتفتنّوهم ، ولا تمنعوهم حقوقهم فتكفروهم ولا تنزلوهم الفياض فتضعفهم . فقال عمرو بن العاص : دعنا اذن نرضيه ، قال : ارضوه نافدتيت منه بمائتى دينار فكان كل سوط بد دينارين (٣) .

(١) ابن شبه : تاريخ المدينة المنورة ، ج ٣ ، ص ٨٠٦ ، الطبرى : تاريخ

الرسل والملوك ، ج ٤ ، ص ١٦٥ - ١٦٦ ، ابن ابى الحديد : شرح

نهج البلاغة ، ج ١٢ ، ص ٦٣ .

(٢) ابن سعد : الطبقات ، ج ٣ ، ص ٢٨١ ، ابن الاثير : الكامل ، ج ٣

ص ٥٦ ، علاء الدين الهندى : كنز العمال ، ج ٥ ، ص ٦٨٨ - ٦٨٩ .

(٣) ابن شبه : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٨٠٧ ، ابن الاثير : الكامل

ج ٣ ، ص ٥٦ ، ابو داود : سنن ابى داود ، ج ٢ ، ص ٤٩٠ (كتاب

الديات باب القود من الضربة وقص الامير من نفسه) ، النسائى : سنن

النسائى ، ج ٨ ، ص ٣٤ (كتاب القسامة باب القصاص من السلاطين) =

ولم يقتصر لقاء عمر (رضى الله عنه) مع ولاته ورعيته على موسم الحج بل عين مفتشا عاما لمراقبة الولاة واجراء التحقيقات معهم فى مواطن عملهم وقد أوكل هذه المهمة الى الصحابى الجليل محمد بن مسلمة (رضى الله عنه) . ومن القضايا التى حقق فيها تلك القضية المتعلقة بسعد بن ابى وقاص ، وملخصها أن الجراح بن سنان الاسدى ونفر من قومه وفدوا على عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) يشكون أميرهم على الكوفة سعد بن ابى وقاص (رضى الله عنه) متهمين اياه فى دينه وصلاته وعدله ، فعلى الفور قام بتوجيه محمد بن مسلمة للتحقيق فى هذه القضية ، فتوجه محمد بن مسلمة على الفور الى سعد لاجراء التحقيق معه بصورة علنية لا يحتملها مؤلف صغير فى الوقت الحاضر فضلا عن مثل سعد الصحابى الجليل ، ووالى الكوفة فكان محمد بن مسلمة يأخذه من مسجد الى مسجد ، ويسألهم عنه ، وعن سيرته علنا ، فكانوا يقولون : لا نعلم الا خيرا ولا نرضى به بشيئا ، حتى وصل الى الجماعة التى كانت تناصر الجراح (صاحب الدعوى) فلم تجروا أن تطعن عليه أو تقول فيه سوءا فسكتت ، حتى اذا انتهى الى مسجد بنى عيس قال محمد بن مسلمة : انشد بالله رجلا يعلم حقا الا قال : فقال اسامة بن قتادة : اللهم اذا انشدتنا نانه لا يقسم بالسوية ، ولا يعدل فى الرعية ، ولا يفزوفى السرية . قال سعد : اللهم ان كان قالها كاذبا ورثاء وسمعة غام بصره ، وأكثر عياله ، وعرضه لمضلات الفتن ، نعمى بعد ذلك واجتمع عنده عشر بنات ، وكان يسمع بخبر المرأة فيأتها حتى يجسها ، فاذا عثر عليه قال : دعوة سعد الرجل المبارك . وبعد انتهاء التحقيق خرج محمد بن مسلمة به وهم الى عمر فأخبره الخبر ، فقال : يا سعد ويحك كيف

تصلى ؟ قال : أطيل الاولين ، وأخف الآخرين . نقال : هكذا الظن بك . ثم قال : لولا الاحتياط لكن سبيلهم بينا (١) أى أنه حقق احتياطاً مع اعتقاده الجازم ببرائة سعد (٢) واقتراء هو لا .

لقد كان حريّاً بأمر المؤمنين عمر أن يضرب صفحا عن هذه الدعوى لان سعد أحد العشرة المبشرين بالجنة ، ولا يطعن في عدالته ، لما اشتهر عنه من التقى والورع ، ولان هذه الشكوى جاءت في أخرج الظروف ، لان الفرس أخذوا يستعدون لمهاجمة المسلمين في نهاوند (٣) تلك المعركة الفاصلة التي كان يستعد لها المسلمون استعدادا كبيرا ، فكان من البديهي عند أى انسان أن يقول ان في المصلحة لأمير المؤمنين أن يؤخر التحقيق في

(١) ابن عبد البر : الاستيعاب ، ق ٢ ، ص ٦٠٨ ، ٦٠٩ - ٦١٠ .

(٢) هو سعد بن ابى وقاص ابيب بن عبد مناف القرشي الزهري ، ابو اسحاق

اسلم وهو ابن سبع عشرة سنة ، وهو أول من رمى بسهم في سبيل الله شهد المشاهد كلها مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وهو من المبشرين بالجنة ، واحد الستة اهل الشورى الذين سماهم عمر ، فتح

العراق وولى الكوفة لعمر وعثمان ثم عزله فعاد الى المدينة ، وكان مستجاب الدعوة بدعوة المصطفى (صلى الله عليه وسلم) له (اللهم استجب لسعد اذا دعاك ، توفي ما بين ٥٤ - ٥٨ بالمدينة المنورة عن

حياته انظر : ابن الجوزي : صفة الصفوة ، ج ١ ، ص ٣٥٦ - ٣٦١ ؛

احمد بن حنبل : فضائل الصحابة ، ج ٢ ، ص ٧٤٨ - ٧٥٤ ، ابن

سعد : الطبقات ، ج ٦ ، ص ١٢ .

(٣) نهاوند : بفتح النون الاولى وتكسر ، والواو مفتوحة ونون ساكنة ، ودال

مهملة ، مدينة عظيمة في قبة همذان ، ومعناها الخير المضاعف ، وكان

نتحها سنة ٢١ هـ وأمير المسلمين فيها النعمان بن مقرن المزني ، وهي =

هذه القضية حتى ينجلي غبار المعركة المرتقبة في نهاوند ، ولكن الفاروق (رضى الله عنه) كانت لا تأخذه في الله لومة لائم ، ولا يبالى بأى شىء مهما كانت عواقبه في سبيل تحقيق العدالة بين رعيته ، لذا قام باجراء التحقيق على الفور .

وكان الفاروق (رضى الله عنه) يحرم على ولاته الاحتجاب عن العامة ومن ثبت لديه بأنه احتجب كان يبادر الى احراق باب بيته او قصره عليه ، نعن عصابة بن رفاعه قال : بلغ عمر أن سعدا اتخذ قصرا ، وقال : انقطع الصوت فأرسل عمر محمد بن مسلمة فأتى الكوفة ، ففقد وأحرق الباب على سعد نجاه محمد بن مسلمة الى سعد ، وقال : انه بلغ عمر انك قلت : انقطع الصوت نحلّف انه لم يقله (١) .

ان منصب الولاية في عهد عمر (رضى الله عنه) لم يكن مغريا ، بل كان يتجافى عنه الناس ، لانه كان خاضعا لرقابة دقيقة من قبل الفاروق ورعيته ، ولانه لا يتمتع بأى ميزة من أى فرد من افراد الرعية ، وهلاوة على ذلك محاسب على سكناته وحركاته ، فاذا كان من حق الانسان العادى أن يتصرف بأمواله كيفما شاء ، من تعمير الارض ، وبناء للمنازل الشاهقة ، فان ذلك لا يجوز للوالى ولا يحق له أن يسكن في منزل مرتفع عن منازل الرعية ، لان ذلك يوقع الهيبة في قلوب الضعفاء ، فيهابونه ولا يجروون على رفع قضاياهم اليه ، فينتشر الظلم وتضيع الحقوق ، فيذكر أنه بينما كان أمير المؤمنين عمر يتصفح أمور رعيته وولاته ، ويسأل أهل الامصار الوافدين على المدينة عن امرائهم ، سأل

= من فتح أهل الكوفة انظر باقوت الحموى : معجم البلدان ، ج ٥

ص ٣١٣ .

(١) الذهبى : سير اعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٣٧٢ ، ابن الاثير : الكامل ،

ج ٢ ، ص ٥٢٩ .

جماعة من أهل حمص عن واليهم عبد الله بن قرط ، فقالوا : خير امير يا امير المؤمنين الا أنه قد بنى عليّة يكون فيها ، فكتب كتابا ، وارسل بريدا وامره اذا وصل الى باب عليته أن يجمع خطبوه يحرق الباب ، فلما قدم جمع خطبا واحرق باب العلية ، فدخل عليه الناس وذكروا أن ها هنا رجلا يحرق باب عليتك فقال : دعوه ، فانه رسول امير المؤمنين ، ثم دخل عليه فناولوه الكتاب فلم يضع الكتاب من يده فلما رآه عمر قال : احبسوه عني في الشمس ثلاثة أيام نحبس عنه ثلاثا حتى اذا كان بعد ثلاث قال : يا ابن قرط الحقني السي الحرة ، حتى اذا جاء الحرة ، ألقى عليه جبة وقال : انزع ثيابك واتزر بهذه ثم ناولوه الدلو ، وقال : اسق هذه الابل " ابل الصدقة " فلم يفرغ حتى تغب فقال : يا ابن قرط ، متى كان عهدك بهذا ؟ قال : مليا (اي زمانا) يا امير المؤمنين . قال : فلهذا بنيت العلية ، واشرفت بها على المسلمين والارملة واليتيم ؟ ارجع الى عمك ولا تعد (١) .

استغلال النفوذ وموقف عمر منه : —

وتنبه امير المؤمنين عمر (رضى الله عنه) الى مسألة نى غاية الاهمية والتي طالما استغلت نى مختلف الازمان والدول ، وهى مسألة استغلال النفوذ اذ كان يرى أن هذا الاستغلال معلم من معالم الظلم البارزة التى تحتاج الى صرامة نى معاملتها لقطع دابرهما من دولته . فقد ادرك (رضى الله عنه) ببصيرته المستنيرة أن اقرباء الخليفة او الولاة يمكن أن يستغلوا مكانتهم من الخليفة او الولاة لهضم حقوق الناس لهذا كان اذا صعد المنبر فنهى الناس عن شىء جمع أهله فقال : (انى نهيت الناس عن كذا وكذا وان الناس ينظرون إليكم نظر الطير - يعنى الى اللحم - وأقسم بالله لا أجسد

(١) على الطنطاوى : أخبار عمر وعبد الله بن عمر ، ص ١٥٩ .

أحدا منكم فعله الا ضعفت عليه العقوبة (١) . ونعلا كان (رضى الله عنه) يراقب أهل بيته كمراقبته لرعيته ، وكان اذا اكتشف أن احدهم استغل نفوذه للحصول على شىء من الاشياء كان يبادر الى سلبه ما حصل عليه ووضعه فى بيت مال المسلمين ، ومن الامثلة الدالة على ذلك ما رواه عروة بن الزبير عن معيقب قال : ارسل الى عمر (رضى الله عنه) مع الظهيرة فاذا هو فى بيت يطالب ابنه عاصم ، فقلت على رسلك يا أمير المؤمنين ، فانك تأخذ أمرك بالهوين ، واذا بعاصم فى زاوية ، فقال : أتدرى ما صنع هذا ؟ انه انطلق الى العراق فأخبرهم أنه ابن أمير المؤمنين فانتفقهم فأعطوه آنية وفضة ومتاعا ، وسيفا محلى ، فقال : ما فعلت ، انما قدمت على أناس ممن قومى فأعطونى هذا ، فقال : خذه يا معيقب فاجعله فى بيت المال ، فجعلته فلما كان العشى حدث القوم شأنه ، وانطلق عاصم الى اناس فى السيف فقالوا : يا أمير المؤمنين ، السيف ، اما له فانه ليس له سيف . قال : يا معيقب انزع حليته واعطه النصل ، قال فما اصنع به ؟ قال : ما شئت ، فأخذ النصل (٢) .

ومن الامثلة الاخرى التى توضح صرامة عمر (رضى الله عنه) فى محاربة استغلال النفوذ ، وانصاف الرعية من ولايتها قصة المصرى مع ابن عمرو بن العاص الذى ضربه ابن عمرو بن العاص لانه سبقه بغفرته مستغلا نفوذ والده عمرو ابن العاص بصفته واليا لمصر ، اذ احضر عمر عمرو بن العاص وولده ، وطلب من المصرى ان يقتص من ابن عمرو بن العاص ، فضربه حتى أشخه ثم قال له : اجعلها على صلحة عمرو ، فوالله ما ضريك الا بفضل سلطانه ، فقال : يا أمير المؤمنين لقد ضربت من ضربنى ، فقال : أما والله لو ضربته ما حللنا

(١) الطبرى : تاريخ الرسل والملوك ، ج٤ ، ص ٢٠٧ .

(٢) ابن شبه : تاريخ المدينة المنورة ، ج٢ ، ص ٧٠٠ - ٧٠١ .

بينك وبينه حتى تكون انت الذي تدعه ثم قال عمر : متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا ، ثم التفت الى المصري وقال : انصرف راشدا فان رابك ريب فاكتب الى (١) .

وهبارة عمر (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا)
اعتبرت من المبادئ الاساسية التي نادى بها هيئة الامم المتحدة ، ولكن لا ينسبونها الى عمر بل الى عبقرية القرن العشرين ، وهذا بجانب للحقيقة لان عمر (رضى الله عنه) قد اقر هذا المبدأ منذ اكثر من ألف وثلاثمائة عام فعاش مجتمع الدولة الاسلامية في ظل مساواة حقيقية ، أما في ظل الشعار الذي رفعته هيئة الامم المتحدة فقد عاشت البشرية شقاء حقيقيا ، وتسلطت القوى الكبرى على الدول الصغرى ، وامتهن الانسان حتى في البلاد التي تدعى الديمقراطية والتقدمية فالسود مثلا في امريكا ودول اوروبا يعدون في رتبة الحيوانات فهم حتى فترة قريبة جدا كانوا محرومين من الحقوق السياسية حتى في بلادهم كما هو الحال في جنوب افريقيا اذ تحكم الاقلية البيضاء الاكثرية السوداء . وفي ظل هذا الشعار ايضا اعتبرت الدولة الصهيونية دولة تقدمية على الرغم من الجرائم التي ترتكبها في المنطقة لا بل منح زعيمها مناحن بيغن جائزة نوبل للسلام . فشتان ما بين ما نادى به الاسلام وطبقه الخلفاء الراشدون ، وما نادى به هيئة الامم المتحدة واركتبت باسمه أقذع الجرائم في مختلف انحاء العالم .

لقد كان الفاروق (رضى الله عنه) يدرك ادراكا تاما المفساد التي تترتب على استغلال النفوذ خاصة فيما يتعلق بالمعاملات المالية ، لان صاحب السلطة يعرف نيهابى ، لذا نجده يشترط على ولائه عدم الاشتغال بالتجارة

(١) ابن الجوزى : تاريخ عمر بن الخطاب ، ص ٩٩ - ١٠٠ ،

الابشيهي : المستطرف ، ج ١ ، ص ١٠٦ - ١٠٧ .

او اى عمل آخر يد ر عليهم ارباحا ولو كان عن طريق تنمية اموالهم التى كانت
فى حوزتهم قبل الولاية ، وكان اذا اكتشف أن بعضا من ولاته قد زادت ثروته
بشكل ملحوظ بعد توليه ولاية أحد الامصار كان لا يتوانى لحظة واحدة فى
مقاسمته امواله لان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : ((من
استعملناه على عمل فزرقناه رزقا فأخذ أكثر من رزقه فهو غلول)) (١) ، وقال
أيضا ((ايما عامل أصاب فى عمله فوق رزقه الذى فرض له فانه غلول)) (٢) .
لذا نجد امير المؤمنين عمر (رضى الله عنه) يقاسم اثنى عشر عاملا من
عماله ثروتهم من بينهم عمرو بن العاص (رضى الله عنه) الذى كتب اليه
عمر (اما بعد فانكم معشر العمال قعدتم على عيون الاموال ، نجبيتم الحرام
وأكلتم الحرام ، وأورثتم الحرام ، وقد بعثت اليك محمد بن مسلمة الانصارى
ليقاسمك مالك ، فأحضره مالك والسلام) (٣) . وقاسم كذلك أبا هريرة ، وأبا
موسى الاشعري ، وسعد بن ابى وقاص ، والحارث بن وهب ، وواليه على حمص
النعمان بن بشير وغيرهم (٤) .

وعزل كذلك خالد بن الوليد (رضى الله عنه) عن ولاية قنسرين
لأنه اعطى الاشعث بن قيس عشرة الاف درهم من ماله الخاص فقد روى

(١) ابوداود : سنن ابى داود ، ج ٢ ، ص ١٢١ (كتاب الخراج والنس)
والامارة ، باب ارزاق العمال) .

(٢) نفس المصدر السابق والصفحة ، الطبرى : تهذيب الآثار ، ج ١ ،
ص ١٧٣ .

(٣) ابن عبد الحكم : فتوح مصر وأخبارها ، ص ١٤٦ .

(٤) المصدر السابق نفسه ، ص ١٤٨ - ١٤٩ ، ابن عبد ربه : العقد الفريد

ج ١ ، ص ٤٤ - ٤٦ ، اليعقوبى : تاريخ اليعقوبى ، ج ٢ ، ص ١٥٧ ،

الماوردى : أدب القاضى ، ج ١ ، ص ٢٣٨ .

الطبري (١) أن عمر بن الخطاب علم أن خالدا أجاز الاشعث بعشرة الاف درهم ، فدعا البريد وكتب معه الى ابي عبيدة أن يقيم خالدا ويعقله بعلمته وينزع قلنسوته حتى يعلمهم من اين أجاز الاشعث أم ماله أم من اصابة أصابها فان زعم أنها من اصابة أصابها فقد أقر بخيانتة ، وان زعم أنها من ماله فقد اسرف واعزله على كل حال ، وفعل أبو عبيدة وعزله على الرغم من أنه أناد أن الاجازة من ماله الخاص . ويبدو أن سبب العزل يعود الى أن عمر ظن أن خالدا قد أوقع نفسه في شبهة عندما أعطى مبلغا كبيرا دون ميرر شرعي للعطاء ، وهي شبهة كافيها للعزل .

وربما صادر الفاروق (رضى الله عنه) اموال العامل كلها كما فعل مع عتبة ابن ابي سفيان (٢) .

واعتبر أمير المؤمنين عمر (رضى الله عنه) من يولى أحدا من أقاربه محاباة له خائنا لله وللرسول وللمؤمنين فقد أثر عنه أنه قال : (من استعمل رجلا لمودة أو لقرابة لا يستعمله الا لذلك ، فقد خان الله ورسوله والمؤمنين) (٣). هذا ولم يؤثر عن الفاروق (رضى الله عنه) أنه ولى أحدا من أهل بيته منصبا من المناصب فكان بذلك ملتزما حق الالتزام بالتعليمات التي كان يصدرها فكان نموذجا رائعا لرعيته وللأجيال التي جاءت بعده .

حماية الرعية من السنة الولاية : —

لقد تشدد ابن الخطاب (رضى الله عنه) في رفع المظالم الى درجة أنه حمى الرعية من السنة الولاية لا من اسواطهم

(١) تاريخ الرسل والملوك ، ج٤ ، ص ٦٢ .

(٢) الطبري : تاريخ الرسل والملوك ، ج٤ ، ص ٢٢٠ .

(٣) محمد عبد الرحمن عبد اللطيف : عمر بن الخطاب والمعادلة الانسانية =

نقط ، فقد قال عمرو بن العاص (رضى الله عنه) ذات مرة : لرجل من تجيب : يا منافق ، فقال التجيبي : ما نافقت منذ اسلمت ، ولا أغسل لى رأسا ولا أدهنه حتى آتى عمر (رضى الله عنه) فأثنى عمر (رضى الله عنه) فقال : يا أمير المؤمنين ان عمرا نفقنى ، ووالله ما نافقت منذ اسلمت . فكتب عمر (رضى الله عنه) الى عمرو بن العاص ، (الى العاص بن العاص أما بعد ، فان فلانا التجيبي ذكر أنك نفقت ، وقد أمرته ان أقام عليك شاهدين أن يضربك اربعين فقام التجيبي فقال : انشد الله رجلا سمع عمرا نفقنى الا قام نشهد . فقام عامة أهل المسجد ، فقال له حشمه : اتريد أن تضرب الامير ؟ قال : نعم ، فعرض عليه الارش ، فرفض ، فقال له حشمه : أتريد أن تضربه ؟ فقال التجيبي : ما أرى لعمر (رضى الله عنه) هاهنا طاعة فلما ولى قال عمرو بن العاص (رضى الله عنه) رده ، فأمكنه من السوط وجلس بين يديه ، قال اتقدر أن تمتنع منى بسلطانك ؟ قال : لا ، فامض لما امرت به ، قال فاني ادعك لله (١) .

عمر يعزل كل وال تشتكيه رعيته :-

وكان (رضى الله عنه) يبادر الى عزل

أى وال تشتكيه رعيته اذا ثبت لديه صدق دعواهم ، وكان يقول : (هان شىء أصلح به قوما أن ابدلهم أميرا مكان أمير) (٢) وكان ملتزما بهذا المبدأ اى التزام نفى سنة (٥٢٢ هـ / ١١٤٢ م) شكى أهل الكوفة واليهيم عمار بن ياسر الى عمر (رضى الله عنهما) وقالوا له : انه لا يحتمل ما هو فيه ، وأنه ليس

= ص ٦٦ .

(١) ابن نشبة : تاريخ المدينة المنورة ، ج ٣ ، ص ٨٠٨ ، ابن الجوزى :

تاريخ عمر بن الخطاب ، ص ٩٦ .

(٢) محمد عارف فهمى : عمر بن الخطاب قاضيا ومجتهدا ، ص ١٧٠ .

بأمين ، ونزا به أهل الكوفة . فدعاه عمر ، فخرج معه وقد كان يظن أنهم معه ، فكانوا أشد عليه ممن تخلف ، وقالوا : إنه ليس عالما بالسياسة ، ولا يدري على ما يستعمل ، فنزل به عمر . ثم أقبل عمر على أهل الكوفة فقال : من تريدون ؟ قالوا : أبا موسى . فأمره عليهم بعد عمار ، فأقام عليهم سنة ، ثم تذر منه أهل الكوفة وطلبوا منه عزله فنزل به وصره إلى البصرة ، وولى على الكوفة المغيرة بن شعبه وقال له حين بعثه (يا مغيرة ليأمنك الأبرار وليخفك الفجار) فبقى عليها حتى مات عمر وذلك نحو سنتين وزيادة (١) .

لقد كان الصحابة (رضوان الله عليهم) ممن كانوا يتولون مناصب إدارية في الدولة الإسلامية لا يجدون أي حرج في اقتصاص رعاياهم منهم وكتب التاريخ زاخرة بعشرات الأمثلة على ذلك ، لأن ذلك النفر نهىوا الإسلام نهياً حقيقياً فظهروا أنفسهم من كل مخلفات الجاهلية التي تدعو إلى الكبرياء وتعالى الشريف على المشروف ، واستبداد القوى بالضعيف ، ومن الأمثلة التي توضح صرامة عمر ، وطاعة ولائه له تلك القصة التي وقعت بين جندي من الجنود وأبي موسى الأشعري ، وإلى البصرة ، والقائد العام للجيش الإسلامية المنطلقة من البصرة باتجاه فلول الفرس المتبقية في العراق وفارس وتفصيل الأمر أن رجلاً كان مع أبي موسى الأشعري (رضى الله عنه) وكان ذا صوت ونكاية في العدو ، فغضبوا ، فأعطاه أبو موسى (رضى الله عنه) ، بعض سهمه ، فأبى أن يأخذ إلا كل سهمه ، فضره عشرين سوطاً ، وحلق رأسه ، فجمع شعره ورحل إلى عمر ، فدخل عليه ، فأخرج شعره فضر به صدر عمر ، وقال : أما والله لولا ؟ فقال : لولا ماذا ؟ صدق والله لولا النار . فقال كنت ذا صوت ونكاية في العدو ، ثم قص قصته على عمر ، فكتب عمر إلى أبي موسى الأشعري سلام عليك أما بعد فإن فلانا قدم على فأخبرني بكذا

وكذا ، فان كنت فعلت ذلك به فعزمت عليك ، ان كنت فعلت به ذلك في ملاء من الناس ، فعزمت عليك لما جلست له في ملاء من الناس حتى يقتص منسبك وان كنت فعلت به ذلك في خلاء لما جلست له في خلاء حتى يقتص منك ، فقال له الناس اعف عنه فقال : لا والله لا أدعه لاحد ، فلما قعد للقصاص رنح رأسه الى السماء وقال : اللهم قد عفوت عنه (١) وتذكر بعض الروايات أن عمر اعجب بشجاعة هذا الرجل فقال : (لان يكون الناس كلهم على مثل صرامة هذا أحب الى من جميع ما أنا الله علينا) (٢) .

لقد كان أمير المؤمنين عمر (رضى الله عنه) عطونا على رعيته مشفقاً عليها أكثر من ابنائه ، وكان يتألم لما شديدا اذا اكتشف أن هناك مظلمة قد حلت بأى فرد من افراد رعيته ، وكان يؤنب نفسه تأنيبا شديدا اذا اكتشف أن هناك مظلمة وقعت على أحد رعاياه لانه المسؤول الاول عن كل امور دولته ، فيذكر أن عمر كان قائلا في ظل شجرة ، واذا بأمرابية على رأسه ، وهى لا تعرف أنه أمير المؤمنين فقالت له : انى امرأة مسكينة ، ولى بنون ، وان أمير المؤمنين عمر كان بعث محمد بن مسلمة ساعيا ، فلم يعطنا ، فلعلك يرحمك الله أن تشفع لنا اليه ، نصاح عمر بيرئاً : أن أدع لى محمد بن مسلمة . فقالت انه أنجح لحاجتى أن تقوم معى اليه : فقال : انه سيفعل ان شاء الله نجااً يرئاً فقال : أجب نجااً محمد بن مسلمة فقال : السلام عليك يا أمير المؤمنين ، فاستحيت المرأة فقال عمر : والله ما آلو أن أختار خياركم ، كيف أنت قائل اذا سألك الله عز وجل عن هذه ؟ فدمعت عينا محمد ، ثم قال

(١) ابن حزم : المحلى ، ج ١٠ ، ص ٥٢٣ ، ابن شبه : تاريخ المدينة المنورة ، ج ٣ ، ص ٨٠٨ - ٨٠٩ ، ابن الجوزى : تاريخ عمر بن الخطاب ص ٩٦ ، محمد عارف مصطفى فهمى : عمر بن الخطاب قاضيا ومجتهدا ، ص ١٠ - ١١ .
(٢) ابن شبة : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٨٠٩ .

عمر : ان الله بعث الينا نبيه (صلى الله عليه وسلم) فصدقناه ، واتبعناه
فعمل بما أمر الله به ، فجعل الصدقة لاهلها من المساكين حتى قبضه
الله على ذلك ، ثم استخلف الله أبا بكر ، فعمل بسنته حتى قبضه الله ، ثم
استخلفني فلم آل أن أختار خياركم ان بعثتك فأد اليها صدقة العام وعام
أول ، وما أدري لعلى لا أبعثك . ثم دعا لها بجمل فأعطاهما دقيقا وزهيبا
وقال خذى هذا حتى تلحقينا بخير فانا نريدها فأتته بخير فدعا لها
بجملين آخرين ، وقال : خذى هذا فان فيهما بلاغا حتى يأتكم محمد بن
مسلمة ، فقد أمرته أن يعطيك حقه للعام وعام أول (١) .

ولشدة حرصه على اقامة العدل بين رعيته وعلى الرغم من صرامته ففى
محاسن لولاه وموظفى دولته ، واجتماعه بهم فى موسم الحج على الرغم من
كل ذلك كان يشعر أن هناك بعض الامور لا تصل اليه لذا نجده يحرص على
تفقد احوال رعيته وعماله بنفسه ، فقد روى عنه أنه قال : لئن عشت ان شاء
الله لاسيرن فى الرعية حولا كاملا ، فانى اعلم أن للناس حوائج تقطع دونى
اما عمالهم فلا يرفعونها الى واما هم فلا يصلون الى نأسير الى الشام فأقيم
بها شهرين ، ثم أسير الى الجزيرة فأقيم بها شهرين ثم أسير الى مصر
فأقيم بها شهرين ثم أسير الى البحرين فأقيم بها شهرين ثم أسير الى الكوفة
فأقيم بها شهرين ثم أسير الى البصرة فأقيم بها شهرين ، والله لنعم الحول
هذا (٢) .

ويبدو أنه حقق جزءا من برنامجه هذا فتجول فى بلاد الشام ساغلا
اهل كل مدينة عن واليهم ، فيذكر أنه زار مدينة حمص ، وسأل أهلها عن

(١) ابن سلام : الاموال ، ص ٧١٢ - ٧١٣ .

(٢) الطبرى : تاريخ الرسل والملوك ، ج ٤ ، ص ٢٠١ - ٢٠٢ ؛

ابن شبة : تاريخ المدينة المنورة ، ج ٣ ، ص ٨٢١ .

والهم سعيد بن عامر (١) وما ينقمون منه ، فقالوا : نشكوا ربعا : لا يخرج

(١) توفى هذا الصحابي الجليل ما بين (١٩-٢١هـ / ٦٤٠-٦٤٢م) ومن
المآثر التي تروى عنه أنه لما بعثه عمر واليا على حمص اشتدت ناقته حتى
تحدث الناس بذلك فبلغ ذلك عمر فأرسل اليه بأربعمائة دينار وعزم
عليه أن ينفقها على نفسه ويصلح بها شأنه وشأن أهله ، فلما قرأ الكتاب
أهتما هما شديدا حتى ظهر عليه ، فقالت له زوجته نفسي نذاك مالي
أراك مفتما ، أبلغك موت أمير المؤمنين ؟ قال : أعظم من ذلك . قالت
أبلغك عن ثغور المسلمين شيء ؟ قال : أعظم من ذلك قالت وما هو ؟ قال
ابتليت بالدنيا ، وقد كنت صحبت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فلم
ابتل بها ، وصحبت أبا بكر فلم أبتل بها وابتليت بها في صحبة عمر ، ألا فسر
أيامى أيام عمر . قالت وما ذاك بأبى أنت وأمي ؟ قال : انى أخافك . قالت
اياى تعنى ؟ قال : نعم . قالت : فأنت آمن من هذا قال : فان أمير
المؤمنين ارسل الى بأربعمائة دينار وعزم على أن انفقها على وعليك ، وان
نقرأ المهاجرين يدخلون الجنة قبل أغنيائهم بأربعين خريفا ، ووالله ما
أحب أن لى حمر النعم ، وأحبس عن الفوج الاول . قالت ندونك فاصنع بها
ما شئت . فقال : هل من خرق ؟ فأعطته قميصا لها خلعا فمزقه خرقا ثم
صرفه ما بين اربعة الى عشرة ثم طرحها في مخلاة ثم خرج الى باب الرستن
في حمص فجعل يعطى الناس صرة صره حتى بقيت صرة في المخلاة فدفعها
والمخلاة الى رجل ثم رجع فذهب عنه الفم واستراح انظر ابن الجوزي :

صفة الصفوة ، ج١ ، ص ٦٦٠ - ٦٦٢ ، ابن الاثير : اسد الغابة ، ج٢
ص ٣٩٣ - ٣٩٤ ، ابن حجر : الاصابة ، ج٢ ، ص ٤٨ - ٤٩ ، ابن عبيد البر :
الاستيعاب ، ج٢ ، ص ٦٢٥ .

الينا حتى يتعالى النهار . قال : أعظم بها . وماذا ؟ قالوا : لا يجيب
أحدا بليل . قال : وعظيمة . وماذا ؟ قالوا : وله يوم فى الشهر لا يخرج
نيه الينا ، قال : عظيمة وماذا ؟ قالوا : يغمى عليه ويفيب عن حسه .

عندها قرر الفاروق (رضى الله عنه) أن يعقد محاكمة علنية لهذا
الوالى فدعا طرفى الخصومة سعيد بن عامر ، والمتظلمين منه من أهل حمص
فى جلسة علنية وافتتح أمير المؤمنين عمر المحاكمة بطرح السؤال التالى
على المتظلمين ماذا تشكون منه ؟ قالوا : لا يخرج الينا حتى يتعالى
النهار . قال : ما تقول يا سعيد ؟ قال : والله ان كنت لاكره ذكره ، ليس
لاهلئ خادم ، نأعجن عجيني ثم أجلس حتى يختمر ، ثم أخبز خبزى ثم أتوضا
ثم أخرج اليهم .

فقال عمر : ما تشكون منه ؟ قالوا : لا يجيب أحدا بليل . قال : ما
تقول ؟ قال : ان كنت لاكره ذكره ، انى جعلت النهار لهم ، وجعلت الليل لله
عز وجل .

قال وما تشكون ؟ فقالوا : ان له يوما فى الشهر لا يخرج الينا نيه .
قال : ما تقول ؟ قال : ليس لى خادم يفسل ثيابى ، ولا لى ثياب أبدلها
نأجلس حتى تجف ثم ادلكها ثم اخرج اليهم من آخر النهار .

قال : ما تشكون منه ؟ قالوا يفتن الفتنه بين الايام . قال : ما
تقول ؟ قال شهدت مصرع خبيب الانصارى (١) بمكة ، وقد بضعت قريش

(١) هو عبيد بن عدى بن عامر بن مجدعة الانصارى ، شهد احدا ، وكان

فيمن بعثه النبى (صلى الله عليه وسلم) مع بنى لحيان ، فلمسا
صاروا بالرجيع غدروا بهم واستصرفوا عليهم ، وقتلوا منهم وأسروا خبيبا
وزيد بن الدثنة نياحوهما بمكة ، فقتلوهما بمن قتل النبى (صلى الله
عليه وسلم) من قومهم ، وصلبوههم بالتنعيم ، وكان أول من سن الصلاة =

لحمه ثم حملوه على جذع فقالوا : أتحب أن محمدا مكانك ؟ فقال : والله ما أحب أني في أملي ومالي وولدي ، وإن محمدا (صلى الله عليه وسلم) شيك بشوكة ؟ ثم نادى ، يا محمد ، فما ذكرت ذلك اليوم ، وتركى نصرته نسي تلك الحال وأنا مشرك لا أومن بالله العظيم الا ظننت أن الله عز وجل لا يغفر لى ذلك الذنب أبدا فتصيينى تلك الفتنة (أى الاغواء) . فقال عمر : الحمد لله الذى لم يفيل فراستى . فبعث اليه بألف دينار ، وقال : استعن بها على أمرى ففرقها بين الفقراء (١) .

انصاف أهل الذمة : —

لم يكن الفاروق (رضى الله عنه) يفرق بين أحد من رعاياه ، فالكل أمام عدالة الاسلام سواء ، لا فرق بين ذمى ومسلم أمام القضاء ، ومن الامثلة الرائعة التى انصف فيها أمير المؤمنين عمر (رضى الله عنه) رجلا من أهل الذمة ما رواه البيهقى (٢) بسنده عن حبيب بن ابي ثابت قال : أخبرنى دهقان السيلحين قال : كان لسعيد بن مالك

= عند القتل ، اذ قال لهم قبل أن يقتلوه دعونى أصلى ركعتين ، ثم قال : لولا أن تظنوا أن ذلك جزع لزدت ، اللهم احصهم عددا واقتلهم بددا ، ولا تغادر منهم أحدا ، اللهم انا قد بلغنا رسالة رسولك فبلغه الفداة ما أتى الينا انظر الذهبى : سير اعلام النبلاء ، ج ١ ،

ص ٢٤٦ - ٢٤٩ .

(١) ابن الجوزى : صفة الصفوة ، ج ١ ، ص ٦٦٠ - ٦٦٢ ، ابن عبد البر

الاستيعاب ، ج ٢ ، ص ٦٢٥ ، الاصبهاني : حلية الاولياء ، ج ١ ،

ص ٢٤٥ - ٢٤٦ ، ابن حجر : الاصابة ، ج ٢ ، ص ٤٨ - ٤٩ ، ابن

عساكر : تهذيب تاريخ ابن عساكر ، ج ٦ ، ص ١٤٧ .

(٢) المحاسن والمساوى ، ص ٤٩٤ .

الى جنبى ضيعة ، وكان رجلا حديدا نأتيته نقلت له : أعدنى على نفسك
نأمر بهى فوجئت فى عنقى نقلت لارجلن الى عمر . . قال : نخرجت حتى
قدمت المدينة فسألت عن عمر (رحمه الله) فدللت عليه ، فلما أتيت منزله
دخلت فاذا عمر (رضى الله عنه) جالس على عباة فرفع رأسه الى وقال :
كأنك لست من أهل الملة . نقلت : أنا رجل من أهل الذمة ، قال : فما
حاجتك ؟ قلت لسعيد بن مالك ضيعة الى جانبى ، وانى اتيت استعداديه
على نفسه فأمر بهى فوجئت فى عنقى نقلت لارجلن الى عمر . فقال عمر : يا
يرفا ائتنى بالدواة والمكتب نأتاه بجراب فأدخل يده وأخرج صحيفة فكتب
فيها ، ثم أخرج سيرا يشدها به فلم يقدر عليه فتناول خيطا من العباة التى
تحتة وقد انتشرت جوانبها نشدها به ، فأردت أن لا آخذها ثم تناولتها
مناقلا ، فكأنه عرف ما فى نفسى فقال : ائته فان كفاك والا فأقم واكتب الى
قال : نخرجت حتى قدمت على أهلى فقالوا : ما صنعت ؟ قلت اتيت رجلا
لم يقدر على سير يشد به صحيفته حتى تناول خيطا من عباة كانت تحتة قد
تفرزت وتنشرت جوانبها نشدها به . قالوا : وما عليك من ذلك ان نفذ
أمره ؟ قال : فاتيت سعيدا فناولته الكتاب فلما قرأه ارتعدت نرائضه حتى
سقط الكتاب من يده ، وقال : ويلك ما صنعت ؟ اذهب فالارض لك ، نقلت
لا أقبلها فقال : لا والله لا أخذتها أبدا قال : وكان نسخة الكتاب :
بسم الله الرحمن الرحيم من عبد الله عمر أمير المؤمنين الى سعيد بن مالك
سلام عليك أما بعد : فان مهرزاد دهقان السيلحين ذكر أن له ضيعة الى
جانبك ، وأنه أتاك يستعديك على نفسك ، فأمرت به فوجئت عنقه فاذا جاءك
كتابى هذا فأرضه من حقه والا فأقبل الى راحلا والسلام .

اجل لقد عاش اهل الذمة فى ظل الحكم الاسلامى فى بحبوحة من
العيش آمنين على ارواحهم ، واموالهم ، واحرارانى ممارستهم لطقوسهم الدينية
وتحاكمهم الى زعمائهم الروحانيين ، الا أننا كما لاحظنا خلال حديثنا عن كعب

ابن سور وغيره أن أهل الذمة تركوا التحاكم الى زعمائهم ، ورضوا بالقضاء الاسلامي لنزاهته وعدالته وتجرده ، في حين نجد النصارى مثلاً عندما رجحت كفتهم على المسلمين في الاندلس ، يعقدون المحاكمات الجماعية للمسلمين من اجل تنصيرهم لا بل حفرها على المسلمين هناك ممارسة عباداتهم ، وحرموهم من كل الحقوق ، كذلك مارس الصليبيون شتى اساليب القمع في الديار المقدسة عندما تغلبوا على المسلمين ، فامتهنوا المقدسات ، وقتلوا الشيوخ ، والاطفال والنساء في ساحات المسجد الاقصى ، نشتان ما بين المعاملتين .

ولم يقتصر عطف الفاروق (رضى الله عنه) على الرعية فقط بل تعدى ذلك الى الحيوانات فقد اخرج ابن الجوزى عن المسيب بن دارم قال : رأيت عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) يضرب جملاً ويقول : (قد حملت جملك ما لا يطيق) (١) .

عمر يشتري ظلامته من عجوز : —

يذكر أنه عندما عاد عمر (رضى الله عنه) من الشام الى المدينة المنورة ، انفرد عن الناس ليتصرف أخبار رعيته ، وما جد عليها أثناء غيبته في الشام ، فمر بمجوز في خبائها فقصدها فقالت : يا هذا ما نعل عمر ؟ قال : قد أقبل من الشام سالماً . فقالت : لا جزاء الله عنى خيراً قال : ولم ؟ قالت : لانه والله ما نالنى من عطائه منذ ولى اماره المؤمنين دينار ولا درهم . فقال : وما يدري عمر بحالك ، وانت فى هذا الموضع ؟ فقالت : سبحان الله . . . والله ما ظننت أن أحداً يلى على الناس ولا يدري ما بين مشرقها ومغربها . فبكى عمر وقال : واعمره كل أحد أفقه منك حتى العجائز يا عمر . ثم قال لها : يا أمة الله بك تبيعينى ظلامتك من عمر فانى ارحمه من النار ؟ قالت : لا تهزأ بنا يرحمك الله .

نقال : لست بهزاء فلم يزل بها حتى اشترى منها ثلاثتها بخمسة وعشرين دينارا . فبينما هو كذلك اذ اقبل على بن ابي طالب ، واهن مسعود (رضى الله عنهما) فقالا : السلام عليك يا أمير المؤمنين ، فوضعت العجوز يدها على رأسها ، وقالت : واسوأناه شتمت أمير المؤمنين فى وجهه (فقال عمر : لا بأس عليك رحمك الله . ثم طلب رقعة يكتب فيها ، فقطع قطعة من مرقعته وكتب فيها : بسم الله الرحمن الرحيم : هذا ما اشترى به عمر بن الخطاب ، من ثلاثة ثلاثتها منذ ولى الى يوم كذا بخمسة وعشرين دينارا فما تدمى منذ وقوفه فى المحشر بين يدي الله تعالى فهو منه براء شهد على ذلك على بن ابي طالب ، وعبد الله بن مسعود (١) .

تدوين عمر لبعض المظالم : —

ومن الامور الجوهرية التى ادخلها امير

المؤمنين عمر (رضى الله عنه) على ولاية المظالم مسألة تدوين بعض ما يعرض عليه من مظالم لحفظ الاقوال ومقارنتها مع بعضها مما يساعد على الوصول الى الحق ، نذكر أن ضبة بن محصن قال : شاكت أبا موسى كعبى من يشتكى الرجل اميره فغانطلقت الى عمر فقلت : أبو موسى اصطفى لنفسه أربعين من ابناء الاساورة ، فقال : يا غلام أكتب ، فكتب . ثم قال ، ايه : فقلت ولهم مكيالان يكتال بمكيال ويكيل للناس بغيره . فقال : أكتب ، فكتب ، وقلت : وسريته عقيلة لها قصعة غادية راحة يأكل منها أشراف الجند ، قال : أكتب فكتب . وكذلك فوض الى زياد بن ابي سفيان ، وأجاز الحطيئة بألف فكتب عمر (رضى الله عنه) كل ما قال . وبعث فاستدعى أبا موسى ، فلما قدم حجه أيا ما ثم دعا به ، ودعا ضبة بن محصن ، ودفع اليه الكتاب . فقال : اقرأ ما كتبت ، فقرأ ما وجهه اليه من اتهامات فأجاب عليها ابو موسى على النحو التالى :

(١) الشريف حسن محمد الحسينى القناوى : ادارة الفاروقى عمر ، ص ٥٥ - ٥٦ .

أما الذين اصلفيتهم من ابناء الاساورة فقد كان لهم نداء ففديتهم
فأخذته فقسّمته بين المسلمين . قال ضبة ، نوالله ما كذب ، ولا كذبت .
وأما بالنسبة للمكيالين ، فمكيال أكيل به قوت أهلى وأرزاق دوابسى
ما كلت به لا حد ، ومكيال للمسلمين فى ايديهم يأخذون به ارزاقهم فقال
ضبة : نوالله ما كذب ولا كذبت .

فلما وصل الى ذكر عقيلة سكّت ابو موسى ولم يعتذر ، وعلم عمر أن ضبة
قد صدقه . فقال عمر (رضى الله عنه) لا جرم ، والذي نفس عمر بيده لا ترى
عقيلة العراق ما دمت أملك شيئا .

وقال ابو موسى ، وأما زياد فقد وجدت له نبلا ورأيا فأسندت اليه
عملى . أما بالنسبة للحطيئة فقد سددت فمه بمالى حتى لا يشتمنى . فردّه
عمر وقال : اذا قدمت فارسل الى زيادا وعقيلة ، ففعل . فقدمت عقيلة قبل
زياد ، وقدم زياد لابسا ثيابا بيضا فقال : ما هذه الثياب ؟ فأخبره .
فقال : كم اثمانها ؟ فأخبره بشيء يسير وصدقه . قال : كم عطاؤك ؟ قال :
ألفان . قال : ما صنعت فى أول عطاء خرج لك ؟ قال : اشتريت والدتى
فاصقتها ، واشتريت بالثانى ربيى عبدا فاعتقته . قال : وفقت . وسأله عن
الفرائض والسنن والقرآن فوجده نقيها فردّه . وامر امراء البصرة أن يأخذوا
برأيه ، وحبس عقيلة بالمدينة المنورة . وكانت هذه عقوبته لابی موسى (رضى
الله عنه) أما ضبة الشاكى ، فلم يتحقق منه ما يستحق العقاب ، واكتفى
باصدار مرسوم الى أهل البصرة ذكر فيه نتيجة هذا التحقيق مع امير البصرة
ومساعدة زياد فى القضية التى رفعها ضبة ، فقد قال عمر فى مرسومه : (الا
ان ضبة العنزى غضب على ابى موسى فى الحق أن أصابه مراغما ، وفارقه ان
ناته أمر الدنيا ، فصدق عليه ، وكذب ، فأفسد كذبه صدقه ، فاياكم والكذب ،
فان الكذب يهذى الى النار) (١) .

ويتدوين الفاروق (رضى الله عنه) لبعض قضايا المظالم المعروضة عليه يكون قد وضع النواة الاولى لتنظيم محكمة المظالم التى تطورت فى العصور اللاحقة .

وقد انتهت حياة هذا الخليفة الزاهد العادل البار برعيته بطعنة وجهها اليه ابو لؤلؤة المجوسى - غلام المغيرة بن شعبه (رضى الله عنه) فى صلاة الصبح من عام (٢٢٣ هـ / ٨٤٣ م) ، ولكنه قبل أن يلفظ أنفاسه الاخيرة نجده يكتب وصية طويلة للخليفة من بعده يوصيه بالرعية ، ويأمره بالسهر على مصالحها وتحقيق العدل بينها ، وما جاء فى هذه الوصية الجليلة : (. . . وأوصيك بالعدل فى الرعية . . . (وأن) لا تؤثر غنيهم على فقيرهم ، فان ذلك - باذن الله - سلامة لقلبك ، وحظ لوزرك . . . وأمرك أن تشتد فى امور الله وفى حدوده ومعاصيه على قريب الناس وبعيدهم . . . واجعل الناس سواءاً عندك ، لا تبالى على من وجب الحق ، ولا تأخذك فى الله لومة لائم . واياك والاثرة والمحاباة فيما ولاك الله مما أفاء الله على المؤمنين فتجور وتظلم . . . وأوصيك الا ترخص لنفسك ولا لغيرك فى ظلم أهل الذمة . . . وأنشدك الله لما ترحمت على جماعة المسلمين فأجللت كبيرهم ورحمت صغيرهم ووقرت عالمهم . . . ولا تضربهم فيذلوا . . . ولا تغلق بابك دونهم فيأكل قلوبهم ضعيفهم . هذه وصيتى اياك واشهد الله

= الجبهشيارى : الوزراء والكتاب ، ص ١٩ (وكان سبب شكاية ضبة على ابى موسى الاشعري (رضى الله عنه) أنه لما رجع ابو موسى عن أصبهان بعد دخول الجنود الكور شكل ابو موسى وقد أخبر عمر (رضى الله عنه) بالفتح ، فجاه ضبة ، وقال : اكتبنى فى الوفد فقال : كتبنا من هو أحق منك ، فانطلق مضاضاً الى عمر) .

— ٢٨٥ —

عليك وأقرأ عليك السلام) (١) .

وهكذا انطوت صفحة مشرقة من حياة الدولة الإسلامية لتبدأ مرحلة
أخرى من حياة هذه الدولة الفتية .

(١) الجاحظ : البيان والتبيين ، ج٢ ، ص ٤٦ - ٤٨ .

الفصل الثالث

القضاء في عهد عثمان بن عفان وعلى بن ابي طالب (رضى الله عنهما) .

أ - القضاء في عهد عثمان بن عفان (رضى الله عنه) : -

عثمان بن عفان (رضى الله عنه) (١) هو الخليفة الثالث من الراشدين تولى الخلافة ما بين (٢٣ - ٣٥ هـ / ٦٤٣ - ٦٥٥ م) ، وكان من زعماء قريش المشهورين ، غنيا موفور الثروة ، كما كان من القلائل الذين كانوا يجيئون القراءة والكتابة في الجاهلية ، وهو أيضا من القلائل الذين حرموا الخمر على انفسهم في الجاهلية ويأدر الى الاسلام في أول ظهوره مخالفا بذلك قومه الذين خشوا ان دخلوا في الاسلام أن يذهب جاههم وسلطانهم .

وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، وأحد الستة الذين توفى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عنهم وهو راض . وقد هاجر الهجرتين وتزوج ابنتي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) رقية قبل النبوة ، وأم كلثوم بعد موقعة بدر (٢) . قال العلماء : لا يعرف أحد تزوج ابنتي نبي غيره ولذلك سمي " ذى النورين " .

(١) هو عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف ، ابن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن غالب ، أبو عمرو ، ويقال أبو عبد الله ، وأبوليلي ، ولد في السنة السادسة من الفيل ، واستشهد سنة (٣٥ هـ / ٦٥٥ م) ، وكان منقوش على خاتمه (آمنت بالذي خلق فسوى)

انظر السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ٢٣٨ - ٢٣٩ ، ٢٥١ ، ٢٦٣ ،
الذهبي : تذكرة الحفاظ ، ج ١ ، ص ٩ ، أحمد بن حنبل : فضائل الصحابة ، ج ١ ، ص ٤٥١ - ٤٦٨ .

(٢) ابن قدامة : انساب القرشيين ، ص ٢٧٠ - ٢٧١ ، السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ٢٣٨ - ٢٦٣ ، أحمد بن حنبل : فضائل الصحابة ، ج ١ ، ص ٤٥١ - ٤٦٨ وقد توفيت رقية يوم بدر ، وأم كلثوم سنة (٩ هـ / ٦٣٠ م)

انظر السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ٢٣٨ - ٢٣٩ .

ومن مناقبه أنه اشتهر بالفقه ، والحياء ، والكرم ، والاحسان (١) ، وهو من أفضل من قرأ القرآن على النبي (صلى الله عليه وسلم) (٢) وقال فيه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : ((عثمان من اشد اصحابي بي خلقا)) (٣) وقال أيضا : ((عثمان من أهل الجنة)) (٤) وقد روى له عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ١٤٦ حديثا (٥) . واستخلفه النبي (صلى الله عليه وسلم) على المدينة في غزوته ذات الرقاع (٦) والي غطفان (٧) . ومن مآثره في حياة النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه ساهم في غزوة تبوك بتسعمائة واربعين بعيرا وستين فرسا (٨) وفي رواية أنه جهز

-
- (١) احمد بن حنبل ، فضائل الصحابة ج١ ، ص ٤٥١ ، ٤٦٨ ، ٤٩٠ .
 (٢) الذهبي : تذكرة الحفاظ ، ج١ ، ص ٩ .
 (٣) أحمد بن حنبل : فضائل الصحابة ، ج١ ، ص ٥١٠ .
 (٤) السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ٢٤٥ .
 (٥) احمد بن حنبل : المصدر السابق ، ج١ ، ص ٥١٤ .
 (٦) السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ٢٣٩ ، ابن سعد : الطبقات الكبرى ج٣ ، ص ٥٦ - ٥٧ .
 (٧) كانت هذه الغزوة بعد خيبر ، وسميت ذات الرقاع لانهم كانوا يصصبون ارجلهم بالخرق لتمزقها لمشيهم على الارض حفاة انظر البخاري بحاشية السندی ، ج٣ ، ص ٣٥ (ط دار المعرفة بيروت) .
 (٨) السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ٢٣٩ ، ابن سعد الطبقات ، ج٣ ص ٥٦ - ٥٧ .
 (٩) أحمد بن حنبل : فضائل الصحابة ، ج١ ، ص ٥١٦ .

ثلث جيش الحسرة (١) . واشترى بئر رومية وجعله وقفاً لله تعالى ينتفع به
سواد المسلمين وابتاع مريداً (٢) ليضاف الى المسجد النبوي في المدينة
المنورة ، وكان النبي (صلى الله عليه وسلم) يبشره بمغفرة الله تعالى له
بعد كل عمل قام به في سبيل الله (٣) .
أما منجزاته بعد أن تولى الخلافة فكثيرة إلا أن أبرزها جمع الأمة على
مصحف واحد (٤) ، وأن الدولة الإسلامية توسعت رقعتها في عهده توسعاً
كبيراً وانتهالت الخيرات على المسلمين من كل مكان (٥) .

-
- (١) المصدر السابق نفسه ، ج١ ، ص ٥١٧ .
(٢) أهل المدينة يسمون الموضع الذي يجفف فيه التمر مريداً وهو المسطح
انظر الجوهرى : الصحاح ، ج٢ ، ص ٤٧٢ .
(٣) أحمد بن حنبل : فضائل الصحابة ، ج١ ، ص ٤٨٤ ، ٥٠٧ .
(٤) السيوطى : تاريخ الخلفاء ، ص ٢٦٤ ، طبقات الحفاظ ، ص ١٣ ،
حاشية رقم ٣ .
(٥) ومن المناطق التي فتحت في عهد عثمان معظم ارض خراسان ، ونيسابور
وطوس ، وسرخس ، ومرو ، وسبيق ، والجوزجان ، والطالقان ، وبلخ ،
واصلخر ، ونسا ، لمزيد من التفاصيل عن الفتوحات في عهد عثمان انظر
السيوطى : تاريخ الخلفاء ، ص ٢٤٩ - ٢٥٠ ، البلاذرى : فتوح
البلدان ، ج ١ ، ص ٣٤٢ ، ٤١٥ ، ابن عبد ربه : العقد الفريد ، ج٢
ص ٣٧٥ - ٣٨٦ ، الكندى : الولاة والقضاة ، ص ١٣ ، محمد بن على
الشاطبى : عقود الجمان في مختصر أخبار الزمان ورقة ٢٠٢ ، حسن
ابراهيم حسن : تاريخ الاسلام السياسى ، ج١ ، ص ٢٦٣ - ٢٦٧ .

وفى عهده (رضى الله عنه) ركب المسلمون البحر ، وأنشئ أول
اسطول اسلامى على يد معاوية بن ابي سفيان (رضى الله عنه) واليه على
الشام ، واستولى المسلمون على جزيرتى قبرص ورودى ، وتحت برقة وطرابلس
وافريقية ، وتمكن المسلمون من احراز نصر كبير على البيزنطيين فى معركة
ذات السوارى فى عام (٣٤ هـ / ٦٥٤ م) (١) .

ومن اعماله المعمارية البارزة أنه زاد فى المسجد النبوى الشريف فى
سنة (٢٩ هـ / ٦٤٩ م) ، ووسعه وبناه بالحجارة المنقوشة ، وجعل عمده من
الحجارة ، وسقفه بالساج ، وجعل طوله ١٦٠ ذراعاً وعرضه ١٥٠ ذراعاً (٢)
وزاد كذلك فى سنة (٢٦ هـ / ٦٤٦ م) فى المسجد الحرام بعد أن اشترى
أماكن للزيادة (٣) .

منهجه فى القضاء :

لقد سار عثمان بن عفان (رضى الله عنه) على هدى
من قبله من الخلفاء فى الاعتماد على الكتاب والسنة فى الدرجة الاولى ، فكان
(رضى الله عنه) ان تعذر عليه أن يجد حلاً فى الكتاب والسنة ، كان يسأل
عن سابقة قضائية قد مضت لابي بكر وعمر (رضى الله عنهما) ، فان لم يجد
جمع الصحابة الكرام للمشورة عملاً بقوله تعالى : ((وشاورهم فى الامر)) (٤) .
فكان (رضى الله عنه) اذا جلس للقضاء ، أحضر أربعة من الصحابة وهم :
على بن طالب ، وطلحة بن عبيد الله ، والزبير بن العوام ، وعبد الرحمن
ابن عوف (رضى الله عنهم جميعاً) فما أفتوا به أمضاه ، وكان يقول للمتخاصمين

(١) نفس المصادر السابقة والصفحات .

(٢) السيوطى : تاريخ الخلفاء ، ص ٢٤٩ .

(٣) المصدر السابق نفسه ، ص ٢٤٨ .

(٤) سورة آل عمران ، آية ١٥٩ .

هو "لا" قضاوا لست أنا (١) .

وروى البيهقي (٢) أيضا أن عثمان (رضى الله عنه) كان إذا جلس إلى القضاء ، وجاء خصمان كان يقول لاحدهما اذهب نادع لى عليا ، ويقول للآخر اذهب نادع طلحة والزبير ، ونفرا من أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) ثم يقول للخصمين تكلم ، ثم يقبل على القوم فيقول : ما تقولون ؟ ثم يبت فى القضية .

وكان (رضى الله عنه) يقبل شهادة المحدود إذا ظهرت توبته فكان يقول : (إذا جلد الرجل الحد ثم ظهرت توبته جازت شهادته) (٣) . وتشير المصادر أيضا إلى أن عثمان بن عفان (رضى الله عنه) قبل التوكيل فى الخصومات وإن كان صاحب الدعوى موجودا ، فقد روى الزبيرى (٤) أن شاعر الرسول (صلى الله عليه وسلم) حسان بن ثابت كان بينه وبين بعض الناس منازعة عند عثمان (رضى الله عنه) فنقض عثمان على حسان ، فجاء حسان إلى عبد الله بن عباس (رضى الله عنهما) فشكا ذلك إليه . فقال ابن عباس : الحق حقه ولكن أخطأت حجتك ، انطلق معي ، فخرج به حتى دخلا على عثمان (رضى الله عنه) فاحتج له ابن عباس حتى تبين عثمان الحق فنقض به لحسان بن ثابت (رضى الله عنه) .

(١) النويرى : الالمام فيما جرت به الاحكام والامور المقضية فى وقعة

الاسكندرية ، ج٦ ، ص ١١٦ - ١١٧ .

(٢) السنن الكبرى ، ج١٠ ، ص ١١٢ (كتاب آداب القاضى ، باب من

يشاور) ، وكيع : أخبار القضاة ، ج١ ، ص ١١٠ ، الخفاف : أدب

القاضى ، ج١ ، ص ٣٥٥ .

(٣) الطبرى : تاريخ الرسل والملوك ، ج٤ ، ص ٢٧٧ .

(٤) نسب قریش ، ص ١١٠ .

وفى الحادثة ايضا دليل على أخذ عثمان (رضى الله عنه) بمبدأ
نقض الاحكام بعد صدورها ، اذا تبين له وجه الصواب . وأنه اذا كان هناك
شخص عيبي لا يستطيع أن يفصح عن حجته ، وجب عليه أن يوكل من يبين حجته
على أكمل وجه ، لان القاضى انسان يتأثر بالمنطق ، وبأسلوب التحدث ،
وطريقة عرض الحجة . هذا ولم تكن قضية حسان (رضى الله عنه) هى
القضية الاولى التى قبل فيها عثمان (رضى الله عنه) التوكيل ، بل كان
لا يعارض فى التوكيل فى معظم القضايا ، فيذكر المزنى (١) أن علي بن ابي
طالب (رضى الله عنه) كان يوكل عبد الله بن جعفر (رضى الله عنهما)
عند عثمان بن عفان (رضى الله عنه) ، وهو حاضر ، وكان عثمان (رضى
الله عنه) لا يعترض على ذلك .

ومن القضايا التى تدل على تمسكه (رضى الله عنه) بمبدأ نقض
الاحكام ما رواه ابن شبة (٢) من أن عثمان (رضى الله عنه) امر بجرم امرأة
رفعت اليه لانها ولدت لستة اشهر ، الا أن عليا (رضى الله عنه) دخل
عليه ، وقال : ان الله يقول : ((وحمله ونصالة ثلاثون شهرا)) (٣) نبعت
عثمان (رضى الله عنه) خلفها ناقضا حكمه الذى اصدره .

نماذج من قضاائه :

يبدو أن اخطر قضية جنائية واجهت عثمان (رضى الله
عنه) عند توليه الخلافة ، قتل عبيد الله بن عمر (رضى الله عنه) (لجنّة
والهرمزان ، وابنة ابي لؤلؤة ، وذلك عندما تأكد لديه أنهم ممن دبروا اغتيال

(١) مختصر المزنى ، ص ١١٠ .

(٢) تاريخ المدينة المنورة ، ج ٣ ، ص ٩٧٩ - ٩٨٠ .

(٣) سورة الاحقاف ، آية ١٥ .

والده ، وتنصيص ذلك أن عبيد الله بن عمر سمع من عبد الرحمن بن أبي بكر نداء طعن أبي لؤلؤة عمر بالخنجر أنه مر على أبي لؤلؤة ومعه جفنة والهرمان وهم نجوى ، وقال : فلما رهقهم ثاروا وسقط منهم خنجر مقبضه في وسطه ، فانظروا بأي شيء قتل عمر ؟ نجاها بالخنجر الذي ضرب به أبو لؤلؤة فاذا هو كما وصفه عبد الرحمن بن أبي بكر ، ولما سمع عبيد الله هذا القول ترجع عنده أن أبا لؤلؤة والهرمان وجفنة تأمروا على قتل والده وعندما قد استل سيفه ومضى إلى الهرمان فقتله ، ثم قصد إلى جفنة فقتله أيضا ، وقتل كذلك ابنة أبي لؤلؤة الأمر الذي ضج له المسلمون ، وانكروا صنيع عبيد الله ، لانه قتل دون بيعة ، فضلا عن أنه لم يؤذن له في القصص (١) أراء الصحابة (رضوان الله عليهم) في هذه المسألة :

عندما تولى عثمان (رضى الله عنه) الخلافة بدأ بالنظر في هذه القضية الخطيرة ، فجمع المهاجرين والانصار وقال لهم : أشيروا على في هذا الذي نتق في الاسلام ما نتق . فانقسمت الآراء حول هذه المسألة إلى عدة اقسام ففريق ذهب إلى أنه على الخليفة أن ينفذ القصص بعبيد الله لانه قتل عمدا ، ونصوص الكتاب والسنة واضحة في ذلك ، وتزعم هذا الفريق على بن أبي طالب (رضى الله عنه) .

وفريق ذهب أنه لا قود على من قتل من الجماعة بين موت امام وولاية آخر لانه لا امام هناك يستوفى حدود الله ، وعلى رأس هذا الفريق عمرو بن العاص (رضى الله عنه) الذي خاطب عثمان بقوله : يا أمير المؤمنين : ان الله قد أمفاك أن يكون هذا الامر ولك على الناس سلطان ، انما كان هذا الامر ولا سلطان لك ، فاصف عنه يا أمير المؤمنين .

(١) أحمد البهي : تاريخ القضاء في الاسلام ، ص ١٨٢ - ١٨٣ .

وذهب فريق ثالث من الصحابة الكرام الى عدم قتل عبيد الله ، وقالوا قتل عمر بالامس ، وتريد أن تتبعوه ابنه اليوم !
 وتشعبت الروايات ايضا حول الحكم الذي اصدره عثمان (رضى الله عنه) ضد عبيد الله ، فذهب قسم من الروايات الى أن عثمان (رضى الله عنه) قال : أنا ولي الهرمزان وجفينة والجارية ، وقد جعلتها دية ، وفى رواية أنه قال لعلى حين قال له اقتل عبيد الله : كيف أقتل رجلا قتل أبوه بالامس ! لا افعل ، ولكن هذا رجل من أهل الارض وأنا وليه اعفو عنه وأودهى ديته (١) .

ويذكر قسم آخر من الروايات أن عثمان (رضى الله عنه) أخذ برأى عمرو بن العاص ، فأهدر القود عن قتل من الجماعة بين موت امام وولاية آخر .

أما القسم الاخير من الروايات فذهب الى أن عثمان لم يحكم بالدية الا بعد أن دعا ابن الهرمزان ، فأمكنه من عبيد الله ، ثم قال له : يا بنى هذا قاتل ابيك وأنت أولى به منا فاذهب فاقتله ، فخرج القماذبان من الهرمزان بعبيد الله وخرج معه معظم أهل المدينة يرجونه العفو والصفح فقال لهم : ألى قتله قالوا : نعم ، قال : أنلكم أن تمنعوه ؟ قالوا : لا فتركه لله ولهم ، فلما عفا عنه احتملوه حتى بلغوا به المنزل على رؤوسهم وأكفهم تكريما له وتقديرا لعفوه (٢) .

والرواية الاخيرة هى الاقرب الى القبول والترجيح ، لانها تتلائم

(١) محمد رواس قلعه جى : موسوعة فقه عثمان بن عفان ، ص ٧٧ - ٧٨ ، ٨١

(احمد البهى : المرجع السابق ، ص ١٨٢ - ١٨٣ .

(٢) احمد البهى : المرجع السابق ، ص ١٨٣ - ١٨٤ (نقلا عن بدائع

الصنائع للكاسانى ، باب القصاص) .

مع روح العدالة الاسلامية المستمدة من نصوص الكتاب والسنة ، وتلائم
كذلك مع ما عرف من عثمان (رضى الله عنه) من صلابة فى الحق وعدم محاباته
لاحد ، ومما يؤيد صلابته تلك وبعده عن المحاباة ، وعدم اجباره صاحب
الحق عن التنازل عن حقه ما رواه ابن شبة (١) من أن اعرابيا قدم المدينة
المنورة بحلوبة له فساومه مولى لعثمان بن عفان (رضى الله عنه) فنازعه
فلطمه لطمة ففقا عينه ، فقال له عثمان هل لك أن اضعف لك الدية وتعفو
عنه ؟ فقال الاعرابي : لا والله لا يتحدث قومى أنى أخذت لعينى أرشا
فرفضهما الى على بن ابى طالب (رضى الله عنه) ، فدعا على بمرأة فأحماها
ووضع القطن على عين الجاني الاخرى ، ثم أخذ المرأة بكلتتين ثم ادناهما
من عينه حتى سال انسان عينه .

ومن الامثلة الاخرى التى تؤيد صلابته فى الحق أيضا قضيته مع
أخيه لاه الوليد بن عقبة (٢) إذ أقام عليه الحد لشربه الخمر (٣) .

(١) تاريخ المدينة المنورة ، ج ٣ ، ص ٩٨٠ .

(٢) هو الوليد بن عقبة بن ابى معيط بن عمرو بن أمية بن عبد شمس
ابن عبد مناف ، أبو وهب الاموى ، من سلالة الفتح ، له صحبة قليلة ، وهو
أخو أمير المؤمنين عثمان لاه بعثه النبى (صلى الله عليه وسلم) على
على صدقات بنى المصطلق وقد نزلت فيه ((يا ايها الذين آمنوا ان
جاءكم فاسق بنياً فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم
نادمين)) - ولى الكوفة لعثمان ، وجاهد بالشام ، ثم اعتزل الفتنة
بعد قتل أخيه عثمان ، ولم يحارب مع أحد الفريقين ، وكان سخيلاً
شاعراً ، شجاعاً قائماً بأمر الجهاد انظر الذهبى : سير اعلام النبلاء

ج ٣ ، ص ٤١٢ - ٤١٦ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ، مج ٦ ، ج ١١ ، ص ٢١٦ (باب حد الخمر) =

ومن قضاياه أيضا أن ابن عمر (رضى الله عنهما) باع غلاما بثمانمائة درهم فوجد به المشتري عيبا فخاصمه الى عثمان (رضى الله عنه) فقال ابن عمر: بيعته بالبراءة فقال عثمان : أحلف لقد بيعته وما به عيب تعلمه ، قال بيعته بالبراءة ، وأبى أن يحلف فرده عثمان (رضى الله عنه) عليه (١) .

وكما سجن الفاروق (رضى الله عنه) الحطيئة ، ومن ثم اشترى منه اعراض المسلمين (٢) كذلك لم يتهاون عثمان (رضى الله عنه) بمسألة التعرض للمسلمين بالهجاء ، فيذكر أن الشاعر ضابي* بن الحرث البرجمي كان قد استعار كلبا من قوم وأبى رده اليهم فأخذه قهرا عنه فهجاهم هجاء مقذعا ، ورمى أمهم بالكلب ونى هذا يقول : —

فيا راكبا اما عرضت فبلفن أمانة عنى والامور تدور

فأمكن لا تتركوها وكلبكم فان عقوق الوالدات كبير .

فلما شكوه الى عثمان (رضى الله عنه) أمر بحبسه ، وقال فى امره (والله لو أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حى لأحسينه نزل فيك قرآن ، وما

، ابن ماجه : سنن

ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٨٥٨ ، حديث رقم ٢٥٧١ (كتاب الحدود ، باب

حد السكران) ، ابو داود : سنن ابى داود ، ج ٢ ، ص ٤٧٢-٤٧٣ ،

(كتاب الحدود ، باب الحد فى الخمر) ، الترمذى : صحيح الترمذى

ج ٦ ، ص ٢٢٢-٢٢٣ ، حاشيه ؛

الطبرى : تاريخ الرسل والملوك ، ج ٤ ، ص ٢٧٥-٢٧٨ ، الصعودى :

مروج الذهب ، ج ٢ ، ص ٣٤٤ .

(١) السمنانى : روضة القضاة ، ج ١ ، ص ٢٧١ - ٢٧٢ .

(٢) عن موقف عمر (رضى الله عنه) من الحطيئة انظر ابن شبه : تاريخ

المدينة المنورة ، ج ٣ ، ص ٧٨٥-٧٨٧ ، ابو الفرج الاصبهاني : الاغانى =

رأيت أحدا رمى قوما بكلب قبلك) . وظل هذا الشاعر مسجوناً حتى مات
وكان ولد هذا الشاعر عمير بن ضابي* ممن شارك في قتل عثمان (رضى الله
عنه) انتقاماً لآبيه من هذا الخليفة الورع (١) .

ويبدو أن عثمان (رضى الله عنه) لم يسجن ضابي* هذه المدة
للهجاء فقط بل لأنه كان من لصوص بني تميم وفتاكهم (٢) .

أما بالنسبة للمكان الذى كان يجلس فيه للقضاء ، فكان المسجد نسي
معظم الاحيان ، وقد ذكر وكيع (٣) ، عدة امثلة على قضائه في المسجد ،
كذلك ذكر الطبرى (٤) بسنده أن الحسن بن ابي الحسن قال : دخلت
المسجد فاذا أنا بعثمان بن عفان متكئاً على رداءه فأتاه سقاء*ان يختصمان
فقاضى بينهما .

إلا أن بعض المصادر تذكر أنه كان لعثمان بن عفان دار خاصة للقضاء*
نقد اورد ابن عساكر في تاريخه عن ابي صالح مولى العباس قال : ارسلنى
العباس الى عثمان أدعوه فأتيته في دار القضاء (٥) .
وذكر البيهقى (٦) أن هذه الدار كانت مزودة بمقاعد يجلس عليها

= ج ٢ ، ص ٦٠٧ (أخبار الحطيئة) .

(١) احمد البهى : تاريخ القضاء في الاسلام ، ص ١٨٧ .

(٢) ابن طلاع : اقضية رسول الله ، ص ٩٧ ، ابن فرحون : تبصرة الحكام

ج ٢ ، ص ٣١٧ .

(٣) أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ١١٠ .

(٤) تاريخ الرسل والملوك ، ج ٤ ، ص ٣٩٦ .

(٥) الكتانى : التراتيب الادارية ، ج ١ ، ص ٢٧١ - ٢٧٢ (نقل عن تاريخ

ابن عساكر) .

(٦) السنن الكبرى ، ج ١٠ ، ص ١١٢ ، وكيع : أخبار القضاة ، ج ١ ، =

عثمان (رضى الله عنه) عندما يريد الفصل فى القضايا المعروضة عليه الا أنه كان لا ينظر فى أية قضية الا بعد حضور على بن ابي طالب ، وطلحة والزبير ونفرا من الصحابة (رضوان الله عليهم) .

هذا ولم تشر المصادر الى تفاصيل كافية عن دار القضاء هذه ، فلم تخبرنا عن اوقات دوامها ، ومن ينظم دخول الخصوم ، ومن يحفظ الهدوء فى الداخل الى غير ذلك من الامور . والباحث يرى أن وجود دار للقضاء فى الصدر الاول من تاريخ الدولة الاسلامية وبشكل خاص فى العهد الراشدى امر لا ينسجم مع روح العصر الذى تغلب عليه البساطة والبعد عن التعقيد فكما هو معلوم أن النبى (صلى الله عليه وسلم) ومن جاء بعده من الخلفاء كانوا يقضون فى المسجد ، وفى أى مكان يدركهم فيه الخصوم ، لا بل ان الفاروق كان يحذر قضاته من القضاء فى منازلهم ، وعثمان (رضى الله عنه) لم يكن يختلف عن سابقيه فى تلك البساطة ، ولو كانت هناك دار قضاء فى عهد عثمان لما أغفلت المصا در ذكرها لانها تعتبر من السوابق القضائية التى لا يمكن اهمالها فى حين نتحدث عن هذه الدار فى العصور المتأخرة من حياة الدولة الاسلامية وبشكل خاص فى العصر العباسى .

قضاته فى المدينة المنورة : —

أما بالنسبة لقضاته فى المدينة المنورة فقد ذكر وكيع (١) أن عثمان بن عفان (رضى الله عنه) لم يستعمل أى قاض فى المدينة الى أن قتل فى ذى الحجة سنة خمس وثلاثين . الا أن المصادر تشير الى أنه عين عدة قضاة فى المدينة خلال فترة حكمه ومن هؤلاء القضاة

= ص ١١٠ ، حاشية رقم ٢ .

(١) أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ١١٠ .

زيد بن ثابت فقد ذكر الطبري (١) عند حديثه عن عمال عثمان (رضي الله عنه) وكان على قضاء عثمان يومئذ زيد بن ثابت، وجاء أيضا في مصنف عبد الرزاق بأن عثمان عين زيد بن ثابت قاضيا (٢).
وبيد وأن زيدا بقي محافظا على مكانته التي كان يحظى بها في عهد الفاروق (رضي الله عنه) اذ كان يستخلفه كما تقدم على المدينة اذا خرج كذلك كان عثمان يستخلفه على المدينة اذا خرج منها ايضا (٣)، اضافة الى انه كان لا يقدم عليه أحد في القضاء (٤).
أما ابن فرحون (٥) والكاساني (٦) فقد ذكرا أن جبير بن مطعم (٧)

(١) تاريخ الرسل والملوك، ج٤، ص٤٢٢، وكيع: المصدر السابق، ج١ ص١١٠، حاشيه رقم ٣.

(٢) عبد الرزاق بن همام الصنعاني: مصنف عبد الرزاق، ج٨، ص٣٠٣.

(٣) ابن عبد البر: الاستيعاب، ق٢، ص٥٣٨.

(٤) الذهبي: سير اعلام النبلاء، ج٢، ص٤٣٤.

(٥) تبصرة الحكام، ج١، ص٨١-٨٣.

(٦) بدائع الصنائع، ج٩، ص٤٠٩٢، ابو فارس: القضاء في الاسلام

ص٣٠.

(٧) هو جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف بن قصي، أبو محمد

ويقال أبو عدي ابن عم النبي (صلى الله عليه وسلم) من

الطلاق الذين حسن اسلامهم كان موصوفا بالحلم ونبل الرأي، وهو الذي

أجار النبي (صلى الله عليه وسلم) حين رجع من الطائف حتى طاف

بعمره، كان عالما بالنسب، وهو من المؤلفة قلوبهم، أعطاه النبي

(صلى الله عليه وسلم) مئة من الابل، توفي سنة ٩٥ هـ / ٦٧٨ م انظر

الذهبي: سير اعلام النبلاء، ج٣، ص٩٥-٩٩.

كان من قضاة عثمان بدليل أن عثمان حاكم طلحة اليه .
وذكر ابن شبة (١) كذلك ما يفيد تولى علي بن ابي طالب (رضى
الله عنه) للقضاء في المدينة المنورة ، بدليل أن عثمان (رضى الله عنه)
كان يرفع اليه بعض القضايا للبت فيها أو لتنفيذ الحكم خاصة فيما يتعلق
بالحدود .

ومما يؤكد حرص عثمان بن عفان على تعيين قضاة في المدينة المنورة
أن المصا در تذكر قصته مع عبد الله بن عمر (رضى الله عنهما) اذ طلب
منه أن يقضى الا أنه رفض فأعفاه كما تقدم في الفصل السابق *
قضاته خارج المدينة المنورة : —

أما بالنسبة لقضاته خارج المدينة المنورة ،
فتذكر المصادر أن عثمان (رضى الله عنه) أقر أبا موسى الاشعري (رضى
الله عنه) على البصرة واحداثها ، ثم عزل قاضيها كعب بن سور ، وأضاف
القضاء الى أبى موسى ، ثم عزله عن البصرة عام (٢٩ هـ / ٦٤٩ م) وولاه
الكوفة (٢) وولى عبد الله بن عامر (٣) البصرة فأعاد كعب بن سور السى

(١) تاريخ المدينة المنورة ، ج ٣ ، ص ٩٨٠ .

(٢) وكيع : اخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٢٨٣ ، خليفة بن خياط : تاريخ

خليفة بن خياط ، ص ٧٩ .

(٣) هو عبد الله بن عامر بن كريز بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس بن عبد
مناف ، ابو عبد الرحمن ، وهو ابن خال عثمان بن عفان ، وابن عامر هو
ابن عمه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) البيضاء بنت عبد المطلب
كان من كبار امراء العرب وشجعانهم ، وكان فيه رفق وحلم ، تزوج ابنة
معاوية بن ابي سفيان هند ، فتح خرسان ، واصبهان ، واصطخر
وهراة ، ومرو ، وكرمان وسجستان وغيرها ، توفى سنة (٩٥ هـ / ٦٧٨ م) =

القضاء (١) . أما وكيع (٢) فيذكر أن كعب بن سور استمر على قضاء البصرة حتى قتل يوم الجمل .

أما الكوفة فاستمر على قضائها شريح حتى استشهد عثمان (رضى الله عنه) (٣) . ويذكر ابن عبد البر (٤) أن المغيرة بن شعبه كان أحد قضاة عثمان ، إلا أن الراجح أن المغيرة (رضى الله عنه) كان يمارس القضاء خلال ممارسته للإماره .

وكان عثمان بن قيس على قضاء مصر ، اذ تولى قضاءها في آخر سنة من خلافة عمر سنة (٢٣هـ / ٦٤٣م) ، نجاة عثمان (رضى الله عنه) فأقره طوال فترة حكمه (٥) .

ويذكر وكيع (٦) أيضا أن أبا الدرداء كان قاضيا للجند في عهد عمر وعثمان (رضى الله عنهما) . ويبدو أن بقية الا مصار بقيت على

= انظر : الذهبى : سير اعلام النبلاء ، ج٣ ، ص ١٨ - ٢٠ .

(١) ابو نعيم الاصبهاني : ذكر أخبار أصبهان ، ج١ ، ص ٧٥ ، الذهبى سير اعلام النبلاء ، ج٣ ، ص ٢٠ ، خليفة بن خياط : المصدر السابق

ص ١٧٩ ، وكيع : المصدر السابق ، ج١ ، ص ٢٧٥ .

(٢) أخبار القضاة ، ج١ ، ص ٢٧٥ ، ص ٢٨٠ .

(٣) الماوردى : ادب القاضى ، ج١ ، ص ١٣٣ ، خليفة بن خياط : المصدر

السابق ، ص ١٧٩ .

(٤) الاستيعاب ، ق٤ ، ص ١٤٤٥ - ١٤٤٨ .

(٥) الكندى : الولاة والقضاة ، ص ٣٠٢ - ٣٠٣ ، الديار بكرى :

تاريخ الخميس ، ج٢ ، ص ٢٥٥ .

(٦) أخبار القضاة ، ج٣ ، ص ١٩٩ - ٢٠٠ .

حالتها السابقة في عهد عمر (رضى الله عنه) ،

المظالم في عهد عثمان (رضى الله عنه) : —

ان عثمان (رضى الله عنه)

شأنه شأن من سبقه من الخلفاء قد اعتنى بالمظالم عناية خاصة ، وأولاها رعاية كبرىه ، فنجد في بداية حكمه يبعث الى الأمصار بأن يوافيه العمال في كل موسم مصطحبين معهم من يشكونهم ، وكتب الى رعيته في مختلف الأمصار أن اتقوا بالمعروف ، وتناهوا عن المنكر ، ولا يذل المؤمن نفسه ، فاني مع الضعيف على القوى ما دام مظلوما ان شاء الله (١) .

ولم يكتف بذلك بل أصدر بيانا عاما الى الامة حاضا كل فرد من افرادها على موافاته اذا كان لاحد منهم مظلمة ، فقد روى الطبري بسنده (٢) أن عثمان (رضى الله عنه) كتب الى أهل الأمصار : (أما بعد : فاني آخذ العمال بموافاتي في كل موسم ، وقد سلطت الامة منذ وليت على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فلا يرفع على شيء ، ولا على أحد من عمالي ، الا اعطيته وليس لي ولعمالي حق قبل الرعية الا متروك لهم . وقد رفع الى أهل المدينة أن أقواما يشتمون ، وآخرون يضربون ، نيا من ضرب سرا ، من أبدى شيئا من ذلك فليوافني الموسم ، فليأخذ بحقه حيث كان ، مني أو من عمالي ، أو تصدقوا فان الله يجزي المتصدقين) قال الطبري : فلما قرئ في الأمصار أبكى الناس ودعوا لعثمان (رضى الله عنه) .

اي وثيقة عدل هذه التي وضعها عثمان (رضى الله عنه) ، لقد بلور فيها روح العدالة التي نادى بها الاسلام بصورة عملية موضحا أن الكل أمام العدالة سواء لا فرق بينه وبين أي فرد من أفراد الرعية ، كذلك بين أنه

(١) الطبري : تاريخ الرسل والملوك ، ج٤ ، ص ٣٩٧ - ٣٩٨ .

(٢) المصدر السابق نفسه ، ج٤ ، ص ٣٤٢ .

لا توجد أى ميزة لعامل من عماله على أحد من افراد رعيته .

لقد بدأ فى هذه الوثيقة بنفسه وعرضها للمحاسبة ، وطلب ممن له حق أن يأخذه منه ، ولم تكن هذه عبارة عابرة : بل كانت حقيقة مقررة فى نفسه ، وخير دليل على ذلك أنه كان يقيد نفسه ، نعمن كميل بن زياد قال لظمنى عثمان ثم أقادنى فعفوت (١) . ويذكر أيضا أنه كان لعثمان عبد فقال له : انى كنت عركت أذنك ناقتى منى ، فأخذ العبد باذنه ، فقال عثمان اشدد يا حبذا قصاص فى الدنيا لا قصاص فى الآخرة (٢) .

ونجده فى بيانه الى الامة لم ينس أن يذكر الناس بالعفو عن المذنبين وسمى هذا العفو " صدقة " وردد عليهم قول الله تعالى : ((ان الله يجزى المتصدقين)) (٣) لان الاسلام دين الرحمة والعفو عن المسىء ، ولم يبق على الحق والصفينة وأخذ الثأربل جاء لمحوها جميعا ورنع راية التسامح والاخاء .

وكان (رضى الله عنه) يقول : " انما نعمل بما ينتهى اليها ، فمن ظلم نال الله ولى انتقامه ، ومن ظلم قاله ولى جزاءه " (٤) . ومن توقعاته فى المظالم أنه وقع فى قضية رجل شكاه فقرا (قد امرنا لك بما يقيقك وليس فى مال الله فضل للصرف) (٥) . ووقع فى قصة قوم تظلموا من مروان بن الحكم (٦) وادعوا أنه أمر

(١) ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين ، ج ١ ، ص ٣١٩ .

(٢) الرياض النضرة ، ج ٢ ، ص ١١١ .

(٣) سورة يوسف ، آية ٨٨ .

(٤) الطبرى : تاريخ الرسل والملوك ، ج ٤ ، ص ٢٧٦ .

(٥) ابن عبد ربه : العقد الفريد ، ج ٤ ، ص ٢٠٦ .

(٦) هو مروان بن الحكم بن ابى العاص بن أمية ، ابو عبد الملك ، من =

بوجء أعناقهم : (فان عصوك نقل انى برىء مما تعملون) (١) .
 لقد كانت فترة حكم عثمان بن عفان (رضى الله عنه) على الرغم مما
 حدث فى آخرها من اضطراب زاخرة بالمنجزات الكبيرة فى مختلف المجالات
 فقد كانت الملامح العامة لعهد لا تختلف عن ملامح عهد من قبله ، فعهد
 كان امتدادا لعهدى أبى بكر الصديق وعمر بن الخطاب (رضى الله عنهما)
 اذ لم نجده يشذ عن نهجهم فى شىء فكان حريصا مثل حرصهم على اقامة
 العدل بين الرعية ، وسنرى أيضا فى الصفحات التالية ان شاء الله أن علي
 ابن ابى طالب (رضى الله عنه) قد سار ايضا على هدى من قبله ، وتمسك
 بأهداف العدالة كتمسكهم بها على الرغم من كثرة القلاقل والفتن فى عهده
 أيضا .

= كبار التابعين ، وكان كاتباً لعثمان بن عفان (رضى الله عنه) واليه

الخاتم ، وقد ولى المدينة المنورة غير مرة لمعاوية (رضى الله عنه)

قال أحمد : كان مروان يتتبع قضاء عمر تولى الخلافة ما بين (٦٤-٦٥ /

٦٨٣ - ٦٨٤ م) وتوفى فى سنة ٦٥ هـ انظر :

الذهبي : سير اعلام النبلاء ، ج ٣ ، ص ٤٧٦ - ٤٨١ .

(١) ابن عبد ربه : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٢٠٦ .

ب - القضاء في عهد علي بن ابي طالب (رضي الله عنه) :-

تولى أمير المؤمنين علي بن ابي طالب (رضي الله عنه) الخلافة في ٢٥ من ذي الحجة لعام ٣٥ هـ ، في وقت كانت فيه السيوف مشرعة والقلوب متغيرة ، ودسائس اعداء الامة الاسلامية من يهود وغيرهم تعمل عملها بجد ونشاط لتسعير نار الفتنة وتفريق كلمة الاخوة ، حتى بلغ الامر أن التقى أخوة العقيدة وجها لوجه في معارك عديدة يسفك بعضهم دماء بعض على الرغم من هذه الاوضاع الدموية التي كانت تحياها الامة الاسلامية في خلافته التي دامت اربع سنين وثمانية اشهر واثنين وعشرين يوما الا أنه كان شديدا في الحق مقيما للمعدل لا يجامل في الحق أبدا ولا يخاف في الله لومة لائم .

لقد كان (رضي الله عنه) ممن نشأ في بيت المصطفى (صلى الله عليه وسلم) فتأدب بآدابه العالية ، وتخلق بصفاته الكريمة ، فقد كان أول من اسلم من الصبيان ، وأول ندائي في الاسلام ، فهو الذي لبس ثوب النبي (صلى الله عليه وسلم) وبات في فراشه ليلة الهجرة مع علمه بأن قريشا قد عقدت أمرها على قتل النبي (صلى الله عليه وسلم) في تلك الليلة . واتخذ المصطفى (صلى الله عليه وسلم) أخا حين آخى بين المهاجرين والانصار في المدينة ، وصهره على فاطمة سيدة نساء العالمين (١) . وشهد المشاهد كلها ، واستخلفه النبي (صلى الله عليه وسلم) على المدينة في غزوة تبوك (٢) . وكان معروفا بالشجاعة وتغانيه من اجل نصرته الاسلام ، فاستحق بذلك حب الله ورسوله له ، فنجد المصطفى (صلى الله عليه وسلم) يقول

(١) السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ٢٦٦ .

(٢) المصدر السابق نفسه ، ص ٢٦٩ .

عشية خيبر : ((لا عطين الراية غدا لرجل يحب الله ورسوله ، ويحبه الله ورسوله نيفتح الله عليه)) فلما أصبح الناس دعا عليا ووجهه الى فتح خيبر (١) كما اشتهر بالمروءة والوفاء واحترام العهود ، كما أنه كان مستجاب الدعوة (٢) . وكان (رضى الله عنه) من كبار علماء الصحابة في مختلف الفنون ، من حديث ، وتفسير ، وفقه ، وقضاء ، ولغة وغيرها . فيروى أن عليا كان يقول : سلوني عن كتاب الله تعالى ، فوالله ما من آية الا وأنا أعلم أنزلت بليلى ام نهار في سهل أم جبل (٣) . وكان كذلك مضرب الامثال في البلاغة والفصاحة يلقي القول نياخذ بمجامع القلوب ، ويخطب الخطبة فيثير النفوس ويحسمها للجهاد ، كما كان من اشعر الخلفاء الراشدين ، نعمن الشعبي قال : (كان أبو بكر يقول الشعر ، وكان عمر يقول الشعر ، وكان عثمان يقول الشعر ، وكان علي أشعر الثلاثة) (٤) .

وهو الذي أشار على ابي الاسود الدؤلي بوضع علم النحو عندما سمع بعض أهل الكوفة يلحنون ، فكان أبو الاسود يكتب على ضوء المنهج الذي رسمه له أمير المؤمنين علي (رضى الله عنه) ، وكلما فرغ من شيء عرضه على أمير المؤمنين (٥) .

وكان (رضى الله عنه) مشهورا بدقة النظر في المسائل ، صاحب رأي سديد في المعضل من الامور الشرعية ، فكان نعم العون للخلفاء

(١) السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ٢٦٩ .

(٢) المصدر السابق نفسه ، ص ٢٨٥ .

(٣) المصدر السابق نفسه ، ص ٢٩٤ .

(٤) المصدر السابق نفسه ، ص ٢٩٠ .

(٥) المصدر السابق نفسه ، ص ٢٨٧ - ٢٨٨ ، الشاطبي : عقود الجمان

الثلاثة الذين سبقوه .

ومما لا يدع مجالا للشك أن توفيق أمير المؤمنين علي (رضي الله عنه) في حل المشكلات القضائية العويصة يعود الى دعوة النبي (صلى الله عليه وسلم) له حينما بعثه قاضيا الى اليمن اذ دعا له بقوله : ((اللهم اهد قلبه ، وثبت لسانه ، واعطه فهم ما يخاصم اليه فيه)) (١) . واستجابة لدعوة المصطفى (صلى الله عليه وسلم) كان علي من أفضى الصحابة (رضوان الله عليهم) ، فعن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : ((أفضى أمتي علي)) (٢) . وقال عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) (أقضانا علي) (٣) . وقال ابن مسعود (رضي الله عنه) أيضا : (أنرض أهل المدينة وأقضاها علي بن ابي طالب) (٤) . وكان عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) يتموذ من معضلة ليس لها أبو الحسن (٥) لانه كان يعلم أنه لا يوجد من هو أقدر منه علي

(١) وكيع : أخبار القضاة ، ج١ ، ص ٨٧ - ٨٨ .

(٢) المصدر السابق نفسه ، ج١ ، ص ٨٨ ، السيوطي : تاريخ الخلفاء

ص ٨٠ ، القراني : الاحكام في تمييز الفتاوى عن الاحكام وتصرفات

القاضي والامام ، ص ٣٢ .

(٣) وكيع : المصدر السابق ، ج١ ، ص ٨٨ ، السيوطي : تاريخ الخلفاء

ص ٢٧٣ ، ابن عبد البر : الاستيعاب ، ج٣ ، ص ١١٠٢ ، الاصبهاني

حلية الاولياء ، ج١ ، ص ٦٥ ، ابن الاثير : اسد الغابة ، ج٤ ، ص ١٠٠

(٤) السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ٢٧٣ ، ابن الاثير : اسد الغابة ، ج٤

ص ١٠٠ ، ابن قدامة : انساب القرشيين ، ص ١٠١ ، ابن عبد البر :

الاستيعاب ، ج٣ ، ص ١١٠٥ ، وكيع : المصدر السابق ، ج١ ، ص ٨٩ - ٩٠

(٥) ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين ، ج١ ، ص ١٦ ، ابن الاثير : =

اخراج الاحكام من القرآن والحديث والعرف المأثور . وكان يقول ابن عباس (رضى الله عنهما) : (اذا حدثنا ثقة عن علي بفتيا لا نعدوها) (١) . ان المتتبع لسيرة أمير المؤمنين علي (رضى الله عنه) يجد أنه كمن سبقوه من الخلفاء يحرص كل الحرص على تحقيق العدل بمعناه الواسع في المجتمع الاسلامي ، وكان أحرص ما يكون أن يتحقق هذا العدل في مجلس القضاء ، فكان يرى أن تكتية أحد الخصمين دون الآخر من قبل القاضي ظلم وحيف ، يجب على القاضي ألا يقع فيه . وكان (رضى الله عنه) اذا رأى أحدا من القضاة تصرف مثل هذا التصرف امتنع لونه وثارث ثائرة غضبه وخير مثال على ذلك ما رواه ابن ابي الحديد (٢) من أن رجلا ادعى على علي عند عمر (رضى الله عنهما) ، وعلى جالس ، فالتفت عمر اليه ، وقال : يا أبا الحسن قم فاجلس مع خصمك ، فتناظرا وانصرف الرجل ، ورجع على الى مجلسه . فتبين لعمر التغير في وجه علي فقال : يا أبا الحسن ما لى أراك متغيرا أكرهت ما كان ، قال : نعم ، قال : وما ذاك ؟ قال كنتني بحضرة خصمي هلا قلت : يا علي قم فاجلس مع خصمك ، فأخذ عمر برأس علي فقبله بين عينيه .

وفى رواية أخرى أن عمر قال له : اسألك يا أبا الحسن أن ادعوك الى خصمك وأنت مكذب عليك ، قال : كلا يا أمير المؤمنين لم يسؤني هذا

= اسد الغابة ، ج٤ ، ص ١٠٠ ، ابن قدامة : انساب القرشيين ، ص ١٠١ ، السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ٢٧٣ ، ابن عبد البر : الاستيعاب ، ق ٣ ، ص ١١٠٣ .

(١) ابن سعد : الطبقات ، ج ٢ ، ص ٣٣٨ .
(٢) شرح نهج البلاغة ، ج ١٧ ، ص ٦٥ ، الابشيهي : المستطرف ، ج ١

وانما ساءنى أن تدعونى بأبى الحسن ، لعل الخصم يداخله شىء من
الرهبة أو التحفظ ان كنت كنتيتنى (١) .

ان هذه العبقرية القضائية ، والحساسية المرفهة التى كان يتمتع
بها أمير المؤمنين على (رضى الله عنه) قدمت لنا منجزات عظيمة فى الحقل
القضائى فى فترة خلافته على الرغم من قصرها واضطراب الاحوال فى عهده
فقد حاول جهده توفير الامن والطمأنينة لرعاياه ، وانصاف ضعيفهم من قويهم
نعاش اهل الكوفة على الرغم من صعوبة الظروف السياسية فى بحبوبة من العيش
فمن مجاهد عن عبد الله بن سخير عن على قال : (ما أصبح بالكوفة
أحد الا ناعما ، ان ادناهم منزلة ليأكل من البر ، ويجلس فى الظل ، ويشرب
من ماء الفرات) (٢) .

وكان (رضى الله عنه) يوزع على اهل الكوفة فى بعض السنوات العطاء
ثلاث مرات فى العام ، وكان يقوم بتنظيف بيت المال ثم يصلى فيه ركعتين
ويقول : يا دنيا غرى غبرى وذلك رجاء أن يشهد له بيت المال يوم القيامة
بأنه لم يحبس فيه المال عن المسلمين (٣) .
على (رضى الله عنه) والشهود : —

يعتبر أمير المؤمنين على (رضى الله
عنه) أول من فرق بين الشهود ، فيروى ان شابا شكا الى على (رضى الله
عنه) نفرا ، فقال : ان هؤلاء خرجوا مع أبى نى سفر ، فعادوا ولم يعسد
أبى ، نسألتهم عنه ؟ فقالوا : مات ، نسألتهم عن ماله ؟ فقالوا : ما ترك شيئا
وكان معه مال كثير ، وترافعنا الى شريح ، فاستحلنهم وخلقى سبيلهم . فعاب

(١) عارف النكدي : القضاء فى الاسلام ، ص ٢٨ .

(٢) احمد بن حنبل : فضائل الصحابة ، ج ١ ، ص ٥٣١ .

(٣) المصدر السابق نفسه ، ج ١ ، ص ٥٣١ - ٥٣٣ .

على (رضى الله عنه) على شريح هذا الحكم وتمثل بقول الشاعر : —

أوردها سعد وسعد مشتمل يا سعد لا تروى بهذا ذاك الابل (١).
ثم دعا على بالشرط ، نوكل بكل رجل رجلين ، وأوصاهم أن لا يمكنوا بعضهم
يدنو من بعض ، ولا يمكنوا أحدا بكلمهم ، ودعا كاتبه ، ودعا أحدهم —
نقال : أخبرنى عن أبي هذا الفتى أى يوم خرج ؟ ونى أى منزل نزلتم ؟
وكيف كان سيركم ؟ وبأى علة مات ؟ وكيف أصيب بماله ؟ ومن غسله ودفننه ؟
ومن تولى الصلاة عليه ؟ وابن دفن ؟ ونحو ذلك ، والكاتب يكتب ، فكبر على
وكبر الحاضرون والمتهمون لا علم لهم الا أنهم ظنوا أن صاحبهم قد أقر
عليهم ، ثم دعا آخر بعد أن غيب الاول عن مجلسه ، فسأله كما سأل صاحبه
ثم الآخر كذلك حتى عرف ما عند الجميع ، توجد كل واحد منهم يخبر بضد
ما أخبر به صاحبه ، ثم أمر برد الاول نقال : يا عدو الله قد عرفت عنادك
وكذبك بما سمعت من أصحابك ، وما ينجيك من العقوبة الا الصدق ، ثم
أمر به الى السجن ، وكبر وكبر معه الحاضرون ، فلما ابصر القوم الحال لم
يشكوا أن صاحبهم أقر عليهم ، ندعا آخر منهم ، نهده ، نقال : يا أمير
المؤمنين ، والله لقد كنت كارها لما صنعوا ، ثم دعا الجميع فأقروا بالقضية

(١) قال البيهقى : البيت الذى ذكره على يضرب مثلا لمن قصر فى الامر

ولم يورده على وجهه الصحيح ، وأن معناه : أن أهون ما كان ينبغي
لشريح أن يفعله فى هذه القضية أن يستقصى فى المسألة للكشف عن
حقيقة الامر ، ولا يقتصر على طلب البينة فقط ، وذلك حتى يعذر أمام
الله تعالى انظر . هاشم عبد الله

مبدأ تمييز الاحكام القضائية فى الشريعة الاسلامية ، مجلة كلية الامام

الاعظم ببغداد ، ٤٤ ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م ، ص ٣٤٤ (تقلا عن السنة الكبرى)

جميعا ، وأمر الرجل أن يطلق المرأة ، وزوجه اليتيمة ، وساق إليها المهر من عنده (١)

ومما هو جدير بالذكر أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (رضى الله عنه) كان قبل أن يستمع لأقوال الشهود ، كان يعظهم ، ويوضح لهم خطر الشهادة ، وأنه لا يمنع الشهود من الانسحاب إذا رأوا ذلك ، فقد روى الماوردي (٢) أن رجلين شهدا عند علي (رضى الله عنه) بالسرقة على رجل ، فقال المشهود عليه : والله ما سرقت ، والله ما سرقت ، والله لقد كذبا علي ، فوعظهما علي ، واجتمع الناس نذهبا نى الزحام ، فقال علي : (لو صدقا لثبنا) ولم يقطع الرجل .

وفى رواية أخرى أنه شدد عليهم نى الوعظ والتهديد ، وقال : لا أوتى بشاهد زور الا فعلت به كذا وكذا ، ثم طلب الشاهدين فلم يجدهما فخلى سبيله (٣) .

وكان (رضى الله عنه) يأخذ بشهادة الغلمان ، نعن مسروق (٤)

(١) ابن قيم الجوزية : الطرق الحكيمة ، ص ٦١ ، عبد الوهاب خلاف :

السلطات الثلاث نى الاسلام ، ص ٥٨ .

(٢) أدب القاضى ، ج ٢ ، ص ٢١ .

(٣) السيوطى : تاريخ الخلفاء ، ص ٢٨٦ .

(٤) هو مسروق بن الاعدع الهمدانى ، أبو عائشة الكونى ، سرق وهو صغير

ثم وجد نسمى مسروقا ، وهو أحد التابعين الزهاد نى الكوفة ، روى عن

أبى بكر ، وعمر ، وعلي ، ومعاذ (رضى الله عنهم جميعا) ، وكان أعلم

من شريح بالفتوى ، قال عنه ابن سعد : كان ثقة له أحاديث ، وقد

توفى سنة (٦٦٢هـ / ٦٨١م) ، وقيل سنة (٦٦٣هـ / ٦٨٢م) ، انظر :

الذهبى : سير اعلام النبلاء ، ج ٤ ، ص ٦٣ - ٦٩ ، الماوردى :

واستدعى الذي في السجن وقيل له : قد أقر أصحابك ولا ينجيك سوى الصدق فأقر بكل ما أقر به القوم ، فأغرمهم المال ، وأقاد منهم بالقتل (١) .

والتأمل لهذه القضية يخرج بعدة أمور اضافة الى سابقته (رضى الله عنه) في التفريق بين الشهود ، فمن هذه الامور أنه (رضى الله عنه) قد جوز استئناف الاحكام ، وأنه استعان بالكتابة في عطية التحقيق ، وأنه استخدم اسلوباً نفسياً . من اجل الوصول الى حقيقة الامر ، وربما يكون أول من قام بهذه الخطوة المنظمة في التحقيق في التاريخ الاسلامي ، وهذا الاسلوب النفسى لم تأخذ به هيئات التحقيق في العصر الحاضر الا في فترة متأخرة .

وهناك حادثة أخرى مشابهة للحادثة السابقة فرق فيها على (رضى الله عنه) بين الشهود ، واستطاع عن طريق الاسلوب السابق أن يصل الى حقيقة المسألة التي يحقق فيها ولم يخصها أن امرأة رنعت الى على ، وشهد عليها أنها قد بغت ، ففرق (رضى الله عنه) بين النسوة اللاتي شهدن على المرأة ، فأدخل كل امرأة بيتا ، فدعا المرأة التي ادعت ، فأدارها بكل وجه فلم تنزل على قولها . فردها الى البيت الذي كانت فيه ، ودعا بشاهدة أخرى وجثا على ركبتيه . وقال : قالت المرأة ما قالت ، ورجعت الى الحق ، واعطيتها الامان ، وان لم تصدقيني لا نعلن ، ولا نعلن . فقالت : لا والله ، ما فعلت الا انها رأت جمالا وهيبه من تلك اليتيمة ، فخافت فساد زوجها ، فدعتنا وأسكنناها لها ، حتى أخذت عذرتها باصبعها ، فقال على : الله أكبر أنا أول من فرق بين الشاهدين ، فألزم المرأة حد القذف ، وعفا عن النسوة

(١) ابن قيم الجوزية : الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، ص ٤٩ - ٥٠ .
ابن قدامة : المغنى ، ج ٩ ، ص ٨٧ - ٨٩ ، ابن فرحون : تبصرة الحكام ج ٢ ، ص ١٤٠ - ١٤١ ، ابو هلال العسكري : الاوائل ، ص ١٦٨ ،
الماوردي : ادب القاضي ، ج ٢ ، ص ١٩ .

رجلين أتيا عليا (رضى الله عنه) ، نشهدا على رجل أنه سرق فقطع يده
ثم أتياه بآخر فقالا : هذا الذى سرق وأخطأنا على الاول ، فلم يجز شهادتهما
على الآخر ، وغرمهما دية يد الاول ، وقال : (لو اعلمكما تعمدتما لقطعكما
ولم يقطع الثانى (١) .

ومن المبادئ القضائية التى تمسك بها أمير المؤمنين على (رضى
الله عنه) أنه كان لا يرد قضاء من كان قبله اذا ثبت خلوه مما يعيبه فقد
روى عنه أنه قال : عندما دعاه أهل نجران لينظر فى قضاء عمر لهم قال :
(والله لا أرد شيئا مما صنعه عمر (رضى الله عنه) ان عمر كان رشيد
الامر) (٢) .

ولكن أمير المؤمنين عليا (رضى الله عنه) كان يرى أن القاضى اذا
قضى بقضاء ثم علم بعد ذلك خطأه وجب عليه نقضه (٣) . وكان لا يجد
ضيرا فى نقض أحكام قضاة اذا تبين له أنهم قد جانبوا الصواب فى الحكم
ومن أمثلة نقضه لبعض الأحكام : أن قضية رنعت الى شريح مفادها : أن
امراة ماتت ، وتركت ابنى عمها ، أحدهما زوجها ، والآخر أخوها لامها
نقال شريح : للزوج النصف ، وللأخ من الام ما بقى ، فارتفعوا الى على (رضى
الله عنه) فقالوا : ان شريحا قال كذا وكذا ، قال : ادعوه لى ، نأناه ، فقال
له : أنى كتاب الله وجدت هذا ؟ أم فى سنة رسول الله (صلى الله عليه
وسلم) ؟ قال : فى كتاب الله ، قال تعالى : ((وأولوا الارحام بعضهم

(١) البيهقى : السنن الكبرى ، ج ١٠ ، ص ٢٥١ ، الشافعى : المصدر

السابق ، ج ٧ ، ص ١٨١ ، السمنانى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٩٩ .

(٢) البيهقى : المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ١٢٠ - ١٢١ .

(٣) هاشم عبد الله : مبدأ تمييز الأحكام القضائية فى الشريعة الإسلامية

مجلة كلية الامام الاعظم ببغداد ، ٤٤ ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م ، ص ٥٠٦ .

أن ستة غلمان ذهبوا يسبحون ، ففرق أحدهم ، فشهد ثلاثة على اثنين :
انهما اغرقاه ، وشهد اثنان على ثلاثة أنهم أغرقوه ، نقضى على (رضى الله
عنه) على الثلاثة بخمسين الدية ، وعلى الاثنين بثلاثة أخماسها . وكان
(رضى الله عنه) يقول : (شهادة الصبي على الصبي جائزة ، وشهادة
العبد على العبد جائزة) (١) .

أما إذا اكتشف (رضى الله عنه) أن أحد الشهود قد زور شهادته
فكان يبعث به الى عشيرته ، ويعرفهم أنه شاهد زور ، ويحذروهم منه ثم
يخلو سبيله (٢) .

أما إذا أخطأ الشاهد في شهادته ، وترتب على شهادته اقامة حد
من الحدود ، فكان (رضى الله عنه) يفرمه الدية ، فعن الشعبي ، أن

= أدب القاضي ، ج١ ، ص ١٤٩ ، حاشية رقم ٦ ، محمد الثعالبي : الفكر

السامي ، ج١ ، ص ١٦٦ ، ٢٥٦ .

(١) ابن قيم الجوزية : الطرق الحكمية ، ص ١٧٠ - ١٧١ ، الشانعي : الام ، ص ٧٠

ص ١٧٦ ، السمناني : روضة القضاة ، ج١ ، ص ٢٠١ ، كان شريح

يقول : تقبل شهادة الصبيان اذا اتفقوا ولا تقبل اذا اختلفوا وقال

معاوية بن ابي سفيان (رضى الله عنه) : (شهادة الصبيان على

الصبيان جائزة ما لم يدخلوا البيوت فيعلموا) وقال ابن الزبير

(رضى الله عنهما) : (اذا حيز بهم عند المصيبة جازت شهادتهم

وأجاز كذلك عمر بن عبد العزيز (رضى الله عنه) شهادتهم على بعض

في الجراح . وقال مالك رحمه الله : تقبل شهادة الصبيان في الجراح

قبل أن يتفرقوا انظر ابن قيم الجوزية : الطرق الحكمية ، ص ١٧٠ -

١٧١ ، الشانعي : الام ، ج١ ، ص ٧٠ ، السمناني : المصدر السابق ، ج ١
ص ٢٠١ .

(٢) السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ٢٨٦ .

- ٣١٥ -

أولى ببعض نى كتاب الله)) (١) . قال على : أنهو هذا ؟ للزوج النصف ، وللاخ السدس ، وما بقى بينهما (٢) .

وسبب نقض على (رضى الله عنه) لقضاء شريح : أن شريحا أخطأ فى تطبيق النص الذى استدل به ، فالآية التى استدل بها نزلت فى أمر غير هذا ، فقد نزلت فى ابطال التوارث بسبب ^{الخراجه} ~~الحلف~~ . وتقسيمه للتركة مخالف للنص القرآنى ، وهو موافق لما قضى به أمير المؤمنين على (رضى الله عنه) ، فقد اعطى على (رضى الله عنه) لابن العم الذى هو الزوج النصف فرضا لانه لا يوجد للزوجة ولد ، كما قال تعالى : ((ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد)) (٣) . واعطى لابن العم الذى هو أخ لام السدس فرضا بالاخوة ، لقوله تعالى : ((وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس)) (٤) . والمراد بالاخ والاخوت هنا ما كانوا لام بالاتفاق لان غيرهم عصبات لا أصحاب فروض (٥) وهذان الفرضان لم يستغرقا كل التركة ، وفى هذه الحالة يأخذ البقية العصبات ولا يوجد لها عصبات الا هما لانهما ابنا عمها ، وهما هنا بمنزلة واحدة فيقتسمان ما بقى تعصيا (٦) .

(١) سورة الانفال ، آية ٧٥ .

(٢) وكيع : أخبار القضاة ، ج٢ ، ص ١٩٦ ، ابن قدامة : المغنى ، ج٩

ص ٥٧ .

(٣) سورة النساء ، آية ١٢ .

(٤) سورة النساء ، آية ١٢ .

(٥) ابن العربى : أحكام القرآن ، ق١ ، ص ٣٤٨ ، هاشم عبد الله : المقال

ص السابق ، ص ٥٣٥ - ٥٣٦ .

(٦) هاشم عبد الله : المقال السابق ، ص ٥٣٥ - ٥٣٦ .

ومن النماذج الاخرى لنقضه (رضى الله عنه) بعض احكامه ، قضية القصاب الذى وجد فى خربة وبيده سكين ملطخ بالدم ، وبين يديه قتييل يتشحط فى دمه ، فاعترف القصاب أمام أمير المؤمنين على (رضى الله عنه) وبعد ذلك بقليل من اعترافه أقبل رجل آخر ، وأقر بأنه القاتل ، وقال القصاب عندما سئل عن سبب اعترافه بأنه القاتل : أنه خرج الى حانوته مبكرا فذبح بقرة ، ولما أخذه البول أتى الى الخربة لقضاء حاجته وعندئذ وجد القتييل وشاهده العسس والسكين بيده ، فأيقن أنه مأخوذ به فأقر ، وقال الرجل الآخر : انه قتل الرجل طمعا فى ماله ، وبينما هو يفر شاهد العسس يقبضون على القصاب على الحال التى ذكرها ، واذ صدر الحكم بقتله خشى أن يبرء بدمه هو الآخر ، فأقر بالحق ، وهنا قال على للحسن (رضى الله عنهما) ما الحكم فى هذا ؟ فقال : يا أمير المؤمنين ، ان كان قتل نفسا نقد أحيا نفسا ، وقد قال الله تعالى : ((ومن أحيائها فكأنما أحييا الناس جميعا)) (١) . نخلى سبيله ، وأخرج دية القتييل من بيت المال ، وبذلك يكون أمير المؤمنين على (رضى الله عنه) قد عدل عن الحكم الذى أصدره باعدام القصاب (٢) . ولحكم أمير المؤمنين الذى أصدره وجه قوى ، فقد وقع نظير هذه القضية فى زمن النبى (صلى الله عليه وسلم) ، الا انها ليست فى القتل ، فقد روى أن امرأة وقع عليها رجل فى سواد الصبح - وهى تعمد الى المسجد - بمكروه على نفسها ، فاستغاثت برجل مر عليها ، وفر صاحبها . ثم مر عليها ذوو عدد ، فاستغاثت بهم ، فأدركوا الرجل الذى كانت استغاثت به ، فأخذوه وسبقهم الآخر ، فجاهوا به يقودونه اليها . فقال : أنا الذى اغتتها ، وقد

(١) سورة المائدة ، آية ٣٢
(٢) ابن قيم الجوزية : الطرق الحكمية ، ص ٥٦ - ٥٧ .

ذهب الآخر . تأتوا به النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فأخبرته أنه وقع عليها . وأخبر القوم : أنهم ادركوه يشدد . فقال : انما كنت أغتبتها على صاحبها فأدركني هو^١ لا تأخذوني . فقالت : كذب هو الذي وقع على . فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : انطلقوا به فأرجموه . فقام رجل فقال : لا ترجموه ، وأرجموني أنا الذي فعلت بها الفعل . واعترف . فاجتمع ثلاثة عند رسول الله (صلى الله عليه وسلم) - الذي وقع عليها ، والذي أغاثها ، والمرأة - فقال : أما أنت فقد غفرك ، وقال للذي أغاثها قولا حسنا فقال عمر (رضي الله عنه) : ارجم الذي اعترف بالزنا فقال : لا ، لقد تاب توبة لو تابها أهل المدينة لقبل الله منهم (١) .

الوكالة في عهد علي بن ابي طالب (رضي الله عنه) : —

ان من ابرز الامور التي يلاحظها الباحث في حياة أمير المؤمنين علي (رضي الله عنه) اتخاذه للوكلاء ، فالمصادر تذكر أنه وكل أخاه عقيل (٢) في خصوصاته ، وأنه كان في معظم الاحيان لا يحضر خصومة ، وكان يقول

(١) ابن قيم الجوزية : الطرق الحكيمة ، ص ٥٧ .

(٢) هو عقيل بن ابي طالب بن عبد المطلب بن هاشم القرشي ، يكنى أبا زيد ، اسلم قبل الحديبية ، وهو أكبر من علي بعشرين سنة ، وكان عالما بالانساب ، وكان أحد اربعة في قريش يتحاكم اليهم في النسب ، ويوقف عند قولهم ، وهم عقيل ، ومخرمة بن نوفل ، وأبو الجهم بن عذينة العدوي ، وهويطب بن عبد العزى العامري ، وكان كذلك عالما بأيام العرب ، وهو ممن شهد موقعة موته ، توفي في خلافة معاوية (رضي الله عنه) سنة (٥٠ هـ / ٦٧٠ م) انظر ابن عبد البر : الاستيعاب ، ق ٣ ، ص ١٠٧٨ - ١٠٧٩ ، ابن قدامة المقدسي : انساب القرشيين =

ان الشيطان يحضرها ، وأن لها قحما (١) ، فكان اذا خوصم في شئ من امواله وكل عقيل . فلما كبر عقيل وأسن ، وكل عبد الله بن جعفر (٢) وكان يقول : هو وكيل فيما قضى عليه فهو على ، وما قضى له تلى (٣) .

ان اختيار أمير المؤمنين على (رضى الله عنه) لهذين الرجلين للوكالة عنه في خصوماته لم يكن اختيارا عشوائيا ، بل لما يتمتع به كل واحد منهما من صفات توهمه لان يكون أهلا لشقة أمير المؤمنين على ، فالخصوصية تحتاج الى وعى ، وبيان حجة ، ومنطق سليم ، وقدرة على الاقتناع ، وليس

= ص ٩٠ - ٩١ ، الذهبى : تاريخ دول الاسلام ، ج ٢ ، ص ٢٣٣ - ٢٣٤

ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ٨ ، ص ٤٧ ، اباى الحديد : شرح

نهج البلاغة ، ج ١١ ، ص ٢٥٠ - ٢٥١ .

(١) القحمة : جمع قحمة - بضم القاف - وهى المهلكة انظر الجوهرى : الصحاح

ج ٥ ، ص ٢٠٠٦ .

(٢) هو عبد الله بن جعفر بن ابي طالب ، يكنى أبا جعفر ، أول مولود ولد

بأرض الحبشة فى الاسلام وهو آخر من رأى النبى (صلى الله عليه

وسلم) وشهده من بنى هاشم ، وقد دعا له النبى (صلى الله عليه

وسلم) ، بأن يبارك له فى تجارته ، وكان جوادا ظريفا حلما عفيفا

سمى بحر الجود توفى سنة ٨٠ هـ / ٦٩٩ م انظر الذهبى : سير اعلام

النبلاء ، ج ٣ ، ص ٤٥٦ - ٤٦٢ ، ابن قدامة : انساب القرشيين ،

ص ٩٤ - ٩٦ .

(٣) ابو المهلب هيثم بن سليمان : أدب القاضى والقضاء ، ص ٢٩ ، السرخسى :

المبسوط ، ج ١٩ ، ص ٢ - ٤ ، ابن شبة : تاريخ المدينة المنورة ، ج ٣ ،

ص ١٠٤٢ ، اسماعيل بن يحيى المزنى : مختصر المزنى ، ص ١١٠ ،

الزيلعى : نصب الراية ، ج ٤ ، ص ٩٤ (كتاب الوكالة) .

كل واحد تتوفر فيه هذه الصفات . فتذكر المصادر أن عقلا كان من أسرع الناس جوابا ، وأشدهم عارضة ، وأحضرهم مراجعة في القول وأبلغهم نسي ذلك (١) . وهي صفات يندر توفرها في شخص من الأشخاص لأنها موهبة من الله يؤتيها من يشاء من عباده .

لقد كان الوكلاء في الصدر الأول من عمر الدولة الإسلامية يمتازون بالتقى والورع ، ولا يرجون إلا الحق ، وكانت أنفسهم لا تسول لهم الدفء عن قضايا خاسرة لكسبها بالباطل لأنهم يخشون الله في السر والعلن وكانوا يعلمون أنهم إن كسبوا قضية في الدنيا بالباطل فسيفسرون أنفسهم يوم القيامة ، لذا لم يكن في نصب هؤلاء في تلك الفترة ما يدعو للشك والريبة . ولكن بيد وأنه بعد هذه الفترة أصبح هؤلاء الوكلاء يخضعون لتأثير الرشوة ، فأخذوا يقلبون الحق باطلا ، ويضيعون حقوق العباد ، لتمكنهم من ناصية الكلام ، ومعرفتهم بأصول المحاكمات ، وهذا ما أشار إليه ابن الأخوة حينما أكد أن الوكلاء أصبح وجودهم عائقا في تحقيق العدالة فقد قال :

(وأما الوكلاء فلا خير فيهم ، ولا مصلحة للناس بهم في هذا الزمان ، فإن أكثرهم رقيق الدين يأخذ من الخصمين شيئا ، ثم يتصكون فيه بسبب الشرع فيوقفون القضية فيضيع الحق ويخرج من بين يدي طالبيه ، وصاحبه ، فإذا حضر الخصمان ، فإن الحق سريع من كلامهما ، إذ لم يكن لهما وكيل ، فكان ترك

(١) ابن أبي الحديد : شرح نهج البلاغة ، ج ١١ ، ص ٢٥١ ، ابن عبد

البر : الاستيعاب ، ق ٣ ، ص ١٠٧٨ - ١٠٧٩ .

(٢) معالم القرية في أحكام الحسبة ، ص ٣٠٦ ، وكذلك اقترح ابن بسام

(نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، ص ١٧٣) وضع عرفاء على الوكلاء

لمراقبتهم لأن أحدهم قد يمسك عن إقامة الحجة لموكله من أجل

الرشوة .

الوكالة في هذا الزمان أولى من نصبهم ، إلا أن يكون هناك امرأة لم تكس من ذوات العروز فتوكل ، أو صبي فحينئذ ينصب الحاكم عنه وكيلًا) .

وكان ابن أخوة يعيش في زماننا هذا إذ نرى رجال المحاماة يساهمون مساهمة فعالة في قتل العدالة ، نها نحن اليوم نسمع بالقضية تمكث سنوات طويلة قبل البت فيها لمطالبة المحامين ، فيضيع حق الضعيف نتيجة لتقديم الاموال الطائلة من قبل الخصم الظالم الى أحد المحامين البارعين في قلب الحقائق .

فالوكالة اذا لم تكن في مجتمع اسلامي نظيف يرقب كل فرد من افراد الله في كل حركة من حركاته ، تكون وبالا على المجتمع .

ومما هو جدير بالذكر أن توكيل علي بن ابي طالب (رضي الله عنه) لا يعني أنه لم يكن يحضر خصومة قط بل كان لا يجد ضيرا في الجلوس أمام قاضيه مع أي فرد من افراد رعيته سواء كان مسلما أو ذميا ، فكما مر معنا في الصفحات السابقة فقد جلس مع خصمه أمام عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) كما أن قضيته مع اليهودي حول الدرع من الامثلة البارزة على ذلك ، وتفصيل ذلك أن عليا (رضي الله عنه) وجد درعا له عند يهودي كان قد افتقدها على خلال مسيره ، فقال على لليهودي : انها لدري سقطت عن جمل لي أورق (١) . فقال اليهودي : درعي وفي يدي ، ثم قال له اليهودي : بيني وبينك قاضي المسلمين ، فأتوا شريحا ، فلما رأى عليا قد أقبل تحرف عن موضعه وجلس على فيه ، ثم قال علي : لو كان خصمي من المسلمين لساويته في المجلس

(١) قال الاصمعي : الاورق من الابل : الذي في لونه بياض الى سواد وهو أطيب الابل لحما ، وليس بمحمود عندهم في عمله وسيره ، وقال أبو زيد : هو الذي يضرب لونه الى الخضرة انظر الجوهرى : الصحاح ج ٤ ، ص ١٥٦٥ مادة (ورق)

ولكني سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : ((لا تساؤوهم في المجلس والجو وهم الى أضيق الطرق ، فان سبوكم فاضربوهم ، وان ضربوكم فاقتلوهم)) (١)

ثم قال شريح : ما تشاء يا أمير المؤمنين ؟ قال : درعي سقطت عن جمل لي أورق والتقطتها هذا اليهودي . فقال شريح : ما تقول يا يهودي ؟ قال : درعي ونى يدي . فقال شريح : صدقت والله يا أمير المؤمنين انها لدرعك ، ولكن لا بد من شاهدين ، فدعا قنبرا مولا ، والحسن ابن علي ، وشهدا أنها لدرعه . فقال شريح : أما شهادة مولاك فقد أجزناها ، وأما شهادة ابنك لك فلا نجيزها . فقال علي : شكلك أمك ، أما سمعت عمر بن الخطاب يقول : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : ((الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة)) قال : اللهم نعم ، قال : أفلا تجيز شهادة سيد شباب الجنة ؟ والله لا وجهك الى بانقيا (٢) تقضى بين أهلها اربعين يوما ، ثم قال لليهودي خذ الدرع ، فقال اليهودي : أمير المؤمنين جاء معي الى قاضي المسلمين فنقض عليه ورضى صدقت والله يا أمير المؤمنين انها لدرعك سقطت عن جمل لك فالتقطتها أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ، فوهبها له علي ، وأجازه بتسعمائة ، وقتل

(١) نص الحديث عند أبي داود : ((لا تبدوهم بالسلام ، وإذا لقيتموهم

في الطريق فاضطروهم الى أضيق الطريق)) انظر سنن أبي داود ،

مج ٢ ، ج ٤ ، ص ٣٥٢ (كتاب الادب ، باب في السلام على أهل الذمة)

ابن قيم الجوزية : أحكام أهل الذمة ، ج ١ ، ص ١٩١ - ١٩٢ .

(٢) بكسر النون ، ناحية من نواحي الكوفة ، وقد صالحهم عليها خالد بن

الوليد (رضى الله عنه) وكتب لهم في ذلك كتابا في عام ١٣ هـ / ٦٣٤ م

على أن يدفعوا ألف درهم جزية ، انظر ياقوت الحموي : معجم البلدان =

— ٣٢٢ —

وهو يقاتل معه في موقعة صفين (١) .

وقد علق الامام الصنعاني (رحمه الله) (٢) على هذه الحادثة بقوله : ان قول شريح انها لدرك كأنه عرفها ، وعلم أنها درعه ، لكنه لا يرى الحكم بعلمه ، كما أنه لا يرى شهادة الولد لابيّه ، فانظر ما أبرك العمل بالحق من الحاكم والمحكوم عليه وما ال اليه من الخير للمدعى عليه .

وتدل الحادثة السابقة أيضا على مدى محافظة المسلمين والتزامهم تجاه أهل الذمة ، فكما رأينا في هذه الحادثة أن أمير المؤمنين علي (رضي الله عنه) جلس مع يهودي من رعيته ، ولم يجد القاضي شريح حرجا في الحكم على أمير المسلمين مع اعتقاده الجازم بأن الحق الى جانب علي (رضي الله عنه) ، فأى عدالة ، وأى مساواة جسدها أمير المؤمنين علي وقاضيه شريح

= ج ١ ، ص ٣٣١ - ٣٣٢ .

(١) الاصبهاني : حلية الاولياء ، ج٤ ، ص ١٣٩ - ١٤٠ ، السيوطي :

تاريخ الخلفاء ، ص ٢٩٢ - ٢٩٣ ، ابن عساكر : تهذيب تاريخ ابن

عساكر ، ج٦ ، ص ٣٠٧ ، الماوردي : أدب القاضي ، ج٢ ، ص ٢٥٠ -

٢٥١ ، وكيع : أخبار القضاة ، ج٢ ، ص ١٩٥ ، ٢٠٠ ، ابوالفرج

الاصفهاني : الاغانى ، ج١٨ ، ص ٦٥١٤ - ٦٥١٥ ، ابويعلسى

الفراء : الاحكام السلطانية ، ص ٦٦ ، ابن ابي الدم الحموي : ادب

القضاء ، ص ٨٦ - ٨٧ ، الصنعاني : سبل السلام ، مج ٢ ، ج٤ ،

ص ١٢٥ - ١٢٦ .

ابن الاثير (الكامل ، ج٣ ، ص ٤٠١) ، وابن كثير (البداية

والنهاية ، ج٨ ، ص ٤ - ٥) ، وابوالندا : (المختصر في أخبار البشر ، ج١

ص ١٨٢) أن الرجل نصراني .

(٢) سبل السلام ، مج ٢ ، ج٤ ، ص ١٢٦ .

انها رسالة الاسلام التي حررت الانسان من عبودية الانسان ، ودعته الى عبودية الله وحده ، الذي حرم الظلم على نفسه وجعله بين العباد محرما . ولم تكن هذه الحادثة الوحيدة التي انصف فيها أمير المؤمنين على (رضى الله عنه) أهل الذمة بل هناك شواهد أخرى تذكرها المصادر تدل على حرصه الشديد على انصافهم ، فيذكر أنه حكم بتفريم مسلم ثمن خنزير قتله لاحد النصارى ، وقال (رضى الله عنه) بعد أن أصدر حكمه هذا : انما أعطيناهم الذمة على أن يتركوا يستحلون في دينهم ما كانوا يستحلون من قبل .

وقال صاحب الروض النضير معقبا على هذا الحكم ، أما كونهم اعطوا الذمة على أكل الخنزير بمعنى أنهم يتركون ولا يعترضون فدليله أن بلالا قال لعمر بن الخطاب : أن عمالك يأخذون الخمر والخنزير (أى في الجزية) فقال : لا تأخذوها منهم ، ولكن لوهم باعوها نخذوا أنتم من الثمن ، هذا يدل على أنهم يتركون يستحلون في دينهم ما كانوا يستحلون من قبل (١) .

نماذج من أقضية أمير المؤمنين على (رضى الله عنه) : —

لقد كان (رضى الله عنه) شديد التعلق كسابقيه من الخلفاء الراشدين بالتصك بالعدالة ، وكان يحرص كل الحرص على المساواة بين الخصمين من جميع الوجوه ، فكان كرم الله وجهه يسأل ضيفه هل له خصم أم لا ، فان قال لى خصم رنض أن يضيفه الا ومعه خصمه الآخر ، فقد روى أنه نزل به رجل ، فقال له : الك خصم ؟ قال : نعم . قال : تحول عنا ، فاني سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : ((لا تضيفوا أحداً

(١) احمد البهى : تاريخ القضاء في الاسلام ، ص ١٩٤ (نقلا عن السروض

الخصمين الا ومعه خصمه ((، لان ذلك يوهم الخصم ميل القاضي الى من أضافه ، وفي ذلك تهمة (١) .

ومن أقضية أمير المؤمنين علي (رضي الله عنه) والتي تدل على مدى ما كان يتمتع به من فطنة وذكاء ، أنه كان اذا أتى برجل مضروب على عينه مدعيا أن نورها قد نقص ، فكان يأمر ، فتعصب المريضة ، وتطلق الصحيحة ويعطى رجلا بيضة فينطلق بها وهو ينظر حتى ينتهي بصره ، ثم يوضع خط عند ذلك ، ثم تشد الصحيحة وتطلق المريضة ، وتكرر العملية السابقة حتى تنتهي رؤيته ، ثم يدار الشخص الى الجانب الآخر فيصنع به مثل ذلك ، ثم يضع عند المسافتين علامة ، ويذرعان ويقابل بينهما فاذا كانتا سواء ، فقد صدق ، وينظر كم مسافة رؤية العليقة والصحيحة ، ويحكم له من الدية بقدر ما بينهما . وان اختلفت المسافتان فقد كذب وعلم أنه قصر مسافة رؤيته المريضة ليكثر الواجب له ، فيردد حتى تستوى المسافة بين الجانبين (٢) .

ومن الامثلة الاخرى على فطنته وسرعته في القضاء أنه وقف على المنبر ذات يوم يخطب في خلانته ، فقال : الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعاً ويجزى كل نفس بما تسعى ، واليه المعاد والرجعى ، وهنا وقف سائل ، وقال : زوجة ، وأبوان ، وابنتان ، كيف تقسم التركة ، فأجاب على البديهة : صار ثمنها تسماً (٣) .

وروى أيضاً أنه جلس اثنان يتفدّيان ، ومع أحدهما خصمة أرغفة ، ومع الآخر ثلاثة ، وجلس اليهما ثالث ، واستأذنهما في أن يأكل معهما فأذنا له

(١) الطرابلسي : معين الحكام ، ص ٢٢ .

(٢) ابن قدامة : المغنى ، ج ٨ ، ص ٣ .

(٣) N.J.Coulson M.A., A history of Islamic law, P 24 .

أحمد البهي : المرجع السابق ، ص ١٨٩ .

وأكلوا سوا^١ ، ثم ألقى اليهما ثمانية دراهم ، وقال هذا عوض ما أكلت من طعامكما ، فتنازعا في قسمتهما ، فقال صاحب الخمسة : لى الخمسة ، ولك ثلاثة ، وقال صاحب الثلاثة : بل نقسمهما على السوا^٢ ، فترافعا الى على (رضى الله عنه) ، فقال لصاحب الثلاثة : أقبل من صاحبك ما عرض عليك فأبى وقال : ما أريد الا الحق ، فقال على : لك درهم واحد ، وله سبعة قال : وكيف ذلك يا أمير المؤمنين ؟ قال : لان الثمانية اربعة وعشرون ثلثا لصاحبك الخمسة عشر ، ولك تسعة ، وقد استويتم فى الاكل فأكلت ثمانية وبقي لك واحد ، وأكل صاحبك ثمانية وبقي له سبعة ، وأكل الثالث ثمانية سبعة لصاحبك ، وواحد لك ، فقال : رضيت الآن (١) .

وروى الشعبى أن ثلاث جوار اجتمعن فركبت احداهن على عنق الاخرى فقرصت الثالثة المركوبة ، فقصت فسقطت الراكبة ، فوقعت عنقها فماتت ، فرفع ذلك الى على (رضى الله عنه) ، فنقض بالدية أثلاثا على عواقلهن ، وألغى الثلث الذى قابل فعل الواقعة لانها أعانت على قتل نفسها (٢) .

الى غير ذلك من الامثلة التى تشهد لامير المؤمنين بالتمكن من ناصية القضاء (٣) . أما عن المكان الذى كان يجلس فيه أمير المؤمنين على (رضى الله عنه)

(١) ابن عبد البر : الاستيعاب ، ٣٤٥ ، ص ١١٠٥ - ١١٠٦ ، ابن قدامة

انساب القرشيين ، ص ١٠١ - ١٠٢ ، علاء الدين الهندى : كنز

العمال ، ج ٥ ، ص ٨٣٥ ، السيوطى : تاريخ الخلفاء ، ص ٢٨٥ - ٢٨٦ .

(٢) محمد الثعالبي الفاسى : الفكر السامى ، ج ١ ، ص ١٦٠ .

(٣) لمزيد من التفصيل عن بعض أقضية أمير المؤمنين على (رضى الله عنه)

عنه (انظر احمد بن حنبل : فضائل الصحابة ، ج ٢ ، ص ٧١٩ -

٧٢٠ ، ابن عبد البر : التمهيد ، ج ٥ ، ص ٣٢٤ - ٣٢٥ .

للقضاء فيه فكان في أي مكان يدركه فيه الخصوم ، فقد روى الشعبي أنه كان يقضي في السوق (١) . وأخرج ابو نعيم في الدلائل عن جعفر بن محمد عن أبيه قال : عرض لعلی رجلا ن في خصومة فجلس في أصل جدار ، نقض بينهما (٢) . ولكن جرت العادة أن يجلس في وسط المسجد الجامع في مدينة الكوفة لينظر في خصومات الرعية .

قضاته (رضى الله عنه) : —

لقد كان على بن ابي طالب (رضى الله عنه)

يرى أن القضاء من أخطر المناصب في الدولة ، وكان يقول : (لو يعلم الناس ما في القضاء ما قضا في ثمن بكرة ، ولكن لا بد للناس من القضاء ومن امرة برة أو فاجرة) (٣) لذا كان رضى الله عنه حريصا كل الحرص أن يكون من يختارهم للقضاء مؤهلين لهذا المنصب مستوفين للشروط التي كان يشترطها فيمن يتولى هذا المنصب ، والتي كان أهمها ، الحلم والعلم ، والصلابة في الحق ، وأن يكون كثير الاستشارة لاهل الرأي والمشورة ، على علم ودراية بالسوابق القضائية ، نقد روى عنه أنه قال : (لا ينبغي أن يكون القاضي قاضيا حتى تكون فيه خمس خصال ، عفيف ، حلیم ، عالم بما كان قبله يستشير ذوي الالباب ، لا يخاف في الله لومة لائم) (٤) .

وكان (رضى الله عنه) يختبر بعض القضاة ، فاذا ثبت لديه جهله في بعض العلوم عزله ، فيذكر أنه أتى على قاض فقال له : هل تعلم الناسخ

(١) ابن حجر : فتح الباری ، ج ١٦ ، ص ٢٥٠ .

(٢) السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ٢٨٤ .

(٣) وكيع : أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٢١ .

(٤) ابن قدامة : المفنى ، ج ٩ ، ص ٤٣ ، ابن الطلاع : أقضية رسول الله =

من المنسوخ ؟ قال : لا ، قال : هلكت وأهلكت (١) .
أما عن مشاهير قضاته فيبدو أن معظم القضاة الذين كانوا في عهد
عثمان بن عفان (رضي الله عنه) بقوا على حالهم ومما يؤيد ذلك أن
وكيعا (٢) روى بسنده أن قضاة عثمان استأذنوا عليا لما تولى الخلافة فسي
القضاء ، فقال لهم : أقضوا كما كنتم تقضون حتى تكون للناس جماعة .
هذا وتتعدد الروايات حول عدد من تولى قضاء عاصمة أمير المؤمنين
علي (رضي الله عنه) مدينة الكوفة إضافة لقاضيها القديم شريح ، فيذكر
وكيع (٣) أنه لما قدم علي (رضي الله عنه) الكوفة ولى سعيد بن نمران
الهمداني ثم عزله وولى مكانه عبدة السلماني (٤) ثم عزله وولى شريحا .
علما بأن عبدة السلماني كان يوازي شريحا في علم القضاء (٥) ، وكان

= ص ٨١ ، حاشية رقم ١ .

(١) البيهقي : السنن الكبرى ، ج ١٠ ، ص ١١٧ .

(٢) أخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٣٩٩ ، ابن أبي الحديد : شرح نهج

البلاغة ، ج ١٤ ، ص ٢٩ .

(٣) أخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٣٩٦ ، ابن قيم الجوزية : الطرق الحكيمة

ص ١٧ .

(٤) هو عبدة بن عمرو السلماني ، أبو مسلم ، ويقال أبو عمرو ، صاحب ابن

مسعود ، أسلم قبل وفاة النبي (صلى الله عليه وسلم) بستتين ،

ولكنه لم يره ، وهو من أصحاب علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) ،

توفي سنة (٧٢ هـ / ٦٩١ م) انظر ابن عبد البر : الاستيعاب ، ق ٣ .

ص ١٠٢٣ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ٨ ، ص ٣٢٨ .

(٥) ابن عساكر : تهذيب تاريخ ابن عساكر ، ج ٦ ، ص ٣٠٤ ، ابن كثير :

المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٣٢٨ .

شريح اذا أشكل عليه أمر كتب الى عبدة فيه ، وانتهى الى قوله (١) .
وتذكر رواية أخرى أن عليا أقر شريحا على الكوفة ثم عزله وولى محمد بن
زيد بن خلدة الشيباني أشهراً ثم عزله وأعاد شريحا حتى قتل على (رضى
الله عنه) ليلة ١٧ رمضان سنة ٤٠ هـ / ٦٦٠ م على يد عبد الرحمن بن ملجم (٢).
ويبدو أن الاختلاف في تحديد اسماء قضاة أمير المؤمنين في الكوفة
وتحديد سني توليهم (للقضاء) يعود الى الاضطراب الذي كانت تحياه الامة
الاسلامية في فترة خلافته اضافة الى قصر مدة خلافته ، ووجوده هو في الكوفة
فكان يمارس القضاء بنفسه في عاصمته فاذا كثرت مشاغله فوض القضاء لاحد
أصحابه .

أما بالنسبة للبصرة ، فتذكر المصادر أن عبد الله بن عباس كان قاضيا
وناظرا عليها . ولكن الذي يظهر أن سلطات ابن عباس (رضى الله عنهما)
كانت عامة ، لان هناك بعض المصادر تذكر أن ابن عباس ولى على القضاء
عبد الرحمن بن يزيد الحداني - أخا المهلب بن ابي صبرة لانه فلم يزل
عبد الرحمن قاضيا عليها أيام علي بن ابي طالب (رضى الله عنه) ،

(١) ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ٨ ، ص ٣٢٨ .

(٢) خليفة بن خياط : تاريخ خليفة بن خياط ، ص ٢٠٠ ، ابو الفدا :

المختصر في أخبار البشر ، ج ١ ، ص ١٨١ ، وفي المستدرک عن السدي
قال : كان عبد الرحمن بن ملجم المرادي عشق امرأة من الخوارج يقال
لها قطام ، فنكحها ، وأصدقها ثلاثة الاف درهم ، وقتل على ذلك
يقول الفرزدق :-

لم أرى مهرا ساقه ذوسماحة كمر قطام من نصيح وأعجم
ثلاثة الاف ، وعبد ، وقنية وضرب على بالحسام المصمم
فلا مهر أفلى من على وان غلا ولا نتك الا دون نتك ابن ملجم =

وطائفة من عهد معاوية (رضى الله عنه) حتى قدم زياد فعزله ، واستقضى
عمران بن حصين ، ويذكر قسم آخر من المصادر أن ابن عباس استقضى أبا
الاسود الدؤلى (١) ثم عزله واستقضى الضحاك بن عبد الله الهلالى
قال أبو عبيدة : كان ابن عباس يفتى الناس ويحكم بينهم ، وكان اذا خرج الى
على (رضى الله عنه) خرج ومعه أبو الاسود الدؤلى ، وغيره من أهل
البصرة ، وفى رواية أنه كلما شخص عن البصرة استخلف أبا الاسود ، فكان هو
المفتى والقاضى فلم يزل كذلك حتى قتل على (رضى الله عنه) (٢) .
ويذكر خليفة بن خياط (٣) أن قضاة البصرة فى عهد على (رضى
الله عنه) هم : أبو الاسود الدؤلى ، والضحاك بن عبد الله الهلالى
وعبد الله ابن فضالة الليثى .
والتأمل للمصادر يجد أن ولاية أبى الاسود للقضاء كانت محدودة
لان عليا (رضى الله عنه) عزله عن القضاء بسبب ارتفاع صوته على الخصوم

= انظر السيموطى : تاريخ الخلفاء ، ص ٢٧٩ - ٢٨١ .

- (١) هو ظالم بن عمرو بن سفيان بن عمرو بن جندب بن عدى بن الدئل ،
تابعى بصرى ، كان من وجوه التابعين ، وفقهائهم ، ومحدثيهم ، وكان
يكتب لابن عباس فى البصرة ، وقد ساهم مساهمة فعالة فى بناء النحو
وعقد اصوله توفى سنة (٦٩ هـ / ٦٨٨ م) انظر ابن حزم : جمهرة انساب
العرب ، ص ١٨٥ ، الذهبى : تاريخ الاسلام ، ج ٣ ، ص ٩٤ - ٩٦ ،
ابن الاثير : اسد الغابة ، ج ٣ ، ص ١٠٣ ، ابن عساكر : تهذيب
تاريخ ابن عساكر ، ج ٧ ، ص ١٠٤ - ١١٦ ، ابو الفرج الاصفهانى :
الاغانى ، ج ١٢ ، ص ٤٤٦٣ - ٤٥٠٠ .
(٢) وكيع : أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٢٨٨ .
(٣) تاريخ خليفة بن خياط ، ص ٢٠٠ .

اثناء انعقاد مجلس القضاء ، فيذكر عدد كبير من المصادر أن عليا ولاه ساعة من نهار ثم عزله فقال له : لم عزلتني ؟ فوالله ما خنت ولا خونت ، فقال علي : بلغني أن كلامك يعلو كلام الخصمين اذا تحاكما اليك (١) .

لقد كان امير المؤمنين علي (رضى الله عنه) يراقب قضاة مراقبة دقيقة على الرغم من كثرة مشاغله ، واضطراب احوال دولته ، وكان يعزل أى قاض يثبت لديه أنه غير موهل كما حدث مع القاضي الذي كان لا يعرف النسخ والمسخ ، كذلك كان يعزل كل قاض يخالف آداب القضاء المتعارف عليها فنجده يعزل أبا الاسود الدؤلى كما تقدم لان صوته كان يرتفع على صوت الخصوم ، وكان يراقب ايضا نماء ثروة قضاة ، وكان ينكر عليهم الاقبال على الدنيا باتخاذ البيوت والتصك بأعراضها الزائلة فيذكر أنه استاء وسخط على قاضيه شريح لانه بنى دارا بثمانين دينارا ، على الرغم من ارتفاع رزقه الذي وصل نى هذا العهد الى خمسمائة درهم نى الشهر (٢) .

ونجده أيضا لا يغفل عن تقديم النصح والارشاد ، لعماله وقضاةه فكان يذكرهم ما بين الفينة والفينة ويحضهم على مواصلة اقامة العدل بين الناس ، محذرا اياهم من المجابة ، نقد جاء نى احدى رسائله الى بعض عماله : (واخفض للرعية جناحك ، وابسط لهم وجهك ، وألن لهم جانبك

(١) ابن الاخوة : معالم القرية نى احكام الحسية ، ص ٣٠٠ ، ابن قدامة :

المفنى ، ج ٩ ، ص ١٠٤ ، ابن عساكر : المصدر السابق ، ج ٧ ،

ص ١٠٤ ، الطبرى : تاريخ الرسل والملوك ، ج ٥ ، ص ١٣٦ ، ابن

الاثير : الكامل ، ج ٣ ، ص ٣٩٨ ، محمد سلام مذكور : القضاء نى

الاسلام ، ص ٤٦ .

(٢) عباس محمود العقاد : عبقرية الامام علي ، ص ١٦٩ .

وَأَسْ بَيْنَهُمْ فِي اللَّحْظَةِ وَالنَّظَرَةِ، وَالْإِشَارَةِ، وَالْتَحِيَةِ، حَتَّى لَا يَطْمَعِ الْعَظَمَاءُ
فِي حَيْفِكَ، وَلَا يَبْأَسُ الضُّعَفَاءُ مِنْ عَدْلِكَ وَالسَّلَامِ (١) . . . وَالْمُتَّامِلُ لِهَذِهِ
الرِّسَالَةِ يَجِدُ أَنَّهَا تَكَادُ تَكُونُ أَحَدَى فَقَرَاتِ رِسَالَةِ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ (رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ) إِلَى قَاضِيهِ عَلَى الْكُوفَةِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) .
أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِارْزَاقِ الْقَضَاةِ فِي عَهْدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى (رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ) فَتَشِيرُ الْمَصَادِرُ إِلَى أَنَّهُ سَارَ عَلَى نَهْجِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَمْرٍ (رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ) فِي التَّوَسُّعِ عَلَيْهِمْ فَكَانَ يَرْزُقُ قَاضِيَهُ شَرِيحًا خَمْسَمِائَةَ دِرْهَمًا (٢) ،
عَلِمَا بِأَن رِزْقَهُ كَمَا مَرَّ مَعْنَا فِي عَهْدِ عَمْرٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) مِائَةُ دِرْهَمٍ فِي كُلِّ
شَهْرٍ ، وَذَلِكَ لِقَلَّةِ عِيَالِهِ ، وَرَخَصِ الْأَسْعَارِ فِي زَمَنِ عَمْرٍ ، وَكَثْرَةِ عِيَالِهِ وَغَلَا
الْأَسْعَارِ فِي زَمَنِ عَلَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (٣) . فِي الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ فِيهِ
رِزْقُ عَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) مِنْ بَيْتِ الْمَالِ أَيَّامَ خِلَافَتِهِ قِصْمَةٌ
تُرِيدُ كُلَّ يَوْمٍ ، وَهُوَ الَّذِي يَفْرَضُ لِشَرِيحٍ سِتَّةَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ فِي الْعَامِ (٤) .

(٢) ابن أبي الحديد : المصدر السابق ، ج ١٧ ، ص ٣ .

(٢) أبو المصطب هيثم بن سليمان : أدب القاضي والقضاء ، ص ١٧ ،

السرخسي : المبسوط ، ج ١٦ ، ص ١٠٢ ، السمناني : روضة القضاء ،

ج ١ ، ص ٨٦ ، وكيع : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٢٧ ، الماوردي :

أدب القاضي ، ج ٢ ، ص ٢٩٥ .

(٣) السرخسي : المصدر السابق ، ج ١٦ ، ص ١٠٢ .

(٤) أمين الخولي : النظام القضائي في الإسلام وعند الغربيين ، مجلة

القضاء الشرعي ، مج ٢ ، ١٤ ، صفر ١٣٤٢ هـ ، ص ١٠ .

كتاب علي بن ابي طالب (رضى الله عنه) الى الاشترا النخعي (١)

تذكر المصا در أن عليا (رضى الله عنه) كتب الى الاشترا كتابا عندما ولاه مصر رسم له فيه الخطوط العريضة التي يجب عليه أن يسير وفقها خلال ولايته ، وهذا الكتاب يعتبر أطول عهد كتب به خليفة لوال من ولايته ، وهو يعتبر بحق دستور دولة لا كتاب تولية ، وقد قال فيه الصنعاني (٢) :
(ولا مير المؤمنين علي عليه السلام في عهده الى الاشترا لما ولي مصر فيه عدة مصالح واداب ، ومواظ و حكم ، وهو مصروف لم أنقله لشهرته) . وقال عنه القلقشندى (٣) : (وهو من الصهود البليغة جمع فيه بين معالـم التقوى وسياسة الملك) .

وقد تحدث أمير المؤمنين علي (رضى الله عنه) في بداية عهده للاشترا عن صلاحيات والى مصر ، التي تتضمن جباية خراجها ، وجهاد عدوها وعمار بلادها ، واستصلاح أهلها ، ثم أوصاه بالعمل الدائب من اجل رفع راية الاسلام ، حاضا اياه على الرفق بالرعية ، وتجنب كل ما يخدش الدين

(١) هو مالك بن الحارث بن يثوث بن مسلمة بن ربيعة بن خزيمة بن سعد

بن مالك بن النخع ، كان فارسا شجاعا ، من اكابر انصار علي المتغانيين

في ولايته انظر ابن ابي الحديد : شرح نهج البلاغة ، ج ١٥ ، ص ١٠١ ؛

الصماد الحنبلى : شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ج ١ ، ص ٤٨ ؛

الذهبي : سير اعلام النبلاء ، ج ٤ ، ص ٣٤ - ٣٥ ، ابن تغرى بردى

النجوم الزاهرة ، ج ١ ، ص ١٠٣ - ١٠٥ ، القلقشندى : صبح الاعشى

ج ٣ ، ص ٤١٩ .

(٢) سبل السلام ، مج ٢ ، ج ٢ ، ص ١١٩ .

(٣) صبح الاعشى ، ج ١٠ ، ص ١٢ .

نقال : (وأشعر قلبك الرحمة للرعية ولا تكونن عليهم سبعا ضاريا
تفتنم أكلهم . . .) (١) .

ثم حذره من مخالفة أوامر الله ، وعدم الاسراف في العقوبة ، واستحضار
عظمة الله تعالى كلما دعت نفسه للظلم والتسلط على من هو مسوؤل عنه
نقال : (. . . وإذا أحدث لك ما أنت فيه من سلطانك ابهة أو مغيرة
فانظر الى عظم ملك الله فوقك) (٢) .

وحذره كذلك من المحاباة ومن الظلم مرة أخرى فقال : (انصف
الله وانصف الناس من نفسك ، ومن خاصة أهلك ، ومن ^{لك}هوى فيه من رعيته فان
ألا تفعل تظلم ، ومن ظلم عباد الله كان الله خصمه دون عباده ، ومن خاصمه
الله ادحض حجه . . . وليس شيء أدعى الى تغيير نعمة الله وتعجيل
نقمته من إقامة على ظلم ، فان الله يسمع دعوة المضطهدين ، وهو للظالمين
بالمرصاد) (٣) .

وبعد ذلك دعاه الى التمسك بالعدل ، وحذره من سماع السعاية
والنميمة وطلب منه كذلك اختيار نخبة جيدة من اهل العلم والتقوى ممن
يخلصون النصيحة بطانة له لمشورته محذرا اياه من مشاوره البخيل ، والجبان
والحريص فقال : (. . . وليكن أحب الامور اليك اوسطها في الحق وأعمها
في العدل وأجمعها لرضا الرعية ولا تدخلن في مشورتك بخيلا يعدل
بك عن الفضل ، ويعدك الفقر ، ولا جباناً يضعفك عن الامور ، ولا حريصاً
يزين لك الشره بالجور ، فان البخل والجبن والحرص غرائز شتى يجمعها

(١) ابن ابي الحديد : شرح نهج البلاغة ، ج ١٧ ، ص ٣٢ .

(٢) المصدر السابق نفسه ، ج ١٧ ، ص ٣٣ .

(٣) المصدر السابق نفسه ، ج ١٧ ، ص ٣٤ .

سوء الظن بالله ... (١) .

وحذره كذلك من اتخاذ الوزراء من ذوى السوابق فى الحكومات السابقة لانهم كانوا يساعدون الظلمة على ظلمهم فهم غير مرغوبين من قبل الرعية ، وفى المقابل ارشده الى صفات الطبائفة الجيدة التى تساعد على احقاق الحق ، وتخلص فى اداء النصيح اليه ، وبعد ذلك أخذ يتحدث عن طبقات الرعية ، وقسمهم الى الاقسام التالية : كتاب العامة والخاصة وقضاة العدل ، وعمال الانصاف ، والهرقيق ، وأهل الجزية والخراج من أهل الذمة ، والتجار وأهل الصناعات ، والجنود ، ثم أخذ يتكلم عن كل طبقة على حده مفصلاً ما فيه صلاح هذه الفئة ، وصلاح الدولة بها ، وما هى الاسباب التى تصلح أمر هذه الفئات ، وكيف أن هذه الطبقات تمتاز بقوة ترابطها ، وأن كل طبقة منها مكلمة لآخرى ، وعند حديثه عن الجند ، طلب من واليه الاشر أن يولى امرتهم انصحهم لله فى ظنه ممن يمتاز بالامانة والعفاف .

وأرشده كذلك الى أبرز الصفات التى يجب أن يتحلى بها الأمير فقال هو : ممن يبطل^١ فى الغضب ويستريح الى العذر ، ويرحم الضعفاء ، وينبوا على الاقوياء ولا يمكنهم من الظلم والتعدي على الضعفاء ، ولا يشيره العنف ، ولا يهيج غضبه .

وطلب منه ايضا عند حديثه عن الكتاب أن يقسمهم الى مجموعات ، كل مجموعة تكون متخصصة فى لون معين من الكتابة ، كأن يكون هناك كتاب متخصصون فى الكتابة الى الاعداء ، وآخرون لاجوبة عمال السواد ، ومما الى ذلك .

ولما فرغ من وصيته بأمر رعيته شرع فى وصيته بأداء الفرائض التى

(١) ابن ابى الحديد : شرح نهج البلاغة ، ج ١٧ ، ص ٣٤ ، ٣٦ .

افترضها الله عليه ، ثم نهاه عن الاحتجاب ، ومحابة الاقارب ، وأمره أن يقبل السلم والصلح اذا دعى اليه ، مع تحذيره من غائلة العدو وبعد الصلح ودعاه الى الوفاء بالعهد ، ونهاه عن القتل والعدوان ، والاعجاب بالنفس وحب الاطراء ، وحذره من المن والتزبد في نعله ، ومخالفة الوعد ، ونهاه كذلك عن العجلة ، واللجاجة ، والوهن ، ثم ختمها بالدعاء بأن يوفقهما لما فيه خير الدين والدنيا (١)

والذى يهمننا من هذا العهد تلك الفقرة التى تخص القضاء ، وبعض الفقرات الاخرى التى تخص المظالم ، والخض على العدل ، والتى سنتعرض لها فى الصفحات التالية عند الحديث عن المظالم .

ومما جاء فيما يخص القضاء قوله : (ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيته فى نفسك ، ممن لا تضيق به الامور ولا تمحكه (٢) الخصوم ، ولا يتمادى فى الزلة ، ولا يحصر (٣) من الفى الى الحق اذا عرفه ، ولا تشرف نفسه على طمع ، ولا يكتفى بأدنى فهم دون أقضاه ، وأوقفهم فى الشبهات ، وأخذهم بالحجج ، وأقلهم ثبرما بمراجعة الخصم ، وأصبرهم على تكشف الامور وأصرهم عند اتضاح الحكم ، ممن لا يزدحمه اطراء ، ولا يستميله اغراء ، وأولئك قليل .

ثم أكثر تعاهد قضائه ، وانسح له فى البذل ما يزيح غلته ، ويقل معه حاجته الى الناس ، واعطه من المنزلة لديك ما لا يطمع فيه غيره من خاصتك ليأمن بذلك اغتيال الرجال له عندك . فانظر فى ذلك نظرا بليغا فان هذا

(١) انظر النص كاملا فى الملاحق .

(٢) المحك : اللجاج ، والمحاكة الملاجة انظر : الجوهرى : الصحاح

ج ٤ ، ص ١٦٠٧ .

(٣) الحصر : العى ، والحصر ايضا ضيق الصدر انظر : الجوهرى :

المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٦٣١ .

الدين قد كان أسيرا في أيدي الاشرار يعمل فيه بالهوى ، وتطلب به
الدنيا (١) .

ان هذه التعليمات القيمة لم تتح لها فرصة التطبيق لان رجلا
من أهل الذمة يسمى الخانسيار - أحد دهاقنة القلزم (٢) - ترصد الاشرار
في القلزم محطة نزوله قبل أن يدخل مصر ، وما أن وصل الاشرار الى القلزم
حتى كان في استقباله الخانسيار ، فقال له : انزل فاني رجل من أهل
الخراج ، وقد احضرت ما عندي ، فنزل الاشرار فأتاه بطعام ، وعلف ، وسقاه
شربة عسل جعل فيها سما ، فلما شربه مات من فوره ، وذلك في سنة (٣٧ هـ
٦٥٧م) (٣) ، وقيل سنة (٣٨ هـ / ٦٥٨م) (٤) .

(١) ابن ابي الحديد : شرح نهج البلاغة ، ج١٧ ، ص ٥٨ - ٥٩ ، محمد

مخلاف : القديم العصري ، مجلة القضاء الشرعي ، ص ١ ، ٤٤ ، صفر

١٣٤١ هـ ، ص ١٤٧ - ١٤٩ .

(٢) القلزم بالضم ثم السكون ثم زاي مضمومة ، وميم ، وسمى بحر القلزم قلزما

لالتهامه من ركبته ، والقلزم أيضا مدينة مبنية على شفير البحر وبها

فرضة مصر ، ومنها تحمل حمولات مصر والشام الى الحجاز واليمن انظر

ياقوت الحموي : معجم البلدان ، ج٤ ، ص ٣٨٧ - ٣٨٩ .

(٣) القلقشندي : صبح الاعشى ، ج٣ ، ص ٤١٩ ، ابن ابي الحديد :

المصدر السابق ، ج٥ ، ص ٩٨ - ١٠١ ، ابن تغري بردي : النجوم

الزاهرة ، ج١ ، ص ١٠٣ - ١٠٥ .

(٤) الطبري : تاريخ الرسل والملوك ، ج٥ ، ص ٩٥ - ٩٦ ، ابن الاثير : =

فتألم لموته على (رضى الله عنه) ألما شديدا ، ومما قاله عندما نقل اليه خبر موته : (رحم الله مالكا ، نلقد كان لى كما كنت لرسول الله (صلى الله عليه وسلم)) (١) ، وقال فيه ايضا : (وهل موجود مثل ذلك ؟ لو كان حديدا لكان قيذا ، ولو كان حجرا لكان صلدا على مثله فلتبك البواكى) (٢).
ما اشتمل عليه الكتاب من توجيهات قضائية : —

يمكن للباحث أن يجمل أهم التوجيهات التى حواها هذا الكتاب الجليل بما يلى : —

— دعا أمير المؤمنين على بن ابي طالب (رضى الله عنه) واليه الاشترا أن يختار أفضل الناس واحسنهم للقضاء (ثم اختر للحكم بين الناس افضل رعيته فى نفسك) ممن يتميز برجابة الصدر ، وعمق التفكير ، وممن لا يثار بسهولة من قبل الخصوم ، وان يكون صبورا جلدا على تقصى الحقائق دون أن يظهر عليه الضجر ، لكثرة البحث ، ومراجعة الخصوم ، لان التضجر مثلبة فى الرجال . وأن يكون متوقفا عند الشبهات بعيدا عن الغرور بحيث لا يزدنيه اطراء ، ولا يستميله اغراء .

— أن حقوق القاضى تنحصر فى امرين : الاول مادى ، والثانى معنوى ، فالمادى هو بذل المال له (بما يزيل عنه وتقل معه حاجته الى الناس) ، حتى لا تهفو نفسه للرشوة ، ونى المقابل يجب على القاضى أن يكون راضيا بما قسمه الله له من الرزق (فلا تشرف نفسه على طمع) ، لان القاضى اذا قورنت المهام التى يقوم بها مع الاجر الذى يتقاضاه نجد أنه

= الكامل ، ج٣ ، ص ٣٥٢ - ٣٥٣ .

(١) ابن ابي الحديد : المصدر السابق ، ج١٥ ، ص ١٠١ ، ٩٨ .

(٢) الذهبى : سير اعلام النبلاء ، ج٤ ، ص ٣٤ .

— ٣٣٨ —

لا مجال للمقارنة ، وان هذه المهام المتعلقة بأحوال الناس وحررياتهم ، واعراضهم لا يمكن أن تقدر بثمن أو أجر ، لذلك كان على القاضي ألا يوازي بين دخله ومهامه لانه سيجد نفسه خاسرا .

وأما المعنوي فهو اعطاؤه منزلة رفيعة لدى الحكام ولدى رجال الدولة حتى لا يطمع فيه خاصة القوم وصفوتهم ، لان مكانته وحظوته عند ولى الامر تجعلهم غير مستطيعين النيل منه .

— وأن يكون القاضي معتدا بذاته قويا بشخصيته ، فاذا أخطأ وتبين له وجه الصواب ، عاد اليه فوراً دون تردد ، ودون أن يتمادى نسي الزلة ، لان الضعيف هو نقط من يخشى التراجع عن خطئه ، فحين أن الرجوع الى الحق هو من صفة الاقوياء .

— ويشير الكتاب الى أن على بن ابي طالب (رضى الله عنه) سار على نهج من سبقه في فصل السلطة القضائية عن الولاية حتى يتفرغ الولاة لتصرف أمور ولاياتهم ، فقد ترك أمر اختيار القضاة للولاة أنفسهم .

— كذلك يلاحظ المتأمل أن هناك نصوصاً مشتركة بين بعض ما ورد

في كتاب على (رضى الله عنه) وما ورد في كتاب عمر بن الخطاب لابي موسى الاشعري (رضى الله عنهما) وفي غيره من الكتب ومن هذه النصوص التى اعتنى بها كلا الكتابين : —

أ) أن عليا (رضى الله عنه) ركز على قضية الفهم فى القاضى فقال : (ولا يكتفى بأدنى فهم دون أقصاه) وورد فى كتاب عمر لابي موسى (رضى الله عنهما) : (فانهم اذا ادلى اليك) ، (الفهم الفهم فيما يتلجج فى نفسك) .

ب) كذلك ركز على على أن القاضي يجب أن يرجع الى الحق اذا ثبت لديه أنه أخطأ فقال : (ولا يتمادى فى الزلة ، ولا يحصر من الفى السيى الحق اذا عرفه) وفى ذلك يقول عمر : (ولا يمنعك قضاء قضيت به اليوم =

فراجعت فيه نفسك ، وهوديت فيه لرشدك أن تراجع فيه الحق ، فان الحق
قديم ، ولا يبطل الحق شيء ، وأن مراجعة الحق خير من التماذى نسي
الباطل (.

(ج) حذر على (رضى الله عنه) قضاته من التضجر والفضب فقال :
(ثم اختر للحكم بين الناس . . . ممن لا تضيق به الامور ، ولا تمحكه الخصوم
. . . وأقلهم تبرما بمراجعة الخصم) ، فى حين قال عمر : (وأياك والفضب
والفلق ، والضجر ، والتأذى بالناس عند الخصوم ، والتنكر للخصوم فى مواطن
الحق) (١) .

(د) وأوصى على واليه بان يوسع على قضاته فى الرزق فقال : (وانسح
له فى البذل ما يزيح غلته ، ويقل معه حاجته الى الناس) ونى ذلك يقول
عمر فى رسالته الى ابى عبيدة ومعاذ بن جبل (رضى الله عنهم جميعا)
فى الشام : (أن انظروا رجالا من أهل العلم الصالحين من قبلكم فاستعملوهم
على القضاء ، وأوسعوا عليهم فى الرزق ليكون لهم قوة وعليهم حجة) (٢) .
نخلص مما تقدم الى أن توجيهات أمير المؤمنين على (رضى الله
عنه) فى هذا الكتاب مستقاه من المعين الذى أخذ منه عمر بن الخطاب
(رضى الله عنه) ، فى حين اذا نظرنا الى الكتاب ككل نستطيع أن نقول أنه
قدم لنا دستور دولة وليس مرسوم تولية موظف ، اذ تحدث عن كل أمور الدولة
وما يصلح شأنها .

(١) انظر الفصل الثانى رسالة عمر لابي موسى الاشعري .

(٢) انظر الفصل الثانى من الباب الاول .

المظالم في عهد علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) :-

لم يكن أمير المؤمنين علي (رضي الله عنه) أقل اهتماماً بالمظالم ممن سبقه من الخلفاء ، فقد كان شديد الحرص على إقامة العدل وأرجاع الحقوق إلى أصحابها ، والاخذ على أيدي الظالمين لرد الحقوق للمظلومين ، فكان ينظر في كل شكاية تأتيه من المتظلمين ويبت فيها من فوره (١) .

وحتى يسهل على المتظلمين الاتصال به في كل وقت خصص بيتاً خاصاً سماه " بيت القصص " يلقي الناس فيه رقاعهم التي تحتوي مظالمهم (٢) لذا يعتبره المقيزي (٣) أول من نظر في المظالم من الخلفاء (٤) .

ومن مظاهر اهتمامه بالمظالم كثرة وصاياه لعماله بانصاف المظلوم ، والرفق بالرعية فقد كتب إلى عماله : (من عهد الله على أمير المؤمنين إلى من مر به الجيش من جباة الخراج وعمال البلاد أما بعد : فاني قد سيرت جنوداً هي مارة بكم ان شاء الله ، وقد أوصيتهم بما يجب لله عليهم من كف الأذى ، وصرف الشذى (٥) ، وأنا أبرأ اليكم وإلى ذمتكم (٦) من معصرة الجيش ، الا من جوعة المضطر لا يجد عنها مذبحاً إلى شعبه ، فنكلوا بمن تناول منهم ظلماً عن ظلمهم ، وكفوا أيدي سنهاكم عن مضادتهم ، والتعرض

(١) حسن إبراهيم حسن : النظم الإسلامية ، ص ٣١١ .

(٢) ابن أبي الحديد : المصدر السابق ، ج ١٧ ، ص ٨٧ .

(٣) الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٠٧ .

(٤) هذه الدعوى يعوزها الدليل لأنه كما مر معنا فان النبي صلى الله

عليه وسلم ، وأبا بكر وعمر وعثمان جميعهم قد نظر في المظالم .

(٥) الشذى : الأذى والشر انظر الجوهرى : الصحاح ج ٦ ، ص ٢٣٩٠ .

(٦) أي اليهود والنصارى الذين بينكم .

لهم فيما استثنيناه منهم ، وأنا بين أظهر الجيش ، فارتفعوا الى مظالمكم وما عراكم مما يفلحكم من امرهم ، ولا تطيقون دفعه الا بالله وسي أخيره بمعونة الله ان شاء الله (١) -

وكذلك نجده يحض ولا ته عند تعيينهم على أن يجلسوا للمظالم لا يصل الحقوق الى أصحابها ، نقد كتب الى الاشترا النخعي واليه المعين على مصر ما يلي : (واجعل لذوي الحاجات منك قسما تفرغ لهم فيه شخصك وتجلس لهم مجلسا عاما ، فتواضع فيه لله الذي خلقك ، وتقعده عنهم جندك ، واعوانك من احراسك وشرطك حتى يكلمك متكلم غير متمتع ، فاني سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول في غير موطن : ((لن تقدر أمة لا يؤخذ للضعيف فيها حقه من القوى غير متمتع)) (٢) .

وحذر الاشترا ايضا من الظلم ، لان الظلم من عوائق الملك ، والسبب الرئيسي في سقوط الدول فقد قال : (انصف الله وانصف الناس من نفسك ومن خاصة أهلك ، ومن لك هوى فيه من رعيته ، فانك الا تفعل تظلم ، ومن ظلم عباد الله كان الله خصمه دون عبادته ، ومن خاصمه الله ادحض حجه وكان الله حربا عليه حتى ينزع أو يتوب . وليس شيء ادعى الى تغيير نعمة الله وتعجيل نقمته من اقامة على ظلم ، فان الله يسمع دعوة المضطهدين وهو للظالمين بالمرصاد) (٣) .

(١) ابن أبي الحديد : شرح نهج البلاغة ، ج ١٧ ، ص ١٤٧ .

(٢) ابن أبي الحديد : المصدر السابق ، ج ١٧ ، ص ٨٢ . ونص الحديث

عند ابن ماجه (سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٨١٠) ، كتاب الصدقات ،

حديث رقم (٢٤٢٦) وغير متمتع : اي من غير أن يصيبه أذى يقلقله

يزمجه انظر ابن ماجه : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٨١٠ حاشية رقم ٢٤٢٦ .

(٣) ابن أبي الحديد : المصدر السابق ، ج ١٧ ، ص ٣٤ ، القلقشندی =

واليك كيف نظر الامام الى موضوع الخراج الذي أصبح فيما بعد من أهم اختصاصات ولاية المظالم فقد قال : (وتفقد أمر الخراج بما يصلح أهله فان صلاحه وصلاحهم صلاحا لمن سواهم ، ولا صلاح لمن سواهم الا بهم ، لان الناس كلهم عيال على الخراج وأهله . ولكن نظرك في عمارة الارض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج ، لان ذلك لا يدرك الا بالعمارة ، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرج البلاد ، وأهلك العباد ، ولم يستقم امره الا قليلا ، فان شكوا ثقلا أو علة ، أو انقطاع شرب ، أو بالة ، أو احالة ارض اغتمرها غرق ، أو أجحف بها عطش ، خفف عنهم بما ترجو أن يصلح به أمرهم) (١). هذه نظرات للامام في انصاف الرعية وتجنب ظلمها ، كانت فيما بعد معادا في تنظيم ولاية المظالم .

لقد كان على حريصا على الا يتميز هو ولا أهل بيته على أحد من أفراد رعيته بأي ميزة من الميزات ، وكان يرى أنه ليس له ولا لاحد من أفراد أسرته حق في مال المسلمين زيادة على ما فرض لهم ، فعن أبي رافع خازن بيت المال في عهد علي (رضي الله عنه) قال : دخل علي يوما وقد زينت ابنته ، فرأى عليها لؤلؤة من بيت المال قد كان عرنها ، فقال : من اين لها هذه ؟ الله علي أن أقطع يدها ، فلما رأيت جده في ذلك ، قلت : أنا يا أمير المؤمنين زينت ابنة اخي ، ومن اين كانت تقدر عليها لو لم أعطيها فسكت (٢) . ويبدو أن أبا رافع قدمها لها على سبيل الاعارة المسترده . وكانت صرامته مع آل بيته سببا في تخلي بعض آل بيته عنه ولجوئهم الى اعدائه ، كما حدث مع أخيه عقيل بن ابي طالب ، فيذكر أن عقيل طلب

= صبح الاعشى ، ج ١٠ ، ص ١٢ - ١٥ .

(١) ابن ابي الحديد : المصدر السابق ، ج ١٧ ، ص ٧٠ - ٧١ .

(٢) الطبري : تاريخ الرسل والملوك ، ج ٥ ، ص ١٥٦ .

من بيت المال شيئاً لم يكن له حق فيه ، فمنعه علي ، وقال : يا أخى ليس لك فى هذا المال الا ما اعطيتك ، ولكن أصبر حتى يجىء مالى وأعطيك ما تريد فلم يرض عقيلاً هذا الجواب ، ففارق عليا ، وقصد معاوية بالشام (١) . ونجده (رضى الله عنه) وهو على فراش الموت يوصى ابناؤه بنصرة المظلوم ، نقد قال : (يا بنى انى موصيكم بتقوى الله وطاعته) وقولوا الحق ولو على أنفسكم ، وكونوا للظالم خصما وللمظلوم أموانا ، ولا تأخذكم فى الله لومة لائم) (٢) .

لقد كان القضاء فى عهد الراشدين صورة مشرقة تجسدت فيها روح العدالة بكل معانيها لتصبح مثلاً ينير الطريق للأجيال على مر العصور ، وليبأهوا كل الامم . ولكن قبل أن انهى حديثى عن هذا العهد اود أن اشير الى أن بعض المؤرخين ذهبوا الى أن قضاة العهد الراشدى كانوا مقيدين ، وأن سلطاتهم كانت لا تتعدى الفصل بين الخصوم فقط ، ولا تدخل فى دائرتهم اقامة الحدود ، والسجن ، وغير ذلك من الامور وهذا ما أكدته ابن خلدون (٣) ، وتابعه على ذلك عدد لا بأس به من المؤرخين المحدثين ولكن مع شىء من التفصيل ، ومن هؤلاء الشيخ محمد بك الخضرى (٤) الذى قال : (ويظهر لنا أن قضاء القضاة فى عهد الخلفاء الراشدين كان قاصراً على فصل الخصومات المدنية ، أما القصاص والحدود ، فكانت

(١) ابن الطقطقا : الفخرى ، ص ٨٥ .

(٢) ابن اعثم : الفتوح ، ج ٤ ، ص ١٤٢ .

(٣) مقدمة ابن خلدون ، ص ١٢٥ .

(٤) محاضرات فى تاريخ الامم الاسلامية ، ص ٤٥٨ ، عطية مشرفة : القضاء

فى الاسلام ، ص ١١٠ ، عبد العزيز القاسم : النظام القضائى الاسلامى

مقارنا بالنظم القضائية الوضعية ، ص ٤٥ .

ترجع الى الخلفاء وولاية الامصار لاننا رأينا قضايا حكم فيها الخلفاء والامراء
بقتل قصاصا ، أو جلد لسكر ، ولم يبلغنا أن قاضيا ليس أميرا قضى بعقوبة منها
أو نفذها ، وكانت العقوبات التأديبية كالحبس لا يأمر بها الا الخليفة أو
عامله ، وكانت الدائرة القضائية ضيقة .

وقال ابن عرنوس (١) مؤيدا محمد بك الخضرى أن الدائرة القضائية
فى هذا العهد كانت ضيقة فقال : وفى مقدمة ابن خلدون انما كان للقاضى
فى عصر الخلفاء الفصل بين الخصوم فقط . ثم يتابع قوله : نعم قد يفوض له
الخليفة نظر بعض الامور العامة لا باعتبارها داخلية فى ولاية القضاء ، ولكن
لما يراه فى القاضى من الكفاءة للقيام بها فقد فوض عمر (رضى الله عنه)
لقاضيه أبى ادريس الخولانى النظر فى المظالم .

ان القول أن دائرة اختصاص القضاة فى العهد الراشدى كانت ضيقة
وأنها لا تشمل الا الامور المدنية قول لا يسلم به لانه لا يوجد نص على
تحديد صلاحيات القضاة فى الامور المدنية فقط لا بل أن هناك بعض الأدلة
التي تؤكد أن الخلفاء قد منحوا الحرية لقضاتهم للبت فى كل القضايا
المعروضة عليهم على اختلاف انواعها ، بل ترك عمر (رضى الله عنه) كما
تقدم الحرية لقضاته فى مشاورته أو عدمها ، فقد كتب الى شريح كما تقدم فى
الفصل الخاص بالقضاء فى عهد عمر : (اذا أتاك قضاء ناقضى بما فى كتاب
الله فان أتاك ما ليس فى سنة نبي الله ناقضى بما يجتمع فيه رأى
المسلمين ، فان أتاك ما لم يجتمع فيه رأى المسلمين فاختر احدي اثنتين
ان شئت فاجتهد رأيك ، وتقدم) .

ان هذا يدل دلالة واضحة على أن صلاحيات القاضى كانت واسعة
وليست ضيقة ، كما أن القضاة فى هذا العهد كانوا يعززون ويسجنون من

يرونه يستحق السجن ، تكما مر معنا أن ابن سمود قاضي عمر على الكوفة جلد رجلا من قريش اربعين سوطا لوجوده مع امرأة في ملحفتها ، وعرفه للناس وقضى كذلك شريح بالقسامة في قتل لم يعرف قاتله ، وكان شريح ايضا كما مر معنا يسجن من يستحق السجن ، فقد سجن أحد أقاربه ، وسجن آخر في قضية جارية ، وكان يجلد شاهد الزور ويعرفه للناس الى غير ذلك من القضايا التي مرت معنا في الفصول السابقة .

أما ابن مرنوس فقد وقع في خطأ تاريخي عندما ذكر أن عمر نوض لقاضيه أبي ادريس الخولاني النظر في المظالم ، فكما هو معلوم أن أبا ادريس لم يتول القضاء في عهد عمر ، وإنما تولاه في العهد الاموي .
وأثيرت مسألة أخرى أيضا حول القضاء في العهد الراشدي ، وهي أن الغالب في هذا العهد نظام القاضي الفرد ، وأنه لم يكن يجلس للقضاء في الخصومة الواحدة أكثر من قاض (١) .

وهذه دعوى أيضا يدحضها الواقع التاريخي ، تكما تقدم في الفصول السابقة ، كان ابو بكر (رضى الله عنه) يشرك الصحابة في كثير من القضايا المشككة ، وكان عمر (رضى الله عنه) يشرك معه عليا وزيدا (رضى الله عنهما) في كثير من المسائل ، أما عثمان (رضى الله عنه) فكان لا يقضى في مسألة الا بحضور اربعة من الصحابة الكرام ، لا بل كان الخلفاء الراشدون يلزمون قضا تهم بعدم البت في أى قضية الا بعد مشاورة الفقهاء الذين كانوا يجلسون معهم في مجلس القضاء .

وهكذا رأينا العدالة المشرقة في هذه الحقبة من الزمن والتي تعتبر من أنضل الحقب في التاريخ الاسلامي ، وهكذا أيضا نشأ القضاء الاسلامي متكاملا آخذا بمبدأ البساطة بعيدا عن التعقيد والتحايل .

(١) شوكت عليان : قضاء المظالم في الاسلام ، ص ٣٨ .

الباب الثاني

القضاء في العصر الاموي

الفصل الاول :-

- قواعد تولية القضاة وعزلهم

الفصل الثاني :-

احوال القضاة في هذا العهد واختصاصاتهم.

الفصل الثالث :-

- القضاء في الولايات

الفصل الرابع :-

- المظالم

الفصل الاول

قواعد تولية القضاة وعزلهم .

— ٣٤٨ —

لم يختلف القضاء في العصر الاموي كثيرا عما كان عليه في العهد الراشدي من ناحية اختيار أفضل العناصر لتولي منصب القضاء ممن يخشون الله ويحرصون على الحكم بين الناس بالعدل ويمكن أن نلخص أهم المميزات للقضاء في العصر الاموي فيما يلي : —

— أن القضاء في هذا العصر لم يتأثر بالسياسة ، اذ كان القضاة يتمتعون بحرية كاملة في مناقشة القضايا ، والاجتهاد في المسائل التي لم يرد فيها نص دون أن يتأثروا بميول الدولة الحاكمة ، بل كانوا مطلقى التصرف وأحكامهم كانت نافذة على الجميع حتى على الخلفاء ، ومال الدولة ، واذا حدث تدخل من قبل بعض الخلفاء أو الولاة من أجل التأثير على أحكام بعض القضاة ، كان القاضي لا يتردد في ترك منصبه ، لان ذلك اخلال بحصانته القضائية .

— وشهد هذا العصر أيضا اتساعا في سلطة القضاة ، اذ أصبح من ضمن صلاحيات بعض القضاة ، النظر في الجراح ، والاوقاف ، والاحباس والعناية بالمساجد والاشراف عليها ، ورئاسة الموسم ، والنيابة عن الخليفة في أثناء غيابه الى غير ذلك من الامور بالاضافة الى مهمته الاصلية وهي الفصل في الخصومات .

— وفي هذا العصر دونت الاحكام القضائية بشكل أوسع ، وذلك لكثرة المنازعات المختلفة بعكس الحال في العهد الراشدي .

— وتميز هذا العصر كذلك بأشراك أكثر من قاض في المصر الواحد وهذه تعتبر البذرة الاولى لهيئات المحاكم التي جاءت فيما بعد .

— وفي هذا العصر ظهرت بعض المحاولات لتوحيد مصادر الاحكام القضائية ، فيذكر أن الوليد بن عبد الملك (٨٦-٩٦هـ / ٧٠٥-٧١٥م) كتب

يحمل القضاة على قول خالد بن معدان (١) ، فعن بحير بن سعد قال :
كتب الوليد الى خالد بن معدان فى مسألة ، فأجابه فيها خالد فحمل
القضاة على قوله (٢) .

وكذلك اراد عمر بن عبد العزيز (رضى الله عنه) (٩٩-١٠١هـ /
٧١٧ - ٧٢٩م) أن يوحد الاحكام القضائية بجعل قضاة الجند قضاة للرمية
فى آن واحد فعن سليمان بن حبيب (٣) قال : (اراد عمر بن عبد العزيز
أن يجعل أحكام الناس والاجناد حكما واحدا ، ثم قال : انه كان فى كل
مصر من أمصار المسلمين وجند من أجنادهم ناس من أصحاب رسول الله
(صلى الله عليه وسلم) ، وكان منهم قضاة قضا بأقضية أجازها أصحاب
رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ورضوا بها ، وأمضاها أهل المصير

(١) ابو زرعة الدمشقى : تاريخ أبى زرعة الدمشقى ، ج١ ، ص ٦٠١ ، وخالد
ابن معدان بن ابى كرب ، ابو عبد الله الكلامى الحمصى ، هو شيخ
أهل الشام ، وهو من أئمة الفقه ، وثقه ابن سعد والعجلي ، ويعقوب
ابن شيبة ، والنسائى ، توفى سنة (١٠٣هـ / ٧٢١م) انظر الذهبى :
سير اعلام النبلاء ، ج٤ ، ص ٥٣٦ - ٥٤١ .

(٢) الذهبى : سير اعلام النبلاء ، ج٤ ، ص ٥٣٨ .

(٣) هو سليمان بن حبيب المحاربى الدمشقى ، أبو أيوب ، وقيل أبو ثابت
حدث عن أبى هريرة ومعاوية ، وأبى أمامة الناهلى ، وروى عنه الاوزاعى
وأبيوب بن موسى ، وعبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز ، وجماعة ، وكان
اماما كبير القدر ، وثقه ابن معين وغيره ، وقال النسائى : ليس به بأس
قال الواقدى توفى سنة (١٢٦هـ / ٧٤٣م) انظر المصدر السابق نفسه
ج٤ ، ص ٣٠٩ ، ابن سعد : الطبقات ، ج٧ ، ص ٤٥٦ .

كالصلح بينهم ، فهم على ما كانوا عليه من ذلك (١) .

— كما شهد هذا العصر ظهور ألقاب قضائية جديدة ، لم تكن معروفة في العهد الراشدي ، ومن هذه الألقاب ، " قاضي الخلفاء " الذي تلقب به قاضي دمشق سليمان بن حبيب (٢) .

ويبدو أن هذا القاضي تلقب بهذا اللقب لأنه تولى قضاء دمشق مدة ثلاثين سنة (٣) وخلال هذه المدة تعاقب على الدولة عدد من الخلفاء (٤) ، وهو ما يزال في منصبه فأطلق عليه هذا اللقب .

— وتميز هذا العصر أيضا بتطور النظر في المظالم ، إلى غير ذلك من المميزات التي ستتضح بشكل جلي خلال معالجتنا لفصول هذا الباب .

أهم الشروط التي كان يشترطها خلفاء بني أمية في قضاةهم : —

ان أول اشارة تشير الى اشتراط شروط خاصة في القضاة المعيّنين بالاضافة للشروط العامة وهي : (الاسلام ، الحرية ، والبلوغ ، والعقل

(١) ابن طولون : قضاة دمشق ، ص ٤١٦ ، ابو زرة الدمشقي : تاريخ

ابي زرة الدمشقي ، ج ١ ، ص ٢٠٢ .

(٢) ابن عساكر : تهذيب تاريخ ابن عساكر ، ج ٦ ، ص ٢٤٦-٢٤٧ .

(٣) الذهبي : سير اعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ٣٠٩ ، وكيع : المصدر السابق

ج ٢ ، ص ٢٢٢ .

(٤) تولى القضاء في عهد عبد الملك بن مروان ، والوليد بن عبد الملك ،

وسليمان بن عبد الملك ، وعمر بن عبد العزيز ، ويزيد بن عبد الملك

وهشام بن عبد الملك .

والعدالة ، والعلم ، والذكورة (١) تعود الى عهد معاوية بن أبي سفيان (رضى الله عنه) ، اذ نجده يكتب الى واليه على مصر ألا يولى قضاءها الا أزديا أو حضرميا (٢) ، لذا كان لهيعة (٣) يقول : (أنا تاسع تسعة ولوا القضاء بمصر من حضرموت وهم يونس بن عطية (٤) ، وأوس (٥) ،

(١) السمناني : روضة القضاة ، ج ١ ، ص ٥٢ - ٦٠ .

(٢) ابن حجر : رفع الاصر عن قضاة مصر ، ق ٢ ، ص ٢٨٢ ، ابن عبد الحكم ، فتوح مصر وأخبارها ، ص ١٢٥ .

(٣) هو لهيعة بن عيسى ، تولى قضاء مصر مرتين كان آخرها (١٩٩ -

٢٠٤ هـ / ٨١٤ - ٨١٩ م) ، وتوفي في مستهل ذي القعدة وهو على قضاها ، ومن أحسن ما عمله أنه قضى في كل أحباس مصر ، كما اتخذ ثلاثين من الشهود جعلهم بطلانته ، وكان من بينهم سعيد بن تليد ومعاوية الاسواني ، وسليمان بن برد ، وقد أمر صاحب مائله سعيد ابن تليد أن يجدد السؤال عن الشهود ، والموسومين بالشهادة في كل ستة أشهر فمن حدث له جرح أوقفه

انظر الكندي : الولاة وكتاب القضاة ، ص ٤٢١ - ٤٢٤ .

(٤) هو يونس بن عطية الحضرمي تولى القضاء سنة (٨٤ هـ / ٧٠٣ م) ،

وعزل في مستهل سنة (٨٦ هـ / ٧٠٥ م) ، فكانت ولايته للقضاء

سنة وسبعة أشهر ، وتوفي في السنة الاخيرة .

انظر الكندي : الولاة وكتاب القضاة ، ص ٣٢٢ - ٣٢٤ ، وكيع : أخبار

القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٥) هو أوس بن عبد الله بن عطية ، ابن أخى يونس بن عطية ، تولى القضاء

بعد يونس مدة شهر ونصف ، انظر الكندي : المصدر السابق ، ص ٣٢٤ .

ويحيى (١) ، وتوبة (٢) ، وخير (٣) ، وغوث (٤) ، ويزيد (٥) ،

(١) هو يحيى بن ميمون الحضرمي تولى قضاء مصر من قبل هشام بن عبد

الملك لتسع بقين من رمضان سنة خمس ومائة ، وتوفي سنة (١١٤هـ /

٧٣٢ م) انظر : المصدر السابق نفسه ، ص ٣٤٠ ، وكيع :

المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢٢٩ .

(٢) هو توبة بن نمر الحضرمي (١١٥ - ١٢٠هـ / ٧٣٣ - ٧٣٧ م) ، يكنى

أبا محجن ، وأبا عبد الله ، ولي من قبل الوليد بن رفاعه ، توفي سنة

(١٢٠هـ / ٧٣٧ م) انظر الكندي : المصدر السابق ، ص ٣٤٣ - ٣٤٧

وكيع : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢٣٠ ، الذهبي : تاريخ الاسلام

ج ٤ ، ص ٢٣٦ .

(٣) هو خير بن نعيم الحضرمي (١٢٠ - ١٢٧هـ / ٧٣٧ - ٧٤٤ م) تولى

من قبل حنظلة بن صفوان الكلبي في شهر ربيع الآخر سنة عشرين ومائة

انظر الكندي : المصدر السابق ، ص ٣٤٨ .

(٤) هو غوث بن سليمان الحضرمي ، ولي من قبل أبي عون يوم الاحد

لنصف من شهر رمضان سنة (١٣٥ - ١٤٠هـ / ٧٥٢ - ٧٥٧ م) ،

والمرة الثانية (١٤٠ - ١٤٤هـ / ٧٥٧ - ٧٦١ م) ، والثالثة (١٦٧

- ١٦٨هـ / ٧٨٣ - ٧٨٤ م) ، وكان عالما بمعاني القضاء وسياسته

انظر الكندي : المصدر السابق نفسه ، ص ٣٥٦ - ٣٥٩ ، وكيع :

المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢٣٦ ، محمد محمد أمين : الشاهد

العدل في القضاء الاسلامي ، مجلة البحث العلمي والتراث الاسلامي

جامعة ام القرى ، ع ٥ ، ١٤٠٢هـ ، ص ٤٣ حاشية رقم ٧ .

(٥) هو يزيد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن بلال خليفة غوث عندما =

— ٣٥٣ —

وصد الله (١) ، ولهيعة بن عيسى وفى ذلك يقول الشاعر : —
لقد ولى القضاء بكل أرض من الغر الحضارة الكرام
رجال ليس مثلهم رجال من الصيد الجحاجة الضخام
وهذا لا يعنى أنهم لم يكونوا مؤهلين للقضاء بل كانت تتوفر فيهم
الشروط الاساسية الواجب توافرها فيمن يتولى القضاء يومئذ .
أما الخليفة الزاهد عمر بن عبد العزيز (رضى الله عنه) فكان
يشترط فيمن يوليه القضاء عدة شروط أهمها : الحلم ، والصرامة ، والنزاهة
والورع ، والعقل ، عالما بالسنة ، والفقه فقد قال : لا ينبغي للقاضى أن
يستقضى حتى يكون فيه سبع خصال : العلم ، والورع ، والنزاهة ، والصرامة
والعقل ، والعلم بالسنن والفقه (٢) . وفى رواية أخرى أن يكون فهما
عفيفا ، صلبا ، سافلا عما لا يعلم (٣) .
ومن شروطه أيضا أن يكون قاضيه حريصا على استشارة أهل العلم
بعيدا كل البعد عن الطمع ، همه اقامة العدل وانصاف المتخاصمين ، صاحب
شخصية قوية ، لا تتأثر بمن يلومها فى الحق ، فقد روى ابن قتيبة (٤) أن

-
- = خرج الى الصائفة انظر الكندي : المصدر السابق ، ص ٣٥٩-٣٦٠ .
(١) هو عبد الله بن بلال الحضرمي ، لم يذكره الكندي ، فى كتابه (الولاة
والقضاة) ، وذكره ابن حجر فى كتابه (رفع الاصر ، ق ٢ ، ص ٢٨٢)
ولم يترجم له أيضا ، الا أنه ذكر أنه تولى القضاء قبل لهيعة بن عيسى .
(٢) النويرى : الالمام فيما جرت به الاحكام والامور المقضية فى وقعة
الاسكندرية ، ج ٦ ، ص ١١٦ .
(٣) ابن قدامة : المغنى ، ج ٩ ، ص ٤٣ .
(٤) عيون الاخبار ، ج ١ ، ص ٦٠ ، وكيع : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٧٨ .

عمر بن عبد العزيز قال : (لا ينبغي للرجل أن يكون قاضيا حتى تكون فيه خمس خصال : يكون عالما قبل أن يستعمل ، مستشيرا لاهل العلم ، ملقيا للرجع (١) ، منصفا للخصم ، محتلا للائمة) .

وفي رواية أخرى قال : (خمس اذا أخطأ القاضي واحدة منهن كانت فيه وصمة : أن يكون فهما حلما ، عفيفا ، صليبا (٢) عالما سئولا عن العلم (٣) .

ومن شروطه كذلك أن يكون القاضي متميزا بالصبر (٤) ، والالانة غير متسرع (٥) ، حلما على الخصم مقتديا بالائمة (٦) .

وكان (رضى الله عنه) يضع لقوة شخصية القاضي وصلابته في الحق اعتبارا كبيرا فكان يقول : (لا يصلح للقضاء الا القوى على أمر الناس المستخف بسخطهم وملاصمتهم في حق الله ، العالم بأنه مهما اقترب من سخط الناس

(١) الرجع : الحرص والطمع ، وقال ابن قتيبة : الرجع الدناءة وتطرف النفس

الى الدون من العطية انظر وكيع : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٧٨ ؛

الجوهري : الصحاح ، ج ٣ ، ص ١٢١٦ .

(٢) اي شديدا قويا انظر الجوهري : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٦٣ .

(٣) ابن حجر : فتح الباري ، ج ١٦ ، ص ٢٧٠ ، السمناني : روضة

القضاة ، ج ١ ، ص ١٦٤ - ١٦٥ ، ابن الجوزي : سيرة عمر بن عبد

العزيز ، ص ٢٠٥ .

(٤) السمناني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٦٤ - ١٦٥ .

(٥) ابن الجوزي : سير عمر بن عبد العزيز ، ص ٢٠٥ .

(٦) البيهقي : السنن الكبرى ، ج ١٠ ، ص ١١٧ ، ابن عبد ربه : العقد

الفريد ، ج ١ ، ص ٨٤ ، الجاحظ : البيان والتبيين ، ج ٢ ، ص ١٥٠ .

وملا متهم في الحق والعدل والقصد استفاد بذلك ثمنا ربيحا من رضوان الله (١) .

وكذلك كان (رضى الله عنه) يشترط في قضاته العلم بالسوابق القضائية التي مضت من قبل قضاة الدولة الإسلامية (٢) ، لان أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز (رضى الله عنه) كان يدرك أن العلم بتلك السوابق التي مضت من قبل القضاة الاوائل الذين كانوا يتمتعون بموهبة خاصة فى القضاء ، يساعده على فتح افاق جديدة أمام قضاته ، وتنوير عقولهم ، وتبصيرها بأقضية هو لا العباقة ، ليحكموا بنفس أحكام هو لا القضاة اذا مرت بهم مسائل مشابهة لتلك المسائل مما يوفر عليهم بعض الجهد فى التفكير فى تلك المسائل ، ونجد المحاكم فى وقتنا الحاضر تحرص على معرفة السوابق القضائية ، ونجدها تحكم بأحكام مشابهة لقضايا بت بها منذ مدة طويلة لان الاجتهاد فى تلك القضايا لم يتغير .

لقد اكتسب القضاء مكانة مرموقة فى عهد عمر بن عبد العزيز (رضى الله عنه) اذ كان يعتبره من اركان السلطان الذى لا يثبت الا بها ، فقد كتب الى عامله على خراج خرسان عتبة بن زرة : (أن للسلطان أركاناً لا يثبت الا بها ، فالوالى ركن ، والقاضى ركن ، وصاحب بيت المال ركن

(١) النباهى : تاريخ قضاة الاندلس ، ص ٣ ، محمد شهير ارسلان : القضاء والقضاة ، ص ٧٤ .

(٢) وكيع : اخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٧٧ - ٧٨ ، ج ٢ ، ابن قدامة : المغنى ، ج ٩ ، ص ٤٣ ، السمنانى : دروس القضاة ، ج ١ ، ص ١٦٤ - ١٦٥ ، ابن الجوزى : سيرة عمر بن عبد العزيز ، ص ٢٠٥ .

والركن الرابع أنا (١) .

وكان آخر خلفاء بني أمية مروان بن محمد (١٢٨ - ١٣٢ هـ / ٧٤٤ م) ، يشترط في قضاة عدة شروط أبرزها : أن يكون قنوعا ، عفيفا ، نزيها ، متميزا بالفهم ، والوقار ، والورع ، كبير السن ، صاحب تجربة فقد كتب عبد الحميد الكاتب (٢) عن مروان بن محمد الى واليه عبد الله بن مروان الذي ارسله لقتال الضحاك بن قيس الشيباني الخارجي (٣) : (واعلم أن القضاء من الله بمكان ليس يشبهه شيء من الاحكام ، ولا بمثل محله أحد من الولاة لما يجري على يديه من مفايظ الاحكام ، ومجاري الحدود فليكن من تولية القضاء في عسكري من ذوى الخير في القناعة ، والعفاف ، والنزاهة ، والفهم ، والوقار ، والعصمة ، والورع ، والبصر بوجوه القضايا ومواقفها ، قد حنكته السن ، وأيدته التجربة ، وأحكمته الامور ، ممن لا يتصنع

-
- (١) الطبرى : تاريخ الرسل والملوك ، ج ٦ ، ص ٥٦٨ .
(٢) هو أبو غالب عبد الحميد بن يحيى بن سعد ، الذى قيل فيه (فتحت الرسا ئل بعبد الحميد ، وختمت بابن العميد) وهو من أهل الشام وكان فى أول أمره معلم صبية يتنقل فى البلدان ، وكان كاتب الخليفة مروان بن محمد ، وقتل معه فى مدينة بوضير المصرية سنة ١٣٢ هـ / ٧٤٩ م ، انظر الجاحظ : البيان والتبيين ، ج ١ ، ص ٢٠٨ ، حاشية رقم ٤ .

(٣) خرج الضحاك سنة ١٢٧ هـ فى الكوفة وبلغ أتباعه مائة ألف ثم غادر الكوفة الى الموصل ثم الى نصيبين ، فحاصره فيها عبد الله بن مروان بن محمد ، وقضى عليه وهزم أتباعه عند " مارددين " سنة ١٢٨ هـ =

للولاية ، ويستعد للنهضة ، ويجتري على المحابة في الحكم ، والمداهنسة في القضاء عدل الامانة ، عفيف الطمعة ، حسن الانصاف ، فهم القلب ، ورع الضمير ، متخشع السميت ، بادي الوقار ، محتسبا للخير ، ثم أجر عليه ما يكفيه ، ويسعه ، ويصلحه ، وفرغه لما حمله ، وأعنه على ما وليته ، فانك قد عرضته لهلكة الدنيا ، وبوار الآخرة ، أو شرف الدنيا ، وحطوة الآجله ان حسنت نيته وصدقته رويته ، وصحت سريره ، وسلط حكم الله على رعيته ، مطلقا عنانه منفذا قضاء الله في خلقه عاملا بسنته في شرائعه آخذا بحدوده وفرائضه وأعلم أنه من جندك بحيث ولايتك ، وفي الموضع الجارية أحكامه عليهم النافذة أقضيته فيهم ، فاعرف من توليه ذلك ، وتسندده اليه (١) .

وتدل هذه الرسالة الجامعة على أن القضاء في الدولة الاموية ظل محتفظا بخطورته حتى نهاية حكم بني أمية ، على الرغم من كثرة القلاقل والثورات التي شغلت التاريخ الاموي ، وهذا ان دل على شيء فانما يدل على ادراك خلفاء بني أمية دون استثناء من منصب القضاء ، فهم يدركون أن حدوث اي خلل فيه سيؤدي لا محالة الى اضطراب في الامن ، وزعزعة النظام كله .
أهم الشروط التي كان يشترطها بعض امراء الامصار في قضائهم :-

كان امراء الامصار في هذا العهد يشترطون بعض الشروط فيمن يولونه القضاء بالاضافة الى الشروط السابقة ، فيذكر أن زياد بن أبيه (٢)

= ابن الاثير : الكامل في التاريخ ، ج ٥ ، ص ١٣٥ ، ١٤٠ ، ١٤١

- (١) القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ١٠ ، ص ٢١٧ - ٢١٨ ، محمد كرد علي : رسائل البلغاء ، ص ١٩٥ ، عبد القادر المعاصيدي : واسط في العصر الاموي ، ص ٢٢٨ .
(٢) هو زياد بن عبيد الثقفي ، ابن سمية ، الوالي المشهور ، ولد عام =

والى العراق أيام معاوية بن ابي سفيان (رضى الله عنه) - كان يقول :
(اربعة اعمال لا يليها الا السن الذى قد عض على ناجذه : الثغر
والصائفة ، والشرط ، والقضاء) (١) .

أما الوالى عمر بن هبيرة (٢) فكان يشترط فيمن يوليه القضاء ، أن
يكون قارئاً للقرآن ، عالماً بالفرائض وأيام العرب والعجم (٣) .

طرق اختيار القضاة فى هذا العهد :

ان أهم الطرق التى كان من طريقها يصل الخلفاء وولاة الامصار
فى هذا العهد الى بغيتهم من الرجال ليولوهم القضاء هى : الترشيح

= الهجرة وقيل قبلها ، وقيل بل ولد يوم بدر ، يكنى أبا المغيرة ، كتب
لابى موسى الاشعري فى البصرة ، وكذلك كتب للمغيرة بن شعبة ، وابن
عباس (رضى الله عنهم جميعاً) ، كان بليفاً خطيباً مفوهاً ، وكان
عاملاً لعلى (رضى الله عنه) ثم ألحقه معاوية بنسبة فلحق به ، وصار
عاملاً على العراق توفى سنة (٤٠ هـ / ٦٧٢ م) انظر الذهبى : سير
اعلام النبلاء ، ج ٣ ، ص ٤٩٤ - ٤٩٧ ، الثعالبي : تحفة الوزراء ،
ص ٥٠٥ . حاشية رقم ١٩٢ .

(١) اليعقوبى : تاريخ اليعقوبى ، ج ٢ ، ص ٢٣٥ .
(٢) هو عمر بن هبيرة بن معاوية بن سكين ، أبو العثنى ، الفزارى ، الشامي
أمير العراقيين كان ينوب ليزيد بن عبد الملك فعزله هشام ، وقد ولى
غزو البحر سنة سبع ومائة وتوفى فى هذه السنة انظر الذهبى : سير
اعلام النبلاء ، ج ٤ ، ص ٥٦٢ .

(٣) ابن قتيبة الدينورى : عيون الاخبار ، ج ١ ، ص ١٨ ، ابن عبد ربه : =

والتحقيق والمقابلة والاختيار .

١ - الترشيح : -

كان ولاية الامرفى دولة بنى أمية اذا شفر منصب القضاء
أو مرض القاضي وهو على رأس عمله مرضا لا يرجى بروه ، سألوا أهل الخبرة
عن من يصلح لهذا المنصب ، وذلك حتى لا يصل اليه من ليس أهلا له
ومن ذلك ما رواه وكيع (١) من أن أبا الدرداء كان يقضى على أهل دمشق
وأنة لما حضره معاوية عائدا له فى مرضه : قال له معاوية : من ترى لهذا
الامر بعدك ؟ قال : فضالة بن عبيد (٢) .

وعندما تولى توبة بن نمر ما شاء الله ثم استعفى قيل له : أشـر
علينا برجل نوليه القضاء . قال : كاتبى خير بن نعيم (٣) وعندما اعتزل

= العقد الفريد ، ج١ ، ص ٢١ - ٢٢ .

(١) أخبار القضاة ، ج٣ ، ص ١٩٩ .

(٢) هو فضالة بن عبيد بن نافذ بن قيس بن صهيب الاصرم الانصارى

(رضى الله عنه) شهد أحدا وما بعدها ، وكان ممن بايع تحت الشجرة

وقد شهد فتح مصر ، ولاء معاوية قضاء دمشق ، روى عن النبى (صلى

الله عليه وسلم) ، وعن عمر ، وأبى الدرداء وغيرهم ، وقد سكن مصر

والشام ، توفى سنة (٥٣ هـ / ٦٧٢ م) عن حياته انظر ابن طولون : قضاة

دمشق ، ص ٢ ، ابن الاثير : أسد الغابة ، ج٤ ، ص ٣٦٣ - ٣٦٤ ،

وكيع : المصدر السابق ، ج٣ ، ص ٢٠٠ - ٢٠١ ، الذهبى : تاريخ

الاسلام ، ج٢ ، ص ٣١١ .

(٣) ورد عند وكيع (أخبار القضاة ، ج٣ ، ص ٢٣١) باسم جبير بن نعيم

والصحيح المثبت فى المتن .

خير سألوه من ترشح لخلافتك فأشار بكاتبه غوث بن سليمان (١) .

وكان زياد بن أبيه يستشير من حوله من الفقهاء عند حاجته لتعيين بعض القضاة ، فقد استشار عبد الله بن عمر في تقليد رجل القضاة ، فأشار عليه به ، فاستشار ذلك الرجل عبد الله في القول فنهاء ، فبلغ ذلك زيادا فقال له : كيف يكون هذا ؟ فقال : الدين النصيحة (٢) .

وعندما استعفى القاضي شريح الحجاج بن يوسف ، قال الحجاج والله لا أعفيك حتى تشير على برجل أوليه القضاة ، فقال شريح : عليك بالضعيف الشريف أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (٣) فاستقضاة الحجاج (٤) .
أما الخليفة هشام بن عبد الملك (١٠٥ - ١٢٥ هـ / ٧٢٤ - ٧٤٣ م)

(١) نفس المصدر السابق والصفحة . يلاحظ الباحث أن عددا لا بأس به ممن عين للقضاة كانوا أصلا من كتاب القضاة ، فمثلا كان الحسن البصري مع نبلة وفقهه وورعه وزهده كاتباً للربيع بن زياد الحارثي بخراسان ، ثم ولي القضاة لعمر بن عبد العزيز ، وكان كذلك عامر الشعبي مع فقهه وسعة علمه كاتباً لعبد الله بن مطيع ثم لعبد الله بن يزيد عامل عبد الله بن الزبير على الكوفة ، ثم ولي قضاة الكوفة بعد الكتابة انظر ابن عبد ربه : العقد الفريد ، ج٤ ، ص ١٦٧ - ١٦٨ .

(٢) الثعالبي : تحفة الوزراء ، ص ١٠٥ .

(٣) قال عنه ابن سعد كان ثقة ، كثير الحديث ، وقال العجلي : كوفى تابعي ، توفي سنة (١٠٣ هـ ، وقيل ١٠٤ هـ / ٧٢١ م وقيل ٧٢٢ م)
انظر الذهبي : سير اعلام النبلاء ، ج٤ ، ص ٣٤٣ - ٣٤٦ ، تذكرة

الحفاظ ، ج١ ، ص ٩٥ ، الحنبلي : شذرات الذهب ، ج١ ، ص ١٢٦ .
(٤) وكيع : المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٣٩٢ ، ابن الجوزي : صفة الصفوة ج٣ ، ص ٤١ ، البيهقي : السنن الكبرى ، ج١٠ ، ص ٩٨ ، الثعالبي : تحفة الوزراء ، ص ١٠٥ .

فكان يشاور ذوى الرأى فيمن يرشحه لتولى القضاء ، فكان يقول دلونى على قاض ، فقالوا : يحيى ، فقال ذلك أرفع من القضاء ، ذلك صاحب متين ، قالوا يزيد بن ابى مالك (١) قال لكاتبه : أكتب له عهده (٢) .

٢ - الاختيار عن طريق المقابلة والاختبار : -

كان بعض الولاة يلجأ

الى مقابلة الرجل الذى وقع عليه الاختيار ليتولى منصب القضاء ، وكان الوالى بدوره يطرح عليه بعض الاسئلة ليتعرف على قدرته العلمية ، كما أن المقابلة أيضا تعطى الوالى فرصة للتعرف على شخصية ذلك القاضى ، ومعرفة هيئته ومنطقه ، فعن اياس بن معاوية (٣) قال : أرسل الى عمر بن هبيرة فأتيته

(١) هو يزيد بن عبد الرحمن بن ابى مالك هانىء الهمدانى الدمشقى (٦٠ - ١٣٠ هـ / ٦٧٩ - ٧٤٧ م) ، وثقه ابو حاتم ، وقال سعيد بن عبد العزيز لم يكن عندنا أعلم بالقضاء من يزيد بن ابى مالك لا مكحول ولا غيره انظر : الذهبى : سير اعلام النبلاء ، ج٥ ، ص ٤٣٧ - ٤٣٨ ؛ ابن طولون : قضاة دمشق ، ص ٨ - ٩ ، بوكيع : المصدر السابق ، ج٣ ص ٢٠٦ .

(٢) وكيع : المصدر السابق ، ج٣ ، ص ٢٠٦ ، عبد اللطيف عبد الرزاق : ادارة بلاد الشام فى العهدين الراشدى والاموى ، ص ١٣٦ - ١٣٧ .
(٣) هو اياس بن معاوية بن قرة بن اياس بن هلال بن رثاب المزنى ، يكنى أبا وائلة ، وهو تابعى ، ولجده صحبة ، وثقه ابن سعد ، وابن معين والنسائى ، وابن حجر ، كان فقيها عفيفا تولى قضاء البصرة فى عهد عمر بن عبد العزيز ، وكان صادق الظن ، وكان لام ولد ، توفى سنة (١٢١ هـ / ٧٣٨ م) ، وقيل سنة ١٢٢ هـ / ٧٣٩ م انظر ابن الجوزى =

صداكتنى ، ضكت ، فلما أطلت قال : ايه . قلت : سل عما بدا لك . قال
اتقرأ القرآن ؟ قلت : نعم ، قال : هل تعرف الفرائض ؟ قلت : نعم
قال : فهل تعرف من أيام العرب شيئاً ؟ قلت : نعم ، قال : فهل تعرف
من أيام العجم شيئاً ؟ قلت : أنا بها أعلم . قال : انى أريد أن استعين
بك قلت : ان فى ثلاثا لا أصلح معهن للعمل . قال : ما هن ؟ قلت :
أنا ذميم كما ترى ، وأنا حديد (١) وأنا عى . قال : أما الذمامة فانى
لا أريد أن أحاسن بك الناس ، وأما العى فانى أراك تعبر عن نفسك ، وأما
سوء الخلق فيقومك السوط . قم قد وليتك . قال : فولانى ، وأعطانى
ألفى درهم فهما أول ما تمولته (٢) .

وروى الكندى (٣) عن سبب تعيين عمر بن عبد العزيز (رضى الله
عنه) للقاضى عبد الله بن خدام (٤) على مصر ، فقال : كان وفد من

= صفة الصفوة ، ج ٣ ، ص ٢٦٣ - ٢٦٤ ، الاصبهانى : حلية الاولياء

ج ٣ ، ص ١٢٣ - ١٢٥ ، الذهبى : سير اعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ١٥٥

ابن حجر : الاصابة ، ج ١ ، ص ١٣٥ ، ابن الاثير : أسد الغابة

ج ١ ، ص ١٨٧ .

(١) اى شديد وقوى انظر الجوهرى : الصحاح ، ج ٢ ، ص ٤٦٢ - ٤٦٣ .

(٢) ابن قتيبة الدينورى : عيون الاخبار ، ج ١ ، ص ١٨ ، ابن عبد ربه :

العقد الفريد ، ج ١ ، ص ٢١ - ٢٢ (قال مائة درهم) .

(٣) الولاة وكتاب القضاة ، ص ٣٣٧ - ٣٣٨ ، ابن حجر : رفع الاصر

ق ٢ ، ص ٣٠٥ .

(٤) هو عبد الله بن يزيد بن عبد الله بن خدام الصنعمانى ، أبو مسعود

أصله من الابناء من ذرية الفرس الذين وجههم كسرى لقتال الحبشة =

أهل مصر وفدوا على سليمان بن عبد الملك (٩٦ - ٩٩ هـ / ٧١٥ - ٧١٧ م) ،
وكان فيهم ابن خدام ، فسألهم سليمان عن شيء من أهل المغرب ، فأخبروه
وأبى ابن خدام أن يتكلم ، فلما خرجوا قال له عمر بن عبد العزيز (رضى
الله عنه) : ما منعك من الكلام يا أبا مسعود ؟ قال : خفت والله أن أكذب
فصرفها له عمر ، فلما ولى كتب الى واليه على مصر - أيوب بن شرحبيل - بولاية
ابن خدام القضاء ، فوليه من سنة (١٠٠ - ١٠٥ هـ / ٧١٨ - ٧٢٣ م) .
قال ابن حجر (١) وهو أول من ولى القضاء بمصر من غير العرب .
أما في حالة ترشيح أكثر من قاض لقضاء مصر من الأمصار ، عندها
كان والى ذلك المصر يعقد مقابلة لمن وقع عليهم الترشيح لاختيار أصلحهم
لهذا المنصب ، فقد كتب أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز (رضى الله عنه)
الى نائبه في العراق عدي بن أرطأة (٢) ، أن أجمع بين إياس بن معاوية
والقاسم بن ربيعة الجوشنى ، فولى قضاء البصرة أنفذها ، فجمع بينهما

= وقد شهد فتح مصر ، وكان فقيها ورعا ، وكان يكاتب عمر بن عبد العزيز
فى المشكلات التى تقع له ويقضى بما يأمر به ولم يقبض منذ ولى القضاء
بسبب القضاء درهما ولا دينارا وكانت ولايته خمس سنين وثلاثة أشهر
انظر ابن جرير : رفع الاصر ، ق ٢ ، ص ٣٠٥ - ٣٠٦ .

(١) رفع الاصر ، ق ٢ ، ص ٣٠٦ .

(٢) هو عدي بن أرطأة الفزارى الدمشقى ، أمير البصرة لعمر بن عبد العزيز
توفى سنة (١٠٢ هـ / ٧٢٠ م) انظر الذهبى : سير اعلام النبلاء

ج ٥ ، ص ٥٣ .

فقال اياس : ايها الامير ، سل عنى وعن القاسم فقيهى المصر : الحسن البصرى ، ومحمد بن سيرين .

وكان القاسم يأتيهما ، وأياس لا يأتيهما ، فعلم القاسم أنه ان سألهما أشارا به . فقال له : لا تسأل عنى ولا عنه ، فوالله الذى لا اله الا هو ان اياس بن معاوية أفقه^{منى} وأعلم بالقضاء ، فان كنت كاذبا فما يحل لك أن تولينى ، وأنا كاذب ، وان كنت صادقا فينبغى لك أن تقبل قولى .

فقال اياس : انك جئت برجل أوقفته على شفير جهنم ، فنجى نفسه منها بيمين كاذبة ، يستغفر الله منها ، وينجو مما يخاف ، فقال عدى بن اربطة : لا بأس وقد فهمتها ، فأنت لها ، واستقضاها (١) .

ومن الجدير بالذكر أنه كان يعين فى بعض الامصار قاضيان فى آن واحد ، فقد روى البخارى فى تاريخه الوسيط قال : استقضى الحجاج أبا بردة بن ابى موسى الاشعري ، وأجلس معه سعيد بن جبير ، ثم قتل سعيد بن جبير ، ومات الحجاج بعده ستة أشهر (٢) .

كذلك جعل يزيد بن عبد الملك (٣)

(١) ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ٩ ، ص ٣٣٦ - ٣٣٧ ، ابن عبد ربه : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٩ - ٢٠ ، ابن خلكان : وفيات الاعيان ، ج ٣ ، ص ٢٣٦ ، خليفة بن خياط : تاريخ خليفة بن خياط ، ص ٣٢٤ .

(٢) الزيلعى : نصب الراية ، ج ٤ ، ص ٧٠ (كتاب أدب القاضى) ؛

وكيع : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٠٧ ، البيهقى : السنن الكبرى

ج ١٠ ، ص ٩٨ ، ابن الجوزى : صفة الصفوة ، ج ٣ ، ص ٤١ ؛

ابن قتيبة : عيون الاخبار ، ج ١ ، ص ٦٢ .

(٣) استخلف بعهد عقده أخوه سليمان ، على أن يتولى الخلافة بعد =

الزهرى (١) قاضيا مع سليمان بن حبيب (٢) . وعندما تقدم بقاضى الكوفة عيسى بن المسيب (٣) السن ، أخذ يجلس معه جابر بن يزيد الجعفى للقضاء (٤) .

= عمر بن عبد العزيز ، وقد سار على نهج عمر اربعين يوما ، ثم ركن الى اللهو ، وتوفى سنة (١٠٥ هـ / ٧٢٣ م) ، فكانت دولته اربعة أعوام وشهر انظر الذهبى : سير اعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ١٥٠ - ١٥٢ (١) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهرى ولد سنة ٥٠ هـ / ٦٧٠ م ، وتوفى بالمدينة ليلة الثلاثاء لتسع عشرة ليلة خلت من رمضان سنة ١٢٤ هـ / ٧٤١ م ، كان عالما واسع الثقافة قال عنه الامام أحمد (رحمه الله) : الزهرى أحسن الناس حديثا ، وأجود الناس اسنادا ، وإثنى عليه كذلك مكحول ، وقال ابن المدينى أن للزهرى نحو من ألفى حديث أنظر الزهرى : تاريخ مدينة دمشق ص ٧٢ ، ١٠٠ - ١٠١ ، ١٠٧ ، ١٣٥ ، ١٨٨ ، الذهبى : سير اعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ٣٢٦ - ٣٥١ .

(٢) ابو زرعة : تاريخ ابى زرعة ، ج ١ ، ص ٢٠٢ ، الزهرى : تاريخ مدينة دمشق ، ص ٧٢ ، ١٣٥ .

(٣) هو عيسى بن المسيب البجلي ، روى عن الشعبى وغيره ، وروى عنه وكيع ، وأبو نعيم ، قال عنه ابو زرعة ليس بالقوى ، ولاه خالد بن عبد الله القسرى القضاء ، انظر : ابو زرعة الرازى وجهوده فى السنة النبوية ، ج ٢ ، ص ٣٤٧ ، وانظر حاشية رقم ٨ .

(٤) ابن سعد : الطبقات ، ج ٦ ، ص ٣٤٦ .

وعن أبي بكر بن عياش قال : رأيت محارب بن دثار (١) يقضى
في مسجد الكوفة ، ورأيت ابن نوف (٢) يقضى في الحجرة ، وكان خالد
ابن عبد الله القسري (٣) جعلهما قاضيين (٤) .
وروى ابو بكر بن عياش ايضا أنه رأى عبد الله بن نوف يقضى بالكوفة

(١) هو محارب بن دثار بن كردوس بن قرواش السدوسي الكوفي الفقيه
قاضى الكوفة ، وليها لخالد بن عبد الله القسري ، كان ثقة حجة
وثقه أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، قال سفيان : ما يخيل الى
أننى رأيت أحدا أفضله على محارب بن دثار ، وكان شاعرا رثى عمر بن
عبد العزيز بقصيدة رائعة ، توفي سنة (١١٦هـ / ٧٣٤م) عن حياته
انظر الذهبى : سير اعلام النبلاء ، ج٥ ، ص ٢١٧ - ٢١٩ ، ابن حبان
مشاهير علماء الامصار ، ص ١١٠ (قال توفي سنة ١٠٨هـ / ٧٢٦م) ؛
ابن قتيبة : المعارف ، ص ٢١٤ - ٢١٥ ، وكيع : المصدر السابق ،
ج٣ ، ص ٢٥ ، ٣٢ ، ٣٤ .

(٢) هو عبد الله بن نوف الاشعري السامي انظر وكيع : المصدر السابق
ج٢ ، ص ٢٤ .

(٣) هو خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد بن كرز البجلي القسري ، أمير
العراقيين لهشام بن عبد الملك ، وولى قبل ذلك مكة للوليد بن
عبد الملك ، ثم لسليمان ، وكان جوادا قال ابن خلكان : كان يشتم
فى دينه ، وقال عنه الذهبى : كان رافضيا خبيثا ، كذابا سا حرا
ادعى النبوة ، وفضل عليا على الانبياء ، وكان مجسما ، وقد قتل عام
(١٢٦هـ / ٧٤٣م) انظر الذهبى : سير اعلام النبلاء ، ج٥ ، ص ٤٢٥ - ٤٣٢ .

(٤) وكيع : أخبار القضاة ، ج٣ ، ص ٣١ .

في المسجد الاعظم ، وحماد بن سليمان جالس معه زمن خالد القسري (١) .
ومن الملاحظ أن الذين جمعوا بين القضاء والولاية في آن واحد
في هذا العهد كانوا لا يتجاوزون في عددهم عدد أصابع اليد ، ومن أشهر
هؤلاء أبان بن عثمان (٢) في المدينة المنورة (٣) ، وابن حزم الانصاري (٤)
فيها ايضا (٥) . ، وبلال بن أبي بردة (٦) في البصرة (٧) .

-
- (١) وكيع : أخبار القضاة ، ج٣ ، ص ٢٤ .
(٢) هو أبان بن عثمان بن عفان ، أبو عمرو الاموي ، المدني ، قال ابن سعد
ثقة ، له أحاديث عن أبيه ، وكان به صمم ووضع كثير ، أصابه الفالج
في أواخر عمره ، وكان عالما بالقضاء ، وعده يحيى بن قطان من فقهاء
المدينة العشرة ، توفي سنة (١٠٥هـ / ٧٢٣م) انظر الذهبي : سير
الاعلام النبلاء ، ج٤ ، ص ٣٥١ - ٣٥٣ .
(٣) هاشم جميل عبد الله : مبدأ تمييز الاحكام القضائية في الشريعة
الاسلامية ، مجلة كلية الامام الاعظم ببغداد ، ع٤ ، ص ٤٩٦ .
(٤) هو أبو بكر محمد بن عمرو بن حزم الانصاري المدني ، كان من اعلام
المدينة وفقهائها توفي سنة (١١٠هـ / ٧٢٨م) ، وقيل سنة ١٢٠هـ /
(٧٣٨م) انظر ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج١٢ ، ص ٣٨ ، ٣٩ ،
وكيع : المصدر السابق ، ج١ ، ص ١٣٥ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٥ - ١٤٦ .
(٥) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج١٢ ، ص ٣٨ ، ٣٩ .
(٦) هو بلال بن أبي بردة بن ابي موسى الاشعري ، كان صديقا لخالد
القسري أخرج له الترمذي حديثا واحدا ، ولم يكن محمودا في أحكامه
توفي سنة (١٢٠هـ / ٧٣٨م) انظر ابن حجر : فتح الباري ، ج١٦ ،
ص ٢٦٢ .
(٧) ابن حجر : فتح الباري ، ج١٦ ، ص ٢٦٢ ، وكيع : المصدر السابق =

ومما هو جدير بالذكر أن الباحث لم يعثر الا على حالة واحدة فقط عين فيها أحد القضاة دون توفر شروط القضاء فيه لان ذلك القاضي كانت تتوفر فيه بعض الصفات التي رأى ولي الامر أنه يصلح معها للقضاء ، ولكنها في الحقيقة لا تؤهله لذلك المنصب الرفيع ، ويبدو أن ولي الامر أدرك أن قاضيه تنقصه بعض المؤهلات فعين كاتباً عالماً بالقضاء فقد ذكر ابن حجر (١) خلال حديثه عن الخيار ابي نضلة المدلجي أنه ولي قضاء مصر في شوال سنة اربع عشرة ومئة من قبل الوليد بن رفاعه أمير مصر عن هشام بن عبد الملك . ولما عرض عليه القضاء . قال : لا أحسنه ، فأقعد معه سليمان بن زياد الخضرى كاتباً ، وكان الخيار اذا قضى فأخطأ نبهه سليمان ، فيرد الخصم فيخبره بما قال سليمان ، ويقضى به ، فاذا عاتبه الخصم قال : ان كاتبى أعلم منى ، ولا يستوحش من ذلك .

أما عن مراسيم تعيين القضاة في العصر الاموى ، فكانت لا تتعدى أن يبعث الخليفة أو الوالى مع القاضي المعين الحرس الى المسجد الاعظم فى المصر المعين فيه ، ويجلس وهم حوله حتى يعلم تعيينه ، ويكون لـه هيبة فى نفوس الناس ، وقد وردت هذه المراسيم فى تعيين القاضي ابن ابي ليلى على قضاء الكوفة من قبل يوسف بن عمر (٢) .

= ج ٢ ، ص ٢١ ، ٣٧ .

(١) رفع الاصر ، ق ١ ، ص ٢٢٥ .

(٢) وكيع : أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ١٣٠ - ١٣١ .

العزوف عن القضاء :-

والذى يلفت الانتباه فى هذا العصر كثرة العزوف عن القضاء من قبل العلماء ، اذ نجد عددا كبيرا منهم يفر منه ، وعددا آخر يتعرض لصنوف العذاب ، ومع ذلك يبقى مصرا على رفضه ، ونجد آخرين عندما يعلمون أنه وقع عليهم الاختيار يتظاهرون بالحمق والجنون من أجل أن لا يتولوا هذا المنصب (١) علما بأن قضاة الخلفاء الراشدين كانوا يعلمون خطورة القضاء والا حاديث التى ترهب منه الا أننا لم نلاحظ أى حالة عزوف فى تلك الفترة سوى حالة واحدة فى عهد عثمان بن عفان (رضى الله عنه) ، اذ عرض القضاء على عبد الله بن عمر (رضى الله عنهما) فأبى .

ومن أودى وعذب بالضرب بالسياط من أجل القضاء الامام ابو حنيفة (رحمه الله) ، وذلك على يد ابن هبيرة (٢) الذى ضربه مائة سوط وعشرة

(١) بيد وأن عزوف هذا الجمع الغفير من العلماء عن القضاء يعود بالاضافة لعامل الخوف من المحذور من جراء تولي هذا المنصب يعود أيضا الى نظرة هؤلاء العلماء الى شرعية الدولة الاموية ، فهى دولة جاءت عن غير طريق أهل الحل والعقد ، لذا نجد عددا كبيرا من ابناء الصحابة الكرام ، كانوا يعارضون تلك الدولة لا بل خرج عدد لا بأس به فى ثورات عسكرية مسلحة للاطاحة بها الا أن جميعها باء بالفشل فيبدو أنه لهذا الاعتبار كان يرى بعض القضاة أن تولي القضاء فى هذه الدولة غير جائز اذ نجد هم يوثرون بالضرب بالسياط على تولي القضاء فيها .

(٢) هو يزيد بن عمر بن هبيرة الفزارى ، ابو خالد ، كان بطلا شجاعا =

اسواط في كل يوم عشرة حتى انتفخ وجهه ورأسه من الضرب ، وكان يقول :
(الضرب بالسياط في الدنيا اهن على من الضرب بمقامع الحديد فـ في
الآخرة) (١) . فحلف ابن هبيرة الا يتركه حتى يلى القضاء في مدينة
الكوفة ، فكله رجال من أهل الكوفة فلم يزالوا به حتى قال أبو حنيفة : أنا
الـى له عدد ما يدخل الكوفة من احمال التين (٢) .

وفى رواية أخرى أنه لما أصر على رفض القضاء عرض عليه ولاية بيست
الـال فأبى أيضا فضربه بالسياط ثم أطلقه فهرب الى مكة المكرمة ، وأقام بها
حتى خلافة بنى العباس ليعذب مرة أخرى بسبب القضاء (٣) .
ويبدو أن اصرار والى بنى أمية على أبى حنيفة لتوليته القضاء ، كان
عبارة عن عملية اختبار لولائه لدولتهم ، أو لانهم شعروا أن أبى حنيفة يؤيد

= ساءا جوادا فصيحاً خطيباً ، أصله من الشام ، ولى قنشرين للوليد
بن عبد الملك ، وكان مع مروان بن محمد آخر خلفاء بنى أمية يوم
غلب على دمشق ، فجمع له ولاية العراقيين . حاربه بنو العباس حتى
غلبوه فهرب الى واسط ثم اعطى الامان ، فقتله أبو جعفر بأمر من أبى
العباس السفاح وهو ساجد في ذى القعدة سنة ١٣٢ هـ انظر الذهبى :
سير اعلام النبلاء ، ج ٦ ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨ ، ابن ابى الدم الحموى :

أدب القضاء ، ص ١٦ ، حاشية رقم ٢ .

(١) الابشيهى : المستطرف ، ج ١ ، ص ٩٧ .

(٢) وكيع : أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٢٦ ، ابن ابى الدم الحموى : أدب

القضاء ، ص ١٦ .

(٣) ابن ابى الدم الحموى : المصدر السابق ، ص ١٦ ، محمد سلام مذكور :

القضاء في الاسلام ، ص ١٤ - ١٥ .

بعض الثورات العلوية التي قامت ضدهم ، لان أبا حنيفة لم يكن الوحيـ
الذي يصلح للقضاء في الكوفة بل كان له اقراراً مؤهلون للقضاء مثله . ويبدو
أيضا أن اصرار أبي حنيفة على رفضه لتولي هذا المنصب يعود الى شدة تحرزه
من الوقوع في ظلم أحد ، اضافة الى نظرتة الى الدولة الاموية على انها
دولة جاءت عن غير طريق أهل الحل والعقد .

ومن هدد بالجلد والضرب من أجل القضاء أيضا الفقيه محمد بن
واسع (١) الذي هدهاه والى البصرة مالك بن المنذر ، وطلب منه أن يجلس
للقضاء فأبى ، فعاوده فأبى ، فقال : لتجلسن أو لا جلدك ثلاثمائة سوط ،
فقال له محمد : ان تفعل فأنت مسلط ، وان ذليل الدنيا خير من ذليل
الآخرة (٢) .

-
- (١) هو محمد بن واسع بن جابر بن الاخنس ، أبو بكر ، ويقال أبو عبد الله
الازدي البصري ، قال عنه أحمد العجلي : ثقة عابد ، صالح ، وقال
الدارقطني : ثقة بلي برواة ضعفاً ، وكان كثير الخشوع ، حدث عن أنس
ابن مالك ، ومحمد بن سيرين ، وعبد الله بن الصامت وغيرهم له
خمسة عشر حديثاً . ويذكر أنه لما قابل قتبية بن مسلم الترك وهاله
أمرهم ، سأل عن محمد بن واسع ، فقيل هو ذاك في المينة جامع
على قومه يصبص بأصبغه نحو السماء ، فقال قتبية : تلك الاصابع
أحب الي من مئة ألف سيف شهير وشاب طرير ، توفي سنة ١٢٣ هـ /
٧٤٠ م وقيل ١٢٧ هـ / ٧٤٤ م انظر الذهبي : سير اعلام النبلاء ، ج ٦
ص ١١٩ - ١٢٣ ، الاصبهاني : حلية الاولياء ، ج ٢ ، ص ٣٤٥ - ٣٥٧ .
(٢) الاصبهاني : حلية الاولياء ، ج ٢ ، ص ٣٥٠ ، الذهبي : سير اعلام
النبلاء ، ج ٦ ، ص ١٢٢ .

وهذا ابو قلابة (١) عندما أرادته الحجاج بن يوسف الثقفي على قضاء البصرة يهرب الى اليمامة ، وعندما أريد على قضائها أيضا هرب الى الشام (٢) . على الرغم من علمه الواسع بالقضاء ، فقد قال مسلم بن يسار

(١) هو عبد الله بن زيد بن عمرو ، ويقال : عامر بن نابل بن مالك علقمة بن سعد أبو قلابة البصري ، قال ابن الاعرابي : يقال : قلابة وقالب وقلب اذا كان أحمر الوجه شديد الحمرة ، قال ابن سعد : ثقة كثير الحديث ، ومن أقواله : لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم فاني لا آمن أن يغصوكم في ضلالتهم أو يلبسوا عليكم ما كنتم تعرفون .
اعتل علة صعبة فذهبت يداه ورجلاه ، وبصره فما كان يزيد على : اللهم أوزعني أن احمداك حمدا أكافي به شكر نعمتك التي انعمت علي وفضلتني علي كثير من خلقته تفضيلا ، وقد عاده في مرضه هذا عمر بن عبد العزيز وقد توفي سنة (١٠٤هـ / ٧٢٢ م) انظر ابن حبان : مشاهير علماء الامصار ، ص ٨٩ ، تهذيب التهذيب ، ج ٥ ، ص ٢٢٤ - ٢٢٦ ، تقريب التهذيب ، ج ١ ، ص ٤١٧ ، ابن عساكر : تهذيب تاريخ ابن عساكر ، ج ٧ ، ص ٤٢٦ ، الذهبي : تذكرة الحفاظ ، ج ١ ، ص ٩٤
Joseph Schacht, Op.Cit., P26 .

(٢) ابن قدامة : المفني ، ج ٩ ، ص ٣٥ ، الذهبي : تذكرة الحفاظ ، ج ١ ص ٩٤ ، العبر ، ج ١ ، ص ١٣٥ ، ابن عبد ربه : العقد الفريد ، ج ١ ص ٢٠ ، ابن معين : يحيى بن معين وكتابه التاريخ ، ج ٢ ، ص ٣٠٩ ، ابن عساكر : تهذيب تاريخ ابن عساكر ، ج ٧ ، ص ٤٢٦ ، ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ٥ ، ص ٢٢٤ - ٢٢٦ .

لو كان أبو قلابة من العجم لكان مويد مويدان (يعني قاضي القضاة) ،
وقال غيره ، انه كان كثير الحديث ومن الفقهاء ذوى الالباب (١) .
وفى سنة (١٠٦ هـ / ٧٢٤ م) عرض القضاء على بكر بن عبد الله
المزنى (٢) ، ولكنه عندما حضر بين يدي الوالى امتنع من تولي القضاء بحجة
أنه ليس له علم بالقضاء ، على الرغم من أن المصادر تصرح بسعة علمه ، فيذكر
أنه قال للوالى : سأخبرك عنى انى لا علم لى والله بالقضاء ، فان كنت
صادقا ، فما ينبغي لك أن تستعملنى ، وان كنت كاذبا فلا تول كاذبا (٣) .
وروى أن مكحولا (٤) كان يقول : لان تضرب عنقى أحب الى من

-
- (١) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ٥ ، ص ٢٢٤ - ٢٢٦ ، ابن عساكر
تهذيب تاريخ ابن عساكر ، ج ٧ ، ص ٤٢٦ .
(٢) وكيع : أخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٢٠ ، وبكر المزنى هو بكر بن عبد الله
ابن عمرو ، أبو عبد الله المزنى البصرى ، الامام القدوة الواعظ الحجة
أحد الاعلام يذكر مع الحسن وابن سيرين ، حدث عن ابن عباس ، وابن
عمر (رضى الله عنهما) ، وأنس بن مالك وغيرهم قال ابن سعد : كان
بكر المزنى ثقة ، ثبتا ، كثير الحديث ، حجة فقيها ، وكان مجاب الدعوة
توفى سنة (١٠٦ هـ / ٧٢٤ م) وقال آخرون توفى سنة (١٠٨ هـ /
٧٢٦ م) انظر الذهبى : سير اعلام النبلاء ، ج ٤ ، ص ٥٣٢ - ٥٣٦ .
(٣) المصدر السابق نفسه ، ج ٤ ، ص ٥٣٤ .
(٤) هو مكحول الازدى البصرى ، أبو عبد الله ، قال عنه شعبة بأنه أفقه
أهل الشام انظر الذهبى : سير اعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ١٦٠ - ١٦٤ .

أن إلى القضاء ، ولأن إلى القضاء أحب إلى من أن إلى بيت المال (١) .
وروى وكيع (٢) بسنده أن القاسم بن الوليد الهمداني أخذ
يكحل عينيه بالزيت ، ويجز لحيته عندما اراده يوسف بن عمر (٣) على
القضاء ، فلما رآه يوسف على هذه الحال قال : هذا مجنون أخرجه .
هذه نماذج يسيرة ممن عزف عن القضاء وهرب منه ، وتحمل الأذى
والعذاب لرفضه هذا المنصب ، علما بأن الفقهاء قد جوزوا لولى الأمر
إجبار الفرد على تولي منصب القضاء في حالة واحدة ، وهي أن لا يوجد
غيره ممن يصلح للقضاء فقد قال الماوردي (٤) : ... فان امتنع هذا
المنفرد بشروط القضاء من الإجابة إليه أجبره الإمام عليه
وعندما سئل الإمام مالك (رحمه الله) هل يجبر الرجل على ولاية
القضاء ؟ قال : لا ، إلا أن لا يوجد عنه عوض فيجبر عليه ، قيل له أيحسب
بالضرب والحبس ؟ قال : نعم (٥) .

-
- (١) المصدر السابق نفسه ، ج٥ ، ص ١٦١ ، الزيلعي : نصب الرأية ، ج٤
ص ٦٦ .
(٢) أخبار القضاة ، ج١ ، ص ٢٦ .
(٣) هو يوسف بن عمر بن محمد بن الحكم بن أبي عقيل الثقفي ، أمير
العراقيين ، وخراسان لهشام بن عبد الملك ، ثم أقره الوليد بن يزيد
وكان شهيداً ، سائماً مهيباً جواداً معطاءً ، وكان قد ولي اليمن سنة
(١٠٦ هـ / ٧٢٤ م) ، ثم عين على العراق بدلاً من خالد القسري
في عام (١٢٠ هـ / ٧٣٧ م) ، وقتل سنة (١٢٧ هـ / ٧٤٤ م) انظر :
الذهبي : سير أعلام النبلاء ، ج٥ ، ص ٤٤٢ - ٤٤٤ .
(٤) أدب القاضي ، ج١ ، ص ١٤٣ .
(٥) انظر التمهيد من هذا البحث .

عزل القضاة واسبابه (١) :

لقد كان خلفاء وامراء بنى أمية يراقبون قضا تهم مراقبة دقيقة ،
وكانوا يفتحون آذانهم لكل كلمة تخرج من أفواه الرعية حول سيرة القاضى ،
وكان الخلفاء يسألون القادمين من الامصار عن احوال قضائهم ، فعن

(١) ذهب الحنفية والحنابلة فى رواية أنه يجوز للامام عزل القاضى بريبة
وبغير ريبة ، بل روى عن ابى حنيفة أنه قال : لا يترك القاضى على
قضاؤه أكثر من سنة ، لانه متى اشتغل بذلك نسي العلم ، فيقع
الخلل فى حكمه .

وذهب الشافعية والمالكية والحنابلة فى رواية ثانية الى أنه
لا يجوز هذا العزل الا اذا كان هناك مصلحة كتسكين فتنة ونحوها .
أما أدلة الجمهور على عدم جواز العزل فتتلخص فى أن تولية
القاضى وقبوله القضاء عقد تم لمصلحة المسلمين فلا يملك الامام عزله
كما لو عقد الولى النكاح على موليته فليس له فسخه ، ولان القاضى وكيل
عن الامة ، ولا يجوز عزل الوكيل اذا تعلق بالوكالة حق الغير وهو
هنا حق المسلمين . ان عزل القاضى لغير ريبة تقرير لمبدأ نظرى
وهو أن القاضى وكيل الامام فى نظريهم ، وللموكل الحق فى عزل موكله
ولم يكن العمل سائرا على هذا المبدأ ، لان اجلال الامة للقضاة كان
يمنع الولاة من التلاعب بمراكزهم وبذا تسلم للقضاء حصانته ، وتضمن
كرامته ، وتعظم فى الصدور هيئته ، كما كان ذلك أبدا فى العصور
الاسلامية الزاهرة ، والذي نخلص منه مما تقدم أن الشريعة الاسلامية
قررت مبدأ هاما وهو عدم قابلية القضاة للعزل ما داموا باقين على =

مزاحم بن زفر قال : (قد منا على عمر بن عبد العزيز (رضى الله عنه)
فسألنا عن بلدنا ، وعن أميرنا ، وعن قاضينا) (١) .
وعن الوليد بن سريع قال : وجهنى عبد الحميد بن عبد الرحمن (٢)
الى عمر بن عبد العزيز بتقدير ديوان الكوفة ، فقال لى : من قاضيك ؟ قلت
عامر الشعبي ، قال : صاحب عبد العزيز بن مروان . قلت : نعم (٣) .
فكان اذا ثبت لديهم انحراف اى قاض من قضاة دولتهم لم يتوانوا فى عزله .

= اهليتهم للقضاء . فان زالت اهلية القاضى وصلاحيته للحكم ، وفقد
أحد الشروط الاساسية كأن أصابه جنون ، أو خرس ، أو صمم ، أو عمى
أو كان هناك مصلحة للمسلمين فى عزله ، وكذا اذا فشت الرشوة بين
القضاة ، وجب على ولى الامر أن يعزل من ارتكب مثل هذه المحظورات
انظر ابن ابي الدم الحموى : أدب القضاء ، ص ٤٧ ، جمال صادق
المرصاوى : نظام القضاء فى الاسلام ص ٥٣ - ٥٤ ، الزحيلسى :
التنظيم القضائى فى الفقه الاسلامى ، ص ٧٠ .

(١) وكيع : أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٧٨ .

(٢) هو عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ، أبو عمر العدوى
الخطابى المدنى ، ولى امرة الكوفة لعمر بن عبد العزيز ، وروى عن
ابن عباس ، ومحمد بن سعد ، ومسلم بن يسار وغيرهم ، وثقه ابن خراش
وغيره ، وهو قليل الرواية كبير القدر ، توفى فى سنة نيف عشرة
ومئة انظر الذهبى : سير اعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ١٤٩ .

(٣) وكيع : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٧٩ .

— ٣٧٧ —

ويمكن أن نقسم الحالات التي عثرنا عليها وعزل على اثرها بعض القضاة الى الحالات التالية : العزل بسبب الرشوة ، والعزل بسبب عدم مراعاة القاضي لاداب القضاء ، والعزل بسبب التقصير في التحقيق في بعض القضايا ، وقد يكون العزل لسبب سياسى .

أ — العزل بسبب الرشوة : —

ان قضاة هذا العصر كانوا يتميزون بشكل عام ، بالنزاهة ، والترفع عن الماديات حتى أن بعضهم — كما سنرى فى الفصل التالى — كانوا يرفضون أن يأخذوا رزقا على القضاء ، فكانوا مثالا للثقى والورع ، ولكن اذا حدث أن وصل الى هذا المنصب الجليل بعض ضعاف النفوس ممن يتوقون الى الرشوة ، واكتشف ولى الامر ذلك كان يسارع الى عزله ، ومن حسن الحظ أننى لم اعثر الا على حالة نادرة فيما يخص ارتشاء القضاة فى هذا العهد وكل ما نملكه هو ما رواه وكيع (١) من أن ابن العداء الكندى كان قاضيا لواسط فى امرة ابن هبيرة ، وأن هذا القاضى كان يأخذ الرشوة ، وتفصيل ذلك أن رجلا جاء الى ابن هبيرة فقال : أصلح الله الامير ان قاضيك هذا يرتشى ، قال : ارتشى منك ؟ قال : نعم . فدعا ابن هبيرة بحلة فقال : ارشه هذه ، حتى أنظر أيقبلها ، ففعل وراح ابن العداء على ابن هبيرة فيها فعزله .

ب — العزل لعدم مراعاة القاضي لبعض اداب القضاء : —

ان الهدف الذى يسعى اليه القضاة فى الاسلام هو تحقيق العدالة

(١) أخبار القضاة ، ج٣ ، ص ٣١٥ ، عبد القادر المعاضيدى : واسط.

• فى العصر الاموى ، ص ٢٧٨ .

في المجتمع الاسلامي بايصال الحقوق الى أصحابها ، فعلى القاضي اذا حضر الخصمان أن يفرغ قلبه ، ويسخر سمعه ، وبصره للاستماع لكل طرف لمعرفة حقيقة القضية ، فيجب عليه أن يستمع أكثر مما يتكلم ، فاذا حدث أن القاضي أخذ صوته يرتفع على الخصمين ، ويغلب كلامه على كلامهم ، يكون قد ساء لهم مساهمة فعلية في تشويش أقوال الخصوم ، وبالتالي تكون أقوال الخصوم عنده غير واضحة ، مما يترتب عليه حكم جائر ، وهذا ما تنبه اليه عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) — كما تقدم — فعزل أحد قضاة لان صوته كان يرتفع على صوت الخصوم ، وكذلك نجد عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه) يعزل أحد قضاة لنفس السبب ، لا دراكه أن هذا صقط للهيبة ، وداعية لسد الطريق على الخصمين في أن يبين كل منهما عن حجة فتذكر الرواية أنه عندما سأل ذلك القاضي المعزول عمر بن عبد العزيز لم عزلتني ؟ أجاب بلفني أن كلامك أكثر من كلام الخصمين اذا تحاكما اليك (١) .

وكذلك نجد عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه) يسير على هدى سيرة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ، في عزل القاضي الذي يصلح بين الخصوم من ماله الخاص ، لان القاضي كما هو معلوم اذا تبين له وجه الحق وجب عليه أن يتقضى به دون مواربة لان ذلك واجب عليه ، وان لم يفعل ساعد الظالم على ظلمه ، فقد روى القسوى (٢) أن عمر بن عبد العزيز استقضى ابراهيم بن اسماعيل بن مجمع الانصاري ، وكان هذا القاضي اذا اختصم اليه الرجلان ، فقضى على أحدهما باليمين فأبى أن يحلف غرم ذلك الحق

(١) ابن أبي الحديد : شرح نهج البلاغة ، ج ١٧ ، ص ٦٤ .

(٢) المعرفة والتاريخ ، ج ١ ، ص ٦٤٤ .

عنه ، فعزله عمر عن القضاء . وروى وكيع (١) أيضا حادثة مشابهة لهذه .
أجل ان القاضي متى ظهر له الحق وجب عليه الحكم ، فلا يتركه
لاحتمال شأن يظهر ، أو ضد يحتمل لان في ذلك هوى .
ج — العزل بسبب تقصير بعض القضاة في بعض القضايا : —

فقد روى الكندي (٢) عند حديثه عن يحيى بن ميمون الذي كانت
ولايته للقضاء لتسع بقين من رمضان سنة ١٠٥ هـ أن يتيما كان في ولايته
يحيى بن ميمون وهو على القضاء ، فرد أمره الى عريف قومه ، وكان في حجره
فتظلم بعد بلوغه من العريف الى يحيى زمانا ، فلم ينصفه منه ، وأتى اليتيم
ببينة من قومه ، فشهدوا أنه مظلوم ، فلم يستمع يحيى منهم فكتب اليه اليتيم
بأبيات أبي شعر : —

ألا ابلغ أبا حسان عني بأن الحكم ليس على هواكا
حكمت بباطل لم تأت حقا ولم يسمع بحكم مثل ذاك
وتزعم أنها حق وعدل وأزعم انها ليست كذاك
الم تعلم بأن الله حق وأنت حين تحكم قد يراك .

فبلغ يحيى بن ميمون ذلك فسجن اليتيم ، ورفع أمره الى هشام بن عبد الملك
فعظم ذلك عليه ، وكتب بصرفه عن القضاء ، وكان في كتابه الى الوليد بن
رفاعة واليه على مصر : (اصرف يحيى عما يتولاه من القضاء مذموما مدحورا) .
د — العزل لاسباب سياسية : —

كما مر معنا في الصفحات السابقة كان

• (١) أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ١٣٤ .

• (٢) الولاة والقضاة ، ص ٣٤١ .

أغلب قضاة مصر من حضرموت ، ولكن عندما قدم حوثة بن سهيل مصر من قبل مروان بن محمد ، عزل خير بن نعيم ، اذ قال حسان بن عتاهية لحوثة : لم يبق لحضرموت الا هذا القرن ، فان قطعتة قطعتها ، فعزله عن القضاء (١) . وهذا ان دل على شيء فانما يدل على تغير ولا حضرموت لبنى أمية .

هـ — العزل بسبب عدم المساواة بين الخصمين : —

ومن الحوادث التي تدل على التصك بهذا الصدا ، وضرورة حفظ هيبة القاضي خلال جلوسه للحكم ما رواه ابن حجر (٢) من أن القاضي يونس بن عدي ، كان قد استناب في مرضه سنة (٨٦هـ / ٧٠٥م) رجلا من تجير فبلغه أنه قام لرجل في مجلس الحكم ، فعزله ، وقال : ليس على هذا مضي السلف .

و — الاستعفاء من القضاء بسبب تدخل السلطة : —

لقد كان قضاة الدولة الإسلامية يعتزلون القضاء مباشرة اذا حال الوالي أو أي شخص له نفوذ دون تنفيذ حكم اصداره القاضي ، لان ذلك ظلم ، والقضاء وجد لانصاف مختلف أفراد الرعية على مختلف مستوياتهم ، دون تفريق بين أحد ، فاذا لم تحترم أحكام القاضي ، واخذت تطبق على فئة دون أخرى ، ساد الظلم بين الرعية ، لذا كان القضاة يدركون خطورة ذلك الامر ، فكانوا اذا حدث شيء من ذلك يبادرون الى اعتزال القضاء ، ومن الامثلة على ذلك أن القاضي عمران بن عبد الله اعتزل القضاء سنة (٨٩هـ /

(١) الكندي : الولاة وكتاب القضاء ، ص ٣٥٢ .

(٢) رفع الاصر عن قضاة مصر ، ق ١ ، ص ١٢٩ .

(٧٠٧م) ، بسبب أنه شهد عنده على كاتب لعبد الله بن عبد الملك أنه شرب الخمر فأراد حده فمنعه عبد الله بن عبد الملك ، فقال عمران : لا أقضى أو أقيم عليه الحد ، فلم يصل الى ذلك فانصرف عن الحكم (١) .
وكذلك عندما تدخل الوالى فى احكام خير بن نعيم واخرج جنديا من حبسه نجده يعتزل القضاء دون أى تردد (٢) .
ز — الاستعفاء من القضاء بسبب كبر السن : —

قد يغفل القاضى عن حاله ولا يعلم ما طرأ على نفسه من تغيير نتيجة لكبر سنه ولكنه اذا نبه الى ذلك كان يقدم استقالته من فوره ، ومما يروى فى هذا الصدد ، أنه لقي القاضى شريحا رجلا فى الطريق ، فقال : يا أبا أمية قضيت والله بجور ، قال : وكيف ذاك ؟ ويحك قال : كبرت سنك ، واختلط عقلك ، وارتشى ابنك ، فقال شريح : لا جرم ، لا يقولها أحد بعدك ، فأتى الحجاج فقال : والله لا أقضى بين اثنين . فقال الحجاج والله لا أعفك ، حتى ترشدنى الى رجل أوليه القضاء ، فقال شريح : عليك بالعفيف الشريف أبى بردة بن أبى موسى الاشعري فأعفاه الحجاج واستقضى أبا بردة (٣) .

وهكذا حرص خلفاء بنى أمية على اختيار أفضل العناصر للقضاء وحرصوا كذلك على مراقبتهم وعزل المقصر منهم ، وسنرى ان شاء الله فى الفصل التالى مزيدا من التفاصيل عن احوال القضاة واختصاصاتهم فى ذلك العصر .

(١) الكندى : الولاة والقضاة ، ص ٣٢٨ .

(٢) N.J.Coulson M.A., Op.Cit. , P 29 .

(٣) ابن قتيبة : عيون الاخبار ، ج ١ ، ص ٦١ - ٦٢ .

الفصل الثانى

أحوال القضاة فى هذا العهد واختصاصاتهم .

يقول أحمد بن أبي الربيع (١) : (وأما القاضي فهو ميزان الملك من رعيته ، وصفته : أن يكون ذا وقار ، وورع ، وأناة ، وزهد ، وأن يكون ذكيا فطنا عالما عاقلا عارفا بآداب القضاء وأن يكون فقيها نزها عفيفا خبيرا بمذاهب الناس ، وأن يكون ممارسا للامور وأن يكون صادعا بالحق على من وجب عليه وأن لا يقبل هدية ، ولا يسمع قول شفيع في شيء من أمور الحكم ، وأن لا يأذن لاحد الخصمين دون الآخر بل يخصهما سوا ويجب عليه أن يجعل على أموال اليتام ، والوقوف والمصالح حفاظا ، وأن يبالغ في التفتيش على الشهود والوكلاء ، ويعرف أحوالهم ، ويجب أن يكون راهب الامة ، وعالم الناس في ذلك الوقت) .

ان هذه الصفات التي أشار اليها ابن أبي الربيع تنطبق على قضاة الدولة الاسلامية في مختلف الفترات بشكل عام ، وعلى قضاة الصدر الاول من الدولة الاسلامية بشكل خاص اذ كانوا مضرب الامثال في التقى والورع ، والنزاهة ، والحرص على انصاف الخصوم دون محاباة لاحد ، ودون أن يخشوا أحدا الا الله ، فكان تاريخهم تجسيدا للاسلام وتعاليمه ، فقد رسموا صورة مشرقة للعدالة الحقيقية في الدولة الاسلامية .

وسنحاول في هذا الفصل أن نسلط الضوء على أحوال القضاة في هذا العصر ، وما كانوا يتميزون به من تقى وورع ، وكيف كانت علاقتهم بالخلفاء ، وولاة الامصار ، وعلاقتهم كذلك بهزملائهم القضاة ، وافراد المجتمع وكيف كان مجلسهم ، وما هو زيهم ، ثم نتحدث عن اختصاصاتهم وتشعبها ونختتم الفصل بالحديث عن روايتهم .

(١) سلوك المالك في تدبير الممالك ، ص ١٦١ - ١٦٢ .

نماذج من تقى وورع قضاة العصر الاموى :

لقد امتاز قضاة هذا العصر بشكل عام بالتقى والورع لان حشدا كبيرا منهم كان من التابعين ، وابناء التابعين ، ومن الامثلة الحية على ورعهم أنه لما ولي توبة بن نمر القضاء فى مصر سنة (١١٥هـ / ٧٣٣م) دعا امرأته عفيرة فقال : يا أم محمد اى صا حب كنت لك ؟ قالت : خير صا حب وأكرمه ، قال : فاسمعى : لا تعرضن لى فى شىء من القضاء ، ولا تذكرينى بخصم ، ولا تسألينى عن حكومة ، فان فعلت شيئا من هذا فأنت طالق فاما أن تقيمى مكرمة ، واما تذهبى ذميمة ، فانتقلت عنه فلم تكن تأتبه الا فى الشهر والشهرين ، وكانت ترى دواته تحتاج الى اصلاح فلا تصلحها خوفا أن يدخل عليه فى يمينه شىء (١) .

وكان القاضى عبد الرحمن بن حجية (٢) لا يقبل لاحد هدية حتى فى الاعياد والمواسم ، وكان مضرب المثل فى التواضع والورع فأخذ الناس يقتدون به فى اشياء كثيرة ، ومن كلامه أنه كان يقول : (اذا قضى

(١) الكندى : الولاة والقضاة ، ص ٣٤٢ - ٣٤٣ ، الذهبى : تاريخ الاسلام

، ج ٤ ، ص ٢٣٦ .

(٢) يقال له ابن حجية الاكبر ، روى عن عمر ، وأبى ذر ، وابن مسعود

وعقبة بن عامر وغيرهم ، وثقه النسائى ، والمجلى ، والدارقطنى ، وابن

حبان ، تولى القضاء من قبل عبد العزيز بن مروان والى مصر ، وكان

على القضاء والقصص وبيت المال ، توفى فى محرم سنة (٨٣هـ / ٧٠٢م)

بعد أن تولى قضاء مصر اثنتى عشرة سنة انظر ابن حجر : رفع الاصر

ق ٢ ، ص ٣١٦ - ٣١٩ ، وكيع : أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

القاضي بالهوى احتجب الله عنه) . ومن الادلة على تواضعه ، أنه كان له عبد يستقي له الماء فمات ، فأخذ هو البغل وتوجه بنفسه ليستقي (١) . ولم تغر الدنيا قضاة هذا العصر عندما أقبلت عليهم لانهم كانوا يعلمون أن القلب اذا كان مغرماً بالدنيا قل ورعه وثقاه ، لذا نجدهم يزهدون بها ، يقول ابن شبرمة (٢) : (اذا كان البدن سقيماً لم ينفعه الطعام ، واذا كان القلب مغرماً بحب الدنيا لم تنفعه الموعظة) (٣) . لذا نجدهم يقنعون بخشن العيش زاهدين بكل مغريات الدنيا وزخرفها . فيروى أن قاضي مصر عبد الله بن حجية (٤) كان من ازهد الناس في الدنيا

-
- (١) ابن حجر : رفع الاصر ، ق ٢ ، ص ٣١٧ .
(٢) هو عبد الله بن شبرمة بن الطفيل بن حسان بن المنذر بن ضرار بن عمرو بن مالك بن زيد بن كعب بن كلاب ، ولاء يوسف بن عمر القضاة فيقال بعد محارب بن دثار ، ويقال بعد عيسى بن المسيب البجلي ثم عزله وولى ابن ابي ليلى بدلا منه على الكوفة ، وقد وثقه الامام احمد بن حنبل ، وأبو حاتم الرازي وغيرهما ، كان من ائمة الفروع ، وأما الحديث فما هو بالمكثّر توفي سنة (١٤٤ هـ / ٧٦١ م) انظر الذهبي : سير اعلام النبلاء ، ج ٦ ، ص ٣٤٧ - ٣٤٩ ، وكيع : المصدر السابق ج ٣ ، ص ٣٦ .

- (٣) الطرطوشي : سراج الملوك ، ص ٨ - ٩ .
(٤) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن حجية الخولاني ، يكنى أبا عمرو ، وهو ابن حجية الاصغر ، ولى من قبل قرّة بن شريك أمير مصر في ربيع الآخر سنة تسعين ، وصرف في جمادى الاولى سنة ثلاث وتسعين بمياض بن عبيد الله ، ثم أعيد من جهة أمير مصر عبد الملك بن رفاعة =

فمن ابراهيم بن نشيط العلاني قال : أتيت عبد الله بن عبد الرحمن بن حجية ، وكانت تحته امرأة من وعلان ، فقال لي : انتفدي ؟ قلت : نعم فقال : يا جارية اعدى الغداء ، فأنت الجارية بعدس بارد على طبق خوص وكعك وماء ، فقال : ابلل وكل ، فان الحقوق لم تدعنا نشبع من الخبز (١) وتروى مثل هذه القصة عن أحد قضاة الفسطاط أيضا (٢) .

وكان قضاة هذا العصر يمتازون بشفافية خاصة بالنسبة للقضاء وآدابه ، فيذكر انه لما ولي الحسن البصري القضاء ، أتاه خصمان ، فجلسا بين يديه ، فرفع أحدهما صوته على الآخر فيكي الحسن البصري ، وقال : ارحماني ، فاني شيخ كبير ، يعني ان رضيت فهو جور في الحكم (٣) .

وبلغ من شدة حرص قضاة هذا العهد أن بعضهم كان اذا شعر أن تأخير الحكم في مسألة من المائل ترتب عليه ضرر أحد الخصمين كان يدفع قيمة هذا الضرر من ماله الخاص ، فيروى أن رجلين حضرا السي القاضي خير بن نعيم الحضرمي قاضي مصر عند أذان المغرب ، فتحاكما

= في شهر رجب سنة سبع وتسعين ، وأضيف له مع القضاء بيت المال ،
وصرف في سلخ سنة ثمان وتسعين انظر ابن حجر : رفع الاصر ، ق ٢
ص ٢٨٣ - ٢٨٤ ، الكندي : الولاة والقضاء ، ص ٣٣١ ، ابن عبيد
الحكم : فتوح مصر واخبارها ، ص ٢٣٩ ، وكيع :

اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٢٩ .

(١) ابن حجر : رفع الاصر ، ق ٢ ، ص ٢٨٣ .

(٢) آدم متز : الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري ، ج ١ ، ص ٣٠٧ .

(٣) وكيع : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٧ .

فى جمل فصرفهما وتشاغل بصلاة المغرب فحضرا اليه فى اليوم الثانى ، فقال أحدهما : اشتريت من هذا جملا باثنى عشر دينارا فخرج به عيب واضح فقال : ما اردء الا بحكم الحاكم ، فلم تحكم بيننا أس فمات الجمال بالمناخ ، فيكون فى كيسى أو كيسه ؟ فقال خير : بل فى كيسى لكونى لم أبت الحكم بينكما ووزن له ثمن الجمال (١) .

وهذا القاضى ابو خزيمه (٢) لا يأخذ ليوم الجمعة رزقا ، وكان يقول : (انما أنا اجير المسلمين ، فاذا لم اعمل لهم لم آخذ متاعهم (٣)) وروى وكيع (٤) أن بعض أهل مصر رأى رقعة فى الديوان مكتوب عليها : (رد أبو خزيمه ابراهيم بن زيد القاضى لبيت المال خمسة دراهم ليوم لم يجلس فيه للقضاء) .

وامتاز قضاة هذا العهد بالحلم والكرم ، ومن نماذج حلم بعضهم أن القاضى عبد الملك بن يعلى (٥) قاضى البصرة ، قام ذات يوم من مجلس

(١) الكندى : الولاة والقضاة ، ص ٣٤٩ ، حاشية .

(٢) هو ابراهيم بن يزيد ، كان من الزهاد ، وكان يعمل الارسان توفى سنة ١٥٤هـ / ٧٧٠م انظر ابن عبد الحكم : فتوح مصر وأخبارها ص ٢٤١ - ٢٤٣ .

(٣) المصدر السابق نفسه ، ص ٢٤١ .

(٤) أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٣٣ .

(٥) وهو تابعى ثقة ، أرخه ابن حبان فى الثقات ، كان يزيد بن هبيرة ولاء قضاء البصرة لما ولى امارتها من قبل يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وذكر ابن سعد أنه كان قاضيا قبل الحسن ومات فى خلافة عمر بن عبد العزيز ، والصواب بعد الحسن ، ومات وهو على القضاء بعد =

— ٣٨٨ —

قضائه الى بيته فتبعه رجل يشتمه وهو ساكت حتى بلغ داره فلما دخل قال :
حسبك سائر اليوم (١) .

على اى حال هذه نماذج يسيرة من زهد وورع قضاة العصر الاموى
وسنرى ايضا جوانب مشرقة أخرى من حياتهم خلال هذا الفصل والفصول التى
تليه ان شاء الله .

= المائة بستتين أو ثلاثة ، وذكره الطبرى عام ١٠٤ هـ انظر ابن حجر :

فتح البارى ، ج ١٦ ، ص ٢٦١ ، الطبرى : تاريخ الرسل والملوك ،

ج ٧ ، ص ٢٠ ، ابن الاثير الكامل ، ج ٤ ، ص ١١٦ .

(١) وكيع : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٨ - ١٩ .

علاقة القضاة بالخلفاء وولاة الامصار في العهد الاموي :

لم يكن القضاة في الدولة الاسلامية على مر العصور مجرد موظفين اداريين ، بل كانوا علماء عاملين ، مشغولين دوما بمصالح الامة ، مساهمين في رقيها وتقدمها ، فكانوا يقدمون النصائح للخلفاء ، ويرشدونهم الى الطريق القويم الذي يجب أن يسيروا على هديه . وفي المقابل كان الخلفاء يدركون خطورة منصب القضاة ، لذا كانوا يحرصون على حفظ مكانته وهيئته وعدم التدخل فيه ، وذلك حتى يتحقق العدل ويحم الامن .

ولا دراك بعض خلفاء بني أمية ما كان يتمتع به بعض قضاتهم من علم وتقى ، وورع ، وسعة أفق كانوا يطلبون منهم أن يرشدوهم الى حل بعض المسائل الخاصة ، أو ما يرونها مناسبة لاصلاح الراعي والرعية ، اضافة الى طلب العون منهم في حل بعض المعضلات القضائية التي كانت تصل اليهم من بعض قضاة الامصار ، أو يرفعها اليهم أحد افراد الرعية .

ومن خلفاء بني أمية البارزين الذين كانوا يحرصون على طلب النصيح من قضاتهم ، الخليفة الزاهد عمر بن عبد العزيز (رضى الله عنه) الذي أرسل كتابا الى القاضي الورع الحسن البصرى أن يكتب اليه بصفات الامام العادل ، فكتب اليه بصفة ذلك الامام بأسلوب مشرق ، وبعبارات موجزة بعيدة عن التكلف والملق ، فوضح اليه خطورة منصب الخلافة ، وأنه بصلاح الامام تصلح الامة فقال : (اعلم يا أمير المؤمنين أن الله جعل الامام العادل قوام كل مائل ، وقصد كل جائر ، وصلاح كل فاسد وقوة كل ضعيف ونصفة كل مظلوم ، ومفزع كل ملهوف) .

ولم يفت هذا القاضي الفذ أن يذكر المؤمنين بحقيقة هذه الدنيا الزائلة فدماه الى مدم الاغترار بها ، وأن لا يدعوه سلطانته الى الركون الى

الدنيا ، فالسلطان زائل ايضاً ولو كان دائماً لما وصل اليه ، فبين له أن
الرجل اللبيب هو الذي جعل الدنيا مزرعة للآخرة ، لان يوم الحساب عظيم
والله تعالى سائل كل فرد عن كل صغيرة وكبيرة عملها في دنياه فقال :

(واذكر يا امير المؤمنين الموت وما بعده ، وقلة اشيائك عنده ، وانشارك عليه
فتزود له ولما بعده من الفزع الاكبر واعلم يا امير المؤمنين أن لك منزلاً غير
منزلك الذي أنت فيه يطول فيه ثوابك ، ويفارقك أحبابك ، يسلمونك فسي
قعره فريداً وحيداً فتزود له ما يصحبك ((يوم يفر المرء من أخيه وأمه وأبيه
وصاحبته وبنيه)) (١) . واذكر يا امير المؤمنين ((اذا بعثر ما في القبور
وحصل ما في الصدور)) (٢) فالاسرار ظاهرة ، والكتاب لا يفادر صغيرة
ولا كبيرة الا أحصاها . فالان يا أمير المؤمنين ، أنت في مهل قبل حلول
الاجل ، وانقطاع الامل) .

ثم وجه انتباه أمير المؤمنين الى أن تحقيق العدل في الدولة
يكون بعدم تسليط المتكبرين على الضعفاء ، لان الامام ماخوذ بظلم ولا ته
وموظفيه ، فيقول : (لا تحكم يا امير المؤمنين في عباد الله بحكم الجاهلين
وتسلك بهم سبيل الظالمين ، ولا تسلط المتكبرين على المستضعفين ، فانهم
لا يرقبون في مؤمن الا ولا ذمة ، فتبوء بأوزارك وأوزار مع أوزارك ولا
يفرنك الذين يتنعمون بما فيه بوئك ويأكلون الطيبات في دنياهم باذهاب
طيباتك في آخرتك ، ولا تنظر الى قدرتك اليوم ، ولكن انظر الى قدرتك غداً
وأنت مأسور في حبال الموت ، وموقوف بين يدي الله في مجمع من الملائكة
والنبيين والمرسلين ، وقد عنت الوجوه للحى القيوم) .

(١) سورة عبس ، آية ٣٤ .

(٢) سورة العاديات آية ٩ .

ويختتم وصيته بقوله : (واني يا امير المؤمنين ، وان لم ابلغ بمظتي ما بلغه أولوا النهى من قبلى ، فلم آلك شفقة ونصحا ، فأنزل كتابى اليك كمد اوى حبيبه يسقيه الادوية الكريهة لما يرجو له فى ذلك من العافية والصحة والسلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته) (١) .

لقد اوضح هذا القاضى الفذ فى هذه النصيحة القيمة الطريق القويم الذى يجب على الحاكم أن يسلكه ، ليسعد هو ورعيته فى الدنيا والآخرة ، واستطاع هذا القاضى أن يصل بكلماته التى خرجت من القلب الى قلب كل من يقرأ نصيحته ، فكيف بنا اذا رأينا أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز - التقى الورع يقرأها ؟ ان الباحث لا يشك بأن هذه النصيحة كان لها أثر طيب فى حياة وسياسة امير المؤمنين عمر بن عبد العزيز (رضى الله عنه) لا سيما اذا علمنا أنها وجهت اليه فى بداية حكمه .

ولم يكتف عمر بن عبد العزيز (رضى الله عنه) بطلب النصيح من الحسن البصرى بل أخذ يطلب من كل من يتوسم فيه التقى والورع والاخلاص فى النصيحة ، فنجده أيضا يرسل الى العالم المشهور محمد بن كعب القرظى (٢) ليصف له العدل فأجابه قائلًا لقد (سألت عن امر حسن كن

(١) انظر نص هذه النصيحة كاملة فى ملحق رقم (٢)

(٢) هو محمد بن كعب بن سليم القرظى ، كان من أوعية العلم ، وثقه ابن سعد ، وابن المدينى ، وابو زرعة ، والعجلي ، وهو مدنى تابعى ، كان من أئمة التفسير ، كثير الحديث ، مجاب الدعوة ، قال ابن المدينى وابن معين وابن سعد توفى سنة (١٢٠ هـ / ٧٣٧ م) ، وقال الواقدي ، وخليفة والفلاس وجماعة مات سنة (١١٧ هـ / ٧٣٥ م) انظر الذهبى :

سير اعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ٦٥ - ٦٩ .

لصفير المسلمين أبا ولكبيرهم ابنا وللمثل منهم أخا ، وعاقب الناس بقدر
ذنوبهم ، وعلى قدر أجسامهم ، ولا تضرين لفضبك سوطا واحدا فتعسدي
فتكون عند الله من العادين (١) .

وكان خلفاء بني أمية اذا اشكلت عليهم بعض القضايا في عاصمة
ملكهم دمشق جمعوا الفقهاء والعلماء وعرضوها عليهم ، فان لم يستطيعوا
البت فيها أرسلوا الى بعض قضاة تهم لموافاتهم بحلها ، ومن هذه القضايا
التي سألوها عنها ، قضية الخنثى التي بعث يسأل عنها أحد خلفاء بني
أمية القاضي الشهير محمد بن شهاب الزهري فأجابه عما سأله (٢) .

كما كان القضاة أيضا يرفعون القضايا المشككة التي تعرض لهم الى
الخليفة في دمشق ، لانه أقدر على حلها لوجود عدد كبير من العلماء حوله
في عاصمة خلافته دمشق ، فعن اياس بن معاوية قال : كنت قاضيا لاهل
البصرة في زمن عمر بن عبد العزيز ، فأتيت بجارية كان على صدرها صبي
في عنقه طوق ، فجاء انسان فأخذ الطوق من عنق الصبي ، ثم جذبه اليه
فصاحت الجارية ، فأخذ ، فكتبت فيه الى عمر ، فكتب الى : أن عاقبه بقدر
ذنبه ثم خل سبيله (٣) .

(١) ابن الجوزي : سيرة عمر بن عبد العزيز ، ص ٩ .

(٢) وقد قال أحد الشعراء بهذه المناسبة أبيات يمدح بها هذا القاضي

منها : -

ومهمة اعين القضاة عياؤها تذر الحليم يشك شك الجاهل

عجلت قبل حنيذها بشوائها وأبنت مغلطها بحكم فاصل

فتركتها بعد العماية سنة للمقتدين وللامام العادل

انظر : ابو زرعة الدمشقي : تاريخ ابي زرعة ، ج ١ ، ص ٦١٢ .

(٣) وكيع : أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٣٢٦ .

وفزع قاضي مصر عياض بن عبيد الله الأزدي (١) خلال توليه قضاء مصر للمرة الثانية في صفر سنة (٩٩٠هـ / ٧١٧م) الى عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه) يسأله في أمر الشفعة، فأشار عليه (رضي الله عنه) أن يجعلها للشريك وحده ومما جاء في كتاب عمر (إذا وقعت الحدود بين أهل الشرك في ميراث أو غيره، وصرفت مداخل الناس التي يدخلون منها دورهم وأرضهم، فقد انقطعت الشفعة) (٢).

وسأل رجل قاضي مصر يزيد بن خذامر (١٠٠ - ١٠٥هـ / ٧١٨م - ٧٢٣م) عن أمة اشتراها رجلان فوطئاهما في طهر واحد فحملت، فكذب ابن خذامر الى عمر بن عبد العزيز في هذه القضية، فأجابه عمر بقوله: أنه يرثهما الولد ويرثانه وعاقبهما (٣).

-
- (١) هو عياض بن عبيد الله الأزدي ثم السلامي، أخته ولاية القضاء وهو عامل لاسامة بن زيد التنوخي على الهري. فلم يزل على القضاء حتى صرف عنه في سنة (٩٨٨هـ / ٧١٦م)، ورد ابن حجر على القضاء، ثم صرف عنه، ورد عياض بن عبيد الله، فلم يزل قاضيا حتى صرف سنة (١٠٠هـ / ٧١٨م)، وذكر الكندي أنه تولى المرة الاولى في جمادى الاولى سنة (٩٩٣هـ / ٧١١م)، وصرف عنها في رجب سنة (٩٩٧هـ / ٧١٥م) انظر ابن عبد الحكم: فتوح مصر وأخبارها، ص ٢٣٩؛ الكندي: الولاة والقضاة، ص ٣٣٢.
- (٢) الكندي: المصدر السابق، ص ٣٣٤ - ٣٣٥.
- (٣) المصدر السابق نفسه، ص ٣٣٤.

وكان الخليفة اذا لم يجد للموضوع الذى سئل عنه جوابا أحالسه الى الراى ، فقد سأل عياض بن عبيد الله الازدى عمر بن عبد العزيز عن مسألة فكتب اليه عمر : انه لم يبلغنى فى هذا شىء ، وقد جعلته لك ، فامض فيه برأيك (١) .

وكانت احكام القضاة فى هذا العهد تحترم من قبل الخلفاء وتحترم وتنفذ ولو كانت على الخلفاء أنفسهم ، فمن العتبى قال : انى لقاعد عند قاضى هشام بن عبد الملك اذ أقبل ابراهيم بن محمد بن طلحة وصاحب حرس هشام بن عبد الملك حتى قعداهين يديه ، فقال : ان أمير المؤمنين جرانى (٢) فى خصومة بينه وبين ابراهيم . فقال القاضى : شاهدك على الجراية ، فقال : اترانى قلت على أمير المؤمنين ما لم يقل ، وليس بينى وبينه الا هذه السترة قال : لا ، ولكن لا يثبت الحق لك أو عليك ، الا ببينة قال : فقام الحرسى ، فدخل على هشام فأخبره فلم تلبث أن تقعقعت الابواب وخرج الحرسى ، وقال : هذا أمير المؤمنين . وخرج هشام ، فقمعد وابراهيم بين يدي القاضى ، وكنا حيث نسمع بعض كلامهم ويخفى عنا بعضه . قال : فتكلفا واحضرا البينة ، فقضى القاضى على هشام ايمن عبد الملك (٣) .

(١) المصدر السابق نفسه ، ص ٣٣٤ ، ولمزيد من التفاصيل انظر أيضا

ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين ، ج ١ ، ص ٦٥ .

(٢) جرانى : أى وكلنى ، والجرى الوكيل والرسول وسمى الوكيل جريا لانه

يجرى مجرى موكله انظر الجوزى : الصحاح ، ج ٦ ، ص ٢٣٠ ، ابن

عبد ربه : العقد الفريد ، ج ١ ، ص ٢٩ ، حاشية رقم ٤ .

(٣) ابن عبد ربه : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٩ - ٣٠ ، محمد شهير

ارسلان : القضاة والقضاة ، ص ٢١٥ .

وكان خلفاء بني أمية يعودون قضا تهم اذا مرضوا ، ويتفقدون أحوالهم فكما مر معنا عاد معاوية بن أبي سفيان (رضى الله عنه) قاضى دمشق أبى الدرداء ، كذلك قام بالمشاركة فى حمل سرير قاضيه فضالة بن عبيد عندما توفى سنة (٥٣هـ / ٦٧٢م) (١) .

ولم يغفل خلفاء بني أمية عن تعهد قضا تهم بالتوجيهات والنصائح التى تسا عد هم على اداء مهمتهم على أكمل وجه ، ويبدو أن الخليفة عمر بن عبد العزيز (رضى الله عنه) من أكثر خلفاء بني أمية عناية بتزويد قضا ته بالنصح والارشاد ، اذ حفظت لنا المصادر العديد من وصاياه لقضائيه ومن تلك الوصايا التى أثرت عنه أنه كتب الى عدى بن أرطاة (٢) : (أما بعد : فان القضاء اتباع ما فى كتاب الله ، ثم القضاء بسنة رسول الله ثم حكم الائمة الهداة ، ثم استشارة ذوى الرأى والعلم ، وألا تؤثر أحدا على أحد ، وأن تحكم بين الناس وأنت تعلم ما تحكم به ، ولا تقس ، فان القياس فى الحكم بغير علم كالأعمى الذى يعيش فى الطريق ، ولا يبصر ، فان أصاب الطريق أصاب بغير علم ، وان أخطأ فقد نزل بمنزلة ذاك حين أتى بما لا علم له فهلك وأهلك من معه ، فما أتاك من أمر تحكم فيه بين الناس لا علم لك به فسل عنه من يعلم ، فان السائل عما لا يعلم أحد العالمين) (٣) .

(١) ابن طولون : قضاة دمشق ، ص ٢ .

(٢) هو عدى بن أرطاة الفزارى الدمشقى أمير البصرة لعمر بن عبد العزيز توفى سنة (١٠٢هـ / ٧٢٠م) انظر الذهبى : سير اعلام النبلاء ، ج ٥ ص ٥٣ .

(٣) وكيع : أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٧٧ .

ومن سحنون قال : حدثنا ابن وهب قال : سمعت مالكا يقول كان

عمر بن عبد العزيز يكتب الى الامصار يعلمهم السنن والفقه ، ويكتب الى المدينة يسألهم عما مضى وأن يعملوا بما عندهم ، وكان يكتب الى قاضيه على المدينة المنورة أبي بكر بن حزم أن يجمع السنن ويكتب اليه بها ، فتوفى عمر وقد كتب ابن حزم كتابا قبل أن يبعث بها اليه (١) .

وطالب عمر بن عبد العزيز من قضاة التروى وعدم التعجل في اصدار الاحكام قبل الاستماع الى أطراف الخصومة ، فقد كتب الى بعض قضاة : (اذا أتاك الخصم وقد فقئت عينه ، فلا تحكم له حتى يأتي خصمه فلعله قد فقئت عيناه جميعا) (٢) .

وكذلك كتب الى عامله على الكوفة عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ، (أن أقض بالبين مع الشاهد) (٣) ، وكتب له أيضا (لا تقض بالجوار) (٤) .

ومن توجيهات عمر بن عبد العزيز (رضى الله عنه) لقضاته وولاته أنه لا يجوز لهم العمل في التجارة فقد جاء في البيان الشامل الذي وجهه عقب توليته للخلافة أنه لا يحل (لعامل تجارة في سلطانه الذي هو عليه ، فان الامير متى يتجر يستأثر ، ويصيب أمورا فيها عنت ، وان حرص على ألا يفعل) . وما أثر عنه أيضا أنه قال : (تجارة الولاة مفسدة وللرعية مهلكة) (٥) .

(١) ابن عبد البر : التمهيد ، ج١ ، ص ٨٠ - ٨١ .

(٢) ابن عبد ربه : العقد الفريد ، ج١ ، ص ٨٤ .

(٣) البيهقي : السنن الكبرى ، ج١٠ ، ص ١٧٣ .

(٤) المصدر السابق نفسه ، ج١٠ ، ص ١٠٣ .

(٥) جمال صادق المرصفاوى : نظام القضاء في الاسلام ، ص ١٢٠ - ١٢١ .

— ٣٩٧ —

ومما هو جدير بالذكر أن الفقهاء توسعوا وبالفوا في حفظ كرامة
القاضي حتى قالوا : ينبغي له أن يتنزه عن طلب الحوائج من الناس ، من
معاون ، أو دابة ، ليكون القاضي موفور الكرامة ، محفوظا من ألسنة الناس
ملحوظا بعين الاجلال والاكرام (١) .

(١) جمال صادق المصفاوي : نظام القضاء في الاسلام ، ص ١٢٠-١٢١ .

علاقة الولاية بالقضاة في العهد الأموي :

لقد كان القضاة في الأمصار كما تقدم في الفصل الأول من هذا الباب يعينون من قبل الولاية ، فهم من الناحية الإدارية تابعون لهم ، إلا أن تعليمات الخلفاء للولاية كانت تقضي ألا يتدخلوا في الأحكام التي تصدر عن القضاة ، وأوحي مجرد التأثير عليها من بعيد أو قريب ، وإذا حدث وأراد أحد الولاية أن يعطل حكماً من أحكام أحد القضاة ، كان ذلك القاضي يرفض تدخله ويعفى نفسه فوراً دون تردد . إلا أن تبعية القضاة الإدارية للولاية كانت تحتم عليهم أن يستأذنوا ولاية أمصارهم إذا خرجوا في حاجة من حوائجهم ، وفي ذلك يقول وكيع (١) : (وكان لا يركب القاضي مركباً ولا يذهب في حاجة إلا استأذن أمير البلد) الذي يقضى فيه .

إن التبعية الإدارية للقضاة لولاية الأمصار لا تعني أن الولاية كانوا يمارسون سلطات واسعة على القضاة بل الذي كان يحكم علاقة الطرفين هو الود والاحترام المتبادل ، فكان الوالي لا يرى أن هناك بأساً في القيام للقاضي إذا حضر والاخذ بعنان فرسه اجلالاً واحتراماً ، فقد كان والسي البصرة يزيد بن المهلب (٢)

(١) اخبار القضاة ، ج١ ، ص ١٤١ .

(٢) هو يزيد بن المهلب بن أبي صفرة ، أبو خالد الأزدي ولي المشرق بعد أبيه ، ثم ولي البصرة لسليمان بن عبد الملك ، ثم عزله عمر بن عبد العزيز بعدى بن أرقطة وطلبه عمر وسجنه ، وقد كان شجاعاً سخياً ، غزا طبرستان وفتح جرجان مرة أخرى عندما نكثوا وقتل منهم اثني عشر ألفاً ، وعندما استخلف يزيد بن عبد الملك ، غلب يزيد بن المهلب على البصرة وتسمى بالقحطاني فصار لحربة سلمة بن عبد الملك ، فقتل يزيد =

يأخذ بركاب الحسن البصري (١) .

وكان الوالي اذا تعرض لمحنة أو ثورة من العامة ضد بعض تصرفاته كان لجأ الى قاضيه للتوسط بينه وبين الرعية ليتخلص من المأزق الذي هو فيه ، فيذكر أن عبيد الله بن زياد (٢) لجأ الى قاضيه شريح عندما أحاطت قبيلة مذحج بالقصر طالوته للثأر عندما تسربت اليها بعض الاخبار بأن هاني* بن عروة قد قتل عبيد الله بن زياد ، وكان هاني* من شيعة الحسين يأخذ البيعة له قبل قدومه الى العراق ، فعندما ثبت عند عبيد الله بن زياد ذلك هشم أنفه وجبينه ، فخرج القاضي شريح مخبراً القوم بأن هاني* لم يقتل فأنصرفوا (٣) لثقتهم بالقاضي شريح ، ومكانته في نفوسهم .

وكان القضاة يعودون امراءهم اذا مرضوا ، فعن الاصمعي قال : خرج شريح من عند زياد وهو مريض ، فقلت له : كيف تركت الامير ؟ قال : تركته يأمر وينهى فقالوا : ان شريحاً صاحب عويس فسلوه ماذا أراد ، فقال :

= ابن المهلب في صفر سنة (١٠٢هـ / ٧٢٠م) ، وقد قال عنه الحسن البصري : هذا عدو الله يزيد بن المهلب — — اللهم أصرع يزيد بن المهلب صرعة تجعله نكالا انظر الذهبي : سير اعلام النبلاء ، ج٤

ص ٥٠٣ - ٥٠٦ .

(١) وكيع : المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٦٦ .

(٢) هو عبيد الله بن زياد بن أبيه ، أبو حفص ، أمير العراق ، ولي البصرة سنة (٥٥هـ / ٦٧٤م) وله اثنان وعشرون سنة ، وولي خراسان ، فكان أول عربي قطع جيحون ، قتل يوم عاشوراء سنة (٦٧هـ / ٦٨٦م) انظر

الذهبي : سير اعلام النبلاء ، ج٣ ، ص ٥٤٥ - ٥٤٩ .

(٣) ابن الاثير : الكامل ، ج٤ ، ص ٣٠ (وعن هاني* انظر ص ٢٦ - ٣٠)

تركته يأمر بالوصية ، وينهى عن النوح (١) .

واذا حدث خلاف بين القاضي والوالي كان الامر يرفع الى الخليفة
في دمشق ، فقد روى ابن حجر (٢) أنه وقع خلاف بين قاضي البصرة اياس
ابن معاوية ، وواليها عدي بن أرطاة ، فركب اياس الى عمر بن عبد العزيز
(رضى الله عنه) فكتب عمر ينكر على عدي ما ذكره عنه اياس ، ويوفق صنعه
في تولية الحسن البصري القضاء .

وكان خلفاء بني أمية يعاقبون الولاة الذين يثبت عنهم أنهم
اعتدوا على بعض القضاة ، وما يروى في هذا الصدد ، أن خالدا بن عبد
الله القسري (٣) كان واليا على المدينة المنورة ، في عهد سليمان بن
عبد الملك ، وكان قاضي مكة طلحة بن هرم فاختم اليه رجل من بني شيبه
الذين اليهم مفتاح الكعبة يقال له الاعجم مع ابن أخ له في أرض لهم ،
فقضى للشيخ على ابن أخيه ، وكان متصلا بخالد بن عبد الله ، فأقبل الى
خالد فأخبره ، فحال خالد بين الشيخ وبين ما قضى له به القاضي . فكتب
القاضي كتابا الى سليمان بن عبد الملك يشكو اليه خالدا ، ووجه الكتاب اليه

(١) وكيع : أخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٢٢١ .

(٢) فتح الباري : ج ١٦ ، ص ٢٦١ - ٢٦٢ .

(٣) تقدمت ترجمته في ص ٣٦٦ ، ماشيه ، رقم ٣ .

مع ولده محمد بن طلحة . فكتب سليمان الى خالد : لا سبيل لك على
الاعجم ولا ولده . فقدم محمد بن طلحة بالكتاب على خالد ، وقال : لا
لا سبيل لك عليها . هذا كتاب أمير المؤمنين فأمر به خالد ف ضرب مائة
سوط قبل أن يقرأ كتاب سليمان . فبعث القاضي ابنه المضروب الى سليمان
وبعث ثيابه التي ضرب فيها بدائها . فأمر سليمان بقطع يد خالد . فكلمه
يزيد بن المهلب ، وقال : ان كان ضربه يا أمير المؤمنين بعد ما قرأ
الكتاب تقطع يده ، وان كان ضربه قبل ذلك فحقوق أمير المؤمنين أولى بذلك .
فكتب سليمان الى داود بن طلحة بن هرم : ان كان ضرب الشيخ
بعد ما قرأ الكتاب الذي ارسلته فأقطع يده ، وان كان ضربه قبل أن يقرأ كتابي
فأضربه مائة سوط . فأخذ داود بن طلحة لما قرأ الكتاب خالداً فضربه مائة
سوط ، وسجنه وبقي في سجنه في مكة حتى حج سليمان ، وكلمه فيه المفضل
ابن المهلب (١) .

ومما هو جدير بالذكر أن بعض القضاة كانوا يعتمدون عن مجالسة
الامراء على الرغم من إلحاحهم في طلبهم لحضور مجالسهم ، ومما مرثهم
فقد ذكر الذهبي (٢) وغيره ان والي العراق ليزيد بن عبد الملك ، عمر
ابن هبيرة كان يطلب من الشعبي قاضيه ، أن يسمعه بالليل ، فكان الشعبي
يرفض ويقول : لا استطيع القضاء وسهر الليل .

(١) ابن عبد ربه : العقد الفريد ، ج٤ ، ص ٤٢٨ - ٤٢٩ .

(٢) تذكرة الحفاظ ، ج١ ، ص ٨٨ ، الفسوي : المعرفة والتاريخ ، ج٢ ،

ص ٥٩٣ ، البيهقي : السنن الكبرى ، ج١٠ ، ص ١٠٧ .

علاقة قضاة هذا العهد بالمجتمع : —

أ) علاقتهم بالتجار : —

ان قضاة ذلك العصر كانوا ينتهزون كل فرصة يلتقون فيها مع أى فئة من فئات المجتمع ليقدموا لها النصح والارشاد بما تحصل عندهم من تجارب ، فعن صالح بن سليمان قال : خرج قوم من أهل واسط من التجار ، فقالوا : نأتى اياس بن معاوية فنسلم عليه ، فأتوه فقال لهم : يا معشر التجار احفظوا عنى خصالا ثلاثا تنتفعون بها فى تجارتكم : — لا يشتري الرجل بأكثر من ماله ، فان كانت وضیعة أتت على رأس ماله كله ، ولا يشارك الا شريكا واحدا ، فان أكثر فاشنين ، فان الشركاء اذا كثروا تواكلوا ، ولا يشتري من رجل له بضاعة ليس له غيرها ، فان التوى أمر ، أو أصابته نكبة لم يعذره ، وألج عليه وحرق (١) به اشتروا من أهل السعة والبسار ، فانهم يوفون ويحتملون (٢) .

وكان القضاة لا يخلون على افراد الرعية بالنصح والتوجيه ، فقد كان من كمال مروءة شريح معرفته لحقوق الاصدقاء ، ويرى أنه من الواجب اسداء النصح لهم كلما سذحت له الفرصة ، فيروى أنه سمع صديقا له يشتكى من أمرغه الى صديق له ، فبادر شريح وأخذ بيد صديقه الذى كان مفتنما وقال له : يا ابن أخى اياك والشكوى الى غير الله ، فانه لا يخلو من تشكو له أن يكون صديقا أو عدوا . أما الصديق فتحزنه ولا ينفعك ، وأما العدو فيشمت بك ، أنظر الى عيني هذه — وأشار الى احدى عينيه — فوالله ما

(١) حررق الرجل بالفتح والضم اذ ساء خلقه ، انظر وكيع : المصدر السابق

جلد ٣٥١ ، حاشية زعيم ١٠ .

(٢) نفس المصدر السابق والصفحة .

— ٤٠٣ —

ابصرت بها شخصا ولا صديقا منذ خمس عشرة سنة ، وما أخبرت بها أحد الى هذه الغاية ، أما سمعت قول العبد الصالح : ((انما أشكو بثي وحزني الى الله)) فاجعله مشكاك ومحزنك عند كل نائبة تنوبك ، فانه اكرم صئول ، وأقرب مدعو (١) .

وكان شريع اذا سمع الرجل يكثر قال : أمسك عليك نفقتك (٢) .
وجاء رجل الى القاضي اياس وقال : علمني القضاء ، فقال : ان القضاء لا يعلم ، انما القضاء فهم (٣) .

وكان القاضي ابن شبرمة يقول : (جالس العلماء فانك ان أصبت حمدوك ، وان أخطأت علموك ، وان جهلت لم يعنفوك ، ولا تجالس الجهال فانك ان أصبت لم يحمداك ، وان أخطأت لم يعلموك ، وان جهلت عنفوك وان شهدوا لك لم ينفعوك) (٤) .

(ب) علاقة القضاء ببعضهم في هذا العصر : —

لقد كانت علاقات القضاة ببعضهم على أفضل ما تكون علاقة الاخ بأخيه ، اذ كانوا يتبادلون المشورة في القضاة التي تحتاج الى أخذ الرأي وكان أحدهم لا يجد حرجا في نقض قضاء زميله اذا تبين له خطؤه ، فمن سالم بن ثوبان قال : جلبت

(١) ابن عبد ربه : العقد الفريد ، ج ١ ، ص ٧١ - ٧٢

(٢) وكيع : أخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ .

(٣) ابن قيم الجوزية : الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، ص ٣٤ .

(٤) وكيع : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١١٣ .

— ٤٠٤ —

بغلا الى البصرة ، فعرف رجل بغلا ، فخاصم الى القاضي هشام بن هبيرة (١) قاضي البصرة - فقضى له على - وكتب الى شريح قاضي الكوفة فقدمت صاحبي اليه ، فقال : بعته هذا البغل أو البغلة ، قال : نعم قال : فقضى لي عليه (٢) .

وتدل هذه الواقعة على أن للقاضي أن ينقض قضاء آخر بدرجة لان شريح قاضي الكوفة ، قد نقض قضاء هشام قاضي البصرة ، وهما بدرجة واحدة . وسبب النقض هنا : أن الشخص الذي قضى له هشام قد اعترف عند شريح بالبيع للمقضى عليه ، وهذا اقرار منه بالحق لصاحبه ، لذلك نقض شريح الحكم ، وجعل المقضى له مقضيا عليه (٣) .

وروى وكيع (٤) بسنده ايضا أن رجلا اشترى عبدا من ارض العدو ، فأخذه رجل ، وقال : عبيد ، وأنا أخذه بالقيمة ، وخاصمه الى القاضي محمد بن يزيد بن خلدة الشيباني فلم ير له حقا ، وقال شريح : المسلم

(١) هو هشام بن هبيرة بن فضالة الليثي ، تولى قضاء البصرة ، والكوفة في فترات مختلفة ، وقد توفي في أول سلطنة الحجاج انظر ابن الاثير : الكامل ، ج٤ ، ص ١٠١ ، ١٧٤ ، ٢٨٠ ، ٢٩٦ ، ٣٠٥ ، ٣٦٣ ، خليفة ابن خياط : تاريخ خليفة ، ص ٢٦٩ ، وكيع : أخبار القضاة ، ج١ ، ص ٣٠٠ .

(٢) وكيع : المصدر السابق ، ج١ ، ص ٣٠٠ .

(٣) هاشم عبد الله : صبدأ تمييز الاحكام القضائية في الشريعة الاسلامية مجلة كلية الامام الاعظم ببغداد ، ٤٤ ، ١٩٧٨ م ، ص ٥٢٢-٥٢٣ .

(٤) أخبار القضاة ، ج٢ ، ص ٣٩٥ .

يرد على المسلم بالقيمة .

وسبب نقض شريح لقضاء زميله محمد بن يزيد ، أن قضاءه مخالف لما ورد في السنة المطهرة ، فقد جاءت عدة أحاديث تدل على أن المشركين إذا استولوا على شيء من أموال المسلمين ثم دخلت هذه الأموال في ملك مسلم غير صاحبها الأول كان صاحبها الأول أحق بها ، ويدفع قيمتها للثاني (١) .

وكان بعض القضاة يكتب لزميل له في ناحية أخرى من أجل البت في بعض القضايا ، التي يكون أحد أطرافها في مصره الذي يقضى فيه ، وذلك لتوفير الوقت ، وتجنب الخصوم مشقة السفر من مكان إلى آخر ، فقد جاء في ترجمة الحسن البصري عند وكيع (٢) أن عمر بن زائدة قال : أتيت الحسن وهو قاض يومئذ بكتاب من بعض القضاة ، فقبله ، وقضى بما فيه ، ولم يذكر أنه سأله عن بينة على الكتاب .

ويظهر أن السبب في عدم السؤال عن البينة يعود إلى تأكيد الحسن البصري من خط القاضي ، أو كتابته ، وتوقيعه .

ومن خراش بن مالك قال : أقمت عند الحسن شهادة رجل وامرأة على حق لي بخراسان ، فاستحلفني وكتب إلى قاضي خراسان ، وختمه ودفعه لي ولم يشهد علي (٣) .

وكان الشعبي يجيز الكتاب المختوم يأتيه من

(١) (هاشم عبد الله : المقال السابق ، ج ٤ ، ص ٥٢٣ .

(٢) أخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ١١ .

(٣) المصدر السابق نفسه ، ج ٢ ، ص ١٢ .

— ٤٠٦ —

القاضي (١) . وقال معاوية بن عبد الكريم الثقفي : شهدت عبد الملك بن يعلى قاضي البصرة ، وایاس بن معاوية ، والحسن البصري ، وثمامة بن عبد الله بن أنس (٢) وبلال ابن ابي بردة ، وعبد الله بن بريدة (٣) ، وعامر ابن عبيدة ، وعباد بن منصور (٤) يجيزون كتب القضاة بغير محضر من

(١) المصدر السابق نفسه ، ج٢ ، ص ٤١٦ ، ابن قيم الجوزية : الطرق

الحكمية ، ص ٢٠٨ .

(٢) هو ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك الانصاري ، الراوي المشهور

تابعي ثقة ، ناب في القضاء بالبصرة عن ابي بردة ، ثم ولي قضاة البصرة

أيضا في اوائل خلافة هشام بن عبد الملك ، ولاء خالد القسري سنة

(١٠٦هـ / ٧٢٤م) وهزله سنة (١١٠هـ / ٧٢٨م) ، وتوفي بعد ذلك

انظر : ابن حجر : فتح الباري ، ج١٦ ، ص ٢٦٢ ، وكيع : المصدر

السابق ، ج٢ ، ص ٢٠ - ٢١ .

(٣) هو عبد الله بن بريدة الاسلمي ، التابعي المشهور ، ولي قضاة مرو

بعد أخيه سليمان سنة (١١٥هـ / ٧٣٣م) وذلك في ولاية أسد بن

عبد الله القسري على خراسان انظر ابن حبان : مشاهير علماء الاقطار

ص ١٢٥ ، ابو زهرة الدمشقي : تاريخ ابي زهرة ، ج١ ، ص ٢٧٠ ، ابن

حجر : فتح الباري ، ج١٦ ، ص ٢٦٢ ، ابن الاثير : الكامل ، ج٥

ص ١٨٠ .

(٤) هو الامام القاضي عباد بن منصور ، أبو سلمة البصري ، تولى قضاة البصرة

خمس سنين توفي سنة ١٥٢هـ / ٧٦٩م ، قال عنه ابو حاتم : ضعیف ،

وقال ابن حبان : قدری داعیة انظر الذهبی : سير اعلام النبلاء ،

ج٧ ، ص ١٠٥ - ١٠٦ .

الشهود (١) .

وعن عمران بن ابي زائدة قال : أخذت كتابا من ابن اشوع بالكوفة وهو على القضاء الى اياس بن معاوية ، وهو على قضاء البصرة ، بحق لى على رجل ، فقد مت البصرة ، وقد عزل ، وقد قام الحسن بالقضاء ، فدفعت كتابى الى الحسن ، فأنفذ كتابى وأخذ لى بحقى (٢) . وهذا يدل دلالة واضحة على أن الكتب القضائية كانت توجه الى الوظيفة لا الاشخاص .

لقد كانت المشاورات لا تنقطع بين القضاة فى ذلك العصر خاصة فيما يتعلق ببعض القضايا المشككة ، وكانت تتم هذه المشاورات فى الغالب عن طريق المراسلة ، وقد ذكر لنا وكيع (٣) نماذج من هذه المراسلات القضائية ما بين قاضى البصرة وقاضى الكوفة ، فعن خلاص بن عمرو قال : كتب هشام بن هبيرة الى شريح - قاضى الكوفة - : انى استعملت على حداثة سنى وقلة علمى ، وانى لا بد لى اذا أشكل على امر أن أسألك ، فأسألك من رجل طلق امرأة ثلاثا فى صحة أو سقم ، وعن امرأة تركت ابنى عمها احدهما زوجها ، وعن مكاتب مات وترك ديننا ، وبقية من مكاتبته ، وترك مالا وعن رجل شرب خمرا ، لم يعلم منه بعد ذلك الا خير ، وهل تقبل شهادته . فقال شريح : كتبت تسألنى عن رجل طلق امرأته ثلاثا فى صحة أو سقم ، فان كان طلقها فى صحة منه ، فقد بانث منه ، ولا ميراث بينهما ، وان

(١) ابن قيم الجوزية : الطرق الحكمية ، ص ٢٠٨ .

(٢) وكيع : أخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ١١ - ١٢ ، الطوردي : أدب

القاضى ، ج ٢ ، ص ١٤١ .

(٣) أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٢٩٨ - ٢٩٩ .

كان طلقها في مرضه فرارا من كتاب الله ، فانها ترثه ما دامت في العدة .
وكتبت تسألني عن مكاتب مات ، وترك مالا ، وترك ديناً ، وبقية من
مكاتبته ، فان ترك وفاء فلكل وفاء ، وان لم يكن ترك وفاء ، فان سيده غريم
من الغرما ، ويأخذ بحصته .

وكتبت تسألني عن رجل شرب الخمر لم يعلم منه بعد ذلك الا خيبر
ان الله تعالى يقول : ((وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن
السيئات ويعلم ما تفعلون)) (١) .

وكتبت تسألني عن الاصابع هل يفضل بعضها على بعض ، فاني
لم اسمع أحداً من أهل الحجاز والرأي يفضل بعضها على بعض . كذلك
كتب اليه في مسائل أخرى .

وكان القاضي اياس يسأل القاضي ابن شبرمة في بعض المسائل
فعن ابن شبرمة قال : سألتني اياس بن معاوية عن رجل أقر لرجل بوديعة
ثم قال : قد دفعتها اليك ، فقلت : اذا كان الاصل مضمونا فالفرع مضمون
قال أحسنت أو أصبت (٢) .

(ج) علاقة القضاة بالشعر والشعراء : —

لقد كان القضاة افرادا في المجتمع

الاسلامي يتأثرون بكل ما يدور حولهم من أحداث اجتماعية وسياسية ، فكان
بعضهم يتفاعل مع هذه الاحداث فينظم القصائد الرائعة منها ، وسنقتصر
هنا على ذكر نماذج يسيرة تدل على شاعرية القضاة ، ومن ابرز قضاة العصر
الاموي الشعراء ، القاضي محارب بن دثار ، وابن شبرمة ، وشريح ، والشعبي .

(١) سورة الشورى ، آية ٢٥ .

(٢) وكيع : المصدر السابق ، ج١ ، ص ٣٢٦ .

ولم يكتف هو^١ القضاة بنظم القصائد المتعلقة بالاحداث التي تدور حولهم ، بل كانت لهم مساجلات مع بعض الشعراء ، كما كان بعض الشعراء يمتدحون القضاة عندما يوفقون في حل بعض المعضلات القضائية وهناك قسم من الشعراء عرض ببعض القضاة ..

على أي حال يعتبر القاضي محارب بن دثار من القضاة الشعراء الافذاذ الذين تمكنوا من ناصية الشعراء اذ يمتاز شعره بالجزالة ، وصدق العاطفة خاصة في مراثيه ، ومن نماذج ذلك ما قاله في رثاء أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز (رضى الله عنه) : —

سلام الله والصلوات منه على عمر ترحن وتفتدينا
جزيت عن الارامل واليتامى ومن مسكيننا والغارميننا
ومن فقرائنا وذوى غنائنا جزاء المقسطين العادلينا
وسعت بفضل حلمك في وقار على الكبراء والمستضعفيننا
أمير المؤمنين جزيت خيرا فلن ننساك آخر ما بقينا
لأنك بالرعية كنت رأفا وعدلا في البرية أجمعينا

الى أن يقول

تبكى الدين والدنيا جميعا لخمس كن من رجب بقينا (١)
أما ابن شبرمة فكان أيضا من القضاة الشعراء الفحول الكثيرين في قول الشعر ، وتشير كتب التراجم الى اشتهاره بالشعر الى جانب القضاء فقد روى الذهبي (٢) بسنده أن ابن شبرمة (كان عفيفا صارما ، عاقلا

(١) وكيع : أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٣٣ ولزمزيد من التفاصيل عن اشعاره

انظر المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٠ - ٣٣ .

(٢) سير اعلام النبلاء ، ج ٦ ، ص ٣٤٨ .

خيرا يشبه النساك ، وكان شاعرا كريما جوادا .

وقد أوضح لنا ابن شبرمة منهجه فى القضاء عن طريق الشعر

فقد قال : —

أقضى بما فى كتاب الله مفترضا وبالنظائر أقضى والمقاييس (١)

وقال أيضا موضعا منهجه فى القضاء : —

ما فى القضاء شفاعا لمخاصم فند اللبيب ولا الفقيه الحاكم

أهون على ما قد قضيت بسنة او بالكتاب برغم انف الزاعم

وقضيت فيما لم أجد أثرا به بنظائر معروفة ومعالم

إذا قضيت بمر الحق مجتهدا فلست أجهل أقوال الضغابيس (٢) .

وله قصائد متعددة فى الحنين الى البيت الحرام ، وفى المدح ، والرثاء

وغير ذلك (٣) .

وكان القاضى شريح شاعرا موهوبا له عدة قصائد فى اغراض متعددة

وقد حفظت لنا المصادر نماذج عديدة من شعره ، ويذكر ابن الكلبي عن

أبيه أن شريحا قال عندما بعث معاوية بن ابي سفيان (رضى الله عنه)

حبیب بن سالكة الفهرى لنصرة عثمان بن عفان (رضى الله عنه) فلم يدركه

حتى قتل : —

(١) وكيع : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٩٢ .

(٢) وكيع : أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٩٧ ، ابن قتيبة : عيون الأخبار ، ج ١

ص ٦١ ، والضغابيس : صفار القضاة ، ويشبه الرجل الضعيف به فيقال

ضغبوس انظر الجوهرى : الصحاح ، ج ٣ ، ص ٩٤٢ - ٩٤٣ (مادة

ضغبس) .

(٣) وكيع : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٩٠ ، ٩٥ ، ٩٨ ، ١٠٤ .

ألا كل من يدعى حبيباً لو بدت مروتة يفدى حبيب بنى فهر
 همام يقود الخيل حتى يزيروها حياض المنايا لا يببت على وتر (١).
 كذلك كتب الى مؤدب ولده عندما علم أن ولده ترك التعلم وانشغل فى
 ملاعبة الكلاب ، كتب له ابياتاً من الشعر يوضح له الطريقة المثلى لتوجيه
 ولده ، وطلب منه أن يضربه اذا دعت الضرورة ، فاذا كرر الضرب ثلاث مرات
 دون أن يرتدع ، فلا يزيد على ذلك لان الضرب لا يجدى معه (٢) .
 وقال عيسى بن عبد الرحمن السلمى : رأيت الشعبى ينشد الشعر
 فى مسجد الكوفة (٣) ومن نماذج شعره : —
 انت الفنى كل الفنى لو كنت تصدق ما تقول
 لا خير فى كذب الجوا د وحذا صدق البخيل (٤) .
 وهناك قصة غير هـ لا اشتهروا أيضا بالقضا والشعر الا أن المجال لا
 يتسع لذكرهم لان ذلك سيطول .

-
- (١) وكيع : أخبار القضا ، ج٢ ، ص ٢٠٥ .
 (٢) ابن كثير : البداية والنهاية ، ج٩ ، ص ٢٥ ، ابن الجوزى : صفة
 الصفوة ، ق٣٩ ، ص ٣٩ - ٤٠ ، الاصبهاني : حلية الاولياء ، ج٤ ،
 ص ١٣٧ ، وكيع : المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨ . وقد
 قال ابن سيرين عن شريح : كان شريح قائفا قاضيا شاعرا انظر وكيع :
 المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٢١٠ - ٢١١ ومن أكد شاعريته الذهبى
 (المبرقى خبر من غير) ج١ ، ص ٨٩ ، تذكرة الحفاظ ، ج١ ، ص ٥٩
 (٣) الفسوى : المعرفة والتاريخ ، ج٢ ، ص ٥٩٣ .
 (٤) وكيع : المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٤٢٢ .

أما موقف الشعراء من القضاة ، فكان عدد منهم ينظم القصائد في مدحهم اعجاباً بهم لنجاحهم في حل بعض المعضلات القضائية ، فنجد مثلاً الشاعر أبل الخنيس مغيث بن منير بن جابر البلوي ، والشاعر فايد بن أقرم البلوي يشيدان بشعرهما بقاضي المدينة المنورة محمد بن شهاب الزهري لأنه وفق في حل إحدى المعضلات القضائية (١) .

وكذلك وجد عدد من الشعراء ممن كانوا يعرضون بالقضاة مدحهم بعامل الحسد ، ومن هؤلاء الشعراء الذين عرضوا بالقضاة أبو الكميث من بني السيد الذي هجا القاضي محارب بن دثار وما قال : —

عمى بقضاء المسلمين محارب وبالرزق ان جاء الهلال بصير
فأتى محارب بغير السيد فقال : أكفوني سفيهمكم هذا ، فوالله اني لشاعر
فقاموا اليه بنعالهم وقالوا هجوت قاضينا لنضعك الصلاة في المسجد فكف
عنه (٢) . وهذا ان دل على شيء فانما يدل على ما كان يتمتع به القضاة في ذلك العصر من مكانة اجتماعية مرموقة ، اذ هب بنو السيد لنصرة قاضيه على أحد افراد قبيلتهم .

د — القاضي ومجلسه في العهد الاموي : —

ان أشهر الاماكن التي كان يقضى فيها قضاة هذا العصر المسجد ، فيروى أن الحسن البصري كان يقعد الى المنارة العتيقة في آخر المسجد (٣) . وكذلك كان الشعبي ، وشريح ومحارب بن دثار يقضون في أغلب الاوقات في المسجد (٤) .

(١) الزهري : تاريخ مدينة دمشق ، ص ١٣٨ - ١٣٩ .

(٢) وكيع : أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٣٥ .

(٣) وكيع : أخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٧ .

(٤) السمناني : روضة القضاة ، ج ١ ، ص ٩٨ - ٩٩ ، وكيع : أخبار القضاة =

الا أن هناك طائفة قد كرهت القضاء في المسجد ، فيروى أن عمر
ابن عبد العزيز (رضى الله عنه) كتب إلى القاسم بن عبد الرحمن أن لا
تقض في المسجد ، فانه يأتيك الحائض والمشرک ، وفى رواية أنه كتب ألا
يقعد قاض في المسجد فيدخل فيه المشركون فانهم نجس (١) .
لقد اختلف العلماء حول هذه المسألة ، فقال الشافعى : أحب
الى أن يقضى فى غير المسجد . وقال الكرابيسى : كره بعضهم الحكم فى
المسجد من أجل أنه قد يكون الحكم بين مسلم ومشرک ، فيدخل المشرک
المسجد ، ودخول المشرک المسجد مكروه . أما الامام مالك ، وأحمد ، وإسحاق
فقد حبذوا القضاء فى المسجد ، لانه يصل اليه فيه المرأة والضعيف (٢) .
على أى حال لم يقتصر قضاة هذا العصر على القضاء فى المسجد
فقط بل كانوا يقضون فى أماكن أخرى عديدة ، فكان شريح يقضى فى المسجد
فاذا كان يوم مطر قضى فى داره (٣) ويذكر أيضا أن الشعبى كان يقضى
على باب داره (٤) ، وكان قاضى مرو أبو عثمان عمرو بن سالم يقضى على
باب داره (٥) .

= ج ٢ ، ص ٢٢ ،

(١) السمتانى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٩٩ ، ابن حجر : فتح

البارى ، ج ١٦ ، ص ٢٧٧ .

(٢) ابن حجر : فتح البارى ، ج ١٦ ، ص ٢٧٧ .

(٣) السمتانى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٩٨ - ٩٩ .

(٤) ابن حجر : فتح البارى ، ج ١٦ ، ص ٢٥٠ .

(٥) وكيع : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٠٧ .

وعن المثنى بن سعيد قال : رأيت الحسن يقضى فى الرحبة خارجا من المسجد (١) ، وكان اياس بن معاوية يقضى فى الطريق ، وفى السوق فى البصرة (٢) .

وكان يحيى بن يعمر (٣) يقضى فى المسجد ، وفى السوق ، وفى الطريق وهو راكب (٤) . ويذكر الكندى (٥) أن القاضي خير بن نعيم الحضرمى كان يقضى بين المسلمين فى المسجد ثم يجلس على باب المسجد بعد العصر فيقضى بين النصارى ، وأنه كان يقبل شهادة النصارى على النصارى ، واليهود على اليهود ، وكان يتحقق من عدالة هؤلاء الشهود بين أهل دينهم .

-
- (١) وكيع : أخبار القضاة ، ج٢ ، ص ١٤ .
- (٢) المصدر السابق نفسه ، ج١ ، ص ٣٣٣ ، ٣٣٩ .
- (٣) هو يحيى بن يعمر ، أبو سليمان ، وقيل أبو سعيد ، تابعى مشهور كان من أهل البصرة فانتقل الى مرو بأمر الحجاج ، فولى قضاة مرو لقتيبة بن مسلم ، وكان من أهل الفصاحة والورع ، وقد قضى فى أكثر مدن خراسان ، وهو متفق على حديثه وثقته انظر الذهبى : تذكرة الحفاظ ، ج١ ، ص ٧٥ - ٧٦ ، ابن حبان : مشاهير علماء الأمصار ص ١٢٦ ، ابن حجر : فتح البارى ، ج١٦ ، ص ٢٥٠ .
- (٤) وكيع : أخبار القضاة ، ج٣ ، ص ٣٠٦ ، ابن حجر : فتح البارى ، ج١٦ ، ص ٢٥٠ .
- (٥) الولاة وكتاب القضاة ، ص ٣٥١ ، سيده اساعيل كاشف : مصرفى فجر الاسلام ، ص ٨٩ .

وذكر الكندي (١) أيضا انه كان لخير بن نعيم مجلس يشرف على الطريق على باب داره ، كان يجلس فيه فيسمع ما يجري بين الخصوم — كلام قبل أن يصلوا اليه .

وكان القضاة يصلون ركعتين أو أربع ركعات قبل أن يجلسوا في المسجد للقضاء ، فكان الحسن ، وزرارة ، وإياس بن معاوية اذا دخلوا المسجد للقضاء صلوا ركعتين تحية للمسجد قبل أن يجلسوا (٢) .

أما محارب بن دثار فكان يصلي أربع ركعات ويدعوه قبل أن يجلس ومن دعائه : اللهم ان هذا مجلس لم أجته قط ولم اسلكه اللهم فكما ابتليتني به فسلمني منه ، واعني عليه (٣) .

وكان كذلك ابن شبرمة يصلي أربع ركعات ويقول قبل أن يجلس . اللهم ان هذا مجلس كنت اشهيه وأتمناه عليك اللهم فكما ابتليتني به فأعني عليه وسلمني منه ، وكان يبكي أيضا حتى يبيل خرقا كانت في يده (٤) .

أما زى القضاة في ذلك العصر فلم يكن موحدا ، وإنما كان الغالب عليهم لبس السواد ، فكان مثلا بلال بن ابي بردة ذا عمامة سوداء يسدلها من بين يديه ومن خلفه (٥) . وكان كذلك محارب بن دثار يقضى في المسجد

(١) الولاة وكتاب القضاة ، ص ٣٥١ ، ابن حجر : رفع الاصر ، ق ١ ،

ص ٢٨٨ .

(٢) ابن حجر : فتح الباري ، ج ١٦ ، ص ٢٧٧ .

(٣) وكيع : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢٦ .

(٤) نفس المصدر ونفس الجزء والصفحة .

(٥) وكيع : أخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٢٧ .

ويخطب بالسواد (١) . وعن صدقة بن خالد قال : رأيت على الازاعي (٢)
قلنسوة سوداء (٣) ، وعن ابي بكر بن شعيب ، قال : رأيت الحسن ، وهو
يقضى بين الناس في خلافة عمر بن عبد العزيز ، في رحبة بني سليم وعليه
عمامة سوداء يرسل دوائها من ورائه قريبا من شبر ، ورداؤه يمانى مشق ،
وهو يضفر لحيته ، ويحده قضيب فوق الشبر ، ودون الذراع يتخصر به (٤) .
وكذلك كان بعض القضاة يلبس اللون الاصفر ، والاحمر ، فعن عبد
الواحد بن ابي جناب القصاب قال : رأيت زارة بن أوفى (٥) وهو قاضى

(١) السمناني : روضة القضاء ، ج١ ، ص ٩٨ .

(٢) هو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد ، أبو عمرو الازاعي ، عالم أهل
الشام كان يسكن بمحلة الازاع بدمشق ثم تحول الى بيروت مرابطا
بها الى أن مات ، وقد ولي القضاء ليزيد بن الوليد فجلس مجلسا
ثم استعفى فأعفى . قال اسحاق بن راهويه : اذا اجتمع الثوري ،
والازاعي ومالك على أمر فهو سنة ، كان يكره القياس ويقف مع السنة
ومن مؤلفاته : كتاب السنن في الفقه ، والمسائل في الفقه ، توفي سنة
(١٥٧هـ / ٧٧٣م) انظر الذهبي : سير اعلام النبلاء ، ج٧ ، ص ١٠٧ .

— ١٣٤ — ابن النديم : الفهرست ، ص ٢٢٧ .

(٣) ابو زرة الدمشقي : تاريخ ابي زرة ، ج١ ، ص ٢٦٣ .

(٤) وكيع : المصدر السابق ، ج٢ ، ص ١٤ .

(٥) هو زارة بن اوفى العامري الحرشي ، أبو حاجب ، كان من العباد
وثقه النسائي وغيره توفي سنة (٩٣هـ / ٧١١م) ، وذكر أن سبب وفاته
أنه عندما قرأ في صلاة الصبح ((فاذا نقر في الناقور ، فذلك يومئذ =

المسلمين ، خرج وعليه ثوبان أصفران ازار ورداء (١) .
وعن عيسى بن عبد الرحمن السلمي قال : رأيت الشعبي وعنه
ملحفة حمراء وازار أصفر (٢) .
وكان بعض القضاة على ما يبدو له رى خاص يوم الجمعة : بلال بن
أبي بردة الذي كان لباسه في الأيام العادية العمامة السوداء نجده يأتي
يوم الجمعة وعلى رأسه مظلة ، فمن جرهممة الباهلي قال : (رأيت بلال بن
أبي بردة يجيء إلى الجمعة على عجل ، ، ، وعلى رأسه برطلة) (٣) .
وكان مجلس القضاة يحوى نخبة من الفقهاء لابتداء المشورة للنقاد
عند الضرورة فقد روى الذهبي (٤) أن الحكم بن عتيبة (٥) وحامد بن

= يوم عسير)) خرميتا انظر ابن حبان : مشاهير علماء الامصار ، ص ٢٠٠
- ٩٦ ، الذهبي : سير اعلام النبلاء ، ج ٤ ، ص ٥١٦ ، الاصبهاني
حلية الاولياء ، ج ٣ ، ص ٢٥٨ - ٢٦٠ ، وكيع : المصدر السابق ، ج ١
ص ٢٩٤ - ٢٩٥ .

(١) وكيع : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٩٤ - ٢٩٥ .
(٢) الفسوى : المعرفة والتاريخ ، ج ٢ ، ص ٥٩٣ .
الذهبي : تذكرة الحفاظ ، ج ١ ، ص ٨٨ .
(٣) وكيع : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٨ . والبرطلة بفتح الطاء وتشديد
اللام كلمة بنطية معناها المظلة الضيقة ، وفي اللسان المظلة الصيفية
انظر نفس المصدر السابق والصفحة .

(٤) سير اعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ٢٠٩ - ٢١٠ ، ٢١٨ .
(٥) هو الحكم بن عتيبة ، أبو محمد الكندي ، الامام الكبير ، عالم أهل
الكوفة ، قال عباس الدوري : كان الحكم صاحب عبادة وفضل ، وقال =

سليمان (١) كانا يجلسان مع محارب بن دثار أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله ، وكان محارب يستشيرهما فيما يعرض عليه .

وبالإضافة للفقهاء كان يحوى مجلس القاضى عددا لا بأس به من الكتاب ، فيذكر ابن حجر (٢) أن القاضى عبد الرحمن بن حجية ، استكتب عبيد الملك بن العوام الخولانى ، فكان يكتب عنه ما يحتاج الى كتابته من أقضيته .

ويبدو أن بعض القضاة لم يكتب بكاتب واحد بل كان له عدة كتّاب وهذا ما أكدّه الكندى (٣) .

أما عن وضع المتحاكمين أمام القاضى ، فيذكر آدم متز (٤) أن المتحاكمين الى القاضى فى العصر الاموى كانوا يبسطون قضيتهم وهم وقوف بين يديه مستندا فى ذلك الى أن عبد الملك خاصم ابن عم له عند

= أحمد بن عبد الله المجلّى : كان الحكم ثقة ثبّا فقيها من كبار أصحاب ابراهيم ، وكان صاحب سنة واتباع انظر المصدر السابق نفسه ، ج٥

ص ٢٠٨ - ٢١٣ .

(١) هو حماد بن سليمان ، أبو اسماعيل ، فقيه العراق ، أصله من اصبهان فى اعداد صفار التابعين ، وكان أحد العلماء الاذكياء ، توفى سنة (١٢٠هـ/٧٣٧م) انظر المصدر السابق نفسه ، ج٥ ، ص ٢٣١-٢٣٩ .

(٢) رفع الاصر ، ق ٢ ، ص ٣١٨ .

(٣) الولاية والقضاة ، ص ٣٤٠ .

(٤) الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى ، ج ١ ، ص ٣١٤ .

القاضي خير بن نصيم ، فقع على مفرش القاضي فقال له القاضي : قم مع ابن عمك .

ولكن هذه الرواية لا تفيد أنهم كانوا يعرضون قضاياهم وقوا انما أراد القاضي من قوله لعبد الملك قم مع ابن عمك هو تسويتها في المجلس وحتى لا يأخذ عبد الملك شرف المجلس على خصمه فيضعف قلبه ، كما أن المصادر التي اطلعت عليها لم ترد اي اشارة تدل على أن الخصوم في هذا العهد كانوا يعرضون قضاياهم وهم وقوف ، والمعروف انهم كانوا يجلسون أمام القاضي .

وفي حالة غياب القاضي عن مصره لسبب من الاسباب كان يستخلف مكانه من يقضى بين الناس ، فكان شريح يستخلف صروق بن الاجدع على قضاء الكوفة اذا خرج مع زياد الى البصرة (١) .

وكان قاضي البصرة أبي بردة يستخلف مكانه ثمامة بن عبد الله الانصاري اذا غاب عن البصرة (٢) . وكان معظم القضاة في ذلك العصر يستخلفون اذا خرجوا من امصارهم اذا كانوا مفوضين في الاستخلاف من قبل من يملك التفويض .

هـ — اختصاصات القضاة في العصر الاموي : —

لقد اتسعت سلطات القضاة

في هذا العصر بشكل كبير حتى أصبحت تشمل امورا كثيرة اضافة لمهمتهم الرئيسية وهي الفصل في الخصومات ، ومن هذه المهام التي أنيطت به في بعض النواحي من الدولة الاسلامية : —

١ — النظر في الخراج : — فقد ذكرت المصادر أن عمر بن عبد

العزيز (رضى الله عنه) ولى ميمون بن مهران قضاء الجزيرة وخراجها

(١) وكيع : أخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٣٩٨ .

(٢) ابن حجر : فتح الباري ، ج ١٦ ، ص ٢٦٢ .

— ٤٢٠ —

وأنة كتب اليه عندما أراد الاستعفاء من هذه المهمة لضعف جسمه وكبر سنه وشغل المهمة ، (انى لم اكلفك ما يعينك ، أجن الطيب ، واقضى بما استبان لك من الحق ، فاذا التبس عليك أمر فارفعه الى ، فلو أن الناس اذا ثقل عليهم أمر تركوه ما قام دين ولا دنيا) (١) .

٢ — النظر فى المساجد وتغيير البدع : — ذكر ابن طولون (٢) فى ترجمة عبد الله بن عامر اليحصبي (٣) قاضى دمشق أنه كان على مسجد دمشق لا يرى فيه بدعة الا غيرها ، وأنه كان الناظر على عمارة جامع دمشق .

٣ — النظر فى الجراح : — يعتبر معاوية بن ابى سفيان (رضى الله عنه) أول من احدث هذا الاختصاص فى الدولة الاسلامية فيذكر الكندى (٤) وابن حجر (٥) أن معاوية بن ابى سفيان كتب الى قاضيه

(١) ابن الجوزى : سيرة عمر بن عبد العزيز ، ص ٨١ ، ٩٧ ، ابو يوسف :

الخراج ، ص ١١٥ .

(٢) قضاة دمشق ، ص ٥ .

(٣) هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن ربيعة اليحصبي الدمشقى ، ولى

قضاء دمشق بعد بلال بن ابى الدرداء ، وكان عالما فاضلا صدوقا

اتخذه أهل الشام اماما فى قراءته ، وقد روى له مسلم ، والترمذى ، توفى

سنة (١١٨ هـ / ٧٣٦ م) انظر المصدر السابق نفسه ، ص ٥ - ٦ .

(٤) الولاء والقضاة ، ص ٣٠٩ ،

N.J.Coulson, M.A., Op.Cit., P 29 .

(٥) رفع الاصر عن قضاة مصر ، ق ٢ ، ص ٢٥٤ .

— ٤٢١ —

على مصر سليم بن عتر (١) يأمره بالنظر في الجراح وأن يرفع ذلك الى صاحب الديوان . فكان سليم بن عتر أول من نظر في الجراح وحكم فيها ، فكان الرجل اذا أصيب فجرح ، أتى القاضي واحضر بينته على الذي جرحه ، فيكتب القاضي بذلك الجرح قصة على عاقلة الجراح ، ويرفعها الى صاحب الديوان ، فاذا حضر العطاء اقتص من أعطيات عشيرة الجراح ما وجب للمجروح ، وينجم ذلك في ثلاث سنين ، فكان الامر على ذلك .

ويبدو أن استحداث هذا الاختصاص جاء بعدما التقى أخوة الاسلام في معارك عديدة وجها لوجه ، مما أدى الى استهانة الناس بالقتل ، فكثر الجراح فيما بينهم مما استدعى استحداث هذا الاختصاص ، هذا ولم يرد ذكر لهذا الاختصاص في هذا العصر في غير مصر .

٤ — القضاء والقصاص : — ذكر ابن حجر (٢) أن أول من قص

(١) هو سليم بن عتر بن سلمة بن مالك بن عتر بن وهب بن عوف بن معاوية بن الحارث بن ايدعان بن سعد بن تجيب التجيبي ، من الطبقة الاولى من التابعين شهد خطبة عمر بالجابية وكان يسمى الناسك لكثرة عبادته ، تولى القضاء سنة ٤٠ هـ ، قال القاضي : أقام سليم بن عتر على القص والقضاء سبعا وثلاثين سنة منها سنتان قبل أن يلي القضاء وقيل تولى القضاء عشرين سنة ، وتوفي بدمياط في امرة عبيد

المعز سنة ٧٥ هـ / ٦٩٤ م انظر : ابن حجر : رفع الاصر ، ق ٢ ، ص ٢٥٢ - ٢٥٥ ، ابن عبد الحكم : فتوح مصر وأخبارها ، ص ٢٣١ - ٢٣٢ ، الذهبي : سير اعلام النبلاء ، ج ٤ ، ص ١٣١ - ١٣٣ .

(٢) رفع الاصر ، ق ٢ ، ص ٢٥٣ ، ابن عبد الحكم : فتوح مصر وأخبارها

ص ٢٣١ .

— ٤٢٢ —

في العهد الاموي ثم جمع له القضاء سليم بن عثر ، وكذلك عندما تولى خير بن نعيم الحضرمي قضاء مصر في ربيع الآخر سنة (١٢٠ هـ / ٧٣٧ م) جعل اليه القضاء والقضص جميعها (١) ، وجمعت أيضا لتوبة بن نمر الخولاني (٢) .

٥ — القصص بيت المال : —

يعتبر قاضي مصر عبد الرحمن بن حسن حجيرة الخولاني (ت ٨٣ هـ / ٧٠٢ م) من ابرز القضاة الذين جمعت اليهم هذه المهام الخطيرة في العهد الاموي وكان يتقاضى عن كل وظيفة من هذه الوظائف مرتبا خاصا (٣) ويبدو أن ذلك يعود الى ما كان يتمتع به هذا القاضي من كفاءة عالية ، ومقدرة فائقة على ادارة الاعمال المختلفة والا لما جمعت له هذه الوظائف الخطيرة .

٦ — النظر في أموال اليتامى : —

كان عبد الرحمن بن معاوية بن حديج (٤) أول قاض في مصر نظر في أموال اليتامى ، اذ ضمن عريف

(١) الكندي : الولاة والقضاة ، ص ٣٤٨ ،

N.J.Coulson M.A., Op.Cit., P 29 .

(٢) الذهبي : تاريخ الاسلام ، ج ٤ ، ص ٢٣٦ .

(٣) ابن حجر : رفع الاصر ، ق ٢ ، ص ٣١٦ ، الكندي : الولاة والقضاة ،

ص ٣١٧ ، ابن عبد الحكم : فتوح مصر وأخبارها ، ص ٢٣٥ ،

ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ٩ ، ص ٥١ .

(٤) هو عبد الرحمن بن معاوية بن حديج الكندي التجيبى ، أبو معاوية

من المائة الاولى ولى الشرطة أولا ثم فوض اليه عبد العزيز بن مروان =

— ٤٢٣ —

كل قوم اموال يتامي تلك القبيلة وكتب بذلك كتابا كان عنده (١) .

٧ - مراقبة الاحباس :

لقد كانت الاحباس قبل أن يتولى توبة

بن نصر قضاة مصر (١١٥ - ١٢٠ هـ / ٧٣٣ - ٧٣٧ م) في أيدي أهلها ،
وأیدی أوصيائهم ، ولكن بعد أن تولى توبة بن نصر القضاة وضع يده عليها
في سنة (١١٨ هـ / ٧٣١ م) ، وقال : ما أرى مرجع هذه الصدقات الا الى
الفقراء والمساكين ، فأرى أن أضع يدي عليها حفاظا لها من التوابع (الهلاك)
فلم يمت حتى صارت الاحباس ديوانا عظيما (٢) .

٨ - الصلاة والاحداث ، والشرطة : — في سنة (١١٠ هـ / ٧٢٨ م)

جمع خالد القسري كل هذه الاختصاصات لقاضيه علي البصرة بلال بن ابي
بردة (٣) .

= القضاة وذلك في ربيع أول سنة ٨٦ هـ ، وقد توفي سنة (٩٥ هـ / ٧١٣ م)

عن حياته انظر ابن حجر : رفع الاصر ، ق ٢ ، ص ٣٤٨ - ٣٤٩ ، الكندي

المصدر السابق ، ص ٣٢٤ ، الذهبي : تاريخ الاسلام ، ج ٤ ، ص ٢٣٦ ؛

ابن عبد الحكم : فتوح مصر وأخبارها ، ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(١) ابن حجر : رفع الاصر ، ق ٢ ، ص ٣٤٨ ، الكندي : المصدر السابق ،

ص ٣٢٥ .

(٢) الكندي : المصدر السابق ، ص ٣٤٦ .

(٣) ابن الاثير : الكامل ، ج ٥ ، ص ١٥٥ ، الطبري : تاريخ الرسل والملوك

ج ٧ ، ص ٦٦ ، ابن خلدون : تاريخ ابن خلدون ، ج ٣ ، ص ١٤٠ ؛

ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ج ١ ، ص ٢٦٨ .

وكذلك جمعت الشرطة مع القضاة في سنة (٦١١هـ / ٦٨٠م) لقاضي مصر عابس بن سعيد (١) وهو أول من جمعها (٢). وجمعت كذلك ليونس بن عطية إلى مستهل عام (٨٦هـ / ٧٠٥م)، ولعبد الرحمن بن حديج في ربيع الأول سنة (٨٦هـ / ٧٠٥م) (٣) ولعمران بن عبد الرحمن بن شرحبيل الحسني وعزل عنهما في سنة (٨٩هـ / ٧٠٨م) (٤). وجمعت أيضا إلى قاضي المدينة مصعب بن عوف (٥) الذي كان شديدا في ولايته، فخافه الناس فاستقام أمرهم (٦).

٩ — وجمع قضاة مصر والمغرب مع الشرطة للسائب بن هشام (٧)

(١) هو عابس بن سعيد المرادي العطيفي من المائة الأولى، ولاء مسلمة بن ابن مخلد القضاة في سنة (٦٠هـ / ٦٧٩م)، ولم يزل قاضيا إلى أن مات في أمرة عبد العزيز سنة (٦٨هـ / ٦٨٧م) انظر ابن حجر: رفع الأصر، ق٢، ص ٢٦١ - ٢٦٢، الكندي: الولاة والقضاة،

ص ٣١١ - ٣١٤، وكيع: أخبار القضاة، ج٣، ص ٢٢٣ - ٢٢٤.

(٢) الكندي: المصدر السابق، ص ٣١٤.

(٣) المصدر السابق نفسه، ص ٣٢٢.

(٤) ابن عبد الحكم: فتوح مصر وأخبارها، ص ٢٣٨، الكندي: المصدر السابق، ص ٣٣٢.

(٥) هو مصعب بن عبد الرحمن بن عوف، يكنى أبا زارة توفي بمكة المكرمة سنة (٦٤هـ / ٦٨٣م) انظر وكيع: المصدر السابق، ج١،

ص ١٢٠.

(٦) المصدر السابق نفسه، ج١، ص ١١٨ - ١١٩.

(٧) هو السائب بن هشام بن عمرو بن ربيعة بن الحارث بن حبيب بن =

وذلك في خلافة معاوية بن ابي سفيان (رضى الله عنه) ، وكان الذى ولاه
والى مصر مسلمة ابن مخلد ، وبذلك يكون السائب أول قاض في مصر جمعا
له (١) .

ويبدو أن مدة هذا القاضى لم تطل لاعتداده بنفسه ، فقد كان
يقول : ما ينبغي للقاضى أن يأتى باب الامير ، بل ينبغي للامير أن يأتى
باب القاضى مما كان سببا في عزله (٢) .

ومما تجدر الاشارة اليه أن اسم هذا القاضى لم يرد في كتاب الولاة
والقضاة للكندى ، ويظهر أن ذلك يعود الى قصر مدة ولايته .

١٠ - نيابة القضاة عن الخلفاء : - لقد كان القضاة في مقرر

الخلافة الاموية دمشق هم الذين ينوبون عن الخلفاء اذا خرجوا من العاصمة
كذلك كان بعض القضاة في بعض الامصار ينوبون عن الامراء اثناء غيابهم
عنها ، فكان على سبيل المثال القاضى فضالة بن عبيد ، قاضى معاوية بن
ابى سفيان (رضى الله عنه) في دمشق ينوب عنه اذا غاب (٣) . وكذلك

= خزيمة بن نصر بن مالك بن حسل بن عامر بن لؤى القرشى العامري ، أسلم
أبوه يوم الفتح سنة ثمان ، وتبع أباه في الاسلام ، ويقال أن له صحبة
وشهد فتح مصر ، وكان سنة عشرين ، وكان عمرو بن العاص قد استعمله
على شرطته بعد مقتل خارجه بن حذافة ، وكان قبل ذلك على شرطة
عبد الله بن سعد ، واستعمله على شرطته أيضا قيس بن سعد انظر
ابن حجر : رفع الاصر ، ق ٢ ، ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(١) المصدر السابق نفسه ، ق ٢ ، ص ٢٤٤ .

(٢) نفس المصدر السابق والصفحة .

(٣) الذهبى : تاريخ الاسلام ، ج ٢ ، ص ٣١١ ، ابن طولون : قضاة =

كان القاضي بلال بن أبي الدرداء (١) ينوب عن عبد الملك بن مروان في دمشق إذا غاب عنها ، فكان يصلّي بهم ويقضى بينهم (٢) .
ويذكر الذهبي (٣) أن عبد الرحمن بن معاوية بن حديج كان قاضيا لمصر لعبد العزيز بن مروان ، وصاحب شرطته ، ونائبه على مصر إذا غاب ، ولهذا قال شعبة بن عفير : جمع له القضاء وخلافة السلطان .
و — رواتب القضاة : —

لقد حافظ القضاة في هذا العهد على تمييزهم في الرزق عن بقية موظفي الدولة الاموية ، اذ كانت رواتبهم من أعلى الرواتب في الدولة ، فيذكر أن القاضي عبد الرحمن بن حجيرة قاضي مصر كان يأخذ ألف دينار في السنة ، اذ كان رزقه من القضاء مائتي دينار ، ومن القصص مائتي دينار ، ورزقه في بيت المال مائتي دينار ، ومطاه مائة دينار ، وجائزته مائتي دينار ، فكان لا يحول عليه الحول وعنده منها شيء (٤) وكان

= دمشق ، ص ٢ .

- (١) هو بلال بن أبي الدرداء الانصاري ، أبو محمد ، ولي القضاء بعد النعمان بن بشير ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وذكره خليفة في الطبقة الاولى من أهل الشام ، روى له أبو داود حديثا واحدا ، توفي سنة (٩٢هـ / ٧١٠م) ، وقيل سنة (٩٣هـ / ٧١١م) انظر ابن طولون قضاة دمشق ، ص ٣ - ٤ ، ابن الاثير : الكامل ، ج ٤ ، ص ٥٧٨ .
- (٢) وكيع : أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٠٢ .
- (٣) تاريخ الاسلام ، ج ٤ ، ص ٢٦ .
- (٤) الكندي : الولاة والقضاة ، ص ٣١٣ ، ابن حجر : رفع الاصر ، ق ٢ =

- عبد الرحمن كما تقدم قد جمع له القضا^٥ ، والقصى ، وبیت المال .
- وكان الحجاج بن يوسف يرسل الى قاضي مصر في سنة (٨٣هـ / ٧٠٢م) مالك بن شراحيل الخولاني كل عام حلة وثلاثة الاف درهم (١) .
- ويذكر ابن قتيبة (٢) أن الوالي عمر بن هبيرة كان يرزق القاضي اياس ألفي درهم . الا أن هناك من يذكر أن رزقه كان مائة درهم في الشهر (٣) .
- وبلغ رزق قاضي المدينة المنورة ابو بكر بن محمد (٤) ثلاثمائة دينار (٥) . وكذلك كان يأخذ قاضي الفسطاط ٣٠٠ دينار في السنة (٦) .

- = ص ٣١٦ ، وكيع : أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٢٥ ، ابن عبد الحكم :
- فتوح مصر وأخبارها ، ص ٢٣٥ .
- (١) ابن عبد الحكم : فتوح مصر وأخبارها ، ص ٢٣٦ ، وكيع : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢٢٥ ، الكندي : المصدر السابق ، ص ٣٢١ .
- (٢) عيون الاخبار ، ج ١ ، ص ١٨ .
- (٣) وكيع : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٤٢ ، ابن عبد البر : المعقد الفريد ، ط ١ ، ص ٤٠٠ .
- (٤) هو ابو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم بن زهد الانصاري ، أمير المدينة ثم قاضيها أحد الائمة الاثبات ، قيل كان أعلم أهل زمانه بالقضا^٥ . كان كثير العبادة والتجهد ، وقد تولى المدينة والقضا^٥ والموسم ، توفي سنة (١٢٠هـ / ٧٣٨م) وقيل (١١٧هـ / ٧٣٥م) انظر الذهبي : سير اعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ٣١٣ - ٣١٤ .
- (٥) المصدر السابق نفسه ، ج ٥ ، ص ٣١٤ .
- (٦) صالح أحمد العلي : التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة =

ولما قدم عبد الملك بن مروان النخيلة سنة (٧٢٢هـ / ٦٩١م) قال :
ما فعل شريح العراقي ؟ قيل حى . قال : على به ، فجاءه ، فقال : ما
منعك من القضا ؟ فقال : ما كنت لأقضى بين اثنين فى فتنة ، قال : وفقك
الله ، عد الى قضاك ، فقد أمرنا لك بعشرة الاف درهم وثلاثمائة جريب
فأخذها بالفالوجة ، وقضى الى سنة (٧٢٨هـ / ٦٩٧م) (١) .
وفى أخبار القضاة لو كيع (٢) أن يوسف بن عمر قال لابن أبى ليلى
قد وليتك القضاء بين أهل الكوفة ، وأجريت عليك مائة وخمسين درهما فى
الشهر فأجلس للناس بالفداة والعشى ، فانما أنت أجير للمسلمين .
وكان راتب القاضى ابن شبرمة أيضا مائة درهم فى الشهر (٣) .
ومن مالك بن أنس قال : لما قدم عمر بن عبد العزيز المدينة المنورة
فى عهد مروان بن الحكم أمر رجلا يقضى بين الناس فأجرى له فى الشهر
دينارين (٤) .
ويبدو أن رواتب القضاة فى أواخر أيام الدولة الاموية قد قلت
وأصبحت لا تكفى أصحابها ، حتى اشتغل بعضهم فى التجارة لينفق على
نفسه ، فيذكر أن قاضى مصر عام (١٢٠هـ / ٧٣٨م) خير بن نعيم الذى كان
يتولى القصص الى جانب القضاء كان يتجر بالزيت (٥) .

= فى القرن الاول الهجرى ، ص ١٦٦ ، حاشية رقم ٦ .

(١) وكيع : أخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٣٩٧ .

(٢) ج ٣ ، ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٣) المصدر السابق نفسه ، ج ٣ ، ص ٩٠ .

(٤) نفس المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٣٤ .

(٥) الكندى : الولاة والقضاة ، ص ٣٥٢ .

كما نجد راتب قاضي الفسطاط الذي كان يبلغ ٣٠٠ دينار في السنة في صدر الدولة الاموية ينخفض في عهد آخر خلفاء بني أمية مروان بن محمد الى ٢٤٠ ديناراً في السنة (١) .

وقد قدم لنا ابن حجر في كتابه رفع الاصر عن قضاة مصر (٢) وثيقة ذات قيمة كبيرة تسلط الضوء على راتب قاضي مصر في عهد آخر خلفاء بني أمية فقد جاء في هذه الوثيقة : (بسم الله الرحمن الرحيم : من عيسى بن أبي عطاء الى خزان بيت المال ، فأعطوا عبد الرحمن بن سالم القاضي (٣) رزقه لشهر ربيع الاول وشهر ربيع الآخر سنة احدى وثلاثين ، عشرين ديناراً ، واكتبوا بذلك براءة ، (يعني شهادة عليه) . وكتب يسوم الاربعاء لليلتين خلتا من شهر ربيع الاول) .

وهناك طائفة من قضاة هذا العصر زهدوا في الرزق خلال عملهم لانهم كانوا يرون أنه لا يجوز لهم أخذ رزق نظير قيامهم بهذه الخدمة الدينية ، فالقضاء كما يقول الماوردي (٤) حقاً لله تعالى يمنع به القاضي

(١) صالح أحمد العلي : المرجع السابق ، ص ١٦٦ ، حاشية رقم ٦ .

(٢) ق ٢ ، ص ٣٢٠ .

(٣) هو عبد الرحمن بن سالم الجيشاني ، مولاهم ، يكنى أبا سلمة ، ولى القضاء والقضص معا وكانت ولايته من جهة حوثة بن سهيل أمير مصر في المحرم سنة ثمان وعشرين ومائة . وتوفي سنة ثلاث وأربعين ومائة انظر ابن حجر : رفع الاصر ، ق ٢ ، ص ٣١٩ - ٣٢٠ ، ابن عبد الحكم فتوح مصر وأخبارها ، ص ٢٤٠ .

(٤) أدب القاضي ، ج ٢ ، ص ١٧٥ - ١٧٦ .

من العوض ، وانما يأخذ رزقه من بيت المال لا نقطاعه الى الحكم ، وليس
يأخذه أجرة على الحكم ، كما نقول في ارزاق الائمة والمؤمنين . ثم عقيد
الماوردي (١) بحثا مستقلا تحت عنوان : (رزق القضاة جاء فيه) :
(قال الشافعي : وينبغي للامام أن يجعل مع رزق القاضي شيئا لقرايطيسه
..... والقضاة يجوز أخذ الرزق عليه من بيت المال ، لان الله تعالى
جعل للعاطلين على الصدقات سهما فيها ولانه لما ارتزق الخلفاء
الراشدون على الخلافة لا نقطاعهم بها عن المكاسب كان القضاة بمثابةهم
..... واذا جاز ارتزاق القضاة بما وصفنا ، فمتى وجد الامام متطوعا
بالقضاة لم يجز أن يعطى على القضاة رزقا . وان لم يجد متطوعا به جاز
أن يعطى الرزق عليه . والاولى بالقاضي اذا استغنى عن الرزق ، أن يتطوع
بعمله لله تعالى التماس ثوابه) .
على أى حال وجد عدد غفير من القضاة في هذا العصر ممن رفضوا
أخذ الرزق على القضاة ، فكان مسروق لا يأخذ على القضاة أجرا (٢) .
وكان القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ، قاضي الكوفة في
عهد عمر بن عبد العزيز لا يأخذ على القضاة رزقا وكان يقول : (اربيع
لا يؤخذ عليهن أجر : القضاة ، والاذان ، والحساب (أى القسام) ،
والقرآن) (٣) .

(١) المصدر السابق نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٩٤ .

(٢) وكيع : أخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٣٩٨ ، السمناني : روضة القضاة ،

ج ١ ، ص ٨٦ .

(٣) وكيع : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٦ ، ٧ .

وقال ابن حجر (١) عن ابن خذامر أحد قضاة عمر بن عبد العزيز على مصر (ولم يقبض منذ ولي القضاء بسبب القضاء درهما ولا ديناراً) .
ويروى عن الحسن البصري أنه قال : أكره أن آخذ على القضاء أجراً ، فقد ارسل إليه عدي بن أرطأة بمائتي درهم فردها فزاده ، فقال الحسن : اني لم أرد لها استقلالاً لها ولكني لا آخذ على القضاء أجراً (٢) .
ويذكر أن القاضي زوعة بن ثوب كان لا يأخذ على القضاء رزقا ، وكان عطاؤه مائتي دينار (٣) . وألح عليه الوليد بن عبد الملك حتى أعطاه مزرعة وبقرها ، وخدمها ، وآلتها ، وحلف أنها من صلب ماله ، فقال : أقبلها منك ، وأشهدك أن ثلثا منها في سبيل الله ، والثلث الثاني ليتامى قومي ومساكنهم ، والثلث الثالث لرجل صالح يقوم عليها ، ويؤدي الحق فيها . ثم أنا أحب أن تأخذ مني ما أجريت على من الرزق فانه في كوة البيت ، فخذته فردته في بيت المال ، فقال له الوليد : ولم ذلك ؟ فقال : لا أحب أن آخذ على ما علمني الله أجراً (٤) .

وكان عبد الله بن عمر بن عبد العزيز يقول لعبد الله بن شبرمة ألا ترفع لي حوائجك ، فانما يكفيك كتاب مثل هذا ، فأقضى حوائجك ، فقال ابن شبرمة : أصلح الله الأمير ما سألت أحدا من الناس شيئا استكثرت به

(١) رفع الاصر ، ق ٢ ، ص ٣٠٦ .

(٢) وكيع : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٨ ، ١١ .

(٣) وكيع : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢٠٢ ، ابن عساكر : تهذيب تاريخ

ابن عساكر ، ج ٥ ، ص ٣٧٣ .

(٤) ابن عساكر : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٣٧٣ .

ولا الدنيء (١) .

أجل هكذا كان قضاة هذا العصر علماء عاطلين ، وقضاة عادلين
زاهدين في الدنيا ومتاعها ، فسكروا حياتهم لخدمة الاسلام ، وتحقيق
العدالة في ربوع الدولة الاسلامية ، فعاشوا اعزاء وماتوا اعزاء فبقيت حياتهم
نبراسا يضيء الدرب للأجيال ، وسنرى في الفصل القادم مزيدا من التفاصيل
عن أحوال هؤلاء القضاة في الامصار الاسلامية المختلفة .

(١) وكيع : أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٥٠ .